

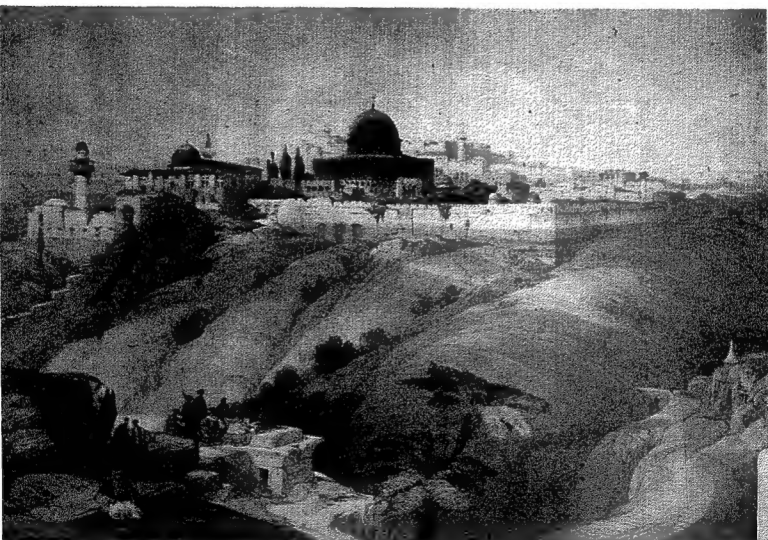
الالف
كتاب
الثاني



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تاريخ الشعوب العربية

الجزء الثاني



تأليف: د. ألبرت حوراني
ترجمة: نبيل صلاح الدين
مراجعة: د. عبدالرحمن الشيخ

اهداءات ٢٠٠٣

١/ نبيل صلاح الدين

القاهرة

الألف كتاب الثاني

نفاذة علم الثقافة العالمية

الأستاذ العام

الدكتور / صغير محمد حان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

مدير التحرير

عزت عبد العزيز

مكتبة التحرير

صليبا أبو شادي

المحرر العام

مكتبة صليحة

تاريخ الشعوب العربية

الكتاب الثاني
ويتضمن الجزئين الثالث والرابع

تأليف

د. البرت حوراني

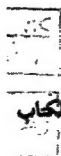
ترجمة

نبيل صلاح الدين

مراجعة

د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ

٥١٣٨



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

فهرس

الصفحة

الموضوع

٧ مقدمة المراجع

الجزء الثالث

العصر العثماني

من القرن السادس عشر الى اواخر القرن الثامن عشر

الفصل الثالث عشر :

١٥ الامبراطورية العثمانية

الفصل الرابع عشر :

٤٥ المجتمعات العثمانية

الفصل الخامس عشر :

٦٧ تغير ميزان القوى في القرن الثامن عشر

الجزء الرابع

عصر الامبراطوريات الأوروبية

(١٨٠٠ - ١٩٣٩)

الفصل السادس عشر :

٨٩ القوة الادبية والحكومات الإصلاحية (١٨٠٠ - ١٨٦٠)

الفصل السابع عشر :

- ١٨٦٠ -
١٠٦ الامبراطوريات الأوروبية والصفوة المسيطرة (١٩١٤)

الموضوع

المقدمة

الفصل الثامن عشر :

ثقافة الامبريالية والاصلاح ١٣٣

الفصل التاسع عشر :

١٩٥٢ • • • (١٩١٤ - ١٩٣٩) ذروة القومية العربية

الفصل العشرون :

الطرائق المتغيرة للحياة والمخاطر (١٩٣٩) • ١٧٥

الفصل الحادى والعشرون :

نهاية الامبراطوريات (١٩٣٩ - ١٩٦٢) ١٨٨

الفصل الثاني والعشرون :

المجموعات المتفرقة (الأربعينات والخمسينات)

الفصل الثالث والعشرون :

الثقافة الوطنية (الأربعينات والخمسينات) ٢٤٣

الفصل الرابع والعشرون :

(الخمسينات والستينات) . . . ٢٥٨

الفصل الخامس والعشرون

٢٧٦ (بعد ١٩٦٧)

الفصل السادس والعشرون :

أرواح مضطربة (منذ ١٩٦٧) ٢٩٨

الهيوامش

...

.....

مقدمة المراجع

انتهى حوراني في القسمين الأولين من كتابه هذا (صدرأ معا في الجزء الأول من تاريخ الشعوب العربية في هذه السلسلة) من دراسة الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي حتى سقوط دولة المماليك ، وهو يتعرض في هذا الجزء لتاريخ العالم العربي منذ قيام الدولة العثمانية حتى التأريخ المعاصر . ويسيل بعض الدارسين الى أن الحقبة العثمانية غير جديرة بأن تكون حقبة مستقلة تحظى بدراسة مستقلة عن العصر المملوكي ، وحجة هؤلاء أن علاقات الانتاج في الدولة العثمانية هي نفسها علاقات الانتاج في العصر المملوكي . وهو قول صحيح الى حد كبير ، ونضيف اليه انه حتى العناصر الحاكمة كانت هي نفسها في العصر المملوكي خاصة في مصر ، اذ ظل العصر المملوكي هو الحاكم الحقيقي وكان الباشوات العثمانيون في كثير من مراحل هذه الحقبة مجرد شكل ، كما لعب مشايخ العرب دورا مهما بعضه خطير ومدمر في الحقتين المملوكية والعثمانية على سواء . وعلى كل حال ، فقد كان لخلاف المؤرخين حول الحقبة العثمانية اثر في اهمال دراستها الى حد ما ، فبعض الباحثين في التاريخ الاسلامي لا يعتبرونها حقبة اسلامية ، وينتهي المتخصصون في التأريخ الاسلامي الوسيط حدهم الزمني عند سقوط دولة المماليك ، وكثير من الباحثين في التاريخ الحديث يبعون دراستهم عند مرحلة الغزو الأوروبي للمنطقة العربية . خلاصة منذ الجملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ ، ولا تحظى الفترة العثمانية عند هؤلاء الا بصفحات باعتبارها بقية لدراساتهم ، وهكذا ضلعت هذه الفترة بين التاريخين الاسلامي والحديث . وهذا القول لا ينفي أن باحثين جادين تداركوا الى حد ما هذا القصور ، فصدروا كتابات جادة عن الفترة العثمانية في مصر وعن الفترة العثمانية عموما ، منها المؤلف الضخم للأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد

الشمسناوى رحمه الله ، وكتابات الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، والكتاب التسجيلي التوثيقي للدكتور صلاح هريدى عن دور الصعيد فى مصر العثمانية ، وغيرهم .

ولا شك أن تطورا اجتماعيا ما حدث خلال الحقبة العثمانية - على أية حال - وإن كان بطيئا ، فقد عمل العثمانيون على دعم الطرق الصوفية التى تستوعب بحكم طبيعتها عناصر غير مملوكية ، كما راحوا يوسعون من قاعدة الأشراف .

ومن الواضح أن حورانى يعتبر الفترة العثمانية فترة لها خصائصها التى تجعلها جديرة بالدراسة المستقلة ، وهو ينظرته هذه يراعى العلاقات الدولية ، والسياسات الخارجية أكثر مما يراعى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى الذى يعتبره بعض الباحثين - كما أسلفنا - مجرد امتداد للعصر المملوكى ، بالنظر الى علاقات الانتاج والعناصر الحاكمة . يقول حورانى : « خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان الجزء الأكبر من العالم الإسلامى موزعا بين ثلاث امبراطوريات كبيرة : العثمانيون والصقويون والمغول . وكانت كل البلاد التى تنحلت العريضة جزءا من الدولة العثمانية وعاصمتها اسطنبول ، ما عدا أجزاء من الجزيرة العربية والسودان ومراكش ، وقد ضمت أيضا الأناضول وجنوب شرق أوروبا . . . »

ثم ينتقل حورانى بعد ذلك الى عصر الامبراطوريات (من ١٨ الى ١٩٣٩) وهو العصر الذى حكمت فيه أوروبا العالم ، وهو فى هذا الجزء يركز على استمرارية التراث الإسلامى ، ويؤكد أن الاحتلال الأوروبى للعالم العربى رغم تأثيره العميق لم يحقق أو لم يستطع أن يحقق الشخصية الإسلامية ، لكنه ساعد فى ظهور الحركة الوطنية التى لم تكن معارضة بالضرورة للصحة الإسلامية ، بل كثيرا ما كانا شيئا واحدا .

ثم يتابع حورانى عرضه التأليفى حتى حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، وقد ركز حورانى على النتائج السلبية لحرب ١٩٦٧ أكثر من تركيزه على

النتائج الايجابية لحرب ٧٣ ، مع أن هذه الحرب الأخيرة قد أفرزت
 سلاما ، وغيرت علاقات دول المنطقة ببعضها البعض . دعنا نقول ان طريقة
 تناول حوراني لفترة التاريخ المعاصر هي أضعف جوانب كتابه ، ولعله
 معذور ، فانسام هذه الفترة بالمعاصرة جعله يوجز العرض ايجازا شديدا ،
 وربما اعتمد في هذا الايجاز على افتراض أن القارئ يعرف عن هذه الفترة
 قدرا كبيرا من المعلومات .

والله ولي التوفيق .

د . عبد الرحمن عبد الله الشيخ

الجزء الثالث

العصر العثماني

من القرن السادس عشر الى اواخر القرن الثامن عشر

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، كان الجزء الأكبر من العالم الاسلامي موزعا بين ثلاث امبراطوريات كبيرة : العثمانيون والصقويون والمغول . وكانت كل البلاد التي تنحلت العربية جزءا من الامبراطورية العثمانية وعاصمتها اسطنبول ، ما عدا أجزاء من الجزيرة العربية والسودان ومراكش ، وقد ضمت الإمبراطورية العثمانية أيضا الأناضول وجنوب شرق أوروبا ، وكانت التركية هي لغة الأميرة الحاكمة والنخبة العسكرية والإدارية ، التي كانت في أغلبها ممن اعتنقوا الاسلام من البلقان والقوقاز ، بينما كانت النخبة الدينية والفقهية من أصول مختلفة قد تلقت تدريبها في مدارس الامبراطورية الكبرى في اسطنبول ، ومنها نقلوا التراث الشرعي والفقهى باللغة العربية .

وقد كانت الامبراطورية دولة بيروقراطية تضم مناطق مختلفة في نظام ادارى ومالى واحد، وعلى أية حال، فقد كانت تمثل أيضا آخر التجليات العظيمة لعالمية دنيا الاسلام ، فحافظت على الشريعة ، ووسعت حدود العالم الاسلامي وحتمته وحرسوا المدن المقدسة في الجزيرة العربية ونظمت الحج إليها ، وكانت أيضا دولة متعددة الأديان ، فاعترفت بالمجتمعات المسيحية واليهودية فيها . وكان سكان مدن الولايات من المسلمين يجذبهم العمل بالجهاز الادارى . وفي البلاد العربية تطورت ثقافة عربية عثمانية تحافظ على التراث ، مع تطويره بطرائق جديدة الى حد ما ، وفيما وراء الحدود تطورت مراكش بطريقة مختلفة تماما تحت حكم أسراتها الحاكمة *dynasties* ، التي ادعت هي الاخرى سلطة قائمة على أساس من حمايتها للدين .

وفى القرن الثامن عشر ، تغير توازن القوى بين الحكومة العثمانية المركزية والولايات Local governments . فقد اكتسبت بعض المائلات العثمانية أو الجماعات الحاكمة فى الولايات فى بعض أجزاء الامبراطورية حكما ذاتيا ، بالرغم من أنها ظلت مخصصة للمصالح الأساسية للدولة العثمانية ، كما حدث تغير فى العلاقات بين الامبراطورية ودول أوروبا ، ففى حين توسعت الامبراطورية العثمانية فى أوروبا فى القرون الأولى من حكمها ، أصبحت فى أواخر القرن الثامن عشر تعاني من التهديد المسمى الآتى من الغرب والشمال . وقد شهدت هذه الفترة أيضا بدايات التغير فى طبيعة التجارة واتجاهاتها ، فقد أصبحت الحكومات الأوروبية ، وكذلك التجار الأوروبيون أقوى مركزا فى البحر المتوسط والمحيط الهندي . وبمنهاية القرن الثامن عشر ، كانت الصفوة العثمانية الحاكمة قد أصبحت ضعيفة بالتدهور النسبي فى السلطة والاستقلال ، وبدأت استجلباتها الأولى المرتجلة للوضع الجديد .

الفصل الثالث عشر

الامبراطورية العثمانية

حدود السلطة السياسية

كان قبول علماء الشريعة *Ulema* ومن يمثلونهم للحاكم سلاحا ذا جدى (١) ، فظالما كان الحاكم قادرا على حماية نفسه والدفاع عن المصالح الحضرية التى كانت مرتبطة بمصالحه الخاصة ، كان بإمكانه أن يأمل فى خضوع المدن والأراضى التابعة لها ، كما كان يأمل فى مبايعة الفقهاء وولايتهم وتعاونهم إلى حد ما ، رغم حذرهم من تذيب الأبراء الذى عبر عنه الغزال وآخرون . فقد كان هناك دائما علماء راغبون فى الخدمة لدى الحاكم بكفاسة أو مسئولين ، وكانوا مستعدين لاضفاء الشرعية على أعماله . وإذا اضمحلت قوته ، فليس بإمكان المدينة اتقاذه ، إذ يمكن أن تحول المدينة وولاها الحاكم الجديد الذى يستحوذ على السلطة الفعلية وتكون لحظة سقوط المدينة هى النقطة التى تستقل فيها (٢) ، وينحى القاضى والزعماء الآخرون لتقاء الحاكم الجديد لتسليم المدينة له .

وقد تكرر نمو وانهيار كثير من الأمر الحاكمة طوال خمسة قرون منذ انهيار الخلافة العباسية حتى قيام الامبراطورية العثمانية ، ونحن

(١) بمعنى ضرورة موافقتهم طوع *acceptance* — (المراجع) .
(٢) ليس بمعنى الاستقلال السياسى التام ، وإنما بمعنى ممارستها للحكم الذاتى ، أو تسير الأمور بها تسيرا ذاتيا . النص :
— which the city might act autonomously .
(المراجع) .

بحاجة الى طريقتين لتفسير هذه الظاهرة . الطريقة الأولى تتعلق بضعف قوة الأسر الحاكمة ، والطريقة الأخرى بتجمع أسباب القوة في يد مناوئها . وقد مال معظم المؤرخين والكتاب المعاصرين الى التركيز على عوامل الضعف الداخلية في الأسرة الحاكمة وتفسيرها بمشطور أخلاقي ، وعنده نظام الملك ، كانت هناك بدائل لا نهاية لها في التاريخ الانساني ، فقد تفقد الأسرة الحاكمة الحكمة والعدالة التي أناطها الله بها ، وينتج عن هذا أن يسقط العالم في فوضى حتى يظهر حاكم جديد حباه الله بالصفات المطلوبة .

وقد جاءت أكثر المحاولات منهجية لشرح أسباب سقوط الأسر الحاكمة ضحايا لضعفها الذاتي على أيدي ابن خلدون ، وكان تفسيره مركبا : عصبية الجماعة الحاكمة - وهي التضامن الموجه لتحقيق السلطة والحفاظ عليها - تتحلل تدريجيا تحت تأثير الحياة المدنية ، ويبدأ الحاكم في البحث عن الدعم من الجماعات الأخرى :

اعلم أن صاحب الدولة ، إنما يتم أمره كما قلنا بقومه ، فهم عصابته وظهرأؤه على شأنه ، وبهم يقارع الخوارج على دولته ، ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزارة دولته وجباية أمواله ، فهم أعوانه على القلب وشركاؤه في الأمر ، ومساهموه في نتائج جهامه ، هذا مادام الطور الأول للثغرة كما قلناه .

فإذا جاء الطور الثاني ، وظهر الاستبداد عنهم والانفراد بالمجد ودافعهم عنه بالروح ، صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائهم واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصدهم عن المشاركة ، الى أولياء آخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ويتولاهم دونه (١) .

وحين يتوقف الحاكم عن الحفاظ على الشريعة وهي قاعدة الازدهار المدني ورباطه أو وهي - أي الشريعة - ما يربطه مع سكان الحضرة ، يصبح أولئك الذين حوله ضحايا للرغبة في الرغابية والانفاق البذخي ، مما يزيد الضرائب على الشعب ، فتصبح بطانة الحاكم بدورها قريسة لهذا البؤس الذي يحل على الشعب عندما يفقد أي بطانة الحاكم - السيطرة على شؤونهم الخاصة ليصبحوا أداة في أيدي الآخرين ومعتمدين عليهم (٢) .

وإذا ما خالفت متطلبات الحاكم - فتنزع المجتمع على توقيرها - ليس بأسرعودة بسبب زيادة في الانتاج والتقدير على المقصور ، وإنما قد تكون رابحة أيضا ، إلى حدودية القدرة الانتاجية للمجتمع - كما كان يتمين على الزحف ، الواقع تحت سيطرة المولة - أن ينتج الطعام الذي يكفى سكانه ، وسكان المدن أيضا - وإن ينتج أيضا المواد الخام . كما كان يتمين على الذين يربون الماشية ويغنمون الأرض ويتبعون السلع أن ينتجوا قاتضا كافيا يدفع كضرائب لمسد نفقات قصر الحاكم والحكومة والجيش ، وقد كانت إمكانية ذلك تعتمد على عوامل عدة بعضها قابل للتغيير ، فقد تحدثت تعديلات في تقنيات الانتاج : بإدخال محاصيل جديدة - أو نظم للرعى جديدة ، على سبيل المثال ما يرفع الانتاج والفائض مما ، أو يحدث فقدان في المهارات الفنية ويأتى بنتائج عكسية . والتغيرات في حجم الفائض يمكن مجورها أن تؤثر في المولة على توظيف الانتاج واستصلاح أراضي جديدة وإصلاحها دائرة الانتاج ، أو بزيادة أرض منتجة فعلا بطرائق جديدة (لزيادة انتاجها) . وللمعالجة للنتائج للبلاد الأخرى سيان في ذلك منتجات الأراضي أو المدن يمكن أن تزداد أو تقل أو تتلاشى ، كما أن الطغرات للمادة في طريق النقل أو تكاليفه وكذلك درجة الأمان المخوفة للعقل برا وبجرا - كل ذلك يمكن أن يؤثر في المولة على تلبية مثل هذه المتطلبات . وعلى المدى المتوسط أو الطويل ، يمكن لعمليات التجلب أو الوفيل أن تزيد أو تنقص من المولة على الانتاج . وربما حدث التغير أيضا في العلوم الطبية أو أخلاقيات للمجتمع وإدائه : مما يؤثر على الانجاز أو المعاملات .

كانت هذه كلها عمليات تظهر تأثيراتها على المدى الطويل ، ولكن كانت هناك أيضا وقتلح تقوم بعمور الميعال المعاهد على أحداث تغيرات مطابقة ذلك نتائج تعد بمثابة إنكارفة ، مثل حرب تقطع للطرق التجارية ، موتهم الحين ، ومرفها . وتضعد الفرجف ، أو فن تدموه - أو ربما لمعة سغويات - الحظصول بفضل الجفاف في المناطق المستعمدة على الزيادة بالطر ، أو نقص المياه في الأنهار الكبرى ، أو ربما يمكن أن يجرى عملية نسبة كمية من السكان - ومن المنسبها قصود كالتأثير الطاقى متواليهم للأوتيتاسلى زمني

أمكن فيه السيطرة على انتشارها - وقد اختفى بعضها بالفعل - وعلى وجه الخصوص حتى الطاعون - الوباء الأعظم لتلك القرون - التي تأتي من بعض المناطق التي انتشر فيها مثل شمال العراق ، وبعض أجزاء الهند ، وكانت الفئران الحاملة له تأتي إما بطريق البر أو البحر حتى عالم البحر المتوسط ، حيث أمكنها الانتشار بسرعة في الملق والقرى لتقضى على عدد كبير من السكان والماشية (بين عامي ١٧١٧ و ١٧٤٩ وهي فترة تتوافر عنها الإحصاءات الدقيقة) ، إذ فقد ميناء أزمير التركي على البحر المتوسط ٢٠٪ من سكانه في طاعون وبائي، وفقد أكثر من هذه النسبة في وباء مماثل بعد قرابة واحد وثلاثين عاما) .

وقد تفاعلت هذه العوامل مع بعضها البعض - وكان بعضها تراكبياً بحيث كان يتسبب في استمرارها ، وسبغت في تفسير التغير في الخلافة بين متطلبات من يملكون السلطة وقدرة المجتمع على إرضائهم ، كما ساعدت في تفسير ظهور التحديات من قادة جماعات بإمكانها حشد القوة واستخدامها ليستطيعوا السيطرة على الموارد -، ومثل هذا التغير يمكن أن يحدث داخل نظام قائم ، حين يستولى عسكري الحاكم على السلطة ، كما يمكن أيضاً أن يحدث ذلك بتراكم القوة خارج نطاق السيطرة الفعلية للحاكم ، وقد يستطيع الحاكم أن يعي قواته من رجال الجبال أو السهوب سواء بمواهبه في الاقتاع أو نتيجة أفكار دينية ، وسواء حدث الاستحواذ على السلطة من الداخل أو الخارج - فقد كانت القوة الرئيسية الفاعلة في غالب الأحيان مكونة من العسكر المستجلبين المنحدرين من خارج المناطق الوسطى من الدولة ، من الوديان أو السهوب أو عبر الحدود ، وهم ذوو بأس ودراية في شؤون الخيل والسلاح اللازمين للحرب في ذلك الوقت ، قبل أن تصبح المدفعية هي العامل الحاسم ، وقبل المام المشاة باستخدام الأسلحة النارية ، وهناك بعض الدلائل على أنه قبل ظهور الرعاية الطبية الحديثة - كان رجال الجبال والسهوب أكثر صحة من الآخرين - وأنجبوا فائضاً من الشباب الذين كانوا ينضمون للجيش - وكلفه القائد الذي يطمح أن يكون حاكماً ، يفضل استخدام عسكر من خارج المجتمع الذي يرغب في السيطرة عليه ويحكمه أو على الأقل من المناطق البعيدة بحيث

تكون مصالحهم مرتبطة بمصالحه ، وبمجرد أن يفرض الحاكم سيطرته فقد يفقد الجيش تماسكه ، أو يبدأ في تكوين مصالح مختلفة عن مصالح الأسرة الحاكمة . وقد يحاول أن يحل محلهم جيشاً من المجترفين أو المرتزقة ولهذا الغرض أيضاً كان عليه البحث في الريف البعيد أو ما وراء الحدود ، وكان الجنود المدربون داخل منزله يعتبرون من ممتلكاته أو عبيده بمعنى لا يعنى المساس بهم أو التحقير من شأنهم ، ولكن بما يعنى ذوبان شخصيتهم ومصالحهم في شخصية سيدهم ومصالحه . ويمرور الوقت ، فقد يظهر حاكم جديد من داخل الجيش أو المالك ويؤمّن أسرة حاكمة جديدة .

وهذا هو السياق الذي يمكن في إطاره فهم ما كان يبدو بلا معنى من ظواهر تتابع الأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي . فقد جاءت في القرون الأولى نبضة حاكمة قادمة من بلدان غرب الجزيرة العربية ، وكانت قادرة على تعبئة جيش ، ومجهاز إداري ونظام قضائي ، ومكنت الحياة المدنية المستقرة من الازدهار . وأمكن استتباب الأمن في الريف ، وجرى إصلاح أنظمة الري وتوسيعها ، وإدخلت منتجات وتقنيات جديدة وتوحدت الأراضي الواقعة حول المتوسط وحول المحيط الهندي في منطقة ثقافية سياسية واحدة ، مما حقق تجارة عالمية واسعة ، والدلائل القليلة المتوفرة تشير إلى زيادة في السكان ، وكانت تلك فترة من الأنظمة المستقرة في مدن مزدهرة وريف منتعش من حولها . فبلاد في جنوب العراق ، ومدن خراسان ، ودمشق في سوريا ، والفسطاط في مصر ، والقروان في تونس ، وقرطبة في إسبانيا .

وعلى أية حال ، فمنذ القرن العاشر أو الحادي عشر وما بعده ، كانت هناك فترة طويلة من الاضطرابات كانت أعراضها الواضحة تفكك الخلافة العباسية وظهور ثلاثين دولة مستقلة في مصر والأندلس ، وظهور أسرات حاكمة في عالم الإسلام شجعت قوتها من عناصر عرقية أخرى كان الحماة الذين هم دافعهم عنها ، وذلك أن مستحقي الأفضلية قد توسعوا على حساب هؤلاء المستعاضة التي عملت على إبقاء الخلافة الأموية العربية في بغداد على طولها ، وعلى حدود في المغرب والأندلس ، وتبعية الحركات الدائرية

التي عرفت البربر من الجبال وأطراف الصحراء في مراكز تامة كما عرفت المراكز الدينية الأثرية والنفوذ في الشرق ، وربما كانت هذه التغيرات أعراضا لاختلال أعرق في التوازن بين الحكومة والسكان والانتاج ، ورواجة لأسباب أخرى : مثل انكماش مناطق السكان المستقرين في العراق ونونس جعل تفكك الأنظمة التقليدية للرى ، أو توسع منطقة للشعوب النمسوية ، وربما كان هناك أيضا انخفاض في سكان بعض الأماكن ، وانخفاض في الطلب على منتجات المدن الإسلامية مرتبط بأحياء الحياة الحضرية والانتاج في إيطاليا .

وكانت هناك لحظات من العطفية في القرن الثالث عشر ، إذ كانت هناك بعض الأسرات الحاكمة قادرة على إنشاء نظم راسخة لا عهددها القوى المستقرة خارج العالم الإسلامي ، في الوقت الذي انكشفت فيه القوة والثروة بالعراق ، وحل فيه الخراب بسبب الغزوات المغولية ، وانتهاء الدولة العباسية . فعل سبيل المثال ، نجد أن الحفصيين في تونس كونوا دولة خلفت المرعدين ، كما نجد المالكيين في مصر وسوريا ، وهم بقية عسكرية ذاتية النمو تطلعت في أحضان أسرة حاكمة سابقة هي الأيوبيين . ومن مظاهر العافية هذه زراعة مناطق واسعة ، بل ربما كانت شاسعة في اتساعها ، ومقدرة جهاز الحكومة على جلب فائض هذه الأراضي من الريف إلى المدن ، بالإضافة لانتماش انتاج الحضر ، وانتعاش التجارة في إطار الشريعة الإسلامية على المنهج السنن الذي يحظى بقبول عام . كل ذلك أدى لتحقيق نوع من التكافل ، استمر بين الطبقات الحاكمة والسكان في الحضر .

لأن ذلك النظام كان عشنا ، حتى أنه بدأ يهتز بحلول القرن الرابع عشر جعل عدة قوى ، قد يكمنه أحدها للولاية الأعظم للمعروف في التاريخ الأوروبي باسم « الملوك لأبيد » ، الذي هاجم معظم البلاد في الجزء الغربي من العالم في منتصف القرن الرابع عشر ، واستمر للولاية قرون بعدها في اندلاع معتكفة . حتى تقدير قريبي لحد ما جري من غلبت سكان القاطنة طوقوا للولاية الأولى ، وبحلول منتصف القرن الخامس عشر أصبح يمكنها

أقل من النصف قليلا عما كان عليه الحال منذ مائة عام قبلها (١٥٠ ألف نسمة تقريبا بدلا من ٢٥٠ ألف) ، ولم يكن ذلك راجعا الى تكرار هذه الاويثة ، وانما لأن ذلك الطاعون خرب الريف مثلما خرب المدينة ، ولهذا فان المهاجرين من الريف لم يعضوا الفارق فهم سكان المدن بسبب نقص سكان الريف والماشية والانتاج الزراعي ، كما أن الموارد المتاحة أمام الحكومة من خلال الضرائب تدهنت .

وقد أضيفت لهذه الآثار المتركمة من الوياء عوامل أخرى ، هي تنامي صناعة النسيج في إيطاليا وبلاد أوروبية أخرى ، كما أن توسع الملاحة الأوروبية في المتوسط أثر على توازن التجارة ، ولهذا فقد كان من الصعوبة بمكان أن تحصل الحكومات الإسلامية على الموارد التي احتاجتها ، وكانت هناك أيضا تغيرات في فنون الحرب وبناء السفن والملاحة ، بالإضافة الى الاستعمال الجديد لمسحوق البارود في المدفعية والأسلحة النارية .

في مثل هذه الظروف المتغيرة كان النظام السياسي القائم في الدولة المملوكية ، والنظام السياسي في دول المغرب عرضة للتهديد من قبل أسر حاكمة جديدة ، كانت قادرة على ايجاد الموارد من الرجاك والثروة لتشكيل جيوش كبيرة فعالة ، والتحكم في ريف منتج والتحكم من قواعده ، ومن رعاية التجارة والصناعة في المدن وفي غرب المتوسط ، كان التهديد للنظام الديني والسياسي نابعا من الممالك المسيحية في ايطاليا ، التي اتحدت في مملكة واحدة قبل اختفاء آخر سلالة انجلزية مباشرة في ١٤٩٢ ، وسرعان ما اكتسبت هذه الممالك الثروة التي جلبها اكتشاف وقتح امبراطورية في أمريكا . وفي شرق المتوسط ، كانت القوة الجديدة البازغة هي أسرة حاكمة اسلامية سميت باسم مؤسسها عثمان ، ولهذا كان اسمها الاسلامي عثمانلي وأصبحت بالانجليزية Ottoman .

الحكومة العثمانية

كانت الدولة العثمانية من حيث المنشأ هي إحدى الامارات التركية التي تكونت نتيجة توسع السلاجقة غربا في الأناضول ، ونتيجة هجرات العناصر التركية في الاتجاه ذاته ، وعلى الحدود المتغيرة المتنازع عليها مع الامبراطورية البيزنطية ، نشأ عدد من هذه الامارات التي قبلت اسميا سيادة السلاجقيين ، ولكنها كانت تحكم ذاتيا في الواقع ، وتلك الدولة (الامارة) التي أسسها « عثمان » كانت واقعة في شمال غرب الأناضول ، على نقطة الالتقاء الرئيسية مع البيزنطيين ، وقد اجتذبت المقاتلين في الحروب على الحدود ، وقبائل الأتراك الرحل المتجهين غربا بحثا عن المرعى ، ولكن كان لديها أيضا داخل حدودها أراضي زراعية منتجة شاسعة ، ومدن ذات أسواق كان بعضها نقاطا مهمة على طرق التجارة الممتدة من ايران وما وراءها في آسيا حتى المتوسط ، ومع توسع هذه الامارة العثمانية تنامت مواردها وأصبح بإمكانها استخدام أسلحة وتقنيات جديدة لغنون الحرب ، كما أصبح في إمكانها انشاء جيش منظم ، وبنهاية القرن الرابع عشر ، كانت قواتها قد عبرت المضائق الى شرق أوروبا وتوسعت هناك بسرعة ، وأصبحت (أي هذه الامارة العثمانية) بامبراطورتها التي كونتها في شرق أوروبا أكثر قوة ، وذلك من أكثر من ناحية ، واكتسبت موارد جديدة من الأيدي العاملة ، إذ انتمت الجماعات الحاكمة السابقة في ادارتها الحكومية ، وانضم الرعايا من قري البلقان الى جيوشها ، وأصبحت قادرة عندئذ على الاتجاه شرقا نحو الأناضول بالرغم من هزيمة جيشها أمام جيش تركي آخر بقيادة تيمور لنك . وفي عام ١٤٥٣ ، انضمت ما خلفه البيزنطيون من الامبراطورية وفتحت القسطنطينية كعاصمة جديدة لها باسم « اسطنبول » .

وقد كانت قوتها مهددة من قبل الصفويين في الشرق وهي أسرة حاكمة أخرى صاعدة من أصول غير محددة . وكان هناك صراع طويل للسيطرة على المناطق الحدودية الواقعة بين مراكز سلطتهم الرئيسية

وشرق الأناضول والعراق ، فقد فتح العثمانيون بغداد في ١٥٣٤ واستردوا الصفويون ١٦٢٣ . ولم يستعدها العثمانيون حتى ١٦٣٨ ، وكان من جراء الصراع مع الصفويين أن اتجه العثمانيون جنوبا الى اراضى السلطنة المملوكية ، ونظروا لقوتهم النارية وتنظيمهم العسكري ، استطاعوا احتلال سوريا ومصر وغرب الجزيرة العربية (١٥١٦ - ١٥١٧) .

وفي ذلك الوقت ، أصبحت الامبراطورية العثمانية هي القوة العسكرية والبحرية الرئيسية في شرق المتوسط وايضا في البحر الاحمر ، وهذا ما زاد من اجتماعات الصراع مع البرتغاليين في المحيط الهندي والاسبان في غرب المتوسط ، وفي منطقة البحر الاحمر كانت سياسة الامبراطورية العثمانية دفاعية لمنع تقدم البرتغاليين ، ولكنها استخدمت قوتها البحرية لايقاف التوسع الاسباني وانشاء سلسلة من النقاط الحصينة القوية في الجزائر (في العشرينيات من القرن الخامس عشر) وطرابلس في الخمسينيات ، وتونس في ١٥٧٤ . ولكنها لم تتوسع الى أبعد من ذلك في غرب مراكش ، وقد استمرت الحروب البحرية بين العثمانيين والاسبان لفترة من الزمن ، ولكن طاقات الاسبان أصبحت موجهة أساسا تجاه العالم الجديد في أمريكا ، ونشأ شكل من الاتزان بين القوى البحرية في البحر المتوسط ، وأصبح بين العثمانيين والاسبان علاقات سلمية منذ ١٥٨٠ وما بعدها .

وبمضي ما ، تكون الدولة العثمانية مثالا آخر على العملية التي جرت عدة مرات في تاريخ الشعوب الاسلامية ، بنفس آليات التهديد للأسر الحاكمة الراسخة على أيدي قوى مسلحة مكونة أساسا من الشعوب الرحل ، وكانت أصولها مشابهة لأصول حكام الدولتين العظميين الآخرين في نفس الوقت تقريبا ، وهما الصفويون في إيران والمغول في الهند ، فقد استمدت هذه الأسرات جميعا قوتها في البداية من المناطق المأهولة التي يسكنها رجال القبائل الأتراك ، وكلهم كانوا مدينيين بنجاحهم العسكري لاستخدام ميثاق اليانوق الذي شاع استخدامه في النصف الغربي من العالم ، ونجحوا جميعا في بلورة سياسات مستقرة دائمة ،

وفي انشاء قوة عسكرية، ونظام مركزي بيروقراطي، قادر على تحصيل الضرائب وحفظ النظام والمقانون على مساحة واسعة لفترة طويلة .
والامبراطورية العثمانية من أكبر الهياكل التنظيمية السياسية التي عرفها العالم الغربي منذ تفكك الامبراطورية الرومانية، فقد حكمت الامبراطورية العثمانية أوروبا الشرقية وغرب آسيا ومعظم المغرب، وجمعت بأيديها بلادا كانت ذات تراث سياسي شديد التباين، وكثيرا من الجماعات العرقية، ما بين اليونان والصرب والبُلغار والرومان والأرمن والأتراك والعرب، ومجتمعات دينية عديدة من المسلمين الشيعة والسنة واليهود والمسيحيين من كل الكنائس التي ظهرت في التاريخ، ويسطت سلطتها على معظمهم. قرابة ٤٠٠ سنة وعلى بعضهم لستمائة عام .

وقد كان « بيت عثمان » على رأس النظام الحاكم. ففي هذه الامبراطورية الشاسعة، وتركزت القوة والسلطة في العائلة أكثر منها في شخص بعينه، ولم يكن هناك قانون جامد للخلافة، ولكن أدت عدلت عائلية معينة يشكل عام إلى انتقال السلطة بشكل سلمي، إلى فترات حكم طويلة، وقد كان أحد أبناء الحاكم يخلفه عادة حتى القرون السابع عشر، ولكن بعدها أصبح من المسلم به أنه عندما يموت الحاكم أو يتنحى عن الحكم فيجب أن يخلفه أكبر أفراد العائلة الأحياء . وكان الحاكم يعيش في بيت شاسع يضم جزءا للحريم وأولئك الذين يحرسونه، وخاصة الخدم، والبستانيون وحرس القصر .

وعلى رأس النظام الحكومي كان « الصدر الأعظم » هو المسئول الرفيع، وأكثر الألقاب شيوعا عنه بالانجليزية (الوزير الأعظم) Grand Vizir، وبعد الفترة العثمانية الأولى كان هذا الصدر الأعظم يعتبر هو صاحب السلطة المطلقة بعد الحاكم، وكان يشرف على عدد من الوزراء الآخرين، الذين كانوا يسيطرون على الجيش وحكومات الولايات وموظفي الخدمة المدنية .

وفي المرحلة الأولى من التوسع ، كان الجيش العثماني يتكون أساسا من الفرسان من الأتراك وسكان الأناضول الآخرين ووفد البلقان . وكان ضباط الفرسان السبلحيين *Sipahis* (والفرد سبلحي) ، لهم الحق في تمثيل الضرائب على أراض زراعية معينة مقابل خدماتهم في أوقات الحاجة مع عدد معين من الجنود وهو ما يعرف بنظام (الطيماز) ، وبمرور الوقت أصبحت هذه القوة أقل فعالية وأهمية سواء بسبب التغيرات في فنون الحرب ، أو لأن صاحب الطيماز لم يكن راغبا في التفتيش عن أراضيه لفترات تستغرقها حملات طويلة في مناطق نائية بعيدة من الامبراطورية المتنامية . ومنذ فترة مبكرة تأسس جيش آخر على درجة عالية من التنظيم من المشاة ويقصد بهم الانكشارية *Janissaries* ، والفرسان ، وذلك عن طريق التجنيد الدوري للفتيان من القرى المسيحية التي اعتنقت الاسلام في البلقان . وهو ما يعرف بضريبة الدم أو الدفشمرة *Devshirme*

وخلال القرن السادس عشر، نشأت بيروقراطية حاذقة عرفت بالعلمية *Kalemiya* كانت تتكون أساسا من مجموعتين : الكتبة الذين يحرون المستندات والوثائق والأوامر والضوابط والتوجيهات والردود على الالتماسات بأشكالها وصيغها المناسبة وحفظها ، وأولئك الذين احتفظوا بالسجلات المالية مثل تقديرات الأصول المستحق عليها الضرائب ، وحسابات ما تم تحصيله ، وكيفية انفاقه (والحسابات والمستندات كانت تحفظ في أرشيف ليس له مثيل في العالم الاسلامي ، وله أهمية تاريخية عظمى لمعظم النصف الغربي من العالم ، وبدأ التنقيب المنظم فيه في الحقبة الحديثة فقط) .

وكان كبار المسئولين في الجيش والحكومة يتقايلون بانتظام في القصر على هيئة مجلس (ديوان) ، ويتخذون القرارات فيما يتعلق بالسياسة ، واستقبال السفراء واتخاذ القرارات ، وإصدار الأوامر ، والبحث في الشكاوى ، والبيت في الالتماسات ، وخاصة ما يتعلق منها بسوء امتصاص السلطة ، وفي البداية كان الحاكم يرأس اجتماعات هذا المجلس ولكن فيما بعد أصبح الصيغ الأعظم رئيسا له .

وقد عم نظام الحكم هذا في أنحاء الامبراطورية ، وكان الضناجق يمينون لحكم المسكن المهمة والأراضي التابعة لها ، ثم انضمت تلك الضناجيات الهائلة العدد لتتركز في ولاياته ، وكان الزالى يعيش في بيت مماثل لبيت السلطان بشكل مصغر ، وحوله مكتبته ومحاسبيه ، ومجلس كبار الاداريين الذين يجتمعون بانتظام .

وكان تحصيل الضرائب من أهم مهام الحكومة فعلى المجموع من هذه الضرائب يمكن تسخير أمور الحكومة : (أو كان من بين الواجبات الأساسية المنوطة بالحكومة جمع الضرائب التي يعتمد على محصولها في تسخير الأمور) . فكانت السجلات المالية الدقيقة والمحفوظة في الأرشيف على الأقل في الفترة الأولى المبكرة من قيام الدولة ، تحتوي تفاصيل تقديرات الضرائب على المساكن والأراضي المزروعة والميزانيات المنتظمة من الدخل والانفاق ، وكمثل الحال في الدول الإسلامية السابقة ، كان هناك ثلاثة أنواع من الضرائب المنتظمة : أولها كانت الضرائب على إنتاج الزيف من المحاصيل والأسماك والماشية ، وفي بعض المناطق كانت الضرائب على القمح والمنتجات الزراعية الأخرى تستحق كنسبة من المحصول ، (العشر من حيث المبدأ ولكن في الواقع كانت أكثر من ذلك بكثير) . وفي مناطق أخرى كانت تقدر على مساحة المناطق القابلة للزراعة ، وكانت بعض الضرائب تجمع نقدا وبعضها يجمع عينا خاصة ضريبة القمح الذي يمكن تخزينه لفترة طويلة . وكان ثاني نوع من الضرائب هو الضرائب المتنوعة على الأنشطة في الحضر ، على الانتاج المباع في الأسواق ، وعلى الحوانيت والمحال والحمامات العامة والحانات ، وعلى الأنشطة الصناعية (النسيج والصباغة والدباغة) وعلى البضائع المستوردة والمصدرة ، وكانت هناك رسوم مستحقة على الطرق الرئيسية لمواجهة النفقات اللازمة لصيانتها والحفاظ عليها . وكان ثالثها الضرائب الشخصية (الجزية) يدفعها المسيحيون واليهود ، ولم يكن المسلمون يدفعون ضرائب شخصية منتظمة . وبالإضافة إلى هذه الضرائب المنتظمة كانت هناك مدفوعات طارئة في وقت الحاجة ، وفي بداية الامبراطورية كانت هذه الضرائب تحدد بتبعية وتخصص لأغراض مختلفة ، مثل الخزينة الخاصة بالحاكم أو أفراد من

عائلته ، ومرتبات ونفقات الولاية والصنائع وتمويل ضلّات ممالك الطييار ، وبحلول القرن السابع عشر أصبح هذا النظام في حالة تدهور حيث زادت الاحتياجات المالية للحكومة (وعلى الأخص لجيشها) عن إمكانية تخصيص عائدات الضرائب لمثل هذه الأغراض ، ولهذا فقد تم إحلال نظام الالتزام محلّ النظم الآنف ذكرها tax-farms ، وهو نظام يتولى فيه الأفراد سواه أكانوا تجارا أم مسئولين تحصيل ضريبة معينة ، وإرسال العائد المحصل لمثل هذه الأغراض التي تحددها الحكومة بعد اقتطاع نسبة منها كعمولة ، وبنهاية القرن السابع عشر أصبحت بعض الالتزامات تورث بالفعل (أو أصبحت وظيفة الملّزم وراثية في بعض الأحيان) أو أصبحت المناطق التي يجمع منها الملّزم ، تورث في بعض المجالات) .

وفي بواكير الامبراطورية (أو في المراحل الأولى من تاريخ الامبراطورية) ، كانت معظم الوظائف الرئيسية في الحكومة من نصيب قادة الجيش ، كما انضم إلى الحكومة أيضا أعضاء الجماعات الحاكمة السابقة في البلاد التي اندمجت في الامبراطورية ، والطبقة المتعلمة من السكان في المدن ، وبحلول القرن السادس عشر كانت وظائف الوزراء وقادة الجيش وحكام الأقاليم تختار من بيت الحاكم نفسه ، وكان أعضاء هذا البيت من الذين خلدوا من معتقّي الإسلام في البلقان ، أو من المالكين القاصيين من القوكان ، أو من أفراد عائلات الحكام السابقين ، وكان من الممكن أيضا لابنة من كانت لهم مناصب مهمة في الحكومة ، أيّا كانت جذورهم ، أن ينضموا للبيت فكلهم كانوا يعتبرون عبيد الحاكم ، إذ كانوا يخضعون بعناية للخدمة في القصر ، ثم يترقون إلى مناصب في القصر أو في الجيش أو الحكومة ، وقد اعتمد الترقى على الرعاية أو الانتساب إلى صاحب حيثية ، فسيطعن المسئول النافذ إذ يؤمن وظائف لأولئك الذين ينتمون له بالعائلة أو بالجذور العرقية أو بآية طريقة أخرى ، وقد كان الكتاب والمسؤولون الماليون يتحون تدريبهم بعد تعليم رسمي نظري في المدرسة ، وكان هناك عنصر وراثي في تكوين الطبقة البيروقراطية (الملّمية) إذ كان لأباء ياقون بابائهم للخدمة .

وبهذه الطريقة. كلف الحاكم قادرا على احكام مسيطرته على النظام الحكومي كله ، وهكذا يعتمد على قهرته في ممارسة السلطة ، وفي الجزء الاول من القرن السابع عشر جاءت فترة ضعف فيها قوته وتبعها فترة من الانتعاش في قوة الحكومة ولكن بشكل مختلف ، وأصبح الصند الأعظم أكثر تسلطا ، والطريق الى الترقى من خلال القصر أصبح أقل منه من خلال بيت الصند الأعظم وكان لهذا أسباب عدة : أحدها كان التضخم الذي سببه تخفيض قيمة العملة ، واستيراد المادان النفيسة الى منطقة البحر المتوسط من المستعمرات الاسبانية في أمريكا ، ومالت الإمبراطورية الى أن تصبح أقل أوتوقراطية (الأوتوقراطية هي حكم الفرد المطلق) وأكثر من أوليغاركية (الأوليغاركية هي حكم الصفوة أو الأقلية) المسؤولين الأقوياء الذين تربطهم العصبية لمنشئهم في بيت واحد أو لتلقيهم العلم مما أو - وهذا هو الأغلب - لقرابتهم أو ارتباطهم بأواصر النسب والمصاهرة .

وقد اتخذ تنظيم العمل الحكومي وطرائقه ، شكل النموذج الملكي الإتيواني الذي عبر عنه نظم الملك وكتب آخرون من نفس النوع : أن الحاكم العاقل العادل يجب أن يقف بعيدا عن طبقات المجتمع المختلفة ليتمكن من تنظيم الأنشطة فيه ، ويحافظ على التماسك الكل ، وبشكل مبسّط ، كان المجتمع المطلق مقسما بشكل محدد الى الاحكام (النسكرز) والرعية ، وكان تعريف المسكر يشمل كبار المسؤولين وأصحاب الطيبار وأفراد الفصائل المسلحة من النظمين والمؤقتين ، وكانوا جميعا مستثنين من الضرائب الخاصة الموسمية التي أصبحت نوعا من الضرائب الشخصية (ضريبة الرأس) ؛ وبالتالي أصبح لهم وضعهم المميز المتميز عليهم ومن حيث المبدأ ، فقد كثر هؤلاء الثقلين حازوا هذه الوضعية المميزة . هم وحدهم الذين يعينون في المناصب الحكومية . وكان الإلكتشارية بشكل خاص يخضعون لنظام خاص صلوم تماه ، ولم يكن مسموحا لهم بالزواج أو التصل بالتجارة طاملا كانوا في الحقبة وإذا تزوجوا بفن للتقاعد فليس بإمكان أبنائهم الالتحاق بالقوات ، وكان ذلك الفصل ظاهرا في حياة الحاكم

المنزل في المقامات الداخلية من قصر توكياي على التلال المطل على اليوسفور ، يعيش وسط عبده وحرمة ، ولم يحدث على الإطلاق بعد فترة حكم سليمان (١٥٢٠ - ١٥٦٦) أن حدث زواج . وسمى (زواج حوثق) من المقامات العثمانية حتى لا تكتسب نفوذا ، وكان أيضا باديا في وجود ثقافة ، بلاط إراقية في القصور ولغة تركية عثمانية ازدادت ثراء من الفارسية والعربية ، وتعليم شمل الأدب الفارسي العريق الى جانب الأدب الديني العربي .

حتى أجيال ، لم يكن الحفاظ على النظام أو تحصيل الضرائب يمكننا بدون تعاون الرعية ، فالحاكم وعسكره كانوا ينظرون الى الرعية لا كمجموعة من الأفراد يتم التعامل معهم بشكل مباشر ، ولكن كمجموعة من الجماعات (الطوائف) .

وإذا كان من اللازم التطلع مع قطاع معين من الشعب بشكل منفصل لجنح الضرائب أو الضمانات الأخرى التي تؤدي للدولة ، فقد كانوا يعتبرون وحدة واحدة ، وكان يتم التعامل مع أحدهم كوسيط ، وتعامل القبيلة مع القطاع من خلاله ، وعلقة ما يكون أحد الذين تقبلهم الجماعة . وأيضا للحكومة ، ويمكن أن تكون له وضعية معنوية ، وأيضا بعض الاستقلالية وحرية الحركة ، ويتوسط في إبلاغ تعليمات الحكومة وأوامرها للجماعة ، كما يميز عن مشاكل طائفته ومطالبهم من الحكومة ، ويساعد أيضا على حفظ السلام والنظام في المجموعة ، ويسوى النزاعات والصراعات بالتحكيم قبل أن تصل الى نقطة يصبح تدخل الحكومة فيها ضروريا .

وكانت هذه الوحدات مختلفة النوع ، من حيث جميع الضرائب ، فكانت المنجقية تنقسم الى أقسام أصغر ، أي الى مدن صغيرة ، أو قرى أو قبائل رعوية ، وكانت المدن تقسم الى أحياء (محلات أو حارات) ، رغم أن هذا المصطلح كان يستعمل في مصطلحات مختلفة ومتباينة تبينا شيئا ، فيمكن أن يضم الحي بضعة مئات أو عدة آلاف من السكان ، وكانت الحرف والمهن المختلفة تنظم بشكل منفصل لأغراض جمع الضرائب

وحصر القوى البشرية الماهرة ، حيث كانت هناك عقدة مناسبات كانت الدولة تلزم فيها طوائف الحرفيين بالمشاركة في المواكب الرسمية ، ويمكن أن نتحدث عن هذه المجموعات الحرفية في العصر العثماني كما لو كانت معادلة تقريبا للطوائف الحرفية في أوروبا في القرون الوسطى ، والتي كان لها بعض الوظائف الأخرى بخلاف تحصيل الضرائب أو توفير العمالة الماهرة . وعلى أية حال ، فلم تكن طوائف الحرفيين هذه مكتفية ذاتيا ، بمعنى أنها تتشكل بمباركة من الحكومة العثمانية .

وقد كان للمجتمعات اليهودية والمسيحية المختلفة وضعية خاصة ، لأنهم كانوا يدفعون الجزية (ضريبة الرأس) ولهم أنظمة قانونية شرعية للقوانين الشخصية . ولأن الحكومة أيضا كان لابد لها من أن تتأكد من ولائهم ، في العاصمة والأقاليم ، فقد اعترفت الحكومة بزعيم روجي واحد لكل جماعة وكان له سلطة قضائية خاصة ، وكان مسئولاً عن جمع الجزية والحفاظ على النظام في طائفته ، وبهذه الطريقة تكامل غير المسلمين في الجسد السياسي ، وإن لم يكونوا منتمين له بشكل كامل ، ولكن كان يمكن للفرد منهم أن يرتفع إلى منصب حساس ذي قوة ونفوذ ، فاليهود كانوا مهمين في الخدمة المالية في القرن السادس عشر ، وتحول نهاية القرن السابع عشر أصبح اليونانيون هم أهم المترجمين في مكتب الصدر الأعظم ، كما كان منهم حكام للمقاطعتين الرومانيتين فاليشيا Wallachia ومولدافيا Moldavia (الأفلاق والبلغدان) ، ولم يكن يبدو أنهم يعيشون في عزلة أو تحت ضغط ، ولكنهم كانوا يتمتعون بحرية التجارة والعبادة والتعليم ، وكانوا أحرارا في حدود معينة ، كما كان بإمكانهم القيام بمعظم الأنشطة الاقتصادية ، وكان اليهود مهمين في المصارف ، واليونانيون في التجارة البحرية ، ومع القرن السادس عشر أصبح للأرمن أهمية في تجارة الحرير الإيراني .

العثمانيون والتراث الإسلامي

لقد عبرت القاب الحاكم العثماني ، مثل « بادشاه » أو سلطان ، عن علاقته بتراث الملكية الإيراني الفارسي ، وكان أيضا زريفا تراثا

اسلامى محدد وبامكانه الادعاء بممارسة السلطة الشرعية بالمنظور الاسلامى ، وكان يبدو هذا الادعاء المزدوج فى الألقاب المستخدمة فى الوثائق الرسمية :

جلالة السلطان المنتصر المؤزر بنصر الله ، لباسه النصر ، الباديشاه الذى يطلو مجده السماء ، ملك الملوك ، تاج الأسرة الحاكمة ، ظل الاله الوهاب ، خاتم الملك وجوه الحظ ، سليل العدالة وكمال قوة الملك ، بحر الرحمة والانسانية ، ومنجم جواهر الكرم ، ومصدر ذكريات الشجاعة ، وتجسيد أنوار السعادة ، مقيم حى الاسلام ، العادل فى تاريخ الزمان ، سلطان القارتين والبحرين ، وحاكم الشرقيين والمغربيين ، وخادم الحرمين وسمى رسول الانس والجن ، السلطان محمد خان (٣) .

وقد استعمل العثمانيون لقب الخليفة فى بعض الأحيان أيضا ؛ ولكنه لم يكن فى ذلك الوقت يعنى تلك السلطة المتفردة العالمية التى عرف بها الخلفاء السابقون ، ولكنها كانت تعنى أن السلطان العثمانى هو أكبر من مجرد حاكم محلى ، وأنه يستخدم سلطاته فى أغراض يفرضها الدين ، وفى بعض المناسبات عبر الكتاب والأدباء العثمانيون عن وضع السلطان المهيم فى عالم الاسلام بأضفاء لقب (الخليفة المعظم) عليه .

وقد دافع العثمانيون عن حدود الاسلام ووسعوها كلما أمكن ، وقد واجههم تهديد من عدة جهات ، وكان الصراع بين العثمانيين والصغويين فى إيران فى الشرق حول السيطرة على الأناضول والعراق قد اكتسب تدريجيا نبرة دينية عالية ؛ لأن الصغويين أعلنوا التشيع ملذبا رسميا للأسرة الحاكمة ، بينما أصبح العثمانيون أكثر التزاما بالسنة بتوسع امبراطوريتهم لتشمل المراكز الرئيسية للتراث الاسلامى الرافى ، وعلى الجانب الآخر منهم كانت تقب قوة أوروبا المسيحية ، وكانت الامبراطورية البيزنطية قد اختفت مع سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ ، وازدهرت الدولة الأتوذكسية فى روسيا ، وأدعت مراث الدولة البيزنطية ، ولم تبدأ فى التقسيم جنوبا باتجاه البحر الأسود حتى نهاية القرن السابع عشر ،

ولم يأت التهديد الرئيسى منها بقدر ما جاء من القوى الثلاث الكاثوليكية العظمى فى شمال وغرب حوض المتوسط : اسبانيا ، والامبراطورية الرومانية المقدسة وامتدادها الجنوبى فى ايطاليا ، وفينيسيا (البندقية) ومستعمراتها الشرقية فى البحر المتوسط ، وخلال القرن السادس عشر كان هناك صراع مع اسبانيا للسيطرة على غرب المتوسط والمغرب . ومع فينيسيا (البندقية) حول جزر شرق المتوسط ، ومع الامبراطورية الرومانية المقدسة للسيطرة على حوض الدانوب ، وبنهاية القرن استقرت حدود شبه ثابتة تقريبا ، فسيطرت اسبانيا على غرب المتوسط (عدا بعض نقاط على ساحل المغرب) ، وسيطر العثمانيون على حوض الدانوب حتى المجر ، وفقدت فينيسيا (البندقية) قبرص وجزرا أخرى ولكنها احتفظت بكريت ، وقد تغير هذا التوازن جزئيا خلال القرن السابع عشر ، ففتح العثمانيون كريت آخر المواقع الحصينة العظيمة لفينيسيا (البندقية) ، ولكنهم خسروا المجر لصالح الامبراطورية الرومانية المقدسة كما خسروا - أى العثمانيون - بعض أراضيهما الأوروبية وانتهى الأمر بمعاهدة كارولو فيتز (١٦٩٩) .

ولم يكن السلطان حاميا لحدود الاسلام فقط ، ولكنه كان أيضا حاميا وراعيا للأماكن المقدسة كمكة والمدينة فى الحجاز ، والقدس والخليل فى فلسطين ، ولكونه حاكم مكة والمدينة كان فخورا بلقب خادم الحرمين الشريفين ، وقد سيطر أيضا على الطرق الرئيسية للحج لتنظيم الحج السنوى الذى كان أحد واجباته الرئيسية ، وكان يمارس هذه المناسبة برسميات ضخمة واحتفال شعبي رئيسى ، وكان الحج تأكيداً سنوياً للسيادة العثمانية فى قاطع العالم الاسلامى .

وقد كان آلاف الحجيج يمتافرون كل عام الى المدن المقدسة من كل انحاء العالم الاسلامى ، وقد قدر بحالة هجوى كان فى مكة فى موسم الحج من عام ١٨١٤ بأنه كان هناك ما يقرب من سبعين ألفا من الحجيج ، وكانت مجموعات الحجيج تقصد المدن المقدسة من اليمن ومن بواسطة الجزيرة العربية ، وعن طريق الموانئ من السودان ومن العراق عن طريق

أواسط الجزيرة العربية ، وقوافل الحج الرئيسية كانت تخرج من القاهرة ودمشق ، وكان لقافلة دمشق نصيبها الأكبر من الاهتمام في العصر العثماني ؛ لأنها كانت مرتبطة باسطنبول عن طريق برى رئيسى ، يمكن السيطرة عليه بشكل أكثر احكاما ، وفى كل عام يقادر اسطنبول مبعوث خاص يمينه السلطان قاصدا دمشق ، مصحوبا بكيار الميهنولين أو أفراد من العائلة العثمانية الذين يقصدون الحج ، وكان هذا المبعوث يحمل معه (الصرة) وهى أموال ومؤن مرسلة الى سكان المدن المقدسية ، وكانت أموال الصرة تدفع جزئيا من حاصلات وعائدات الأوقاف الامبراطورية المخصصة لهذا الغرض (وحتى القرن الثامن عشر كانت هذه الصرة ترسل بطريق البحر الى مصر ثم تنقل الى هناك بمعه حجاج القاهرة) ، وفى دمشق ينضم مبعوث السلطان ومن معه الى قافلة الحج التى ينظمها حاكم المدينة ، والتى يقودها مسئول معين كقائد للحجيج (أمير الحج) ، ومنذ بدايات القرن الثامن عشر كان يقوم بذلك والى دمشق بنفسه ، وبعد قرون ، فى أواخر العصر العثماني قبل تغير وسائل المواصلات بقليل ، ولتلى غيرت بدورها طرق أداء الحج ، وصف رحالة انجليزى هو الرحالة دوتى C. M. Doughty قيام قافلة الحج من دمشق حين يتحرك الحجاج خارجين من المدينة فى احتفال مهيب :

« وحين طلع الفجر الجديد ، لم نكن قد تحركنا بعد ، وعندما ارتفع النهار رفعت الحيام ، وسيفت الجمال لتبرك بجوار أحمالها ، وانتظرنا لنسمع طلقة المدفع التى تعلن عن بداية حجة العلم وسبعيناهما نحو الساعة العاشرة تنطلق ، وحينئذ رفعت الأحمال على ظهور الجمال بنظام تام وبلا أدنى فوضى ، وامتطى آلاف الركاب الذين ولدوا فى بلاد القوافل ابهام فى سكون ، وظل جملة الابل والحمير مقيمين على كاهلهم ، وكان عليهم ، هم وخدم الحيام وخرس المسكر أن يسيروا على نملهم تلك القراصخ الثلاثة حتى ولو أغشى عليهم ، ثم إن عليهم أن يجربوا أقدامهم المنهكة بعد الحج الى الشمال مرة أخرى » وحين انطلق المدفع ثانيا بعد جهنمة ، تقمعت كوكبة الباشا ، وبمعه راس القافلة ، وبعدنا بحرب من ربع الساعة بشأنا ، نحن

الذين نحتل المؤخرة ، بعد أن تحرك الركب أمامنا فى ضرب جمالنا ،
وتحركت رحلة الحج العظيم « (٤) » .

ويتحرك ركب الحج من دمشق وهم يحملون المحمل وهو هيكल خشبي مغطى بقماش موسى ويعلوه يرق النبي ﷺ المحفوظ فى قلعة دمشق ، ويتحركون جنوبا على طريق عليه من أماكن الراحة المزودة بقلاع وحاميات ، حتى يصلوا الى مكة (المكرمة) ، وعند وصولهم يصبح محافظ دمشق صاحب الاشراف العام على الحج بكامله ، وقيادة قافلة الحج كانت فى الواقع من أهم واجباته وكان الطلب على عائدات دمشق والأقاليم السورية الأخرى يشكل أهم مورد لمواجهة نفقاته . أما القافلة التى كانت تبدأ من القاهرة ، فلم تكن أقل أهمية من قافلة دمشق . فكانت تضم حجاجا من المغرب قدموا الى مصر بالبر أو البحر وكذلك المصريين ويقودها أيضا أمير الحج ، وتحمل معها المحمل الخاص بها وكذلك الكسوة وهى ستار لتغطية جوانب الكعبة ، ويخترق موكبها سيناء وغرب الجزيرة حتى مكة ، وكان أمير الحج يحمل معه المعونات للقبائل على الطريق ، ولم يكن منع الهجمات التى يقوم بها رجال القبائل على القوافل ممكنا فى كل الأحوال ، وذلك اما لأن المعونات لم تدفع ، أو بسبب الجفاف ، الذى يدفع بالبدو لمحاولة الاغارة على موارد مياه القوافل .

وقد كانت أكثر الواجبات الزاما للحاكم الاسلامي ، والنسب كانت تعبر عن تحالفه وتقوى صلاته مع السكان المسلمين ، هى الحفاظ على الشريعة ، وانشاء المؤسسات التى من شأنها الحفاظ على الشريعة . وفى العصر العثماني ، كانت المؤسسات الدينية المتحدثة باسم الشريعة أكثر التصاقا بالحاكم (السلطان) عن ذى قبل (عن الفترات السابقة على قيام الدولة العثمانية) ، وكانت مدرسة الفقه الحنفى هى المفضلة لدى العثمانيين ، وكانت الحكومة تعين القضاة من فقهاءها وتدفع رواتبهم ، وقد أنشأ العثمانيون فصيلة من العلماء الرسميين موازية للفصائل البيروقراطية والسياسية والعسكرية ، وكان هناك تسليح بين الرتب فى هذه الفصائل

المختلفة ، وقد لعب هؤلاء العلماء الرسميون دورا مهما في الادارة الامبراطورية ، وكان على رأسهم القاضيان العسكريان (قاضى عسكر) اللذان كانا عضوين في ديوان السلطان ، وكانا يرأسان قضاة المدن الكبرى ويليهما قضاة المدن الصغرى أو المناطق ، وكان الاقليم يقسم الى مناطق (قضاة) ، لكل منها قاض مقيم ، وكانت وظائفه أكثر من شرعية حيث كان يقضى في القضايا المدنية والمنازعات ، وكان يسجل التعاملات المالية من المبيعات والقروض والمنح والعقود بشكل يتفق مع الشريعة ، وتعامل أيضا في الموارث وتقسيم العقارات والأراضي بين الورثة طبقا لنصوص الشريعة ، وكان أيضا الوسيط الذى يصدر السلطان والولاة الأوامر عن طريقه . (وكل هذه المستندات والوثائق من مختلف الأنواع كانت تسجل بعناية وتحفظ في أرشيف محفوظات القضاء وهي أهم مصادرنا عن التاريخ الاجتماعى أو الإدارى عن الأراضي التى حكمها العثمانيون وقد بدأ المؤرخون فى استخدامها حاليا) .

وقد كانت الحكومة تعين رجال الافتاء الأحناف لتفسير الفقه ، وكان على رأسهم مفتى اسطنبول « شيخ الاسلام » الذى كان المستشار الدينى للسلطان ، وكان يعتبر أعلى الشخصيات فى النظام الدينى ككل ، وكان من العلامات على حرية أحكامه أن يستطيع الحد من سلطة مراكز القوى ويؤنبها ، وأنه ليس من ضمن المسئولين الكبار فى ديوان السلطان .

وكان أولئك المختارون للمناصب العليا فى الهيكل القضائى ، يتعلمون فى المدارس الامبراطورية ، وخاصة تلك الموجودة بالعاصمة ، وكان هناك مجمع متختم للمدارس التى أسسها السلطان محمد الثانى الذى فتح القسطنطينية فى القرن الخامس عشر ، وأخرى أنشأها سليمان أو « سليمان العظيم » كما سماه الأوروبيون فى القرن السادس عشر . وكان كل كبار المسئولين فى الخدمة من خريجي هذه المدارس . وقد سيطرت أيضا على وظيفة القضاء كما سيطرت على الوظائف الأخرى نفس العوامل من المحسوبية والوراثة ، التى أصبحت أكثر أهمية بمرور الوقت، فإبناءه كبار المسئولين كان يسمح لهم بالقفز وتخطي مراحل فى مسار

الترقيات ، وكان بالإمكان أيضا لهؤلاء الذين تعلموا للخدمة في المجال العلمى ، الانضمام الى البيروقراطية أو حتى الخدمة العسكرية أو السياسية بالواسطة أو غيرها .

وقد استخدم السلطان قوته من حيث المبدأ لاعلاء الشريعة ، وكان من المظاهر المبررة عن ذلك ، أن أولئك الذين كانوا يصلون في القضاء كانوا يعتبرون من العسكر ، أى من أفراد الصفوة الحاكمة وأصحاب الامتيازات المالية والقضائية ، وكذلك أيضاً كان السادة الأشراف المنحدرون من نسل النبى ﷺ ، والذين سجلت أسماؤهم في سجلات يقوم عليها أحدهم « نقيب الأشراف » ، الذى يعينه السلطان فى كل مدينة كبيرة ، وكان نقيب الأشراف الذى يرأس طبقة السادة فى اسطنبول ، شخصية كبرى فى الامبراطورية .

وفى الواقع ، لم تكن الشريعة هى القانون الوحيد السائد فى الامبراطورية ، فقد وجد السلاطين العثمانيون أنه من الضرورة أن يصدرُوا قوانينهم الخاصة وتوجيهاتهم للحفاظ على سلطتهم وضمان سيادة العدل مثل من سبقهم. من الحكام ، وكانوا مستندين فى ذلك للقوة التى خولتها الشريعة ذاتها للحكام ظلما مارسوها فى حدود الشريعة ، وكل الحكام المسلمين قد استنوا التشريعات، ولكن ما بدا فريدا فى النظام العثمانى أنهم شكلوا تراثا متراكما تجسد فى (القانونامة) ، التى كانت عادة ما ترتبط بأسماء محمد الثانى أو سليمان ، المعروف فى التراث العثمانى باسم القانونى ، وكانت هذه القوانين من أنواع مختلفة ، بعضها نظم دفع الضرائب التقليدى للأقاليم المختلفة عند فتحها ، والأخرى تناولت المسائل الجنائية ، وحاولوا تطوير قوانين الأقاليم المفتوحة وعاداتها لتصبح متوافقة مع قانون عثمانى موحد ، وبعضها يتعلق بتنظيم الترقى فى الحكومة ، والاحتفالات فى القصور ، وشتون العائلة الحاكمة ، وقد قام القضاة بتطبيق هذه القوانين ، ولكن أهمها جميعا كان ما يتعلق بالشتون الجنائية ، وعلى الأخص تلك التى تمس أمن الدولة ، وكانت تعرض على

مجلس السلطان (الديوان السلطاني) أو الوالي Provincial governor ولكن فيما بعد يبدو أن القانون الجنائي قد تعرض للاهمال .

الحكومات في الأقاليم العربية

كانت الامبراطورية العثمانية ، قوة اوروبية آسيوية افريقية ، لها مصالح حيوية تحميها ، وأعداء يواجهونها ، في كل هذه القارات الثلاث . وخلال معظم سنوات وجودها ، كان جزء كبير من مواردها مخصصا للتوسع في شرق واواسط أوروبا والسيطرة على مستعمراتها الأوروبية التي كانت تضم معظم سكان الامبراطورية ، كما كانت تغل معظم الإيرادات ، ومنذ أواخر القرن السابع عشر وما بعده كانت مشغولة بالدفاع ضد التوسع النمساوي القادم من الغرب ، ومن الروس من الشمال في المنطقة الواقعة حول البحر الأسود ، وعليه يجب النظر الى مكانة الأقاليم العربية في الامبراطورية مع البلقان والأناضول ، ألا أنها كانت لها أهميتها الخاصة ، فالجزائر في الغرب كانت نقطة حصينة في مواجهة التوسع الإسباني ، وبغداد في الشرق كانت مركزا لمواجهة الصفويين ، أما سوريا ومصر والحجاز فلم تكن معرضة لنفس النوع من التهديد من القوى الخارجية ، بعد أن توقفت المحاولات البرتغالية في القرن السادس عشر لمد سيطرتها البحرية على البحر الأحمر ، وكانت لهذه البلاد (مصر وسوريا والحجاز) أهميتها بأشكال أخرى ، فعائدات مصر وسوريا كانت جزءا رئيسيا من الميزانية العثمانية ، كما كانتا المواقع التي ينظم فيها الحج السنوي الى مكة ، وقد أعطت السيطرة على المدن المقدسة للعثمانيين نوعا من الشرعية والحق بجذب اهتمام العالم الاسلامي ، لم تكن تتمتع به أية دولة اسلامية أخرى .

ولهذا ، فقد كان من الأهمية أن تحتفظ حكومة السلطان بالأقاليم العربية تحت سيطرتها ، وكان لهذا أكثر من طريقة ، ففي الأقاليم البعيدة عن إسطنبول بمسافة لا تسمح بإرسال الجيوش الامبراطورية بشكل منتظم ، لم يكن ممكنا اتباع نفس الطريقة التي تتبع مع الأقاليم القريبة ،

أو البلاد الواقعة على الطرق الامبراطورية الرئيسية ، وبمرور الوقت بعد الغزوات الأولى ظهرت أنظمة مختلفة من الحكم وتنامت في ظل توازنات مختلفة بين السلطة المركزية والقوى المحلية .

وأما الأقاليم السورية في حلب ودمشق وطرابلس ، فكان من الواجب حكمها بشكل مباشر بسبب عائذاتها من الضرائب ، وموقع حلب من التجارة العالمية ، وموقع دمشق كأحد مراكز تنظيم الحج ، وموقع القدس وحيثا كمدن مقدسة (القدس موقع المعراج والخليل حيث دفن ابراهيم عليه السلام) ، وكانت الحكومة في اسطنبول قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة المباشرة عن طريق البر من خلال الأناضول وكذلك عن طريق البحر ، ولكن ذلك كان مقصورا على المدن الرئيسية وسهول انتاج القمح وما حولها والموانئ على الساحل ، أما في الجبال والصحاري فكانت السيطرة أكثر صعوبة نتيجة لطبيعة الأرض ، وذلك الى جانب عوائلها الضعيفة ، وكان كافيا للحكومة العثمانية أن تقر سلطة المائلات المحلية من الملاك طلالا قاموا بتحصيل الضرائب وإرسال عائذاتها ، وطلال لم يهددوا الطرق التي تمر بها التجارة أو الجيوش ، وكذلك كان الحال مع زعماء القبائل الرعوية في الصحراء السورية ، وتلك الواقعة على طرق الحج الى مكة فكان لها اقرار رسمي ، وقد كانت سياسة المناورات والدس بين عائلة وأخرى أو بين فرد من عائلة وآخر ، كافية في العادة للحفاظ على التوازن بين المصالح الامبراطورية والمحلية ، ولكن تلك المصالح كانت عرضة للتهديد في بعض الأحيان . ففي بداية القرن السابع عشر ، اتفق حاكم حلب المشاغب مع أحد ملاك الأراضي المعروف بالقوة والنفوذ في جبل الشوف في لبنان هو فخر الدين المعنى (ت ١٦٣٥) ، واستطاعا تحدى الامبراطورية العثمانية مع بعض التشجيع من الحكام الايطاليين لفترة من الوقت ، وفي النهاية تم القبض على فخر الدين ، وأعدم ، وبعد ذلك أنشأ العثمانيون محافظة رابعة عاصمتها صيدا لمراقبة ملاك الأراضي الأقوياء في لبنان .

أما العراق ، فكان مهما بشكل أساسي كقلعة أمام الغزو القادم من إيران ، وكانت ثروة الريف قد تراجعت كثيرا مع تدنى نظام الري ،

ومناطق كثيرة كانت تحت سيطرة القبائل الرعوية وكبار رجالها . ليس فقط في شرق الفرات ولكن أيضا في الأراضي الواقعة بينه وبين دجلة ، وكانت السيطرة العثمانية المباشرة في أغلبها ، محدودة في بغداد المركز الذي كان ينظم فيه الدفاع ضد إيران ، بالإضافة الى المدن الكبرى على الطرق الممتدة من اسطنبول حتى بغداد وخصوصا الموصل في أعالي دجلة ، وفي الشمال الغربي ، أقر العثمانيون مجموعة من العائلات الكردية كمحافظين محليين ، أو جامعي ضرائب من أجل دعم المواجهة مع الإيرانيين وفوض العثمانيون حاكما اقليميا في شاهريزر من أجل السيطرة عليهم ، وإلى الجنوب كانت البصرة مهمة كقاعدة بحرية طالما كان هناك تهديد برتغالي أو هولندي للخليج ، ولكن فيما بعد تقلصت البحرية العثمانية هناك ، وكانت هناك نقطة ضعيفة في النظام العثماني ، هي المدن الشيعية المقدسة في النجف و كربلاء ، التي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالمراكز الشيعية في إيران ، وكانت هي النقاط التي شعت منها العقيدة الشيعية على الريف المحيط .

وكانت مصر، مثل سوريا، مهمة لأسباب استراتيجية ومالية ودينية: فقد كانت إحدى القلاع المهمة في السيطرة العثمانية على شرق المتوسط. كما كانت دولة ذات عائد ضرائبي مرتفع ، ومركزا قديما لتعليم الاسلام ، وموقعا لتنظيم الحجيج ، وكانت السيطرة عليها أكثر صعوبة من سوريا لبعدها عن اسطنبول وطول الطريق الذي يخترق سوريا ، ولأنها تملك الموارد اللازمة لتكون مركز قوة مستقلا : ريف غني ينتج فائضا هائلا لاستخدام الحكومة ، ومدينة كبرى ذات ثروات طويلة كعاصمة ، ومنذ البداية كانت الحكومة العثمانية مترددة في اعطاء سلطة كبيرة لواليتها في القاهرة ، وكان يستبدل كثيرا ، وكانت سلطاته محوطة بالضوابط ، وعندما فتح العثمانيون مصر أسسوا عددا من الفصائل العسكرية ، وخلال القرن السابع عشر أصبحت هذه القوات مندمجة في المجتمع المصري ، وتزاوج العسكر من العائلات المصرية ، ومارسوا التجارة والحرف ، واكتسب المصريون الحق في الانضمام لهذه القوات ، ورغم أن قادة هذه

القوات كانوا يرسلون من اسطنبول، الا أن بعض الضباط الآخرين كانوا من العثمانيين المحليين الذين كان لهم عصبية محلية .

وبنفس الطريقة تزايد التضامن بين بعض الجماعات المملوكية، وعندما احتل العثمانيون القاهرة ، امتصبوا بعض الصفوة العسكرية السابقة من الدولة المملوكية في نظامهم الحكومي ، وليس واضحا ما اذا كان هؤلاء المالك قد استطاعوا انعاش عزوتهم باستحلاب رجسالد جدد من القوقاز أو ما اذا كان الضباط الأتراك هم الذين أنشأوا منازل أخرى جديدة باستخدام نظام مشابه في التهيئة والتدريب ، وإيا كانت أصولهم فقد ظهرت في القرن السابع عشر مجموعات من المالك العسكريين من القوقاز وغيرها ، والذين كانوا أقوى بما يكفي لتبوؤ بعض المناصب الحساسة في الحكومة ، واحكام السيطرة على معظم الثروة الريفية والحضرية في مصر ، ومنذ حوالي ١٦٣٠ ، حازت البيوت المملوكية سلطة ونفوذ كبيرين ، وفي الستينات من القرن السابع عشر تمكن الولاة من استعادة نفوذهم ، ولكن ذلك تعرض للتهديد مجددا من كبار الضباط في إحدى هذه الفصائل العسكرية وهي الانكشارية في نهاية هذا القرن .

وقد بدأت عملية تقلص السلطة في مصر وانتشرت في بعض المناطق الهامشية من الامبراطورية ، ففي الحجاز كان كافيا للعثمانيين الاحتفاظ بالسلطة على مرفأ جدة ، حيث كان يحكمها وال عثمانى لفرض سيطرتهم على المدن المقدسة مرة في العام في موسم الحج ، ويأتي الحجيج وعلى رأسهم مسجون كبير من الحكومة ، حاملو الدرع والمهنة لسكان مكة والمدينة والقبايل التي على الطرق . وكان الإقليم أفقر من أن يغلب عائداً على اسطنبول ، وأبعد وأصعب من أن تحكم السيطرة عليه بشكل دائم ، وقد استندت السلطات المحلية في المدن المقدسة الى أفراد معينين من الاشراف من نسل النبي محمد ﷺ . أما الى الجنوب في اليمن ، فلم تكن هذه الدرجة من السيطرة الضعيفة متاحة بشكل دائم ، وعند منتصف القرن السابع عشر لم يكن هناك وجود عثمانى حتى في موانئ الساحل ، التي كانت

تزايد فيها أهمية « تجارة البن » ، أما في الجبال فقد أدى غياب القوة العثمانية الى ظهور سلالة من الائمة الزيديين .

وقد كانت المساحة الواقعة تحت الحكم العثماني في المغرب محكومة من مقر الوالي العثماني في الجزائر ، ولكن منذ سبعينات القرن السادس عشر ، أصبحت هناك ثلاث ولايات عواصمها طرابلس وتونس والجزائر ، وقد نشأ بها نمط عثماني نموذجي للحكومة الاقليمية حيث يرسل الوالي من اسطنبول ، مع حاشيته ، وينشئ ادارة يصل بها العثمانيون المحليون ، وترافقه قوات من الانكشارية المحترفين الجندين من الأناضول . وقاضى حنفى (رغم أن معظم السكان من المالكيين) وقوات بحرية من مصادر مختلفة ، وتضم الأوربيين الذين تحولوا للإسلام ، ويستخدمون أساسا للقرصنة على السفن التجارية للدول الأوروبية التي كان السلطان العثماني أو الولاة المحليون معها في حالة حرب .

وخلال قرن واحد ، بدأ التوازن بين الحكومة المركزية والقوى المحلية في التغير لمصلحة الأخيرة ، ففي طرابلس تولى العسكر السلطة الفعلية مع بداية القرن السابع عشر ، وكان مثلهم المنتخب يشارك الوالي ، وكانت سلطة الحكم مزعزعة ، ولم يكن حجم الحياة في الاقليم يسمح بقيام ادارة كبيرة مستديمة أو جيش كبير ، فالبلدان كانت صغيرة ، والريف المستقر المنتج المزروع كان محدودا ، وكان من الصعب على الحكومة السيطرة على قباطنة الأسطول ، الذين أدت تصرفاتهم كثيرا الى قيام القوات البحرية الأوروپية بقصف طرابلس بالدفعية .

وفي تونس ، استقر الحكم العثماني المباشر لفترة قصيرة من الوقت ، وقبل نهاية القرن السادس عشر بقليل تمرد صغار ضباط الانكشارية وشكلوا مجلسا وانتخبوا قائدا (الداي) الذي شارك الوالي في الحكم ، وفي منتصف القرن السابع عشر يزغ شخص ثالث (الباي) الذي ترأس فصائل الانكشارية التي تحصل الضرائب الريفية ، فكان له نصيب من السلطة . ومع بداية القرن الثامن عشر ، أمكن لأحدهم أن يؤسس أسرة من

(البايات) الحسينيين ، وقد نجح البايات وحكوماتهم المحلية فى تعميق جذور وطنية ، وانشاء تحالف من المصالح مع سكان تونس ، وهى مدينة كبيرة وغنية ومهمة ، وكانت المواقع السياسية والعسكرية الرئيسية غالبا بين ايدى ممالك من الأصول الشركسية والجورجية ، مع بعض معتنقى الاسلام من اليونانيين وأوروبا الغربية ، الذين تدربوا فى بيوت البايات، وكانت الصفوة تميل الى أن تصبح تونسية بالتزاوج أو غيره من الطرائق، وكان أفراد العائلات التونسية المحلية يتولون المناصب الكتابية أو الادارية ، وكان لكل من أعضاء الصفوة الحاكمة التركية التونسية وأفراد العائلات المحلية ذات المكانة مصالح مشتركة فى السيطرة على الريف ، وفاطس الانتاج فيه . وقد كانت السهول الساحلية هى الأراضى التى يسهل ارتيادها من الأراضى الخصبة الواسعة ، لذا جنّدوا جيشا محليا كانوا يستخلصون به الضرائب السنوية من تلك المنطقة ، وكان للحكومة والمدينة أيضا مصالح مشتركة فى أنشطة القباطنة والبجارة ، الذين كانوا غالبا من الأوربيين معتنقى الاسلام، أو من الأقاليم الشرقية من الامبراطورية ، ولكن السفن كانت توفرها وتجهزها الحكومات المحلية بالمشاركة مع العائلات الموسرة فى تونس .

وقد كانت الجزائر أهم مركز من بين المراكز الثلاثة للسلطة العثمانية فى المغرب ، وكان على السلطان العثماني الحفاظ على موقع حدود غربية قوية فى عصر التوسع الاسباني ، حتى عندما كان الشاغل الاسباني الأعظم قد تحول من منطقة المتوسط الى المستعمرات فى أمريكا ، وكان لا يزال هناك خطر أن تقوم اسبانيا باحتلال ساحل المغرب ، فكانت (وهران) تحت الحكم الاسباني فى معظم الفترة من ١٥٠٩ وحتى ١٧٩٢ ، فى حين كانت الجزائر قاعدة للقوة البحرية العثمانية ، التى دافعت عن المصالح العثمانية فى غرب المتوسط ، وكانت مشغولة بأعمال القرصنة على سفن الأوربيين التجارية فى أوقات الحرب (وكانت الدول الأوروبية مشغولة بنفس القدر فى القرصنة واستخدمت الأسرى الجزائريين عبيدا فى سفن التجديف) ، وكانت أيضا قاعدة لقوة عسكرية مهمة من

الانكشارية قد تكون أكبرها على الإطلاق في الامبراطورية عدا اسطنبول، ومع وجود هذه القوات الكبيرة، كان والى الجزائر يمكنه أن يسيطر على طول الساحل المغربى. وهنا أيضا حدث تحول في التوازن ، فقد ظلت القوة رسميا حتى منتصف القرن السابع عشر فى أيدي الوالى الذى ترسله اسطنبول ويستبدل كل بضع سنوات ، ولم يكن قباطنة البحر تحت سيطرته معظم الوقت ، والعسكر كانوا مطيعين الى الحد الذى يمكنه من تحصيل الضرائب ودفع مستحقاتهم . وبحلوله منتصف القرن السابع عشر ، تمكن مجلس من كبار ضباط الانكشارية من السيطرة على تحصيل الضرائب وتقويض الداي لجمعها والتأكد من تسلمهم مستحقاتهم . ومع بداية القرن الثامن عشر ، وصلت العملية الى نهايتها المنطقية وأصبح باستطاعة الداي الحصول على منصب الوالى ولقبه من الحكومة المركزية .

وكما كان الحال فى طرابلس وتونس ، وحدثت المصالح المشتركة بين الصفوة الحاكمة وتجار الجزائر ، وقاموا معا بتمويل واعداد أنشطة قباطنة البحر فى القرصنة وشاركوا فى أرباح السلع المنهوبة والغنية عن المختطفين ، وفى القرن السابع عشر وصلت السفن الجزائرية حتى سواحل انجلترا وايسلنده . ولم تكن الجزائر مركزا للثقافة الحضرية مثل تونس او القاهرة او دمشق أو حلب ، أو ذات برجوازية محلية غنية ، ولكن كانت تحكمها ثلاث مجموعات : الانكشارية المجلوبون غالبا من الأناضول والأجزاء الشرقية الأخرى من الامبراطورية ، وقباطنة البحار ومعظمهم أوروبيون ، والتجار وأغلبهم من اليهود ، الذين كانوا يعرضون البضائع التى يستولى عليها القراصنة من خلال اتصالاتهم فى ميناء ليفورنو الايطالى ، وكانت مراكز الحياة الحضرية الجزائرية تقع الى الداخل وحول المدن الواقعة على الهضبة الكبرى ، هنا كان الولا الذين يعينهم (الداي) فى الجزائر يحتفظون بقواتهم العسكرية المسلحة ، التى يجند فيها الجزائريون ، أو من أفراد عائلات الانكشارية الذين لم يكن مسموحا لهم بالانضمام الى القوات الرئيسية فى الجزائر ، وهنا أيضا كانت هناك برجوازية محلية مرتبطة بشكل وثيق مع الحكومة ، وفيما وراء هذه المدن ، كان الحكم الجزائرى

متدا من خلال مجموعة من زعماء القبائل المحليين الذين كانوا يحصلون الضرائب ويحضرونها للاجتماع السنوى لعائدات الضرائب ، وكانت هناك مناطق لم يكن فيها حتى هذا الجهد الوسيط ، وفى الاغلب كان هناك نوع من الخضوع الى سلطة الجزائريين الثمانيين واسطنبول ، وكان ذلك الحال فى جبال قابيل وهى منطقة بدو الصحارى الذين يربون الابل ، ومدينة واحة ميزاب التى يسكنها الاباضية ، الذين يعيشون تحت حكم مجلس من الحكماء الورعين من كبار السن .

الفصل الرابع عشر

المجتمعات العثمانية

السكان والثروة فى الامبراطورية

كانت البلدان المدينة المنتمجة فى الامبراطورية العثمانية والتي تعيش فى اطار نظامها فى السيطرة البيروقراطية ، وتحت تشريع واحد - تشكل منطقة تجارية هائلة كان يتحرك فيها الناس والبضائع فى امان نسبي ، على طرق تجارية طويلة تحميها القوات الامبراطورية ، ومزودة - اى هذه الطرق - بالمخانات وبدون دفع رسوم جمركية رغم وجوب دفع رسوم محلية ، وكانت هذه المنطقة مرتبطة من ناحية بالهند وايران حيث يحكم الصفويون والمغول ، الذين حافظوا هم ايضا على اطار من الحياة المستقرة ولم يكن مجيء الاوروبيين من البرتغاليين ، والهولنديين والفرنسيين والانجليز الى المحيط الهندي قد شوشى بعد على الانساق التقليدية للتجارة والملاحة . والى الغرب ، كانت الامبراطورية العثمانية مرتبطة ببلدان غرب اوروبا التي كانت فى ابان التوسع الاقتصادى ، خاصة مع وجود ملكيات فردية قوية ونمو السكان وانتعاش الزراعة واستيراد المعادن النفيسة من العالم الجديد فى امريكا الاسبانية والبرتغالية ، وظهرت انواع جديدة من السلع ذات القيمة العالية بالاضافة الى السلع القديمة فى التجارة العالمية على طرق التجارة الطويلة، وظلت تجارة التوابل تمر خلال القاهرة حتى القرن السابع عشر ، حين بدأ الهولنديون فى نقل جزء كبير منها حول رأس الرجاء الصالح ، وكان الحرير الفارسى يجلب على طول سلسلة من المدن التجارية من امبراطورية الصفويين فى ايران ، خلال الاناضول الى اسطنبول وبورصة او حلب ، والقهوة التى عرفت لأول مرة فى القرن

السادس عشر كانت ترد الى القاهرة من اليمن ، ثم توزع منها الى عالم المتوسط ، وفي المغرب كان العبيد والذهب والعاج تستجلب من الأراضي الرعوية أو أراضي السافانا grassland جنوب الصحارى .

ولم يعد للصناع في المدن العثمانية نفس الأهمية التي كانت لهم في الأسواق العالمية ، ولكن منسوجات سوريا ، (والشاشية) وهي غطاء الرأس النسائي المتميز في تونس ، كانت مطلوبة في الامبراطورية نفسها ، وكان تجار أوروبا الغربية يلعبون دورا متزايدا الأهمية في بعض جزئيات من هذه التجارة ؛ ولكن أهم أنواع التجارة كانت وظلت مع بلدان المحيط الهندي ، حيث كان للتجار العثمانيين دور قيادي .

وقد كان للحكومة القوية والنظام العام المستقر والتجارة المزدهرة ارتباط بظاهرتين أخريين في فترة السلطة العثمانية ، كانت احدهما تزايد السكان ، وكان هذا شائعا في كل عالم المتوسط في القرن السادس عشر جزئيا ، بعد أن استرد عافيته بعد اضطلال طويل بسبب الموت الأسود (الطاعون) ، كما كان ذلك أيضا بسبب تغيرات كثيرة في ذلك الوقت ، وفي تقدير تقريبي يبدو مقبولا بصفة عامة ، أن تعداد السكان في الامبراطورية تزايد بمقدار حوالى النصف خلال القرن (في الأناضول تضاعف عدد السكان الذين يدفعون الضرائب ، ولكن ذلك قد لا يكون راجعا الى الزيادة الطبيعية ، ولكن بسبب احكام السيطرة الذي جعل بالامكان تسجيل الضرائب وجمعها من جزء أكبر من السكان) ، وبنهاية القرن أصبح اجمالى السكان في حدود ٢٠ - ٣٠ مليون نسمة بشكل متساو تقريبا مع الأجزاء الأوروبية والآسيوية والأفريقية من الامبراطورية ، وبحلول ذلك الوقت كان سكان فرنسا تقريبا حوالى ١٦ مليون نسمة ودويلات إيطاليا ١٣ مليون نسمة ، وإسبانيا ٨ ملايين نسمة ، وتنامت اسطنبول من مدينة صغيرة نسبيا في الفترة قبل الفتح العثماني مباشرة الى مدينة تعدادها حوالى ٧٠٠ ألف نسمة في القرن السابع عشر ، وكانت أكبر من أكبر المدن الأوروبية : نابولي ، باريس ، ولندن ، ويبدو أن هذه الزيادة ثم

تستمر فى الأجزاء الإسلامية أو المسيحية لموض البحر المتوسط خلال القرن السابع عشر .

وقد تزايد السكان فى الريف كما فى الحضر ، وهذه الدلائل تشير الى توسع فى الزراعة وزيادة فى الانتاج الريفى - على الأقل فى بعض أجزاء من الامبراطورية - وكان هذا نتيجة لنظام أكثر عدلا لجباية الضرائب وتزايد الطلب من سكان الحضر ، وتقديم اغنياء المدن رؤوس أموال للاستثمار ، وفى القرن السابع عشر كانت هناك دلائل عن ازاحة الحياة الريفية المستقرة ، نتيجة الاضطراب فى جزء من الأناضول خلال السنوات الأولى من القرن المعروفة باسم انتفاضات (السلالي) Celali ، وربما كانت علامة على تزايد سكان الريف وعلامة على ضعف قدرة الحكومة على حفظ النظام .

وكما هو الحال دائما ، كانت المدن أو بعض طبقاتها على الأقل ، هى المستفيدة الرئيسية من النظام العثمانى والنمو الاقتصادى ، وعندما دخل محمد الثانى القسطنطينية لم يكن باقيا منها سوى القليل مما كان قبلا مدينة امبراطورية عظيمة ، وقد شجع هو وخلفاؤه المسلمين والمسيحيين واليهود النازحين من أماكن أخرى على الاستقرار هناك ، بل وفرضوا عليهم ذلك وأضفوا على اسطنبول الجديدة طابع المجمعات السكنية العظيمة ، وأقيم قصر توكاى على التل المطل على القرن الذهبى، وفى القاعة الخارجية كانت تجرى الأعمال العامة للدولة ، وفى القاعات الداخلية عاش السلطان وحاشيته ، وقد كان القصر فى الواقع مدينة داخلية يقطنها بضعة آلاف تحيطها الأسوار. وفيما وراءه كان ينبض القلب الانتاجى للمدينة فى المجموعة المركزية للأسواق والمؤسسات الامبراطورية ، ومجمعات المساجد والمدارس والملاجئ والمكتبات وهى العلامات الشخصية المميزة للمدينة العثمانية العظيمة ، وكانت الأوقاف الامبراطورية التى تخصص عائدات المحال والأسواق للأغراض الدينية والخيرية ، وكان القطب الثالث من الأنشطة وإقما عبر (القرن الذهبى) فى ضاحية بيرا Pera ، حيث كان يعيش التجار الأجانب ، والتى كانت واقميا مدينة ايطالية .

وقد كان تموين المدينة هو الاهتمام الأكبر للحكومة ، وكان يلزم السكان في الحضر أن يحصلوا على القمح من أجل الخبز ، والقشَم من أجل لحومها ، وضروريات الحياة أن يحصلوا عليها بأسعار في حدود امكاناتهم . ومن ناحية المبدأ ، كان القمح الذي ينتج في منطقة يستهلك فيها ، ولكن كان هناك استثناءات للمناطق التي تخدم المدن الكبرى ، فإلطام هذا العدد الهائل من سكان اسطنبول والمنطقة الساحلية الأوربية على البحر الأسود كان لابد أن تكتسب شمال الأناضول أهمية خاصة ، وكان لتجار معينين السلطة للتجارة في القمح بأن يشتروه بسعر محدد تحت اشراف القاضي ، ثم نقله غالبا بطريق البحر ، ثم يباع بسعر تحدده الحكومة ، وكانت السفن والموانئ تحت اشراف دقيق ، لضمان عدم ارسال هذا القمح الى جهة أخرى .

وكانت معظم ثروة المنطقة الواسعة للإنتاج والتجارة تقع في أيدي الحكومة كموائد للاتفاق على الجيش والبيروقراطية (الجهاز الإداري) وكان جزء منها يتسرب الى أيدي الأفراد ، وكانت النخبة الحاكمة المتخذة في المدينة تشكيلة من كبار التجار وكبار العلماء ، والتي كانت - أي هذه التشكيلة - من الخصائص المميزة للمدن في عالم الاسلام . وقد استفاد معظم أرباب التجارة أولئك التجار الذين عملوا في تجارة المسافات الطويلة ، وصناعة المنسوجات الراقية ، وصياغة البتوك الذين أقرضوا المال للحكومة وتجار الجنلة الذين ربحوا من سهولة ممارسة تجارتهم ، إذ كانت لهم وضعية متميزة ومحمية نسبيا ، لأن الحكومة كانت تلجأ اليهم في الحصول على المال للأغراض الاستثنائية . ولم يستفد كبار العلماء فقط من الرواتب والمنح التي يلقونها من السلطان ، ولكن أيضا من الأوقاف التي قاموا على إدارتها والتي زادت عن رواتبهم ، وكانت ثروات العلماء التجار لا يفوقها سوى ثروة كبار رجال الجيش والمستولين المتدينين الذين استفادوا من جمع الضرائب التي أوكلت اليهم ، ولكن كان غناهم مزعما ومعرضا لأن يستولى عليه السلطان إذا قنعوا الخطوة التالية ، لأنهم كانوا يعتبرون رسميا من عبيده ، ولهذا فليسوا قادرين على

التوروث ، ولكنه مع شيء من التوفيق والخط والمهارة يمكنهم أن يورثوها لأسلافهم ، وبظهور نظام الالتزام ، يبدو أنه نشأ نوع من التوليفة بين حائزي الثروة في الريف والحضر ، من المستولين والتجار . وآخرين ، للحصول على حق الالتزام - وفي القرن الثامن عشر ، كان حائزو حق الالتزام مدى الحياة قد أصبحوا طبقة جديدة من ملاك الأراضي ومارسوا زراعة الأرض على أسس تجارية .

الولايات العربية

في حدود ما درس عن تاريخ الولايات التي تحدثت العربية من الإمبراطورية ، يبدو أنها تشترك في كثير من الخصائص التي تتميز بها المناطق الأوربية والأناضولية ، فيظهر أن تعداد السكان قد تزايد في الفترة ما بعد الفتح العثماني مباشرة بسبب استتباب الأمن والازدهار العام للإمبراطورية ، ولكنه بعد ذلك ظل ثابتاً أو حتى تدنى قليلاً ، فقد كانت المدن العربية الكبرى بعد إسطنبول هي الأكبر في الإمبراطورية ، فكان تعداد القاهرة قد تزايد ليصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف نسمة في منتصف القرن السادس عشر ، ووصل إلى ٣٠٠ ألف نسمة في نهاية القرن السابع عشر ، وفي نفس هذا الوقت كانت حلب تضم حوالي ١٠٠ ألف نسمة ، وربما كانت دمشق وتونس أصغر قليلاً ولكنهما تقريباً في نفس الحجم ، ولم تستعد بغداد عاقبتها بعد تدنى نظام الري في جنوب العراق والقزو الخولي ، وتحول حركة تجارة المحيط الهندي من الخليج إلى البحر الأحمر ، وكان سكانها أقل من المدن السورية الكبرى . أما الجزائر فقد كانت إلى حد كبير انجازاً عثمانياً كنقطة حصينة في مواجهه الأسبان ، وكان فيها ما بين ٥٠ ألف ، و ١٠٠ ألف نسمة في نهاية القرن السابع عشر .

وقد ارتبطت تزايد السكان بالتغيرات الفيزيائية الطبيعية وتوسع المدن ، وقد حافظ العثمانيون على العظم في المدن والحضر بقوات شرطية منفصلة تعمل ليلاً ونهاراً في مختلف الأحياء ، ولشوارعها على الخدمة العامة :

(المياه ، تنظيف الشوارع وانارتها ، مكافحة الحرائق) وبالسيطرة على الشوارع والأسواق التي أشرف عليها القاضي • وحذا الولاة العثمانيون والقادة العسكريون حذو السلطان في اسطنبول باقامة منشآت عامة كبرى في مراكز المدن خاصة في القرن السادس عشر ، فبنيت المدارس والمساجد وألحق بها منشآت تجارية. كان إيرادها يستعمل في صيانتها ، على سبيل المثال : مجموعة دكاكين زاده محمد باشا *Duqakin zade* Mehmet pasha في حلب كان بها ثلاث قصريات ، وأربعة خانات وأربع أسواق أنشئت للانفاق على مسجد كبير • ومسجد التكية في دمشق ، وهو مجمع من مسجد ومدرسة ونزل للججاج بناء « سليمان العظيم » ، وبنى بعده المجمع الذي بناه العسكري البارز رضوان بك في القاهرة •

ولم تعد لأسوار معظم المدن أية فائدة ، وذلك لأن النظام الذي أنشأه وحافظ عليه العثمانيون في الريف المحيط من ناحية وكذلك بسبب تطور المدفعية من ناحية أخرى ، جعل الأسوار غير فعالة عند الدفاع ، فهدم بعضها وأصبح بعضها الآخر غير مستخدم ، وتنامت المدن الى ضسواح سكنية مع تزايد السكان ، وعاش الاغنياء في مراكز المدن بالقرب من موقع السلطة ، أو في الضواحي حيث يكون لهم نفوذ ، أو على مشارف المدينة حيث الهواء النقي والأرض متسعة • أما الحرفيون وصغار التجار والعمال فقد عاشوا في المناطق الشعبية التي انتشرت على خطوط التجارة ، فظهر في حلب الجديدة *Judayda* وباب نيراب *Bab Nayrab* وبنقوسة *Banqusa* وفي دمشق سوق ساروجا *Saruja* والميدان الذي يمتد على طول الطريق المؤدى الى الجنوب ، الذي يجلب منه القمح من *Hawran* حوران وعن طريقه يتوجه الحجاج الى المدن المقدسة ، وفي القاهرة نجد الحسينية الواقعة شمال مركز المدينة القديم وعلى الطريق الذي تأتي منه وتغادر القوافل من سوريا ، وبولاك ذلك الميناء على نهر النيل •

وفي هذه الأحياء ، كانت ثمة دلائل على أن معظم العائلات - فيما عدا تلك الشديدة فقرها - كانت تمتلك مساكنها • ولهذا فقد كان السكان مستقرين ، وكان هناك ميل خلال الفترة العثمانية الى أن تميز الأحياء

نفسها على أسس دينية أو عرقية ، فالجديدة في حلب كانت أساسا مسيحية ، وكان هناك حتى كردى في دمشق . والمنطقة حول جامع ابن طولون في القاهرة كان يسكنها غالبية من المغاربة ، يتجمعون حول المسجد والنافورة العامة والسوق الصغيرة . وكان قهظا حتى بؤرة الحياة لسكانه ، توحدهم الاحتفالات سنوا . أكانت عامة (الذهاب والعودة من الحج أو عيد القيامة) ، أم خاصة (الزواج واليلاد والوفاة) ، ويحرسها بالليل حرس وبوابات ، الا أنه في أنشطتهم الاقتصادية عبر الرجال على الأقل كافة الحدود وكانت جميع قطاعات السكان تلتقى في الأسواق .

وقد أدت السياسة المالية العثمانية وتنامي التجارة مع أوروبا الى تزايد أهمية المسيحيين واليهود في حياة المدن ، وقد كان لليهود نفوذ في اقراض المال والصيرفة للحكومة المركزية أو لحكام الأقاليم (الولاة) وملتزمين وعلى مستوى آخر كحرفيين ومتعاملين في المعادن النفيسة، وكان للتجار اليهود أهمية في تجارة بغداد ، وكان معظم اليهود في تونس والجزائر ، من أصول اسبانية ، وكانوا بارزين في التعاملات مع بلدان شمال وغرب المتوسط . والعائلات اليونانية التي نشأت في حي الفنار Phanar في اسطنبول تحكم في كثير من تجارة القمح والفراء في البحر الأسود . ولعب الأرمن دورا كبيرا في تجارة الحرير مع إيران . وفي حلب والأماكن الأخرى التي عاش فيها التجار الأوروبيون ، لعب المسيحيون دور الوساطة بمعاونة العثمانيين في شراء بضائع للتصدير وتوزيع ما يأتون به من أوروبا ، وكان المسيحيون السوريون نشطين في التجارة بين دمياط والساحل السوري ، وعمل المسيحيون الأقباط كمحاسبين وملتزمين ومسؤولين إداريين في مصر .

وبعد أن اكتسبت الحكومة العثمانية جنفورا دأمة في حواضر (مراكز) الولايات الكبرى، نشأت هناك جماعات عثمانية محلية حاكمة . وفي الأقاليم التي كانت تحت الحكم العثماني المباشر ، كان القاضي والحاكم يمينان من اسطنبول وعقيدان كثيرا ، أما المسئولون الماليون فكانوا ينتمون الى العائلات العثمانية المستقرة في المدن الاقليسية، وتوارثوا خبرات

خاصة أبا عن جد ، وانجذب أفراد الانكشارية للمجتمع وتوارثوا امتيازاتهم جيلا بعد جيل ، رغم المحاولات التي بذلت لمنع اندماجهم فى المجتمع بإرسال كتائب جديدة من اسطنبول ، وكان الولاة أو القادة العسكريون يستطيعون - اذا ما مكثوا فى الولاية فترة طويلة - أن يؤسسوا لأنفسهم أسرة حاكمة معتمدين على المالك الذين يعينونهم فى المناصب المهمة .

وهذه الجماعات المحلية كانت تجنب التحالف مع التجار والعلماء ، وقد كان أصحاب أكبر الثروات فى الحضرة من الصيارفة والمصرفيين وتجار القوافل . ورغم ارتفاع وتزايد أهمية التجار الأوروبيين والمسيحيين واليهود ، فإن أهم أنواع التجارة وأكثرها ربحية كانت هى للتجارة التى تنم بين أرجاء الامبراطورية العثمانية أو التى تتم بينها وبين بلدان المحيط الهندى على يد التجار المسلمين ، الذين سيطروا على سبيل المثال على تجارة البن فى القاهرة وعلى التجارة المرتبطة بالحلج الى مكة المكرمة وعلى التمر بسوريا والصحراء الكبرى Sahara: deserts . وقد دامت ثروات قليل من هؤلاء التجار لبضعة أجيال ، ولكن الثروات التى كانت أكثر دواما كانت من نصيب العائلات ذات التراث الدينى ، وكانت هذه العائلات تمثل شريحة عديدة مهمة أثناء للقرن الثامن عشر فى مصر ، فقد كان العلماء بالمعنى الواسع للكلمة يضمون كل من مارس الفقه والتعليم والعبادة ، ويقدرون بأربعة آلاف نسمة من مجموع خمسين ألف نسمة من الذكور العاملين ، وكانت لهم شخصية مختلفة فى المدن العربية عن نظائرهم فى اسطنبول ، فقد كان كبار العلماء فى اسطنبول الى حد كبير جزءا من آلة الحكومة تلقوا تدريبا فى المدارس الامبراطورية ، وحينوا فى الخدمة الامبراطورية ويأملون فى الترقى لمنصب أعلى فيها أيضا ، أما علماء الدين فى المدن العربية فكانوا من أخلاط محلية وكان أكثرهم من العائلات العريقة التى تعود الى المالك ، بل وما سبقها ، وبعضهم يدعى (وما ليس صحيحا فى كل الأحوال) أنهم من السادة ومن نسل النبی ﷺ ، وتلقى أغلبهم التعليم فى المدارس المحلية (الأزهر فى القاهرة ، والزيتونة فى تونس ومدارس حلب ودمشق) وورثوا تراثا ثقافيا ولغويا يعود الى ما قبل مجيء العثمانيين بزمان طويل ، وبالرغم من أنهم تمتعوا بقدر من

الاستقلالية ، الا أنهم كانوا مستعدين للانضمام للخدمة المحلية لدى السلطان ، وعادة ما كان القاضى الحنفى للمدن الكبيرة يرسل من اسطنبول ، ولكن نوابه من المفتين ، ونقيب الاشراف والمحامين فى المدارس فكانوا غالبا ما يعينون عن طريق جهاز العلماء المحلى ، وفى المدن التى ينتمى فيها السكان المسلمون الى أكثر من مذهب يكون لكل منها قاض ومفت ، وفى تونس كان كل السكان من المالكيين بخلاف ذوى الأصول التركية وكان للقاضى المالكى نفس الوضع الرسمى للقاضى الحنفى .

ولقد كانت تقوم بين العثمانيين المحليين وبين التجار والعلماء علاقات من مختلف الاشكال؛ لتعطى لكل منهم نفوذا ووضعية لم يكن ليكتسبها فى أية احوال أخرى . والى حد ما ، كانت لهم ثقافة مشتركة ، فكان أبناء التجار يذهبون الى المدارس ، وكان المسئولون والعسكريون أيضا يرسلون أبناءهم اليها ليوفروا لهم مستقبلا أكثر استقرارا ، فعلى سبيل المثال ، أسس « بريم » وهو مسئول تركى فى اقليم تونس سلالة من العلماء المشهورين ، والجبرتى مؤرخ مصر فى القرن الثامن عشر كان من عائلة من التجار ، وكانوا يتزوجون فيما بينهم ، وكانت لهم أيضا روابط مالية ، ودخلوا فى شركات من العمليات التجارية . وبانتشار نظام الالتزام، تعاون المسئولون والتجار المضاربة عليها ، وكان رجال الجيش والمسئولون بشكل عام هم الذين تحكموا فى مقاطعات الالتزام، لانه لم يكن من الممكن تحصيل عوائدها بدون سلطة الولاة، وكان للتجار والعلماء أنصبه أكبر فى الضرائب على المزارع المحلية والرسوم ، وكان العلماء هم مديرو الأوقاف المهمة ، ولذا فقد كان بإمكانهم توفير المال للاستثمار فى المشروعات وسيارات الالتزام (المناطق التى يشملها اختصاصى الملتزم) .

وعلى مستوى آخر ، كان هناك تحالف من نوع مختلف ، وفى نهاية القرن السابع عشر كان الانكشارية يماوسون الحرف والتجارة رغم محاولة السلاطنة الانقضاء على جيشه من المحترفين والمرترقة بعيدا عن السكان المحليين . ولكنهم بمرور الوقت بدؤوا فى الاختلاط ، وكانت عضوية الجيش نوعا من الملكية ، وتضمن الحق فى بعض الامتيازات

والمعاشات التي يمكن أن تورث للأبناء ، أو أن يشتريها أفراد من السكان المدنيين ، وقد يتمخض تحالف المصالح عن حركات عنيفة ، وكانت المقامى هي النقاط التي يتحول فيها الكلام الى الفعل ، ومثل هذا الفعل يمكن أن يكون من نوعين : في بعض الأحيان كان سياسيا ، فقد حدث في اسطنبول أن استخدم الفرقاء في القصر أو الخدمة المدنية أو العسكرية المتصارعون حول السلطة الجند لتعبئة السكان في الحضر ، وفي ١٧٠٣ تمرد جناح من الجيش ، وتحول تمرده الى ثورة سياسية وكان لكبار المسئولين من بعض كبار البيوتات - والجند والعلماء والتجار ، دور في هذا التمرد رغم أن كل مجموعة لها مصالحها الخاصة ، فقد اتحدوا جميعا في المطالبة بالعدل ، وأدت حركة التمرد هذه الى سقوط شيخ الاسلام الذي كان نفوذه على السلطان مصطفى الثاني غير مقبول لديهم ، ثم أدت الى إسقاط السلطان نفسه . كما حدثت حركات مماثلة في المدن الاقليمية بالإضافة الى الانفجارات العفوية عند شح الطعام وارتفاع الأسعار ، وكان مسئولو الحكومة أو الملتزمون يتسببون في أحداث نقص مصطنع بحبس القمح حتى ترتفع أسعاره ، وأحيانا يقدر لمثل هذه الحركات نجاح فوري في استبدال وال أو مسئول غير محبوب ، ولكن الصفوة في المدينة كانت تنظر للمتمردين بمشاعر متباينة ، فكان كبار العلماء بصفقتهم متحدثين عن السكان في الحضر يمكن أن ينضموا للاحتجاج ولكن في النهاية كانت مصالحهم ومشاعرهم مع استقرار النظام .

ثقافة الولايات العربية

ترك الفتح العثماني علاماته على المدن في الولايات التي يتحدث العربية متمثلة في آثار معمارية عظيمة ، بعضها من صنع السلاطين أنفسهم كعلامة على عظمتهم وتقواهم وبعضها من صنع السادة المحليين مدفوعين بالرغبة في التقليد التي يغذيها السلطة والنجاح ، وفي عواصم الأقاليم كانت المساجد تبني في القرنين السادس عشر والسابع عشر على النمط العثماني ، وتحتوي على صحن يؤدي الى قاعة الصلاة ذات القبة (رواق القبة) ، وترتفع أعلاها (أي أعلى الرواق أو القاعة) منذنة أو اثنتين

أو أربع مآذن طويلة نحيلة مدببة ، وتزين القاعة بالبلاط الملون على الطراز الأزنيكي (Isnik Style) ، الذي كانت تفضله القصور العثمانية مع رسومات خضراء وحمرات وزرقاء من الزهور ، كذلك كان جامع الحسراوية فى حلب من تصميم المعمارى الأكبر سنان ، وكذلك مسجد سليمان باشا فى القلعة فى القاهرة والمسجد الذى يعلو ضريح سيدى محرز فى تونس ، والجامع الجديد فى الجزائر . وقد كان من أجمل أعمال العثمانيين فى الولايات « التكية » فى دمشق ، وهو مجمع كبير من الأبنية ومن تصميم « سنان » أيضا وهب لخدمة احتياجات الحجاج . وكانت تتجمع فى دمشق قافلة الحج ، وكانت أحد مركزين عظيمين لقوافل الحجاج ، وبشكل ما كانت هى الأهم نظرا لأن مبعوثى السلطان يرسلون إليها مع بعض أفراد عائلته . وقد بنيت سلسلة من الاستراحات على طول طريق الحج من اسطنبول خلال الأناضول وشمال سوريا وقد كانت « التكية » أكثرها أهمية ، وتتكون من جامع ذى قبة له مئذنتان طويلتان متماثلتان على كل جانب منه ، ويمنى بالحجر بالخطوط السوداء والبيضاء التى أصبحت منذ زمن طويل إحدى خصائص الطراز السورى ، وحول الفناء تقع غرف ومطابخ للحجاج . وقد ترك السلطان سليمان فى مدينة القدس آثاره على بلاط الحوائط الداخلية لقبة الصخرة والحوائط العظيمة التى أحاطت بالمدينة ، ومن بين المدن العثمانية العظيمة لم تكن آثار الطراز الجديد محسوسة إلا فى بغداد ، إذ استمر الطراز الفارسى الأقدم . وقد استمرت المساجد والمباني العامة فى المدن الأخرى أيضا تبني بالطراز التقليدى ، رغم أن بعض العناصر العثمانية دخلت تدريجيا فى الزخارف .

ولم تنتقص تحت الحكم العثمانى مكانة اللغة العربية ، ولكنها على العكس قويت ، فقد كانت علوم الدين والقانون تدوس باللغة العربية فى المدارس الكبرى فى اسطنبول بشكل لا يقل عن مثيلاتها فى القاهرة أو دمشق ، كما كان الكتاب العثمانيون الذين يكتبون فى أنواع مختلفة يميلون للكتابة باللغة العربية ، أما الشعر والمعلوم الدينية فكانت تكتب بالتركية العثمانية التى تطورت فى تلك الفترة كوسيط للثقافة الرفيعة ، ولكن أعمال الدين والفقه وحتى التاريخ والسيرة كانت بالعربية . ولهذا

فان حاجي خليفة (١٦٠٩ - ١٦٥٧) وهو أحد موظفي حكومة اسطنبول كتب باللغتين ، ولكن أهم أعماله في التاريخ العام وقاموس بيلوجرافى عن الكتاب العربى وهو كتاب « كشف الظنون » ، كانت بالعربية .

وقد استمر التراث الأدبى فى المدن العربية الكبرى لا فى شعره وأدبه ، وانما فى التاريخ المحلى والسير وجمع أعمال الفقه والحديث ، وقد استمرت المدارس الكبيرة مراكز للدراسة علوم الدين ولكن مع بعض الاختلاف ، فلم تكن أعلى المناصب فى الخدمة القضائية بين أيدي خريجي الأزهر أو مدارس حلب أو دمشق ، ولكن تولاها خريجو المؤسسة الامبراطورية فى اسطنبول باستثناءات قليلة . وحتى كبار القضاة الحنفية فى عواصم الاقاليم كانوا فى أغلبهم من الأتراك المرسلين من اسطنبول ، وأعظم المناصب الرسمية التى يمكن أن يطمح اليها الخريجون المحليون هى نائب القضاى أو المفتى (الا فى تونس حيث تمخضت قوة التراث المحلى للمالكية عن أن يكون هناك قاضيان أحدهما حنفى والآخر مالكي لهما نفس السلطة والقرب من الولى ، وكان الأخير من خريجي المدرسة الكبرى فى تونس فى جامع الزيتونة) .

وقد أحدث مجيئ العثمانيين تشجيما لبعض الطرق الصوفية ؛ ولكنه أيضا أدى لفرض السيطرة عليها ، وقد كان من أول أعمال السلطان سليم بعد احتلال سوريا انشاء ضريح فخم على قبر ابن عربى فى دمشق ، وقد انتشرت طائفة الخلوتية التى كانت تعاليمها متأثرة بابن عربى من الأناضول الى أرجاء الامبراطورية العثمانية ، ونشأت لها فروع فى سوريا ومصر وغيرها ، وانتشرت الشاذلية أيضا ، وربما كان ذلك بسبب الصوفية القادمة من المغرب ، وكان أحدهم - أى أحمد هؤلاء الصوغية - من أسرة العلمى من مراکش واستقر فى مدينة القدس وكان نائبا للطريقة الشاذلية هناك ، وقد أصبح ضريحه على جبل الزيتونة مزارا .

وفى نهاية القرن السابع عشر ، ظهر نفوذ جديد آتيا من شرق العالم الاسلامى هو الطريقة النقشبندية ، والتى كانت موجودة فى اسطنبول وفى كثير من الأماكن الأخرى منذ وقت مبكر ، ولكن فى ١٦٧٠ جاء من

سمرقند - علم مسوفي يدعى مراد ، وقد درس في الهند ، ثم عاش في اسطنبول - ودمشق وجلب معه التعاليم النقشبندية الجديدة ، التي تطورت على أيدي « أحمد السرهندي » في شمال الهند مع بدايات القرن ، وقد تلقى منها من السلطان وأحسن عائلته في دمشق ، ومن الكتاب الذين تأثروا بهذه التعاليم النقشبندية الجديدة وأشهرهم كان عبد الغني النابلسي (١٦٤١ - ١٧٣١) ، وهو دمشقي تركي شملت أعماله الواسعة تعليقات على تعاليم ابن عربي وعدد من الأعمال عن رحلات لأضرحة الصالحين والمزارات وهي سجل للتقدم الروحي .

وقد نشأت أشكال أخرى من الثقافة الدينية خارج التراث السني للمدن الكبيرة ، التي كانت ترعاها السلطة العثمانية . فعندما أصبح العثمانيون أكثر تسككا بالسنة ، أصبح وضع الشيعة في سوريا أكثر صعوبة ، وانكمش تراثهم من التعاليم وانحصر في المدن الصغيرة والقرى في جنوب لبنان ، ولكن ظل مستمرا هناك على أيدي عائلات من العلماء ، وقد استدعى الى اسطنبول أحد كتاب العصر العثماني الأول ، « زين الدين العاملي » (ت ١٥٣٩) حيث أعدم ويعرف في التراث الشيعي باسم (الشهيد الثاني) ، واستمر التراث الشيعي في الازدهار خارج السيطرة العثمانية المباشرة في المدن المقدسة في العراق ومنطقة الأحساء والبحرين على الجانب الغربي من الخليج ، وقد اكتسب التشيع قوة جديدة بإعلان المذهب الشيعي ديناً رسمياً لامبراطورية الصفويين ، وعندما احتاجت حكومة الشاه الى قضاء معلمين ولم يكن بإمكانها توفيرهم من داخل ايران نفسها ، ذهب الدارسون من العراق والبحرين وجنوب لبنان الى قصر الشاه وتولى بعضهم مناصب كبيرة ومهمة ، وكان أحدهم نور الدين علي الكركي من لبنان (١٤٦٦ - ١٥٣٤) ، وقد كتب أعمالا كثيرة ومؤثرة عن المشاكل التي خلقها تبني المذهب الشيعي ديناً للدولة . وعن مدى وجوب أن يدفع المؤمن الضرائب للحاكم ، وهل يجب أن يخضع لديه العلماء ، ومدى المكانة اقامة شعائر الجمعة في غياب الإمام .

وفي القرن السابع عشر ، كان عالم العلم الشيعي ممزقا بالصراع حول مكان الاجتهاد في تكوين الفقه ، وكان الوضع المسيطر معقودا للاصوليين الذين اعترفوا بالحاجة الى الجدل العقلائي في تفسير وتطبيق مفاهيم القرآن والحديث ، وظهرت مدرسة أخرى للفكر هي مدرسة « الاخباريين » الذين دعوا الى الحد من استخدام التفسير العقلائي عن طريق القياس ، وركزوا على الاحتياج لقبول المعنى الحرفي للتراث الأئمة ، وكانت هذه المدرسة مسيطرة على المدن المقدسة خلال النصف الثاني من القرن :

وقد كانت التأثيرات الآتية من الخارج محسوسة أيضا في المجتمعات اليهودية من الامبراطورية العثمانية ولكنها كانت من نوع آخر ، فقد أدت إعادة الاسترداد المسيحي للأندلس الى تدمير المجتمعات اليهودية هناك ، ولجأت بعضها الى المنفى في إيطاليا ومواقع أخرى في أوروبا ، ولكن معظمها ذهب الى اسطنبول ومدن الامبراطورية العثمانية الأخرى ، وجلبوا معهم التقاليد والتراث المتميز لسفارديم الأندلس وخاصة التفسير الغنوصي للمدين (القبالة) التي تطورت هناك ، منذ منتصف القرن السادس عشر وما بعده . وكانت مدينة صفد في فلسطين هي المركز الأكثر ابداعا للفكر الفيبي . وقد كان « اسحق لوريا » (١٥٣٤ - ١٥٧٢) مفكرا شديدا الخصوصية وجاء الى صفد في نهاية حياته ، وكان له تأثير عميق على أتباع القبالة هناك .

وقد كانت أحد علامات تمايله مذهبا معيناً عن العالم الذي أصبحت حياته مضطربة ، وقال ان على البشر - وبشكل خاص اليهود - معاونة الله بأعمال الغداء وبأن يعيش حياة وفقا لمشيئة الله . وقد تسببت هذه التعاليم في ظهور توقعات بأن الخلاص قريب ، وأن المناخ موات لظهور المسيح ، وقد سلم أحد مدعي النبوة في عام ١٦٦٥ بأن شخصا يدعى ساباتي سيفي (١٦٢٦ - ١٦٧٦) المولود في أزمير والذي عرف عنه القيام بأفعال غريبة وهو في حالات اشراق كمسيح خلال زيارته للأراضي المقدسة ، وانتشرت شهرته فوراً خلال كل العالم اليهودي ، وحتى شمال وشرق أوروبا حيث المجتمعات اليهودية التي اضطربت بسبب المذابح في بولندا

وروسيا ، وبدا كما لو كانت عودة اليهود الى الاراضى المقدسة قريبة. ولكن انهارت هذه الآمال فورا عندما استدعى ساباتي سيفي للمثول بين يدى السلطان وخيره بين الموت أو اعتناق الاسلام فاختار الاسلام . ورغم أن بعض أتباعه ظلوا على إيمانهم الا أن أغلبهم لم يستطيعوا الاستمرار فى الإيمان به .

وقد حدث بعض التغيير فى الأفكار والمعارف بين السكان المسيحيين فى الولايات التى تتحدث العربية وخاصة فى سوريا خلال هذه القرون ، وكان ذلك بتأثير انتشار الارساليات الرومانية الكاثوليكية . وقد كان لهم حضور فى المنطقة بشكل متقطع لمدة طويلة. فالفرنسيسكان كانوا هناك منذ القرن الخامس عشر كحماة للمزارات الكاثوليكية فى الاراضى المقدسة ، وجاء بعدهم الجيزويت والكرمليون والدومنيكان وتلاميذ آخرون ، ونشأ منذ أواخر القرن السادس عشر عدد من الكليات على أيدي البابوية فى روما ، لتدريب القساوسة من الكنائس الشرقية المارونية والكليات اليونانية فى ١٥٨٤ ، وكلية المجمع لنشر الايمان فى ١٦٢٧ ، وفى القرن السابع عشر تزايد عدد قسوس الارساليات فى بلدان الشرق الأوسط ، وكان لذلك نتيجتان : أن تزايد عدد أولئك الذين قبلوا بسلطة البابا من بين رعايا الكنيسة الشرقية ، مع رغبتهم فى الابقاء على مناسكهم وعاداتهم وفقهم الدينى ، وقد كان الموازنة فى هذا الوضع منذ عصر الحروب الصليبية ، وفى القرن الثامن عشر توصلوا لاتفاق مع البابوية تحددت به العلاقة بين الطرفين ، وفى الكنائس الأخرى كانت قضية سيادة البابا موضع اختلاف ، ففي حلب شمال سوريا على وجه الخصوص كانت هناك صراعات بين الجماعات الكاثوليكية وغير الكاثوليكية للسيطرة على الكنيسة ، وفى بدايات القرن الثامن عشر وقع هناك انفصال فعلي ، ومنذ ذلك الوقت نشأ خيطان من البطريركية والمطارنة من داخل البطريركية الأرثوذكسية فى أنطاكية ، الأولى تعترف بسيادة البطريرك للقسطنطينية ، والأخرى الكاثوليكية اليونانية التى يمكن القول إنها قبلت سلطة البابا ، وقد حدثت تطورات مشابهة فى أوقات مختلفة فى الكنيسة النسطورية

والسورية والأرثوذكسية والأرمنية والقبطية ، ورغم ذلك فلم يحدث قبل بدايات القرن التاسع عشر أن اعترف السلطان العثماني بهم رسمياً كملل منفصلة .

والنتيجة الثانية كانت تطور ثقافة مسيحية متميزة عبرت عن نفسها بالعربية . وقد كان ذلك التطور موجوداً منذ زمن طويل . ولكن طبيعته تغيرت في تلك الفترة فقد عاد القساوسة الذين تعلموا في الكليات في روما بمعرفة باللغتين اللاتينية واليونانية ، وبعضهم قام بدراسات جادة في اللغة العربية وبعضهم أنشأ أديرة على النموذج الغربي خاصة في جبال لبنان ، وهي التي أصبحت مراكز لزراعة الأرض وكذلك لدراسة علم اللاهوت والتاريخ .

ما وراء الإمبراطورية :

الجزيرة العربية ، والسودان والمغرب

فيما وراء الحدود العثمانية في الجزيرة العربية ، كانت تقع مناطق بها مدن تجارية صغيرة أو موانئ ، وريف قاحل حيث كانت الموارد الحضرية محدودة ، ولهذا كانت الحكومة قائمة على نطاق صغير : فقد نشأت مديريات للمدن في الواحات في أواسط وشرق الجزيرة العربية ، وموانئ الساحل الغربي من الخليج . وكانت أحداها أكثر أهمية من الأخريات ، وتقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة وهي « عمان » ، وكانت عبارة عن مجتمع ريفي مزدهر مستقر نسبياً في السهل الساحل والوديان الجبلية في الجبل الأخضر ، وكان السكان من الإباضية ، وكانت الاملة التي عادت في بواكير القرن السابع عشر تحت حكم سلالة من قبائل يعرب ، قد أنشأت نوعاً من الاتحاد غير المستقر بين مجتمعات تلك الوديان الجبلية ، وعلى الساحل يقع ميناء مسقط الذي أصبح مركزاً مهماً للتجارة في المحيط الهندي ، وقد استعاد العثمانيون من البرتغاليين في منتصف القرن السابع عشر ، وفرض التجار العثمانيون أنفسهم على طول الساحل الأفريقي الشرقي ، ولم يمارس العثمانيون السيادة على هذه الأصقاع العربية ، ولكن أحد موانئ الخليج (البحرين) كان تحت الحكم الإيراني من ١٦٠٢ - ١٧٨٣ ، وهنا ، وفي

الأجزاء الأخرى من الخليج ، كان أغاب السكان من الشيعة ، وقد كانت منطقة الاحساء الى الشمال من البحرين مركزا مهما للتعليم الشيعي ، والى الجنوب الغربي من الجزيرة لم تعد اليمن تحت سيطرة الحكم العثماني وهنا أيضا كانت الموانئ تتاجر مع الهند وجنوب شرق آسيا ، خاصة في البن ، كما أن المهاجرين من جنوب الجزيرة انضموا لجيوش الحكام الهنود .

والى جنوب مصر ، كانت السلطة العثمانية محدودة ، وقد امتدت على طول وادي النيل حتى الشلال الثالث وعلى ساحل البحر الأحمر ، وكانت هناك حاميات عسكرية في سواكن ومصوع تابعة لحاكم جدة . وبعدها ظهرت سلطنة ذات قوة عظيمة نسبيا (الفونج) ، وقد تأسست في منطقة الزراعة المستقرة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض ، واستمرت لمدة تزيد على ثلاثة قرون (منذ بداية القرن السادس عشر حتى ١٨٢١) .

وفيما وراء الحدود الغربية الامبراطورية في أقصى الغرب من المغرب كانت تقع دولة من نوع آخر ، هي الامبراطورية القديمة لمراكش ، ولم تكن العمليات البحرية العثمانية تمتد وراء المتوسط حتى مياه الأطلنطي ، ولم تحاول الحكومة العثمانية فرض نفسها في الأجزاء الساحلية من مراكش أو تفرض سيطرتها على الجبال والهضاب في الريف وجبال اطلس ، وقد تداولت بعض السلطات المحلية حكم المنطقة ، وفي بعض الأحوال تبلورت قوات محلية حول قيادة ذات دعاوى دينية ، نتج عنها هوية سياسية أوسع ، وظهر في القرن الخامس عشر عامل جديد غير من طبيعة مثل هذه الحركات ، وهو إعادة الاسترداد المسيحي لاسبانيا والبرتغال الذي حدد بالامتداد الى مراكش ، كما أدى أيضا الى هجرة المسلمين من الإندلس الى المدن المراكشية ، وكانت للحركات القادرة على الدفاع عن البلاد ضد الصليبيين الجدد والراغبة في ذلك جاذبية خاصة ، ومثل هذه الحركات منذ تلك الفترة وما تلاها مالت الى ادعاء الشرعية بادخال القائمين عليها أنفسهم في خط روحي مركزي من العالم الاسلامي ، وفي عام ١٥١٠ تمكنت إحدى العائلات التي ادعت الانتساب للنبي ﷺ في الأشراف

السعدية) من تأسيس دولة في منطقة « سوس » الجنوبية ، وفرضت السيطرة على مدينة مراكش وبعدها اتجهت شمالا . وقد أنشأ السعديون نظاما للحكم مكنهم من السيطرة على معظم البلاد وان كان بشكل محدود ، وقد أقاموا القصر والادارة المركزية (المخزن) الى حد ما على النمط العثماني ، وكان بإمكان السلطان الاعتماد على نوعين من القوة : جيشه الخاص من الجنود السود المؤلف من طبقة العبيد المجلوبين من الواحات الجنوبية ووادي نهر النيجر ، ومجموعات معينة من العرب في السهول ، وهم (الجيش) أو القبائل العسكرية ، وكانوا مستثنين من الضرائب بشرط أن يحصلوها ، ويحافظوا على النظام في الريف ، وفي بعض الأحيان في المدن . وكان ذلك وقت الازدهار المتزايد للمدن التجارية في الشمال ، والموانئ على الاطلنطي والمدن الداخلية من فاس وتطوان ، التي انتعشت من ناحية بقدوم الأندلسيين (المورسكيين - وهم المسلمون المطرودون من الأندلس) الذين جلبوا معهم مهارات صناعية ، وكانت لهم اتصالات مع الأجزاء الأخرى من عالم المتوسط . وبعد فترة من القرن السادس عشر عندما تصارعت اسبانيا والبرتغال والعثمانيون حول السيطرة على البلاد ، استطاع السعديون تحقيق نوع من الاستقلالية ، حتى انهم استطاعوا أيضا التوسع غربا ، ومن موقعهم الحصين في مراكش استطاع السلاطين السيطرة على تجارة الذهب والعبيد في غرب أفريقيا ، وبنهاية القرن فتحوا وسيطروا لفترة من الوقت على المدن وطرق التجارة في الصحارى حتى تمبوكتو .

وقد كانت حكومة الاشراف دائما أضعف من حكومات السلاطين العثمانيين ، ولكن الثروة والسلطة في الحضر كانت أكثر محدودة ، ولقد كانت فاس هي أهم المراكز الحضرية وهي مدينة ذات تراث ملحوظ في التعليم الحضري ؛ ولكنها كانت في نصف حجم حلب أو دمشق أو تونس وأصغر بكثير من القاهرة أو اسطنبول ، أما عن المدن الأخرى والموانئ على الساحل الاطلنطي ، فكانت مراكز للتجارة الخارجية ، وقد ظل قباطنة الميناءين التوام : الرباط وصنفاي لفترة من الوقت ، في تنافس مع قباطنة

الجزائر ، ولم تكن تجارة المدن أو انتاج الريف كافيين لتمكين السلطان من انشاء جهاز ادارى متمكن أو جيش عامل كبير ، خارج بعض المناطق المحدودة . وكان يمارس بعض السلطة بتجريدات عسكرية من وقت لآخر ، والمناورات السياسية ومكانة سلالته ونسبها الى النبي ﷺ ، وكان هو ومخزنه حكومات أقل شسبها بالحكومات البيروقراطية المركزية للدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية فى عصره عن حكومات الملكيات المتنقلة فى العصور الوسطى : حين كان الحاكم وبلاطه ووزرائه ، وكتبته القليلون ، وأمين الخزينة وقواته الشخصية ، يتجولون فى المناطق القريبة من البلاد ، ليجمعوا قدرا كافيا من المال لدفع رواتب الجند ، محاولين من خلال المناورات السياسية البارعة تحقيق سيادة مطلقة على أكبر مساحة ممكنة ، وحتى فى المدن كانت قبضته مزعزعة ، وكان عليه أن يسيطر على قاس ومكناس وغيرها ليبقى فى الحكم ، وقد منحه علماءهم الشرعية واحتاج الى عائدات الرسوم على التجارة والصناعة ، وكان يستطيع الى حد ما السيطرة عليهم من خلال مسئولين معينين ، أو بالمنع والمنح ، الا انه ظل هامشيا بالنسبة للمدن . ولم يكن سكان المدن راغبين فى أن تقيب سلطة الحاكم تماما : لأنهم كانوا يحتاجونها لتأمين طرق التجارة والدفاع عنها حيال الهجمات الأوروبية على الساحل ، ولكنهم كانوا راغبين فى أن تكون هذه العلاقة بشروطهم : أى عدم دفع ضرائب ، وألا تطفى عليهم جيوش القبائل من حولهم وأن يكون حاكمهم وقاضيه من اختيارهم أو على الأقل مقبولا لديهم ، وفى بعض الأوقات كانوا قادرين على تعبئة العامة وقواتهم الخاصة لتحقيق مثل هذه الأغراض .

ومع وجود مثل تلك المحددات على موارد وسلطاتهم ، لم يكن الإشراف السعديون قادرين على خلق نظام حكومى ذى قدرة ذاتية على النمو مثل حكومات العثمانيين والصفويين، وبعد قرن أو نحوه حدث انشقاق فى العائلة وبرزت مرة أخرى التركيبات المحلية من القوى حول القادة الذين يدعون الشرعية بمررات دينية ، وبعد فترة من الصراع تدخل فيها العثمانيون فى الجزائر والتجار الأوروبيون فى الموانئ ، ظهرت مرة أخرى

أسرة من الأشراف (الفيلالية) أو (العاويون) من واحدة تفلالت .
 واستطاعوا توحيد الدولة كلها بالمهارة السياسية . وبمؤنة بعض القبائل
 العربية : أولا في الشرق حيث تصرفوا كزعماء مضادين لانتشار السلطة
 العثمانية ، وبعدها فأس والشمال ثم لجتاحوا الوسط والجنوب في ١٦٧٠
 (وهذه الأسرة استمرت في حكم مراكش حتى اليوم) .

وقد بدأت هذه الحكومة تأخذ شكلا في حكم أحد أوائل الحكام من
 هذه الأسرة وهو مولاي اسماعيل (١٦٧٢ - ١٧٢٧) ، وقد احتفظت به
 تقريبا حتى بداية القرن العشرين ، حيث استقرت في بيت ملكي يتكون
 أغلبه من العبيد السود أو آخرين من الجنوب ، ووزراء من كبار المائلات من
 فاس أو من قبائل الجيش ، وجيش من الأوربيين الذين اعتنقوا الاسلام ،
 والسود من أصول العبيد ، وقبائل الجيش من السهول ، وكانت الاتاوت
 الحضرية تجمع في أوقات الحاجة ، وقد تصارع السلطان مع خطرين :
 أولهما الخوف المسيطر من الهجمات من اسبانيا والبرتغال ، ثم التوسع
 العثماني في الجزائر ، وقد استطاع مواجهتهما بقوة جيشه وشرعيته الدينية
 ومقاومته الناجحة لمثل هذه الأخطار ، وقد تمكنت حكومته فترة من الوقت
 من حشد القوة التي مكنته من تغيير التوازن بين المدينة والحكومة لمصلحته
 وممارسة السلطة السياسية على معظم الريف .

وقد أصاب المفزح المسيحي للأندلس حضارة مراكش بالفقر ، كما أن
 الطرد النهائي للمسلمين من اسبانيا في القرن السابع عشر جلب المزيد
 من الأندلسيين الذين استقروا في مدن المغرب ، ولكنهم لم يعودوا يحملون
 معهم ثقافة يمكن أن تثري المغرب ، وفي نفس الوقت كانت الاتصالات مع
 الجزء الشرقي من العالم الاسلامي محدودة بفعل بعد المسافة والحاجز المتمثل
 في جبال أطلس ، وقد اتجه بعض المراكشيين شرقا بالفعل للتجارة أو للحج
 وكانوا يتجمعون في واحدة تفلالت . حيث يتحركون على الساحل الأفريقي
 للشمال أو عن طريق البحر الى مصر حيث ينضمون للحجيج مع القافلة التي
 تتجمع في القاهرة ، وقد يظل بعض التجار هناك ، وبعض العلماء قد
 ينقون للدراسة في مدارس ومساجد القاهرة أو المدينة أو القدس ، وبعضهم

أصبح من الملمين ، ولمسوا عائلات متعلمة مثل عائلة العلي في القدس ، الذين يعتقد بانحدارهم من نسل عالم ومعلم صوفي من جبل علم في شمال مراكش .

كان تراث مراكش اذن في هذه المرحلة متميزا ومحدودا ، فالشعراء كانوا قليلين وغير متميزين . الا ان تقاليد كتابة التاريخ والسير قد استمرت هناك . وفي القرن الثامن عشر ، كتب الزياتي (١٧٣٤ - ١٨٣٣) وهو رجل شغل مناصب مهمة وسافر كثيرا كتابا في التاريخ العام ، وهو تاريخ للكون ويعد الاول من نوعه الذي يكتبه مراكشي ، وقد اظهر بعض المعرفة بالتاريخ الاوربي اكثر من المشائين .

كان النظام الرئيسي في المدارس هو الفقه المالكي والعلوم المتفرعة منه ، وكان يدرس في المسجد الكبير في القرويين في فاس ومدارسه الملحقة به ، وكذلك في مراكش وغيرها ، وقد كان كتاب «المختصر» للخليل مهما بشكل خاص ، اذ انه يعتبر موسوعة للفقه . وفي هذه المدن وفي أماكن أخرى من العالم الاسلامي ، كانت هناك عائلات كبيرة من العلماء التي حافظت على تقاليد وتراث التعليم العالي من جيل لآخر ، مثل عائلة (القاسي) وهي امرة من أصول أندلسية ولكنها استقرت في فاس منذ القرن السادس عشر .

وقد امتدت نفوذ القضاة والمفتين في المدن لدرجة ما الى الريف ، حيث كان العلماء يعملون ككتاب يعمل لاضفاء الصيغة الرسمية على الاتفاقيات والعقود ، وكان يوفر المصدر الرئيسي للغذاء الثقافي للمعلمين والمرشدين الروحانيون التابعون للطرق الصوفية ، وخاصة أولئك المرتبطين بالشاذلية ، وقد أسسها الشاذلي (ت ١٢٥٨) ، وهو مراكشي بالمولد واستقر في مصر حيث انتشرت تعاليمه بشكل واسع ، وعاد ذلك المنحى الى مراكش على ايدي (الجزولي) في القرن الخامس عشر (ت ١٤٦٥) ، ثم روج له في فاس أحد أفراد العائلة القاسية . وقد كان تأثير تعاليم الشاذلية والطرق الاخرى محسوسا وملحوظا على كل مستوى في المجتمع ، وكان يقسم تفسيرها للمعنى الباطني للقرآن ، وتحليلا للحالات الروحية للطريق المؤدى

الى تجربة المعرفة بالله ، وسواء أكان المعلمون والأولياء منضمين لأحدى الطرق أم لا ، فقد كان لديهم آمال بالتوسط لدى الله لمعونة الناس في محنتهم في الحياة على الأرض ، وهنا كما في الأماكن الأخرى كانت أشرعة الرجال الصالحين مزارات ، ومن أشهرهم مولاي إدريس المؤسس المعروف لمدينة فاس كمدينة مقدسة سميت باسمه ، وكذلك ضريح ابنه المسمى إدريس في فاس نفسها .

وهنا أيضا كما في الأماكن الأخرى ، نجد أن رجال العلم والتقوى يحاولون المحافظة على فكرة المجتمع المسلم الحق تجسده تزايد الخرافات وأطماع الدنيا ، وفي دراسة لباحث فرنسي كشف عن حياة رجل من هذا النوع هو الحسن اليوسي (١٦٣١ - ١٦٩١) ، وهو رجل من الجنوب انضم للسلك التعليمي وتعلم في فاس لبعض الوقت على طريقة المدارس في مراكش وغيرها ، وكانت كتاباته متنوعة ، وتشمل سلسلة من المحاورات بعنوان (المحاضرات) ، فمن جانب ، كانت هناك أغراءات ومقاصد السلطة وفي مقال شهير له عبر عن رؤية العلماء الخاصة لدورهم ، وقد حذر السلطان إسماعيل من المظالم التي تمارس باسمه على أيدي رجاله ومستوليه ، فالأرض كما يقول ملك لله وكل الناس عبيده ، وإذا عامل الوالي شعبه بالعدل فهو خليفة الله في الأرض ، وظل الله على عبيده ، وعليه ثلاثة واجبات هي : تحصيل الضرائب بالعدل ، السعي والمجاهد للحفاظ على قوة الدفاع عن المملكة ، ودفع ظلم القوى للضعيف ، وهذه الأمور الثلاثة لم تكن موجودة في مملكته ، فحصلوا الضرائب يمارسون القهر ، والدفاعات مهمل ، والمستولون يجبرون على الناس ، والدرس الذي يخلص اليه معروف : فبمجرد انتهاء النبوة ، يكون العلماء حراسا حامين للحقيقة ، وعلى السلطان أن يحذو حذو الخلفاء الراشدين ، ويأخذ بالنصيحة الطيبة الصدوق من أهل الثقة من رجال الفقه الإلهي (١) .

وعلى الجانب الآخر من الطريق الأوسط ، كان هناك الفساد الروحي الذي يداخل الإنسان العادي في الريف على أيدي معلم الصوفية الزائغين المتفطرسين في الزيف .

الفصل الخامس عشر

تغير ميزان القوى في القرن الثامن عشر

السلطات المركزية والمحلية

في القرن السابع ، انشأ العربَ عالما جديدا اجتذب اليه شعوبا أخرى ، الا أنهم انجذبوا في القرنين التاسع عشر والعشرين الى عالم جديد تخلق في غرب أوروبا ، وهذا بالطبع تبسيط مخل لوصف عملية في غاية التعقيد ، كما أن تفسيرها أيضا ربما يكون مبسطا للغاية .

وأحد التفسيرات للتبدولة تقدم كما يلي : بحلول القرن الثامن عشر ، أصبحت الممالك الإسلامية القديمة والمجتمعات التي تحكمها في حالة انهيار ، بينما تنامت قوة أوروبا. وقد جعل هذا من الممكن انتشار البضائع والأفكار والقوة التي أدت إلى فرض السلطة الأوروبية ، ثم إلى انعاش القوة والحياة للمجتمعات العربية بشكل جديد .

وربما كانت فكرة الانحدار صعبة الاستعمال ، إلا أن بعض الكتاب العثمانيين أنفسهم قد استخدموها ، منذ أواخر القرن السادس عشر وما بعده ، واعتقد أولئك الذين قارنوا بين ما شهدوه حولهم وبين ما اعتقدوا بوجوده من قبل ، بأن الأشياء لم تزد كما كانت في العهود السابقة من العمل والمؤسسات ودستور أخلاقيات المجتمع التي استندت إليها القوة العثمانية التي تحللت ، وقد قرأ بعضهم ابن خلدون . وفي القرن السابع عشر ، عكس المؤرخ ، نعيمه ، بعض أفكاره ، التي ترجمت بعض أجزاء منها إلى التركية في القرن الثامن عشر .

وقد كان العلاج عند مثل هؤلاء الكتاب يكمن في العودة الى مؤسسات العصر الذهبي ، سواء أكان هذا العصر ذهبيا على وجه الحقيقة أم أن تصور مثاليته أمر خيالي . وقد كتب سارى محمد باشا (ت ١١٧٧) ، الذى كان في وقت ما أمين الخزينة أو الدفتردار في بداية القرن الثامن عشر ، أنه يجب أن تعود الفوارق القديمة التي كانت قائمة بين الحكام والمحكومين وأن يتصرف الحكام بالعدل :

« يجب الاهتمام بتجنب دخول الرعية الى الجيش ، فلا مناص من أن تم القوضى حين يتقلد أولئك الذين لم يكونوا من نسل الفرسان أبا عن جد وظائف الفرسان . . وعلى المستولين ألا يقهروا الرعية الفقيرة ، أو يحبرهم نتيجة فرض مبالغ جديدة تضاف على الضرائب السنوية التي اعتادوا دفعها . . ويجب حماية الناس في الأقاليم والمدن ورفع المظالم والاهتمام الحقيقي بأحوال الرعية ورعايتها . . . الا أنه لا يجب المبالغة في تدليل الرعايا » (١) .

وبدلا من الحديث عن الانهيار ، قد يكون من الأصلح أن نقول بأن ما حدث كان ضبطا وتعديلا لطرائق الحكم العثمانية وتوازن القوى داخل الامبراطورية ، وبنهاية القرن الثامن عشر تكون الأمرة العثمانية قد حكمت ٥٠٠ سنة وحكمت معظم البلاد العربية لأكثر من ثلاثة قرون ، فكان من المتوقع أن طرائقها في الحكم ومدى سيطرتها قد أصابها الاختلاف من زمان لزمان أو من مكان لآخر .

وكان هناك نوعان على جانب كبير من الأهمية من التغير الذى حدث في القرن الثامن عشر . في الحكومة المركزية في اسطنبول كانت السلطة تميل للانتقال من بيت السلطان الى صفوة من كبار المستولين المدنيين في مكاتب الصدر الأعظم . ورغم أن مجموعات مختلفة منها تنافست على السلطة ، الا أنها كانت مرتبطة ببعضها البعض ، وأيضا بكبار رجال السلك الدينى والقضائى بأكثر من شكل ، فكانت لها ثقافة مشتركة تهيمن على عناصر عربية وفارسية وتركية ، وكان لهم اهتمام مشترك بقوة وإفلامية الامبراطورية والمجتمع الذى كانت تحيه ، ولم يكونوا يعيشون بغيرها .

عن المجتمع كما عاش عبيد التصور ؛ ولكنهم كانوا مشاركين في الحياة الاقتصادية من خلال تحكمهم في الهيئات الدينية والالتزامات وارتباطاتهم بالتجار للاستثمار في التجارة والأرض .

كما انضم جيش المرتزقة أيضا في المجتمع ، وأصبح الانكشارية تجارا وحرفيين ، والتجار والحرفيون بدورهم اكتسبوا انتسابا وارتباطا بفصائل الانكشارية ، وقد ارتبطت هذه العملية كسبب ونتيجة مما بالتغير المهم الآخر ، وهو ظهور جماعات حاكمة محلية في عواصم الأقاليم التي كانت قادرة على التحكم في موارد الضرائب وان تستغلها لتكوين جيوشها المحلية الخاصة بها ، وكانت هذه الجماعات موجودة في معظم عواصم الأقاليم ، ما عدا أولئك الذين لم يكن التحكم فيهم من اسطنبول بسهولة ، ويمكن أن يكونوا من أنواع مختلفة فقد كان في بعض الأماكن عائلات حاكمة مع أهل يبتهم ومن يعملون ، وكان أفرادها قادرين على تربية مجموعات قادرة على النمو الذاتي من المالك ، كانوا مجلوبين من البلقان أو القوقاز كمبيد من الجنود أو من المتدربين في بيت الوالي أو قائد الجيش ، ووصلوا الى مناصب مهمة في الحكومات المحلية أو الجيش ، واستطاعوا أن يسيروا قوتهم لأفراد آخرين من نفس الجماعة ، مثل هؤلاء الحكام المحليين استطاعوا تكوين تحالفات وتوافق في المصالح مع التجار وملوك الأراضي والعلماء في المجتمع ، وحافظوا على النظام الذي كان ضروريا لرفاهية المدينة ، وفي المقابل استفادوا من ذلك .

وكان هذا هو الوضع في معظم الأقاليم الثمانية في الأناضول وأوروبا ما عدا أولئك الذين يمكن أن يطلقوا بسهولة من اسطنبول ، كما حدث أيضا في كل الأقاليم العربية ، وقد بقيت حلب في شمال سوريا والواقعة على الطريق الامبراطوري الرئيس ويمكن الوصول اليها بسهولة نسبية من اسطنبول ، تحت السيطرة المباشرة ، ولكن بعض أفراد الجماعات المملوكية استطاعوا في بغداد وفي عكا على ساحل فلسطين ، احتلال مناصب الولاية . وكذلك العائلات التي ارتفعت في خدمة العثمانيين في دمشق والموصل . لها في الحجاز ، فقد حكم أشرف مكة المدن المقدسة -

وهم عائلة تنتسب الى نسل الرسول ﷺ ، ورغم وجود حاكم عثماني في جدة على الساحل ، في اليمن : لم يعد هناك وجود عثماني ومثل هذه السلطة المركزية كانت موجودة في أيدي عائلات الأئمة التي اعترفت بها السكان الزيديون .

وفي مصر ، كان الموقف أكثر تعقيدا ، حيث كان هناك ما يزال حاكم من قبل امبطنبول ، ولم يكن مسموحا له بالبقاء فترة أطول مما يجب حتى لا يكتسب قوة كبيرة ، ولكن معظم المناصب الكبرى والالتزامات قد أصبحت بين أيدي الجماعات المتنافسة من المماليك وضباط الجيش ، وبمقدورها تركزت في يد واحد منهم ، أما في الولايات العثمانية الثلاث في المغرب ، فقد استولى قادة الجيوش المحلية على السلطة بشكل أو بآخر ، ففي طرابلس وتونس أنشأ قادة الجيوش أسرا حاكمة اعترفت بهم اسطنبول كحكام ؛ لكنهم كانوا يحملون لقب «باي» المحلي ، وفي الجزائر انتخبت قوات الجيش سلسلة من «الدايات» ، ولكن بعضهم كان قادرا على إنشاء مجموعة من كبار المسؤولين ، الذين كانوا قادرين على تبادل السلطة فيما بينهم والحفاظ على منصب «الدای» بين أيديهم ، وفي كل الأقاليم الثلاثة اتحد المسؤولون وضباط الجيش والتجار في البداية بالاهتمام المشترك بتجهيز سفن القرصنة (القراصنة البربر) للاستيلاء على سفن الدول الأوروبية التي كان السلطان في حالة حرب معها ، وبيع بضائعها ، ولكن هذه الأعمال انتهت في أواخر القرن الثامن عشر .

وبرغم ضخامة تلك التغييرات فلا يصح المبالغة فيها ، فقد ظل السلطان في اسطنبول محافظا قابضا على السلطة العليا ، وكان يمكنه خلق أكبر المسؤولين واعداهم ومصادرة بضائعهم ، حيث ظل مسئولو السلطان «كبيد» له ، وحتى أقوى الحكام كانوا راضين بأن يظلوا ضمن النظام العثماني ، فقد كانوا عثمانيين محليين وليسوا ملوكا مستقلين ، ولم تكن الدولة العثمانية معادية أو أجنبية بالنسبة لهم ، فقد ظلت تجسيدا للأمة الإسلامية (أو على الأقل للقسم الأكبر منها) ، وكان للحكام المحليين معاملاتهم مع القوى الأجنبية ، ولكنهم كانوا يستعملون قوتهم لرفع

المصالح الحيوية والدفاع عن الحدود الامبراطورية . بالإضافة الى ذلك، ظل للحكومة المركزية بقايا من القوة في معظم أجزاء الامبراطورية . وكانت ما تزال قادرة على منح ومنح الاعتراف الرسمي بالولاة ، حتى ان « باي » تونس و « داي » الجزائر كانا يرغبان في أن يخلع عليهما السلطان الولاية ، وقد كانت الامبراطورية تستطيع أن تستفيد من العداوات الاقليمية ، أو بين أفراد أسرة مملوكية ، أو بين الحاكم الاقليمي والأعيان المحليين ، وكان يتمكن ارسال جيش لاعادة فرض سلطتها على المناطق التي تصل اليها الطرق الامبراطورية أو الطرق البحرية لشرق المتوسط، وهذا ما حدث في مصر لفترة وجيزة في الثمانينات من القرن الثامن عشر ، وقد كان الحج الذي كان ينظمه وإلى دمشق حاملا الهدايا من اسطنبول الى سكان المدن المقدسة وتحرسه قوة عثمانية ، ويتحرك على طريق تحمية الحاميات العثمانية ، تأكيداً سنوياً للسيادة العثمانية على طول الطريق من اسطنبول خلال سوريا وغرب الجزيرة العربية الى قلب المصالح الاسلامي .

وقد ظهر توازن جديد للقوى في الامبراطورية ، وكان توازنا مزعزعا يحاول كل فريق فيه زيادة قوته كلما أمكن ، ولكن أمكنها الحفاظ على تحالف المصالح بين الحكومة المركزية والعثمانيين المحليين والجماعات التي حازت الثروة والمكانة من التجار والعلماء ، وهناك دلائل في بعض المناطق علي أن هذه التوليفة من الحكومات المحلية القوية ، وجماعات الصفوة الفاعلة في الحضر ، قد حافظت بل وزادت من الانتاج الزراعي ، الذي كان أساس رفاهية الحضر وقوة الحكومات ، ويبدو أن ذلك قد حدث في الأقاليم الأوربية ، فقد أدى تزايد السكان الى أواسط أوروبا الى زيادة الطلب على السلع الغذائية والمواد الخام ، وكان بإمكان أقاليم البلقان توفيرها ، وفي تونس والجزائر كان القمح والجلود تنتج من أجل التصدير الى مرسيليا وليفورتو ، وفي شمال فلسطين وغرب الأناضول زاد انتاج القطن للوفاء باحتياجات فرنسا ، ولم تمتد سيطرة الحكومة المركزية وحلفائها من الحضر لأبعد من المدن ، فكانت السلطة العثمانية في المغرب لا تصل حتى الهضبة العليا ، وفي الهلال الخصيب لم تمتد لتشمل

بعض القبائل من رعاة الابل الرحل شمالا من أواسط الجزيرة العربية ، حيث توسعت المساحة المستخفمة للزعى على حساب تلك المترعة ، وكذلك انكشفت المنطقة التى كان يسيطر عليها المسئولون الحضريون ليتمتع نفوذ الرعاة على من بقى فيها من المزارعين .

وقد حدثت تطورات من نفس النوع فى الأراضى ما وراء الحدود الإمبراطورية ، حيث نشأت فى عمان أسرة جديدة حاكمة ادعت فى البداية إمامة الاباضية وفرضوا نفوذهم على مسقط الساحلية ، وتحالفوا مع التجار والحكام بحيث يتمكنون من توسيع ونشر التجارة العمانية على سواحل المحيط الهندى ، وفى الموانئ الأخرى من الخليج والكويت والبحرين والموانئ الأصغر منها ، ارتبطت العائلات الحاكمة بشكل وثيق بمجتمعات التجار التى ظهرت ، وفى السودان الى الجنوب من مصر ، كانت هناك سلطنتان عاشتا لمدة طويلة ، أولاهما الفونج ، وعاشت فى الأراضى الخصيبة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق ، حيث كانت طرق التجارة الممتدة بين مصر واثيوبيا تتقاطع مع الطرق الممتدة بين غرب أفريقيا الى البحر الأحمر ، وكانت الأخرى هى دافور ، وتقع غرب النيل على الطريق التجارى الممتد بين غرب أفريقيا ومصر .

وفى مراكش فى أقصى المغرب ، كان العلويون يحكمون منذ منتصف القرن السابع عشر ، ولكنه كان حكما بلا قاعدة عسكرية او قوة بيروقراطية يستطيع الوالى العثمانى أن يعتمد عليها ، ومثل من سبقوهم ، لم يتمكنوا أبدا من السيطرة الكاملة على مدينة فاس مع عائلاتها القوية من كبار التجار وعلمائها حول جامع القرويين وعائلات الأولياء التى تحرس أضرحة أسلافهم ومزاراتهم ، وكان بإمكانهم فى أحسن الأحوال السيطرة على أجزاء من أريف خارج المدن بالمناورات السياسية ، ووضعية نسبهم ، ولأنهم غير مستقرين ، تذبذبت قوتهم التى بدأت قوية فى بداية القرن الثامن عشر ، وزادت ضعفا بعدها ، ولكنها عادت الى الارتفاع فى النصف الثانى من القرن .

المجتمع والثقافة العربية العثمانية

ويبدو أن آثار القوة والثقافة العثمانية في القرن الثامن عشر أصبحت أكثر عمقا على الأقاليم العربية * وتجزدت في المدن عن طريق ما سمي بالـ « العثمانيين المحليين » من العائلات والجماعات ، ومن ناحية ، أسس القادة العسكريون والمسؤولون المدنيون الذين استقروا في عواصم الأقاليم ، عائلات أو بيوتا استطاعت التحكم في المناصب في الخدمة العثمانية من جيل لآخر ، وقد كانت العائلات الحاكمة المحلية والجماعات المملوكية تمثل المستوى الأعلى من ظاهرة كانت موجودة أيضا على مستويات أخرى، إذ تولى بعض أفرادها المناصب في الإدارة المحلية، وبعضهم اكتسب الثروة عن طريق الالتزام ، وبعضهم أرسل أبناءه إلى المدارس الدينية المحلية ، ومنها إلى سلك القضاء ، ومن ناحية أخرى كان أفراد العائلات المحلية ذات التقاليد الدينية يميلون إلى الحصول على الوظائف في الخدمة القضائية والدينية ، بحيث يكتسبون السيطرة على الأوقاف ، ومنها الأوقاف الخيرية التي أوقفت لخدمة المدن المقدسة ، أو المؤسسات التي أنشأها السلاطين ، وقد تحولت أهداف كثير من هذه الأوقاف من النفع العام إلى الأغراض الخاصة ، ويقدر عدد الوظائف الرسمية في النظام الديني القضائي في دمشق في بداية القرن الثامن عشر بخمسة وسبعين وظيفة ، ولكن بحلول منتصف ذلك القرن كان العدد قد زاد على ٣٠٠ وظيفة ، وكان من نتيجة ذلك أن تحولت بعض العائلات المحلية التي كانت تنتمي إلى المذهب الشافعي والمالكي، إلى المذهب الحنفي الذي أقره السلاطين العثمانيون (يبدو أن ذلك لم يحدث في المغرب ؛ لأن الغالبية من السكان بخلاف ذوي الأصول التركية ظلوا مالكيين) .

وفي أواخر القرن الثامن عشر ، كان هناك - على الأقل في بعض كبريات المدن العربية - عائلات قوية ودائمة من الأعيان المحليين ، وكان بعضهم أكثر تركية والبعض الآخر كان أكثر عربية ، وقد كان إنشاء مبان وقصور متقنة في الجزائر وتونس وغيرها تعبيرا عن قوتهم وثباتهم ، وقد كان قصر المظم في دمشق واحدا من أعظمها - ويتكون من مجموعة من

الغرف والأجنحة ، بنيت حول فناءين ، أحدهما لرجال الأسرة وزوارهم ، والآخر للنساء والحياة المنزلية ، على مستوى مقياس أصغر ولكنه لا يقل بهاء . وقد كانت المنازل المبنية في « الجديدة » ، وهي ضاحية مسيحية في حلب أنشأتها العائلات التي أثرت من التجارة المتنامية مع أوروبا ، وفي جبال جنوب لبنان كان قصر أمير لبنان « بشير الثاني » وقد بناه حرقبون من دمشق ، وهو قصر حضري بني على سفح منعرل ، وهذه المنازل كان يبنها المماريون المحليون والحرقبون ، وكان يلتزم في التصميم المعماري والطراز بالتراث المحلي ، ولكن كان تأثير الأنماط الخسفية العثمانية ملحوظا خاصة في استخدام القيشاني ، وكان يختلط بهذا الطراز تقليد للطرز الأوربية كما في دهانات الحوائط واستخدام زجاج بوهيميا والبضائع الأخرى المصنعة في أوروبا لسوق الشرق الأوسط ، وفي تونس ذكر رحالة فرنسي في بدايات القرن أن القصر القديم « للباي » ، ويطلق عليه « البارود » ، قد زود بمفروشات على الطراز الإيطالي .

وكان استمرار العائلات ونفوذها الاجتماعي مرتبطا بالمدارس المحلية . ففي دراسة عن القاهرة قدرت أن المتعلمين من السكان الذكور قد يصل إلى النصف ، ولكن قليلا من النساء منهن متعلقات . وهذا يعني أن المدارس الابتدائية (الكتاتيب) كانت هائلة العدد ، وعلى المستوى الأعلى يذكر مؤرخ من تلك المرحلة حوالي ٢٠٠ مدرسة ، ونفس العدد من المساجد حيث يدرس فيها مستوى أعلى ، وكانت المؤسسة المركزية هي الجامع الأزهر وقد ازدهر على حساب المدارس الأصغر والجوامع التي لم تكن لها أوقاف، وقد اجتذبت طلابا من سوريا وتونس ومراكش ومناطق أعلى النيل ، وبنفس الطريقة كان في تونس جامع الزيتونة الذي زاد من حجمه وأهميته خلال القرن ، إذ توسعت مكتبته والهبات وعززتها إيرادات الجزية على غير المسلمين .

وفي مثل هذه المدارس العليا ، كان المنهج القديم ما زال متبعًا ، وأهم الدراسات العلوم القرآنية والحديث والفقه ، وقد اجتصت في دراستها

• مراجع الفتاوى القديمة والرسائل الفقهية ومواد اللغة ، وكانت تدرس المذاهب الأساسية في أشكالها المعاصرة ، كما كانت أعمال ابن عربي وغيره من الصوفيين مقروءة على نطاق واسع ، وقد كانت العلوم العقلانية كالرياضيات والفلك تدرس في أغلب الأحوال خارج المنهج ، ولكن يبدو أنها كانت تحظى باهتمام كبير .

وقد ظل هناك مجال للانتاج الأدبي على مستوى رفيع، حتى في حدود ذلك المنهج الضارم الذي لا يتغير ، وقد ظهر في تونس أسرة أسسها جندي تركي جاء إلى البلاد مع قوات الحامية العثمانية في القرن السادس عشر ، أفوزت أربعة رجال في أجيال متعاقبة ، كان يسمى كل منهم محمد بريم ، وقد عملوا جميعا في منصب المفتي الحنفي ، كما حققوا شهرة علمية واسعة ، وفي سوريا ظهرت الأسرة التي أسسها مراد النقشبندى من آسيا الوسطى ، والتي تسلمت منصب الافتاء الحنفي لأكثر من جيل ، وكان أحدهم محمد خليل المرادي (١٧٦٠ - ١٧٩١) ، الذي اسنمر في كتابة سير رجال العلم حسب التقاليد السورية ، وقد غطى معجم السير لشخصيات القرن الثاني عشر الهجري .

وقد لجأ المرادي في جمع السير إلى عالم شهير كان يقيم بمصر ، هو مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ - ١٧٩١) ، ويبدو في خطابه إليه ما يعبر عن وعيه بأنه يقف في نهاية تراث طويل عليه أن يحافظ عليه (*) .

وقد انحدر الزبيدي من أصول هندية ، وعاش لفترة في زبيد في اليمن ، وهي محطة مهمة على الطريق الذي يصل ما بين جنوب وجنوب شرق آسيا إلى المدن المقدسة ، وقد كانت مركزا علميا مهما في ذلك الوقت وانتقل إلى القاهرة وانتشرت جثثته من هناك ؛ نظرا لشهرته في كتابة الحواشي والأدب، وكان من بينها تفسير للحديث، وحاشية على أحياء علوم الدين للغزالي ، ومعجم عربي عظيم .

وقد طلب مرتضى الزبيدي بذوره من طالب علم صغير هو عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٣ - ١٨٢٥) . أنه يساعده في جمع المادة في السير ، وكان

(*) لم نوثق على النص المطبوع في كتاب الزبيدي .

هذا دافعا له الى كتابة التاريخ، وبمرور الوقت وضع آخر اليوميات للعلامة على الطراز التقليدى ، التى لم تقتصر على الأحداث السياسية ولكنها تناولت أيضا حياة العلماء ومشاهير الرجال .

وفى عالم الشيعة أيضا ، استمر تراث التعليم الرافى ، ولكن العلماء والدارسين انقسموا بشكل حاد ، وقد كانت المدرسة (الاخبارية) مسيطرة بين أوساط العلماء فى المدن المقدسة ولكن قرب نهاية القرن ظهرت المدرسة الأصولية بظهور علمين مهمين، هما : محمد باقر البهبهاني (ت ١٧٩١) وجعفر كاشف الغيبة (١٧٤١ - ١٨١٢) بدعم الحكام المحليين فى العراق وإيران ، نظرا لأن مرونة الأصوليين وفرت لهم بعض المميزات ، وقد أصبحت هذه المدرسة هى المدرسة الرئيسية . واستمرت الاخبارية مسيطرة فى بعض أجزاء من الخليج ، وقرب نهاية القرن ظهرت مدرسة جديدة هى الشيخية وهدت كلا من الأصولية والاخبارية ، وقد نشأت من التقاليد الصوفية التى تعتمد على التفسير الروحاني (الباطني) للكتب المقدسة ، وهى مسألة كامنة فى الفكر الشيعي ، ولكن هذه المدرسة أديننت من المدرستين السابقتين عليها واعتبرت خروجا عن الشيعة الإمامية .

وليس هناك من دليل على أن أيًا من الفكرين الشيعي أو السني ، قد اخترق فى ذلك الوقت بالأفكار الجديدة التى بدأت فى الظهور فى أوروبا ، وقد كان بعض الكهنة السوريين واللبنانيين الذين اكتسبوا معرفة باللاتينية والاطالية أو الفرنسية، واعين بعلم اللاهوت الكاثوليكي والدراسة الأوروبية فى ذلك الوقت . وقد تعلم قليل منهم فى أوروبا وأصبحوا من الدارسين ذوى السمعة الأوروبية ، وكان أشهرهم يوسف السمعاني ، وهو مسيحي ماروني من لبنان ولغوى فى السريانية والعربية وأصبح أمينًا لمكتبة الفاتيكان .

عالم الإسلام

لقد كان المسلمون الغرب سواء أعاشوا فى ظل الدولة العثمانية أم خارج حدودها ، يشعرون بوجود روابط بينهم أعمق من أن تكون مجرد

روابط سياسية ، وقد كان من بينهم أولئك الذين يتحدثون التركية أو الفارسية أو اللغات الأخرى في العالم الاسلامي ، وكان هناك مفهوم عام بالانتماء الى عالم مستمر ثابت تبلور على هدى الوحي الالهي الأخير الذي نزل على محمد ﷺ ، والذي تجسد بأشكال مختلفة من الفكر والنشاط الاجتماعي : القرآن وسنة النبي ﷺ والتنظيم الفقهي أو السلوك الاجتماعي المثالي ، والطرق الصوفية التي تتوجه نحو أضرحة مؤسسيها ، والمدارس ، وأسفار العلماء الدراسية بحثا عن العلم ، وتداول الكتب وتوزيعها ، وصيام رمضان الذي كان يجري في نفس الوقت وبنفس الطريقة بين المسلمين في كل مكان ، والحج الذي جلب الآلاف من كل أنحاء العالم الاسلامي الى مكة في نفس الوقت من العام ، وقد حافظت كل هذه الأنشطة على الشعور بالانتماء الى عاقل اشتمل على كل ما هو ضروري للرفاهية في هذه الحياة والخلاص في الحياة الأخرى .

ولقد كان من المتوقع ليهيكل دام عصورا طويلة أن يصيبه التغير ، وقد اختلفت مفاهيم « حظيرة الاسلام » عما كانت عليه عند يدايتها من عدة نواح ، فقد جاءت موجة من التغير من شرق العالم الاسلامي في شمال الهند حيث كان المنول يحكمون المسلمين والهندوس ، وقد ظهر هناك عدد من المفكرين كان أهمهم شاه ولي الله من دلهي (١٧٠٣ - ١٧٦٢) .

وكانت تعاليمهم تنور حول أن الحُكام عليهم الالتزام بمفاهيم الاسلام ، وأن الاسلام يجب أن ينقى على أيدي معلمين يجتهدون على قاعدة من القرآن والحديث ، وأن على كافة المذاهب أن تنسج في نسق واحد من الأخلاق والفقه ، وأن على الصوفيين ممارسة شعائريهم في حدود مرسومة ، وقد التقى العلماء وأفكارهم القادة من الشرق بشيوخهم من علماء وأفكار المدارس الاسلامية الكبرى في المدن المقدسة في مواسم الحج ، وقد نتج من ذلك الاختلاط مذهب صوفي قام في دعوته على الالتزام برعاية الشعائر الشرعية ، بصرف النظر عن تقسيم المسلم على طريق العرفان بالله ، وكانت النقشبندية قد انتشرت في وقت مبكر من شمال الهند وآسيا الصغرى الى البلاد العثمانية وزاد نفوذها هناك ، كما ظهرت

أيضا الطريقة التجانية (بتشيده مع فتح الجيم) في الجزائر والمغرب ،
على يد معلم رجع من مكة والقاهرة ، وانتشرت في غرب أفريقيا .

وقد كانت هناك حركة أخرى قد تبدو أقل أهمية في ذلك الوقت
ولكن أصبح لها تأثير كبير فيما بعد ، وقد نشأت في قلب الجزيرة العربية
في أوائل القرن الثامن عشر، عندما قام مصلح ديني هو محمد بن عبد الوهاب
(١٧٠٣ - ١٧٩٢) بالدعوة الى حاجة المسلمين للعودة الى تعاليم الاسلام
كما فهمها أتباع ابن حنبل ، والطاعة الصارمة للقرآن والحديث كما يفسرها
العلماء والدارسون المسئولون في كل جيل ، ورفض كل ما يمكن اعتباره
من البدع المستحدثة غير الشرعية ، ومن ضمن هذه البدع تبجيل الاولياء
الأموات كوسطاء الى الله يتشفعون عنده وبعض النسك الخاصة في الطرق
الصوفية ، وقد عقد هذا المصلح تحالفا مع محمد بن منعود حاكم
«الدريعة» ؛ وأدى هذا الى قيام دولة ادعت الحكم بالشرعية وحاولت جمع
القبائل الرعوية حولها تحت قيادتها ، وبذلك عززت مصالح المجتمع الحضري
للواحات على الأراضي الرعوية ، ولكنها في نفس الوقت رفضت ادعاءات
العثمانيين بأنهم حماة الاسلام الحقيقيون ، وفي بداية القرن التاسع عشر
توسعت جيوش هذه الدولة الجديدة فهدموا المزارات الشيعية في جنوب
غرب العراق واحتلوا المدن المقدسة في الحجاز .

العلاقات المتغيرة مع أوروبا

كان عالم الاسلام يبدو بالنسبة لمعظم من كان ينتمي اليه ، انه عالم
يتوسع وينمو ويمشئ مكتفيا بنقوماته صامدا أمام التحديات ، ولكن
بعض مفكرى الصفوة العثمانيين في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ،
كانوا يعرفون أن هناك قوى تهدده ، وأنها تقوم بأحداث تغيرات في العالم
المحيط به ، وقد كانت الدولة العثمانية على الدوام واعية بالعالم من
حولها : الى الشرق الامبراطورية الشيعية في إيران ، وقيما ورامها
امبراطورية المغول ، وإلى الشمال والغرب الدول المسيحية . وكانت
على اتصال مع غرب أوروبا وأواسطها ، وسيطرت على الشواغل الجنوبية

والشرقية للبحر المتوسط ، وتقع حدودها الغربية في حوض نهر الدانوب ، ولم يكن ما بينها وبينهم علاقات عداوة ، لكن هذه العداوة قد وجدت بالفعل عندما حاول الأسطول العثماني البنادقة والاسبان للسيطرة على المتوسط ، ووصل الجيش العثماني الى بوابات فينا ، ويمكن أن نعتبر عن تلك العلاقة في شكل صليبية في جانب وجهاد في الجانب الآخر ، الا انه كانت هناك أنواع أخرى من العلاقات ، فقد كانت التجارة تجري على أيدي التجار الأوروبيين من البندقية وجنوه في بدايات القرون العثمانية ، والتجار البريطانيين والفرنسيين في القرن الثامن عشر ، وكانت هناك تحالفات مع الملوك الأوروبيين الذين كانوا في عداوة مشتركة مع السلطان ، خاصة في حالة فرنسا ضد الهابسبورج من النمسا واسبانيا ، وفي عام ١٥٦٩ حصلت فرنسا على تنازلات مشروطة لتنظيم أنشطة التجار والمبشرين ، على غرار الامتيازات السابقة التي منحت للتجار من بعض المدن الإيطالية ، ومنحت لاحقا لقوى أوروبية أخرى ، وكان للعدو الرئيسية في أوروبا سفارات وقنصليات دائمة في الامبراطورية ، أصبحت جزءا من نظام الدولة في أوروبا ، رغم أنها لم ترسل بعثات دائمة الى العواصم الأوروبية الا بعد ذلك بكثير (بنفس الطريقة كانت بين مراكش وانجلترا علاقات طيبة عندما كانتا على عداوة مع اسبانيا) .

وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، كانت العلاقات بين العثمانيين وأوروبا تعتبر بشكل عام من وجهة نظر العثمانيين ، على قدم المساواة ، وفي أواخر القرن الخامس عشر كان جيش السلطان النظامي يستخدم الأسلحة البارية ، ويضاهي أيا من جيوش أوروبا ، وفي القرن السابع عشر قام العثمانيون بأخر غزواتهم العظيمة لجزيرة « كريت » واستولوا عليها من البنادقة ، ومع بداية القرن الثامن عشر ، كانت هناك تعاملات مع الدول الأوروبية على مستوى دبلوماسي متساو ، بدلا من التميز الذي كانوا يمارسونه منذ وقت طويل ، وكان جيشهم يعتبر متخلفا عن الجيوش الأخرى في التنظيم والتكتيك واستخدام الأسلحة ، رغم أنه ليس متخلفا بالدرجة التي يصعب علاجها في إطار النظام المؤسسي القائم ، وظلت التجارة تجري في إطار الشروط السابقة .

وفي الربع الأخير من القرن ؛ بدأ الموقف في التغير بسرعة ، وبشكل درامي ، حين تزايدت الهوة بين المهارات التقنية لبعض الدول في غرب وشمال أوروبا وبين بقية بلدان العالم . وخلال قرون الحكم العثماني لم يكن هناك تقدم تقني وتدني مستوى المعرفة العلمية والفهم ، وبخلاف بعض اليونانيين وغيرهم ممن تعلموا في إيطاليا ، كانت هناك معرفة قليلة بلغات غرب أوروبا وبالتطورات في العلوم أو التقنية التي تحققت هناك ، فالنظريات الفلكية التي ارتبطت باسم « كوبرنيكوس » كانت تذكر في اللغة للمرة الأولى في ذلك الوقت بإيجاز ، وفي أواخر القرن السابع عشر ، كما أن التطورات التي حدثت في الطب الأوروبي كانت تصل ببطء إلى الأتهام في القرن الثامن عشر في الإمبراطورية العثمانية .

وقد تطورت بعض البلاد الأوروبية إلى مستوى مختلف من القوة ، فقد توقفت هجمات الطاعون التي كانت تقتك بالمدن الأوروبية حين طبق نظام الحجر الصحي ، كما أنهى دخول زراعة الذرة وتوسع الأراضي الزراعية المجاعات وجعلت بالإمكان إطعام عدد أكبر من السكان ، كما أن التحسينات في بناء السفن وفنون الملاحة أوصلت البحارة والتجار الأوروبيين إلى كل محيطات العالم ، وأدت إلى نشأة مواقع تجارية ومستعمرات ، كما أدت التجارة واستغلال المناجم والحقول في المستعمرات إلى زيادة تراكم رأس المال الذي كان يستخدم لإنتاج السلع المصنعة بطرائق جديدة وبشكل أوسع ، وأدى تزايد السكان والثروة بالحكومات إلى إنشاء جيوش وقوى بحرية كبيرة ، ولهذا فإن بعض بلاد غرب أوروبا - إنجلترا وفرنسا وهولندا على وجه الخصوص - قد عمدت إلى التراكم المستمر للموارد بينما ظلت الدولة العثمانية ، مثلها مثل مناطق أخرى من آسيا وأفريقيا ، تعيش في وضع يضم فيه السكان ويتناقصون بفعل لأوبئة والمجاعات ، كما أن الانتاج لم يولد رأس المال اللازم لإجراء التغييرات الأساسية في الوسائل ، أو زيادة القوى النظامية للحكومة .

ولم يكن تنامي القوة العسكرية لأوروبا الغربية قد أصبح محسوسا بعد بشكل مباشر ، ففي غرب المتوسط وحدث القوة الإسبانية ، واستطاع

« حالي » الجزائر عام ١٧٩٢ السيطرة على « وهران » التي كانت في قبضة الأسبان ، وفي شرق المتوسط كانت قوى البندقية في انحدار ، ولم تكن القوة الانجليزية أو الفرنسية محسوسة بعد ، وكان الخطر يبدو كما لو كان قادما من الشرق والشمال ، من روسيا ، التي كان جيشها وحكومتها قد أعيد تنظيمهما على النمط الأوروبي، وكانت تتقدم جنوبا. وفي حرب فاصلة مع العثمانيين (١٧٦٨ - ١٧٧٤) ، أبحر أسطول روسي في شرق المتوسط واحتل جيش روسيا جزيرة القرم التي ضمت للإمبراطورية الروسية بعد سنوات قليلة ، ومنذ هذا الوقت لم يعد البحر الأسود بحيرة عثمانية ، وأصبح الميناء الروسي الجديد ، أوديسا ، مركزا للتجارة .

الى أقصى الشرق في الهند ، بدأ أمر آخر لا يقل جسامة ، فقد دارت السفن الأوروبية حول رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر ، وبالتدرج تأسست مواقع التجارة الأوربية على سواحل الهند ، وفي الخليج ، وفي الجزر جنوب شرق آسيا ، ولكن كانت التجارة محدودة ضوالم ما يربو على القرن ، فقد كان طريق رأس الرجاء الصالح طويلا محفوقا بالمخاطر ، وكانت التوابل والسلع الآسيوية الأخرى ترسل عن طريق الخليج أو البحر الأحمر لمن الشرق الأوسط لتباع في الأسواق المحلية أو توزع غربا أو شمالا ، وكانت أوروبا تريد شراء التوابل ، ولكن لم يكن لديها الا القليل لتقدمه في المقابل ، فقد كانت سفنها وتجارها في المحيط الهندي مشغولين الى حد كبير في البيع والشراء بين الموانئ الآسيوية ، وفي بواكير القرن السابع عشر تحولت تجارة التوابل حول رأس الرجاء الصالح على أيدي الهولنديين ، ولكن تجارة القهوة التي ظهرت في ذلك الوقت عوضت الخسارة العثمانية ، وكانت تزدهر في اليمن وتوزع على العالم الغربي عن طريق تجار من القاهرة ، وقد بدأت فيما بعد الشركات الأوروبية في التوسع فيما وراء موانئها ، وأصبحوا جاحمين للضرائب وحكاما فعليين لمناطق واسعة ، فقد وسعت شركة شرق الهند الهولندية من سيطرتها على اندونيسيا ، كما تولت الشركة البريطانية إدارة منطقة كبيرة من الامبراطورية المغولية والبنغال، وفي الستينات من القرن الثامن عشر :

وفي السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، تغيرت طبيعة التجارة الأوروبية مع الشرق الأوسط والمغرب بشكل واضح ، وقد ظلت بعض الجماعات من التجار والبحارة العرب قادة على الحفاظ على مواقعها في التجارة مع المحيط الهندي ، خاصة العمانيين الذين امتدت قوتهم على الساحل الأفريقي الشرقي ، وبشكل عام أصبحت المعاملات بين المناطق المختلفة من العالم بين يدي التجار وملوك السفن الأوروبيين ، وجاءت السفن البريطانية إلى المخا على شواطئ اليمن لشراء القهوة ، وكانت التوابل من آسيا تجلب من الشرق الأوسط مع التجار الأوروبيين ، ولم يضر التجار فقط بالخطر ولكن المنتجين أيضاً أحسوا بالتهديد ، والبضائع المنتجة في أوروبا أو تحت السيطرة الأوروبية في المستعمرات في آسيا والعالم الجديد ، بدأت في التنافس مع بضائع الشرق الأوسط في كل من أسواق الشرق الأوسط وأوروبا ، فكانت القهوة من جزر «الملايئيك» أرخص من القهوة من اليمن ، والتجار المتعاملون فيها كانت لهم أساليب تجارية أفضل من تجار القاهرة ، وكان لهم أيضاً ميزة احتكار الأسواق الأوروبية ، وفي أواخر القرن الثامن عشر فقدت القهوة اليمنية (قهوة المخا) موقعها من التجارة الأوروبية وكانت تواجه منافسة من قهوة جزر الانتيل في القاهرة وتونس واسطنبول ، وكان السكر من جزر الانتيل والمكرر في مارسيليا يهدد صناعة السكر في مصر ، والمنسوجات الفرنسية ذات المستوى الجيد كانت في متناول الناس العاديين من الرجال والنساء ، بالإضافة إلى بلاط القصور في المولى العثمانية . وفي المقابل ، كانت أوروبا تشتري غالباً المواد الخام : الحرير من لبنان والقطن من شمال فلسطين والحنطة من الجزائر وتونس والجلود من مراکش .

وفيما يتعلق بالتجارة مع أوروبا ، كانت بلاد الشرق الأوسط والمغرب أقرب إلى أن تصبح الموردين الأساسيين للمواد الخام ، والمشتريين للسلع التامة الصنع ، إلا أن آثار ذلك الوضع كانت ما تزال محدودة ، فقد كانت التجارة مع أوروبا أقل أهمية لاقتصاديات البلاد العربية من التجارة مع البلاد الشرقية ، أو تلك التي تمر بالنيل أو الطرق الصحراوية بين سواحل المتوسط وأفريقيا ، وكان التأثير الاستعماري هو تقليل التجارة بين

الأجزاء المختلفة للإمبراطورية العثمانية في تلك السلع التي أصبحت أوروبا منافسا فيها .

ورغم محدودية ذلك التغيير ، إلا أنه كان علامة على انتقال القوة ، فإذا وصلت السفن البريطانية حتى المخا ، فمعنى ذلك أن بإمكانها الإبحار في البحر الأحمر ، وتهديد أمن المدن المقدسة وعائدات مصر ، وتوسع القوة البريطانية في البنغال وهي منطقة ذات نسبة عالية من السكان المسلمين ، وهي جزء من الإمبراطورية المغولية ، كان معسروفا على الأقل للجماعة العثمانية الحاكمة ، والاحتلال الروسى لجزيرة القرم وهي منطقة من السكان المسلمين أساسا تحكمها سلالة أو عائلة مرتبطة بشكل وثيق بالعثمانيين ، وتحركات الأسطول الروسى كانت معروفة بشكل أكثر انتشارا ، وبنهاية القرن كان هناك وعى متزايد بهذه الأخطار ، وقد اتخذت شكل تنبؤات بين عامة الناس ، أما بين الصفوة العثمانية فقد سيطرت عليهم فكرة أن هناك شيئا لابد من عمله . وقد نتج عن السفارات الموسمية لدى دول أوروبا ، واللقاءات مع الدبلوماسيين والمسافرين الأوربيين بعض العلم بالتغيرات التي تحدث في أوروبا الغربية ، وأصبح من الواضح لبعض كبار المسئولين العثمانيين أن دفاعات الإمبراطورية أصبحت تحتاج الى تقوية ، وبذلت بعض المحاولات لادخال تدريب حديث ومعدات حديثة الى الجيش والبحرية . وفي التسعينات من القرن الثامن عشر ، اتخذ السلطان الجديد سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) مبادرة أكثر جدية لتحديث الجيش ، ولكنها لم تسفر في النهاية عن شيء لأن خلق جيش جديد وما يعنيه ذلك من اصلاحات مالية هددت العديد من المصالح النافذة .

الجزء الرابع

عصر الامبراطوريات الاوربية

(١٨٠٠ - ١٩٣٩)

كان القرن التاسع عشر هو العصر الذي حكمت فيه أوروبا العالم ، وقد أدى تنامي الانتاج الصناعى على مستوى واسع ، والتغيرات فى طرق الاتصال من ظهور السفن التجارية والسكك الحديدية والتلغراف ، الى التوسع فى التجارة الأوروبية ، وصاحب ذلك زيادة فى القوى المسلحة للدول الأوروبية الكبرى ، وكان أول غزو رئيسى لدولة تتحدث العربية هو الاحتلال الفرنسى للجزائر (١٨٣٠ - ١٨٤٧) ، ولم يعد بإمكان الدول الإسلامية والمجتمعات الحياة فى استقرار أو الاكتفاء الذاتى من الثقافة الموروثة ، وكانوا باحتياج لحيازة القوة فى عالم يسيطر عليه آخرون ، وقد تبنت الحكومة العثمانية طرائق جديدة للتنظيم العسكرى والادارى ، واحكاما قانونية على غرار مثيلاتها من الدول الأوروبية ، وكذلك فعل حاكميان اقليميان كان لهما حكم ذاتى فعلى على اقليمين من اقاليم الامبراطورية ، هما : مصر وتونس .

وفى عواصم هذه الحكومات الإصلاحية ، وفى الموانئ التى نمت كنتيجة لتوسع التجارة مع أوروبا ، تشكل تحالف جديد للمصالح بين الحكومات الإصلاحية والتجار الأجانب وصفوة محلية من ملاك الأراضى والتجار الذين يمارسون التجارة مع أوروبا ، الا أن ذلك كان توازنا غير مستقر ، وبمرور الوقت سقطت مصر وتونس تحت السيطرة الأوروبية وتبعتها مراكش وليبيا ، وفقدت الامبراطورية العثمانية معظم اقاليمها الأوروبية ، وأصبحت أقرب الى أن تكون دولة تركية عربية .

ورغم استمرار رعاية التراث الدينى والفقهى للإسلام ، الا أنه ظهر نوع جديد من الفكر فى محاولة لتفسير أسباب قوة أوروبا ، ولبيان أن الدول الإسلامية بإمكانها تبني الأفكار والطرائق والأساليب الأوروبية بدون التنكر لمعتقداتها الخاصة . وقد كان أولئك الذين وضعوا وطوروا هذا النسوع

الجديد من الفكر الى حد كبير ، من خريجي المدارس التي أنشأتها الحكومات الإصلاحية والرساليات التبشيرية الأجنبية ، وكانوا قادرين على التعبير عن أفكارهم من خلال وسائل الاعلام الجديدة من صحف ودوريات ، وكانت أفكارهم المسيطرة تدور حول إصلاح القانون الاسلامي وانشاء ووضع أسس جديدة للامبراطورية العثمانية تعتمد المساواة بين المواطنين ، والتي أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر القضية (الوطنية) ، وبخلاف فترات نادرة من الاضطراب ، فإن الأفكار الجديدة نادرا ما مست حياة الناس في الريف أو الصحراء .

ولقد انتهت الحرب العالمية الأولى بالاختفاء النهائي للامبراطورية العثمانية ، ومن بين أنقاض الامبراطورية ظهرت الدولة التركية المستقلة ، ولكن الأقاليم العربية كانت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية ، وأصبح كل العالم الذي يتحدث العربية تحت السيطرة الأوروبية ، ما عدا بعض أجزاء من شبه الجزيرة العربية . وقد جلبت السيطرة الأجنبية تغيرا إداريا وبعض التقدم في التعليم ، ولكنها أيضا شجعت على تنامي (الوطنية) بين الطبقات المتعلمة في المجتمع ، وفي بعض البلاد كان هناك اتفاق مع السلطة المسيطرة على إقامة الحكم الذاتي في حدود ، ولكن ظلت العلاقات في بعض البلاد الأخرى في تعارض ، وقد أدى التشجيع الذي قدمته الحكومة البريطانية لخلق كيان وطني يهودي في فلسطين ، الى خلق وضع أثر فيما بعد على الآراء الوطنية في كل البلاد التي تتحدث العربية .

الفصل السادس عشر

القوة الأديبية والحكومات الإصلاحية

(١٨٠٠ - ١٨٦٠)

التوسع الأديبي

أخذت المحاولات الأولى لاستعادة قوة الحكومة الامبراطورية شكلا عاجل الأهمية بسبب الحروب بين فرنسا الثورة ، وبعدها حروب نابليون مع القوى الأوروبية الأخرى ، التي اجتاحت أوروبا من ١٧٩٢ الى ١٨١٥ ، واستمرت أينما أمكن للجيوش الأوروبية أن تتقدم أو البحرية أن تبحر ، وقد استطاعت الجيوش الفرنسية والروسية والنمساوية في أوقات مختلفة احتلال أجزاء من الأقاليم الأوروبية للسلطنة ، وللمرة الأولى ظهرت القوى البحرية البريطانية والفرنسية في شرق المتوسط ، وعند نقطة معينة ، حاول أسطول بريطاني دخول المضائق المؤدية الى اسطنبول ، وفي عام ١٧٩٨ ، احتلت حملة عسكرية فرنسية بقيادة نابليون مصر كاحدى وقائع حربها مع انجلترا ، وحكم الفرنسيون مصر لثلاث سنوات وحاولوا التحرك منها الى سوريا ، ولكنهم اضطروا للتراجع بسبب التدخل البريطاني والعثماني بعد أول تحالف رسمى بين العثمانيين ودولة غير اسلامية .

وقد كان ذلك حدثا حقيقيا وثار الجدل حول أهميته بين المؤرخين ، واعتبره البعض بداية عهد جديد في الشرق الأوسط، وقد كان ذلك هو الاختراق الأول لقوة أوروبية الى دولة مركزية في العالم الاسلامى ، ولول انكشاف لسكانها على نوع جديد من القوة العسكرية ، وللتنافس بين الدول الأوروبية العظمى (وقد كان المؤرخ الاسلامى الجبرتي يعيش في

القاهرة في ذلك الوقت ، وسجل الآثار التي تركها الغزاة باستفاضة وبتفاصيل حية وباحساس من التناقض في القوة بين الجانبين ، وعدم كفاية حكام مصر لمواجهة هذا التحدي ، وعينها بلغت أبناء نزول الفرنسيين في الاسكندرية الى حكام الماليك في القاهرة ، يروي أنهم لم يعيروها اهتماما ، معتمدين على قوتهم ، وعلى ادعائهم بأنه حتى لو أتى كل الفرنسيين فلن يكون باستطاعتهم المقاومة ، وأن باستطاعتهم سحقهم تحت حوافر خيولهم (١) . عقب ذلك ، كانت الهزيمة والذعر ومحاولات الثورة ، وقد اختلطت معارضة الجبرتي للحكام الجدد باعجابه بالعلماء والدارسين الذين جاءوا معهم :

« وإذا حضر لهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنونه الدخول الى أعز أماكنهم ... وإذا رأوا منه قابلية أو تطلعا للنظر في المعارف ، بذلوا له مودتهم ومحبتهم ، ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير ، وتراث البلاد والأقاليم ، والحيوانات والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء وسير الأمم وقصص الأنبياء ، ولقد ذهبت اليهم مرارا وأطلعوني على ذلك » (٢) .

وقد أدت مثل هذه الحوادث الى اضطراب البلاد العشائية والعربية ، وكانت الجيوش الفرنسية في المتوسط تشرى الحنطة من الجزائر ، وكان الجيش البريطاني في اسبانيا يشتريها من مصر ، ولم يكن بإمكان سفن التجار البريطانيين والفرنسيين الابحار بسهولة في شرق المتوسط ؛ مما وفر فرصة للتجار وأصحاب السفن اليونانيين ، ولم يشب انشاء جمهوريات في أجزاء من البلقان على أيدي الفرنسيين عن فطنة اليونانيين والصرب ، وقد شاعت بعض إصداء البلاغة الثورية بين دعايا السلطان من المسيحيين ، رغم أنها كانت بلا دلالة ملحوظة عند الأتراك أو الصرب المسلمين .

وبمجرد انتهاء حروب نابليون ، انتشرت القوة والنفوذ الأوروبي أكثر فاكث ، وقد أخذ تبين أساليب جديدة في التصنيع وطرائق جديدة في

التنظيم الصناعي دفعة قوية جديدة ؛ نتيجة الاحتياجات والطاقت التي تطلتها الحروب . وفي ذلك الحين بعد أن انتهت الحرب وتوفرت حرية الحركة للتجان والتجارة ، كان العالم مفتوحا أمام الأقمشة القطنية والصوفية الرخيصة ، والسلع المعدنية التي كانت تنتج أولا في إنجلترا بشكل رئيسي . ولكنها كانت تنتج أيضا في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا الغربية . وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر بدأت ثورة في المواصلات بعد ظهور السفن البخارية والسكك الحديدية ، وقد كان النقل البري خاصة مكلفا وبطيئا ومثيلا بالمجازفات ، وفي ذلك الوقت أصبح سريعا ويمكن الاعتماد عليه ، وأصبحت النسبة التي تمثلها تكلفته من إجمالي سعر السلعة أقلية . وأصبح بالإمكان نقل سلع الرفاهية بكميات كبيرة إلى أسواق كثيرة لمناقص جيدة . كما كان بإمكان الأفراد والأخبار أن تنتقل بسرعة أيضا . مما جعل بالإمكان تضافي سوق مال دولية . وبعض أدركه . وبرزت سوق مال وعمليات مرتبطة بالجنبة الاسترليني ، وكان يمكن استثمار وفوائد التجارة في خلق أنشطة إنتاجية جديدة ، وكانت القوة المسلحة للدول الأوروبية وراء التاجر والبحار . وقد أظهرت الحروب العالمية تفوقهم لا في مجال الأسلحة ، حيث إن التفجرات في التكنولوجيا العسكرية جاءت متأخرا ، بقدر ما كان في التنظيم واستخدام الجيوش .

وقد ارتبط بهذه التفجرات النمو المستمر للسكان بين عام ١٨٠٠ وعام ١٨٥٠ حيث ازداد تعداد بريطانيا العظمى من ١٦ إلى ٢٧ مليوناً ، وتعداد أوروبا ككل تزايد بمقدار ٥٠٪ تقريبا ، وأصبحت لندن أكبر مدينة في العالم بتعداد يصل إلى ٢٥ مليون في ١٨٥٠ م ، وتمت أيضا المدن العواصم الأخرى ، كما ظهر نوع جديد من المدن الصناعية التي تسيطر عليها المكاتب والمصانع . وبحلول منتصف القرن ، كان أكثر من نصف سكان بريطانيا من سكان الحضر ، وقد وفر ذلك التركيز في المدن الأيدي العاملة للصناعة والجيوش وتنامي سوق محلية لمنتجات المصانع ، تطلب هذا (وجعل بالإمكان) وجود حكومات يمكنها التدخل بشكل أكثر مباشرة في حياة المجتمع ،

وفي نفس الوقت، فإن انتشار التعليم والصحف أعان على توسع الأفكار التي ولدها الثورة الفرنسية ، وأوجدت نوعا جديدا من السياسة التي حاولت تعبئة الرأي العام للدعم الفعال للحكومة أو المعارضة .

وقد ترددت أصدااء هذا التقدم الهائل للطاقة والقوى الأوروبية بشكل محسوس في كل أنحاء العالم ، وبين الثلاثينيات والسنينيات من القرن التاسع عشر ربطت خطوط السفن التجارية المنتظمة حوائط شرق وجنوب المتوسط بلندن وليفربول ومارسيليا وتريست ووجهت المنسوجات والسلع المعدنية سواق كبيرة ومتنامية ، وتزايدت صادرات بريطانيا لبلدان شرق المتوسط بمقدار ٨٠٠٪ في القيمة بين ١٨١٥ م و ١٨٥٠ . وفي ذلك الوقت كان البلو في الصحراء السورية يرتدون قمصانا من قطن لانكشاير ، وفي نفس الوقت شجع الاحتياج لأوربا للحصول على المواد الخام للمصانع والطعام للسكان الذين يعملون بها ، انتاج المعاصيل للبيع والتصدير ، واستمر تصدير الحنطة رغم انه أصبح أقل أهمية مع تزايد صادرات القمح الروسية ، وزيت الزيتون التونسي كان مطلوبا لصناعة الصابون ، والحرير اللبناني لمصانع ليون وقيل كل هذا القطن المصري لمصانع لانكشاير .

وفي عام ١٨٢٠ ، بدأ لويس جوميل وهو مهندس فرنسي ينتج قطننا طويل التيلة يناسب المنسوجات الراقية ، وكان قد وجده في إحدى الحدائق المصرية ، ومنذ ذلك الوقت تحولت الأراضي المزروعة في مصر لانتاج القطن ، يكاد أن يكون كله للتصدير الى بريطانيا ، وفي الأربعين عاما التالية ، منذ بداية جوميل ، تزايدت قيمة الصادرات المصرية من القطن من لا شيء تقريبا الى حوالي ١٥ مليون جنيه مصرى عام ١٨٦١ م (كان الجنيه المصرى مساويا تقريبا للجنيه الاسترلىنى) .

في مواجهة هذا الانفجار في الطاقة الأوروبية ، لم تستطع البلاد العربية - مثلها في ذلك مثل معظم بلاد آسيا وأفريقيا - أن تنتج قوة تعادلها ، ولم يتغير تعداد السكان كثيرا في النصف الأول من القرن التاسع

عشر ، وأمكن السيطرة تدريجيا على الطاعون ، على الأقل في المدن الساحلية لأن نظام الحجر الصحي تحت الاشراف الأوربي ؛ ولكن الكوليرا جاءت من الهند . لم تكن الدول العربية قد دخلت عصر السكك الحديدية عدا بعض البدايات الصغيرة في مصر والجزائر . كانت الاتصالات الداخلية سيئة واستمرت المجاعة . وبينما زاد تعداد مصر من ٤ ملايين في ١٨٠٠ الى ٥ ملايين في ١٨٦٠ ، إلا أنه في بعض البلاد ظل ثابتا وفي الجزائر ولأسباب خاصة ، زادت بعض الموانئ في الحجم خاصة الإسكندرية الميناء الرئيسي في تصدير القطن الذي زاد من حوالى ١٠٠٠٠ طن في ١٨٠٠ الى ١٠٠ ألف طن في ١٨٥٠ . ظلت معظم المدن تقريبا في نفس الحجم السابق ولم تنم تلك المدن الجديدة التي وفرت القوة للدول الحديثة ، وعدا بعض المناطق التي أنتجت المحاصيل للتصدير ، ظل الانتاج الزراعي على نفس المستوى تقريبا ، ولم يؤد الى تراكم الثروة للاستثمار الانتاجي .

بدايات الامبراطورية الأوروبية

خلف التجار وأصحاب السفن من أوروبا كان يقف سفراء وقناصل الدول العظمى ؛ مدعين بالملأذ الأخير وهو القوى المسلحة لحكوماتهم ، وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان باستطاعتهم العمل بطريقة كانت مستحيلة من قبل خسلا ل اكتساب النفوذ لدى الحكومة والمسؤولين واستغلال ذلك لتعزيز المصالح التجارية لرعاياهم والمصالح السياسية الرئيسية لبلادهم ، وأيضا لزيادة المساعدة المتقدمة لحماية المجتمعات ذات العلاقات الخاصة بحكوماتهم . كان لفرنسا علاقة خاصة خلال القرن السابع عشر مع المسيحيين القائلين بالطبيعة الواحدة ، وهي أجزاء من الكنائس الشرقية التي خضعت لسيادة البابا . وبشكل أكثر تحديدا مع الموارنة في لبنان ، وبنهاية القرن الثامن عشر كان لروسيا نفس الادعاء بحماية الكنائس الأرثوذكسية الشرقية .

ويقوتها الجديد ، بدأت الدول الأوروبية ، وليس فرنسا وروسيا فقط في التدخل جاعيا في العلاقات بين السلاطين ورعاياه من المسيحيين ، ونار

الحرب في عام ١٨٠٨ فيما أصبح الآن يوغوسلافيا (لم يعد ذلك قائما الآن) على الحكومة العثمانية المحلية ، وكانت النتيجة بعد الكثير من المداوات أن تأسست بمصونة أوروبا ، دولة صربية تحكم ذاتيا في عام ١٨٣٠م. وفي عام ١٨٢١ م ، حدثت انتفاضة أكثر أهمية بين اليونانيين الذين كانوا اكتسبوا وضعا متميزا نسبيا منذ أمد طويل بين رعايا الدول والذين كانت ثرواتهم واتصالاتهم بأوروبا آخذة في الاتساع ، من ناحية كانت تلك السلسلة من الهبات في مواجهة الحكام المحليين جزئيا حركات دينية في ظل سيطرة اسلامية ، ولكن غدتها أيضا الروح الجديدة للوطنية القومية ، وانتشرت فكرة أن أولئك الذين يتحدثون نفس اللغة ويشتركون في نفس الذكريات الجمية يجب أن يعيشوا معا في مجتمع مستقل سياسيا - بين اليونانيين بسبب الثورة الفرنسية ، وكانت مرتبطة بأحياء الاهتمام باليونان القديمة . هنا أيضا كانت النتيجة تدخل أوروبا عسكريا وسياسيا دبلوماسيا أوجد مملكة مستقلة في ١٨٣٣ م .

في بعض الأماكن ، كانت الدول الأوربية قادرة على فرض سيطرتها المباشرة ، لم يحدث هذا في الأجزاء المركزية من العالم العثماني ولكن على التخوم حيث كانت دولة أوربية واحدة قادرة على التحرك لمصالح الآخرين ، وفي القوقاز توسعت روسيا جنوبا في أراض تسكنها أغلبية من المسلمين وتحكمها سلالات محلية عاشت قبلا في دائرة نفوذ العثمانيين . وفي الجزيرة العربية ، احتل البريطانيون ميناء عدن عام ١٨٣٩ م ، وكان متوقفا أن يصبح محطة رئيسية على طرق السفن التجارية إلى الهند . وفي الخليج كان هناك وجود بريطاني متزايد قائم على قوة بحرية في بعض المناطق باتفاقيات مع صفار حكام الموانئ الصغيرة ، ألزموا أنفسهم بموجها بالحفاظ على حالة الهدنة مع بعضها البعض في البحر (ولهذا سميت بالمحميات وتشمل أبو ظبي ودبي والشارقة) .

ما حدث في المغرب كان أكثر أهمية من ذلك . ففي عام ١٨٣٠ ، نزل الجيش الفرنسي على الساحل الجزائري واحتل الجزائر . كان هنالك العديد من التجديدات البحرية الأوربية لمواجهة عودة القرصنة خلال وبعد

الحروب النابليونية .. ولكن الواقعة أصبحت حدثا من نوع آخر تمتد جفورها جزئيا في السياسة الداخلية لفرنسا. بعد استعادة الملكية ، حيث تنامت فرنسا الديون الناجمة عن توريد القمح لها خلال الحروب ، ولكن بشكل أعمق في السياسة التوسعية التي أوجدها النمو الاقتصادي . أراد تجلر مارسيليا. وضعا تجاريا قويا على الساحل الجزائري بمجرد استقرارهم في الجزائر، وبعد ذلك بقليل في بعض المدن الساحلية الأخرى. في البداية، لم يدر الفرنسيون ماذا يفعلون، ولم يكن بإمكانهم الانسحاب؛ لأن موقعهم القوي لا يمكن التنازل عنه بسهولة. ولأنهم كانوا قد قضوا على الإدارة العثمانية المحلية . بعدها بدأوا في التوسع بشكل غير مفهوم الى الداخل . ولاحظ المسئولون والتجار وجود احتمالات مكاسب ، عن طريق تملك الأرض . وحاول العسكريون جعل وضعهم أكثر أمنا وحماية امدادات الأغذية والتجارة مع الداخل ، وإزالة الحكومة العثمانية المحلية أضعف من النظام التقليدي للعلاقات بين السلطات المحلية. وقد كانت حكومة «الدائى» على رأس النظام ، تحاول ما وسعها تنظيم الحدود التي يمكن لكل قوة محلية أن تفرض قوتها ، وبمجرد انتهائها كان مختلف القادة يحاولون إيجاد توازناتهم الخاصة مع بعضهم بعضا، وقد أدى هذا الى صراع حول السيادة ، وكان أكثر المتنافسين نجاحا عبد القادر (١٨٠٨ - ١٨٨٣) في المنطقة الغربية ، الذى استمد وضعيته من انتمائه لعائلة ذات أصول دينية في الطريقة الصوفية القادرية ، وقد أصبح المنطقة التي تتجمع حولها القوى المحلية . وقد جهم عمليا دولة مستقلة لفترة من الزمن ، كان مركزها في الداخل ويمتد من الغرب الى شرق البلاد ، وأدى هذا بشكل حتمى الى جره الى صراع مع القوة الفرنسية المتوسعة من الساحل، وكانت رموز مقاومتها للفرنسيين تقليدية حيث كانت بحربه جهادا ، وكانت مشروعيتها سلطته قائمة على اختيار العلماء له ، واحترامه للشريعة ، ولكن كانت هناك مفاهيم حديثة في تنظيم حكومته .

وقد هزم عبد القادر في النهاية ، وفي عام ١٨٤٧ ، وقضى سنواته الأخيرة في دمشق ، وتمتع باحترام السكان ، وكان على علاقة طيبة مع ممثل فرنسا والقوى الأوروبية الأخرى ، وخلال مزيمته ، امتسك الحكيم الفرنسي

جنوبا عبر الهضبة العليا حتى أطراف الصحارى ، وتغيرت طبيعتها ، فقد بدأ الفرنسيون والمهاجرون الآخرون يتوافدون لاحتلال الأراضى التى أتاحتها المصادر ، ويبيع الأراضى المملوكة للدولة وبطرائق أخرى . وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، بدأت الحكومة بشكل أكثر انتظاما فى نزع ملكية بعض ما كان يسمى بالأراضى المشاع من القروى لتوطئ المهاجرين ، وقد استولى عليها الفدين لديهم رأس المال لزراعتها باستخدام فلاحين مهاجرين من اسبانيا وإيطاليا أو الصال العرب ، وما تبقى كان يفترض أن يكون كافيا لاحتياجات القرويين، ولكن ذلك التقسيم فى الواقع دمر الأنماط القديمة لاستخدام الأرض ، وأدى الى نزع ملكية مستقار المزارعين ، الذين أصبحوا مشاركين بالمزراعة ، أو عمالا بلا أراضى فى الضياع الجديدة .

وفى عام ١٨٦٠ ، بلغ عدد السكان الأوربيين فى الجزائر ٢٠٠ ألف نسمة ، بين سكان من المسلمين يصل عددهم الى حوالى ٢٠ مليون (وهو تعداد أقل مما سبق بفعل خسائر الحرب والأوبئة والمجاعات فى سنوات الحصاد الشحيح) . وأصبحت الجزائر والمدن الساحلية الأخرى أوروبية فى أغلبها ، وانتشرت المستوطنات الزراعية جنوبا فيما وراء السهل الساحل الى الهضبة المرتفعة العليا ، وسيطر على الحياة الاقتصادية تحالف المصالح بين المستولين ، وملوك الأراضى الفدين لديهم رأس المال لممارسة الزراعة التجارية ، والتجار الذين تولوا التبادلات بين الجزائر وفرنسا ، وكان بعضهم أوروبين ، والبعض من اليهود الوطنيين ، وكان لهذه العملية الاقتصادية بعدد سياسى ، حيث ان النمو الاستعمارى طرح السؤال عما يجب أن تفعله فرنسا فى الجزائر ، وقد خضعت المناطق المهورة الأهلة بالمستوطنين فى الأربعينات من القرن التاسع عشر تحت إدارة فرنسية مباشرة . بينما كانت الحكومات الحليية فى أيدي السكان من المهاجرين وعلية القوم من الوطنيين ، الذين كانوا فيما قبل وسطاء بين الحكومة والسكان من المسلمين ، وأصبحوا مستولين من الدرجة الثانية . وقد ظلت المناطق ذات المستوطنات الأقل تطورا تحت الحكم المسنكرى . ولكن حجمها تناقص بتوسع الاستعمار ، وكان المهاجرون يرمون لهذا الوضع

أن يستبر ، وأن تصبح البلاد فرنسية بالكامل، وقد قيل في ذلك : « لم يعد هناك شعب عربي وليس هناك سوى أناس يتحدثون لغة مختلفة عن لغتنا » ، وأصبح عدد المستوطنين هائلا وعلى اتصال جيد بالسياسيين الفرنسيين ، بما مكنهم من تشكيل جماعات ضغط سياسية قوية .

وقد أوجبت هذه السياسة مشكلة حول مستقبل السكان المسلمين العرب والبربر ، ومع بداية الستينات من القرن التاسع عشر ، بدأ حاكم فرنسا الامبراطور في تفضيل سياسة أخرى ، فمن وجهة نظره ، كانت الجزائر مملكة عربية ، ومستعمرة أوروبية ، وتكتن فرنسا ، وكانت هناك ثلاث مصالح منفصلة يجب التوفيق بينها : مصالح الدولة الفرنسية والمستوطنون ، والأغلبية المسلمة . وقد تبلورت هذه الفكرة في مرسوم صدر عام ١٨٦٢ ، وأقر بأن سياسة تقسيم القرى يجب أن تنتهي ، كما يجب الاعتراف بحقوق المزارعين ، ووجوب دعم أوضاع القادة المحليين لا مكان كسبهم لدعم السلطة الفرنسية .

الحكومات الإصلاحية

كانت القوى السياسية والاقتصادية الأوروبية تقترب بالتدريج من قلب بلاد العالم الاسلامي ، ولكن هذه البلاد كانت لا تزال تتمتع ببعض حرية الحركة نتيجة عدة أسباب ، كان من بينها أن الدول الأوروبية لم تكن تسمح لاية دولة منها أن تتوسع على حساب مصالح الدول الأخرى ، وقد تمكنت بعض الحكومات المحلية من خلق إطار تستطيع من خلاله أوروبا أن تحقق مصالحها بتدخل محدود ، وأن يستمر رعاياها من المسلمين وغيرهم في قبول حكمها في نفس الوقت .

ولم تؤد المحاولات المبدئية لسليم الثالث الى شيء ، وبقيت الأمور كما كانت حتى العشرينات من القرن التاسع عشر، حين تولى سلطان آخر هو محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) ، وقد اقتنع هو ومجموعة صغيرة من كبار المبعوثين بالحاجة للتغيير لوجبة اتخاذ فعل حاسم ، وكانت سياساتهم

الجديدة هي حل الجيش القديم وتشكيل جيش متطور جديد يدربه مدربون أوروبيون . وبهذا الجيش أمكن تدريجياً تحقيق سيطرة مباشرة على بعض الأقاليم في أوروبا والأناضول والعراق وسوريا وطرابلس في أفريقيا ، وذهبت خطة الإصلاح أبعد من ذلك ، وقد كانت النية معقودة على استعادة قوة الحكومة وتنظيمها أيضاً بشكل جديد ، وقد أعلنت هذه النية في المرسوم الصادر في ١٨٣٩ م بعد وفاة محمود بوقت قصير :

« ان العالم كله يعلم انه منذ الأيام الخوالي للدولة العثمانية ، أعلى من شأن مبادئ القرآن والشريعة السمحاء ، وقد وصلت سلطنتنا المظفرة الى أعلى درجات القوة والنفوذ ، وعاش جميع رعاياها في يسر ورخاء ، ولكن حدث في أثناء المائة والخمسين عاما الأخيرة ، نتيجة ظروف صعبة ومعقدة ، أن الشريعة السمحاء لم تعد تتبع ، وأن تعليماتنا لم تعد تنفذ ، وأنه من الثابت أن البلاد التي لا تحكمها الشريعة لا تستطيع أن تعيش ، ٠٠٠ ونحن واثقون من عون الله القدير ورسوله ، نرى أنه من الضروري أن تقرر تشريعات جديدة حتى نحقق إدارة فعالة للحكومة والأقاليم العثمانية ، (٣) »

وكان معنى ذلك أن يتحرر المسئولون من الخوف من التصسف في مصادرة الأملاك ، ويجب أن يحكموا وفقاً للضوابط التي وضعها مجلس من كبار المسئولين ، وأن الرعايا يجب أن يعيشوا في ظل القوانين المستمدة من مبادئ العدل ، التي مكنتهم من متابعة مصالحهم الاقتصادية بحرية ، وأن القوانين يجب ألا تفرق بين المسلمين والمسيحيين واليهود من العثمانيين ، وأن القوانين الجارية الجديدة يجب أن تمكن التجار الأجانب من التجارة والانتقال بحرية ، (وإعادة التنظيم التي أعقبت هذا المرسوم عرفت باسم « تنظيمات » من اللفظ العربي والتركي عن النظام) .

ولقد أصبحت شعارات السيطرة المركزية ، والمجالس البروقراطية ، وسيادة القانون ، والمساواة هي القواعد المنظمة لذلك التحول ، وقد كانت هناك قاعدة خفية أخرى عن أوروبا كمثال يحتذى للمدينة الحديثة

والامبراطورية العثمانية كشرىك لها ٠٠ وعندما أصدر الاصلاحيون المرسوم تم ارساله لسفراء القوى الصديقة .

وقد تحققت فى إقليمين عربيين سياسات مماثلة بداها الحكام العثمانيون المحليون ، فى القاهرة ، أدى الاضطراب الذى اصاب التوازن المحلى للقوى نتيجة الفزو الفرنسى الى استيلاء محمد على على السلطة (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، وهو تركى من مقدونيا جاء الى مصر مع الحملة العثمانية التى ارسلت لحرب الفرنسيين ، واستطاع الحصول على تأييد سكان المدن ، وتلقوا فى الدماء على منافسيه ، ونصب نفسه على رأس الحكومة العثمانية حاكما ، وجمع حوله جماعته الحاكمة العثمانية المحلية من الأتراك والماليك ، وجيشا حديثا وصفوة من المسئولين المتعلمين ، واستخدمهم لفرض سلطته على الادارة ومحصل الضرائب فى الدولة بكاملها ، ومد سلطته لتشمل السودان وسوريا والجزيرة العربية ، ولم يستمر الحكم المصرى فى سوريا والجزيرة العربية لوقت طويل ، واضطر للانسحاب امام تحالف مشترك للقوى الأوروبية التى لم تكن ترغب فى ظهور دولة مصرية مستقلة تضعف من الدولة العثمانية ، وفى مقابل الانسحاب استطاع تحقيق الاعتراف بحق عائلته فى حكم مصر تحت السيادة العثمانية (حمل خلفاؤه لقب الخديو) ، واستمر الحكم المصرى فى السودان ، الذى شكل للمرة الأولى وحدة سياسية واحدة .

وقد كان ما يحاوله محمد على من بعض النواحي أكثر بساطة مما كان يحاوله رجال الدولة فى اسطنبول ، فلم تكن هناك فكرة صريحة عن المواطنة أو التغيير فى الأسس والقواعد الأخلاقية للحكومة ، الا أنه من نواح أخرى ، حققت للتغييرات التى أدخلت فى مصر أهدافا أبعد مما تحققت فى باقى الامبراطورية العثمانية ، ومنذ ذلك الوقت اتخذت مصر اتجاها مستقلا فى التطور ، وقد تحققت محاولة جادة لتدريب مجموعة من الضباط والأطباء والمهندسين والمسئولين فى بعثات الى أوروبا ، وقد استطاع الحاكم فى مجتمع أصغر وأكثر بساطة من مجتمع الامبراطورية ، اخضاع كل الاراضى الزراعية لسيطرته بمصادرة الالتزامات والأوقاف الخيرية ،

واستخدام قواته للتوسع في زراعة القطن . وشراء محصول بصر محدود ،
وبعده للمصدرين في الاسكندرية وقد استلزم ذلك اتباع أسلوب جديد
للرى وبناء القناطر لتحويل المياه من النهر الى القنوات ، التي تحملها الى
حيث ومتى يكون لها الاحتياج ، وفي البداية حاول صناعة المنسوجات
والسلع الأخرى في المصانع ، ولكن ضعف السوق المحلية وقلة الطاقة ، ونقص
للهارات التقنية ، جعل من الصعب تحقيق ذلك ، رغم أنه كانت هناك بنف
الصادرات من المنسوجات لفترة من الوقت ، وفي أواخر سنوات حكمه
أجبرته الضغوط الأوروبية على التخلي عن احتكاره لبيع القطن والمنتجات
الأخرى ، وانتقلت مصر الى الاقتصاد الزراعي الذي يوفر المواد الخام ،
ويستورد المنتجات المصنعة ، لقاء أسعار محددة في السوق العالمية ، وفي
هذا الوقت كانت الأراضي توهب من الحاكم لأفراد أسرته وحاشيته وآخرين
ويقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها ؛ وهكذا تخلقت طبقة جديدة من
ملاك الأراضي .

وفي تونس ، حدثت بدايات التغيير في حكم (الباي أحمد) (١٨٣٧ -
١٨٥٥) ، الذي كان ينتمي لعائلة حازت السلطة منذ بدايات القرن
الناهم عشر ، وقد تلقى بعض أفراد الجماعة الحاكمة من الأتراك
والماليك تدريبا حديثا . وكانوا نواة لجيش جديد ، واعتدت الإدارة
المباشرة وجباية الضرائب ، وأصدرت بعض القوانين الجديدة ، وقد حاول
الحاكم فرض احتكار سلع معينة ، وفي حكم خليفته في عام ١٨٥٧ صدر
مرسوم بالاصلاح ، يرفع شعارات الأمن ، والحريات المدنية ، وتنظم فرض
الضرائب ، ويكفل الحق لليهود والأجانب في تملك الأراضي والقيام
بكافة الأنشطة الاقتصادية ، وفي عام ١٨٦١ أعلن نوع من الدستور
كان الأول من نوعه في العالم الاسلامي ، ويتكون بموجبه مجلس من ستين
عضوا ، وتكون موافقته ضرورية على القوانين والزم الباي نفسه بالحكم
في إطار هذه الحدود .

وفيما وراء حدود الامبراطورية في الجزيرة العربية ، لم يكن تأثير
التري الأوروبية محسوسا ، ففي قلب الجزيرة سقطت الدولة الوهابية

لفترة أمام التوسع المصرى ، ولكنها عادت للحياة بعد فترة قصيرة ، ولكن على مستوى أصغر ، وفى عمان ، استطاعت العائلة الحاكمة التى فرضت نفسها فى مسقط ، أن تمد حكمها حتى « زنجبار » والساحل الأفريقى الشرقى ، وفى مراكش ، حدث توسع فى التجارة الأوربية ، وفتحت القنصليات ، وبدأت خطوط سفن التجارة المنتظمة ، إلا أن قوة الحكومة كانت محدودة للغاية بحيث لم تستطع السيطرة على هذه المتغيرات ، وحاول السلطان عبد الرحمن فرض احتكار على الواردات والصادرات ، ولكن فتمت البلاد للتجارة الحرة تحت الضغوط الأجنبية .

وقد مارست الحكومات المحلية التى حاولت اتباع طرائق جديدة فى الحكم للحفاظ على استقلالها ، فرض سلطاتها فى حدود ضيقة على أحسن الفروض ، وقد فرضت الدول الأوربية تلك الحدود رغم كل الخصومات بينها ، فقد كانت لهم مصالح مشتركة معينة أمكنهم أن يتحدوا لانجازها ، وتركزت اهتماماتهم فى البداية وقيل كل شيء فى توسيع المجال أمام تجارتهم ، وعارضوا جميعاً محاولات الحكم لاحتكار التجارة ، وقد وضعوا تعديلات فى ضوابط الجمارك عن طريق سلسلة من الاتفاقيات التجارية فى الامبراطورية العثمانية ، كانت أولها المعاهدة الانجليزية العثمانية فى عام ١٨٢٨ ، ثم معاهدة مماثلة فى مراكش فى ١٨٥٦ ، وحصلوا على حق التجار فى حرية السفر والتجارة ، والاتصال المباشر مع المنتجين ، والفصل فى المنازعات التجارية عن طريق محاكم خاصة وليس فى المحاكم الإسلامية فى ظل القانون الإسلامى ، وبسبب نفوذ السفراء والقناصل تحولت هذه المعاهدات الى نظام يجعل المقيمين من الأجانب عملياً خارج نطاق القانون .

وقد كانت القوى الأوروبية مهتمة بأوضاع رعايا السلطان من المسيحيين ، وفى السنوات التى تلت صدور المرسوم العثمانى (١٨٣٩) ، تدخلوا بشكل جماعى أكثر من مرة ، لضمان تنفيذ تعهداته حيال غير المسلمين ، وعلى عكس هذا الاحساس من الائتلاف الأوروبى ، كانت تجرى صراعات القوى المختلفة على التوازى لضمان نفوذ أوسع ، وأدى هذا فى عام ١٨٣٥ الى حرب القرم ، وفيها تلقى العثمانيون العون من انجلترا وفرنسا

ضد روسيا ، ولكنها انتهت بعودة سيطرة الائتلاف الأوربي، وقد تضمنت معاهدة باريس في ١٨٥٦ نصا يعيد تأكيد السلطان لضمانياته حيال رعاياه ، وبمعنى ما ، كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تحت المراقبة الرسمية من أوربا . ومنذ ذلك الوقت أصبح السلطان يعامل رسميا كأحد ملوك أوربا ، ولكن كانت تلك المعاملة محاطة بكثير من الشكوك ، فبينما اعتقدت كل من بريطانيا وفرنسا أنه يمكن للإمبراطورية العثمانية أن تصبح دولة حديثة على النمط الأوربي ، كانت روسيا أكثر تشككا ، واعتقدت أن المستقبل يكمن في اعطاء حكم ذاتي واسع للأقاليم المسيحية من أوربا ، ولكن لم ترغب أى من القوى فى تشجيع تفكك الامبراطورية ، بما يعنى ذلك من آثار على أمن أوربا ، فقد كانت ذكريات الحروب النابليونية مازالت حية .

ولم تؤد الإصلاحات التى اتخذت فى الحدود التى فرضتها أوربا . الا الى نجاح محدود ، فقد اتخذها حكام فرديون ، تعاونهم مجموعات صغيرة من المستشارين ، وبتشجيع من بعض السفراء والقناصل ، وقد كان تغير الحكم ، أو تغير التوازن بين جماعات الإداريين المختلفة ، والصراعات الفكرية ، ومصالح الدول الأوربية المتحالفة ، تؤدى جميعا الى تغير فى اتجاهات السياسة .

أما فى أسطنبول ، فقد كانت صفوة المسئولين التنفيذيين قوية ومستقرة بشكل كاف ، وملتزمة بالمصالح الإمبراطورية ، وضمان استمرارية معينة للسياسة ، ولكن فى القاهرة وتونس ومراكش ، اعتمد كل شئ على الحاكم ، وعندما توفى محمد على ، استمرت بعض الخطوط فى سياسة خليفته عباس (١٨٤٩ - ١٨٥٤) .

وفىما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات ، فقد كان لها بعض النتائج غير المتوقعة ، وكانت هناك بعض التغيرات فى طريقة عمل الحكومة ، من حيث تنظيم المكاتب بطريقة جديدة ، ومن حيث فرض طرائق عمل جديدة على المسئولين للعمل وفقا لضوابط جديدة ، واصدار بعض القوانين الجديدة ،

ومن حيث تدريب الجيش بطرائق جديدة مختلفة ، ومن حيث جباية الضرائب بشكل مباشر ، مثل هذه الاجراءات كان المقصود منها قدرا اكبر من القوة والعدل ، ولكنها في المراحل الأولى أدت الى اضعاف العلاقة بين الحكومات والمجتمعات ، من حيث كانت الطرائق والسياسات الجديدة التي نفذها المسئولون الذين تدربوا بطرائق جديدة، غير مفهومة تماما من جانب الرعايا، ولم يكن لها جذور في النظام الاخلاقي الذي فرغه الازعان لمصور طويلة ، كما أصابت الصلابة القديمة بين الحكومة وعناصر معينة في المجتمع بالاضطراب .

فمن الذي كان يستفيد من طرائق الحكم الجديدة ؟ كان من الواضح ان المستفيد من ذلك هم الأسر الحاكمة وكبار المسئولين ، فقد أدت الضمانات لحياتهم الآمنة وأملأهم الى تراكم ثرواتهم واستمرارها في عائلاتهم ، وقد مكنتهم الادارات القوية والجيش من بسط نفوذهم الحكومي على الأراضي ، وأدى ذلك في مصر وتونس الى تكوين اقطاعيات كبيرة من أفراد العائلات الحاكمة أو المحيطين بهم ، وفي قلب الامبراطورية العثمانية حدثت عملية مشابهة ، فقد أدى احتياج الادارة الجديدة والجيش الى الأموال في حين أنها لم تكن بالقوة الكافية لجمع الضرائب بشكل مباشر ، الى استمرار النظام القديم من الالتزام ، وكان بإمكان المزارعين الحصول على نصيبهم من الفائض الريفي .

وقد ميزت السياسة الجديدة - بالاضافة الى الحكام - طبقة التجار المشتغلين بالتجارة مع أوروبا ، فقد تنامت التجارات الواردة والصادرة ، وكان التجار المشتغلون بها يلمبون دورا متزايدا ، ليس فقط في التجارة ولكن في تنظيم الانتاج ، بتقديم رأس المال للملاك الأراضي أو المزارعين ، وتقرير ما يجب انتاجه ، وشراؤه وتشغيل القطن ، ولف الحرير ، ثم تصديرهما ، وكان أكبر التجار من الأوروبيين الذين كان لهم ميزة واضحة لمعرفةهم بالسوق الأوروبية ، وكانت لهم امكانات الاقتراض من البنوك ، وكان الآخرون من المسيحيين واليهود المحليين ، واليونانيين ، والأرمن ، والمسيحيين السوريين ، ويهود بغداد وتونس وفاس ، وكانوا على دراية

بالسوق المحلية ، وفي وضع يمكنهم من التوسط مع التجار الأجانب ، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان معظمهم يعرفون اللغات الأجنبية المكتسبة في المدارس الجديدة ، والبعض الآخر كانت له جنسية أو حملة أجنبية نتيجة توسع حقوق السفارات والقنصليات لتعين عدد من الرعايا المحليين كوكلاء أو مترجمين ، وأنشأ بعضهم مكاتبهم الخاصة في مركز الأعمال الأوربية في مانشيستر أو مارسيليا ، وتمكنت بعض الجماعات الراسخة من التجار المسلمين من التحول الى نمط التجار الجديد في بعض المناطق ، فالعرب من جنوب الجزيرة كانوا نشطين في جنوب شرق آسيا ، والتجار المسلمون من دمشق وفاس استقروا في مانشيستر بحلول عام ١٨٦٠ ، وأصبح بعض المراكشيين المسلمين في حاية القنصل الأجانب .

ومن ناحية أخرى ، كانت الجماعات التي اعتمدت عليها الحكومات فيما مضى والتي ارتبطت بهم مصالحها ، قد وجدوا أنفسهم بعيدين عن المشاركة في السلطة بشكل متزايد ، والعلماء الذين سيطروا على الظلم القانوني أثر عليهم وجود نظام قانوني ومحاكم جديدة ، وكبار العائلات من المدن الذين عملوا كوسطاء بين الحكومة وسكان الحضر ، وجدوا نفوذهم يتضاءل ، وحتى لو كان أولئك الذين احتفظوا بملكية الأرض يمكنهم في بعض المواقع الاستفادة من تحقيق المكاسب من زراعة المحاصيل للبيع والتصدير ، فإن موقعهم وسيطرتهم على المزارعين كان يهددها امتداد الحكومة المباشر ، وتوسع نشاط التجار في الموانئ ، والصناعات العتيقة الراسخة كالنسيج في سوريا ، وتكرير السكر في مصر ، وصناعة « الشاشية » في تونس ، عانت من المنافسة من السلع الأوربية . رغم أنه في بعض الحالات كان باستطاعتهم تطويع أنفسهم للشروط الجديدة بل والتوسع أيضا ، ولا نعرف إلا القليل عن أوضاع السكان في الريف ، ولكن يبدو أنها لم تتحسن ، بل ساءت في بعض المواقع ، ومن المحتمل أن يكون إنتاج الغذاء قد تزايد بشكل علم ، ولكن المحاصيل السيئة وسوء الاتصالات كانت تؤدي الى المجاعات ، رغم أنها قلت عن ذي قبل ، وقد ساءت الأوضاع من ناحيتين : فقد استنفذ التجنيده في الجيوش جزءا من شبابهم وزادت الضرائب بشكل كبير .

وفي منتصف القرن ، تجسدت نتائج انتقال مراكز الاقتصاد ، واقتداد القوة والنفوذ ، والاحساس بأن عالم الاسلام مهدد من الخارج ، في شكل عدد من الحركات العنيفة الموجهة ضد النفوذ المتزايد لأوروبا ، كما كانت موجهة في بعض الأماكن ضد من استفادوا من هذه الأوضاع من المسيحيين ، وقد ظهر ذلك جليا في سوريا عام ١٨٦٠ ، وفي وديان جبال لبنان ، كان هناك تكافل بين الجماعات الدينية للرئيسية من المسيحيين الموارنة والدروز ، وقد حظى أحد أفراد عائلة « شهاب » المحلية باقرار العثمانيين كزعيم للالتزامات ، وأصبح الشهابيون في الواقع هم الأمراء الوارثون للجبال ، ورؤوس عائلات ملاك الأراضي من المسيحيين والدروز ، والذين كانت لهم مصالح مشتركة وتحالفات وعلاقات رسمية . وبدءا من ثلاثينات القرن التاسع عشر وما بعدها ، انقرض عقد التكافل بحكم انتقالات السكان والقوى المحلية ، وسخط الفلاحين على ساداتهم ، والمحاولات العثمانية للرض السيطرة المباشرة ، والتدخل البريطاني والفرنسي ، وفي عام ١٨٦٠ ، كانت هناك حوب مدنية أهلية في لبنان، مما أدى إلى مذبحه مسيحيين في دمشق ، وكانت تعبيرا عن المعارضة للإصلاحات العثمانية والمصالح الأوروبية المرتبطة بها ، في فترة من الكساد التجاري ، وهذا بدوره أدى إلى تدخل القوى الأوروبية واعضاء نظام خاص لجبال لبنان .

وفي تونس عام ١٨٦٤ ، في فترة من ندرة المحاصيل ، وتفشي الأوبئة ، حدثت انتفاضة عنيفة ضد حكم الباي والطبقات المستفيدة منه من المالك والتجار الأجانب ، وضد زيادة الضرائب اللازمة لمواجهة تكاليف الإصلاح ، وقد بدأت هذه الانتفاضة بين القبائل وانتشرت إلى مدن السهل الساحلي الذي يزرع الزيتون ، وطالب المتمردون بتخفيض الضرائب ، وانهاء حكم المالك ، وبالعديل وفقا للشريعة ، وتهددت سلطة الباي لفترة ، ولكن اتحاد المصالح بين الحكومة والمجتمعات الأجنبية صمد ، وأمكنه الانتظار حتى انقراض عقد التحالف بين الثوار ، وبعدها تمكن من القضاء عليه .

الفصل السابع عشر

الامبراطوريات الأوربية والصفوة المسيطرة

(١٨٦٠ - ١٩١٤)

حدود الاستقلال

حققت معاهدة باريس في عام ١٨٥٦ نوعا من التوازن بين المصالح الأوربية ومصالح الجماعات المحلية الحاكمة في الامبراطورية العثمانية الملتزمة بالتغيير ، وتمهدت القوى التي وقعت المعاهدة باحترام استقلال الامبراطورية (العثمانية) ، في الوقت الذي اعترفت فيه بالقيمة العظيمة للمراسيم الإصلاحية التي أصدرها السلطان . وفي الواقع ، فإن الموقعين على المعاهدة لم يستطيعوا تفادي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية نظرا لعدم وجود توازن عسكري بينهم وبين العثمانيين ، وكانت الجماعات العثمانية المختلفة تلجأ الى طلب المعون من السفارات ، وإلى استغلال علاقات الدول المختلفة بالجماعات المسيحية واهتمامهم المشترك بالأمن الأوربي ، وكان تدخل القوى الأوربية هو الذي حقق تسوية في لبنان في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ ، وبعد ذلك بسنوات قليلة في عام ١٨٦٦ ، اتحدت المقاطعتان الرومانيتان وأصبحتا عمليا مستقلتين ، وفي العقد التالي كشفت المسألة الشرقية التي ظلت خافية لفترات طويلة عن حدود التدخل الخارجي ، وقد واجه عدم الاستقرار في الأقاليم الأوربية للامبراطورية فيما شديدا ، واحتجت الحكومات الأوربية وفي النهاية أعلنت روسيا الحرب عام ١٨٧٧ ، وتقدم الجيش الروسي باتجاه اسطنبول ، ووقع العثمانيون معاهدة سلام أعطت حكما ذاتيا للأقاليم البلغارية من

الامبراطورية ، وقد أدى هنا الوضع الى تحقيق مزيد من النفوذ لروسيا كما أدى الى ظهور رد فعل بريطاني عنيف ، كما ظهرت احتمالات قيام حرب أوروبية ، ولكن تفاوضت القوى الأوروبية وعقدت اتفاقية برلين عام ١٨٧٨ . وبموجبها حصل اقليمان من المناطق البلغارية على درجات متفاوتة من الحكم الذاتي ، وتمهدت الحكومة العثمانية بتحسين الأوضاع في الأقاليم التي تضم نسبة عالية من السكان المسيحيين. وتمهدت القوى الأوروبية مرة أخرى بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية .

وقد كان من الواضح أنه لن تسمح دولة أوروبية للأخرى باحتلال اسطنبول أو المضائق ، ولم يكن أي منها راغبا في المخاطرة بالانفجار الذي قد ينتج عن محاولة تفكيك الامبراطورية ، وقد استمرت عملية انفصال المناطق الحدودية بالفعل ، فقد اتحدت المنطقتان البلغاريتان في دولة ذات حكم ذاتي في عام ١٨٨٥ ، وحصلت جزيرة كريت على الحكم الذاتي في عام ١٨٩٨ ، وارتبطت باليونان في عام ١٩١٣ ، وفي ذلك العام نشبت حرب بين دول البلقان تسبب فيها وعايا الامبراطورية السابقون ، وفقدت الامبراطورية معظم أملاكها الأوروبية المتبقية ، ومن ناحية أخرى ، فبسبب زيادة الخصومات بين الدول الأوروبية وتساعد القوة الألمانية ، اضعف عنصر جديد للتوازن الأوروبي ، واكتسبت الحكومة العثمانية قليلا من الحرية في الحركة في مناطقها المركزية ، وقد ظهر هذا في الستينات من القرن التاسع عشر ، عندما بدأ الأرمن المسيحيون في العمل بنشاط للحصول على الاستقلال ، واستطاع العثمانيون قمع الحركة بخسائر كبيرة في الأرواح ، وبدون تدخل أوروبي مؤثر ، ورغم ذلك ظلت الوطنية الأرمنية قوية تحت السطح .

وقد غير فقدان الدولة العثمانية لمعظم الأقاليم الأوروبية من طبيعتها ، وبدأ المسلمون من مواطنيها عربا أو تركا . - كما آخر علامة على فقدان العالم الإمبراطوري لاسيما في السياسة في ظروف تحوله بالأعداء ، وصار المضي في سياسات الإصلاح مثيرا أكثر من أي وقت مضى . وازدادت تحديات البيروقراطية والجيش ، وتلقى المسئولون والضيقات الضريب في المداخيل المديسة

والسكرية ، ومكنت وسائل الاتصالات الحديثة من توسيع السيطرة المباشرة ، وبظهور السفن البخارية أمكن تعميم الحملات العثمانية بسرعة فى المناطق القريبة من البحرين المتوسط والأحمر ، ولتعد البصرة وهو أحد قنوات السيطرة الأساسية فى الإمبراطورية فى الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، وبنهاية القرن التاسع عشر كانت السمك الحديدية قد مدت فى الأناضول وسوريا ، وفى السنوات الأولى من القرن العشرين ، مدت الخطوط الحديدية الصحراوية من دمشق وحتى المدينة ، وقد حملت الحجيج الى المدن المقدسة ، ومكنت الحكومة العثمانية من احكام سيطرتها على الأشراف فى مكة، وأمكنها استعادة وجودها المباشر فى اليمن أيضا ، وقد عاشت فى أواسط الجزيرة عائلة يساعدنها العثمانيون ، هى عائلة « ابن الرشيد » ، أمكنها قهر الدولة السعودية لفترة من الزمن ، ولكنها - أى الدولة السعودية - استعادت سلطتها على أيدي شهاب قوى من العائلة هو عبد العزيز ، وبحلول عام ١٩١٤ نازع سلطة ابن الرشيد ، أما فى شرق الجزيرة ، فكان التوسع العثماني محدودا نتيجة للسياسة البريطانية ، وقد حققت بريطانيا علاقات رسمية على مستوى أعلى مع حكام الخليج لمنع النفوذ المتزايد للدول الأوروبية الأخرى مثل روسيا وفرنسا وألمانيا وعقدت عدة معاهدات مع حكام البحرين وعمان وقاليم الهند وأودعت الكويت علاقاتها بالمالم الخارجى فى أيدي الحكومة البريطانية ، وكان لهذه الاتفاقيات أثر فى منع التوسع العثماني رغم أن العثمانيين احتفظوا بمطالباتهم بالسيادة على الكويت .

وجتى داخل حدودها الأضييق ، لم تكن سلطة اسطنبول قوية كما كان يبدو ، فقد تفككت تحالف القوى بين الصفوة الحاكمة وكلن هذا التحالف قد جعل الإصلاح ممكنا ، فقد كان هناك انشقاق بين أولئك الذين آمنوا بحكومة من المسئولين فى مجلس يعكسون بهدى من ضمايرهم وعبادى العدالة ، وأولئك الذين اعتقدوا بالحكومة التفويضية التى تكون مسئولة أمام ارادة الشعب ، الذى يعبر عن نفسه عن طريق الانتخابات . وقد كان كثير من المسئولين للقادمي يعتقدون أن ذلك يمكن أن يكون خطيرا فى دولة شعبها غير متعلم ، وفيها جماعات وطنية ودينية مختلفة يمكن أن تستغل

حرياتها السياسية للعمل على تمزيق الامبراطورية . وفي عام ١٨٧٦ في ابان الازمة الشرقية وضع دستور وانتخب برلمان واجتمع ، ولكن السلطان الجديد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) جمده بمجسرد احساسه بالقوة ، ومنذ ذلك الوقت بدأ انشقاق أعمق ، وانتقلت القوة من صفوة كبار المسئولين الى السلطان وحاشيته ، مما أضعف من الرابطة بين الأسرة الحاكمة والعنصر التركي الذي اعتمدت عليه الامبراطورية كلية .

وفي عام ١٩٠٨، قامت ثورة يدعها جزء من الجيش أعادت الدستور (واستغادته كل من رومانيا وبلغاريا من ذلك بإعلانها الاستقلال رسميا) وفي البداية، بدا للكثيرين أن هذه الثورة قد تكون البداية لحقبة جديدة من الحرية والتعاون المشترك بين شعوب الامبراطورية ، وكتب عنها مبشر أمريكي أقام لفترة طويلة في بيروت أن الثورة قد قهمت على أنها انتقالية :

« وقد انتقلت الأمور من بين أيدي باشوات مستهترين مرتشين الى برلمان لمثل كافة مناطق الامبراطورية ، انتخبهم الشعب بكل طوائفه من المسلمين والمسيحيين واليهود ، وانفجرت الامبراطورية بكاملها في فرح غامر ، وكتبت الصحافة ، وعقدت اللقاءات العامة ، وازدانت المدن ، وشوهد المسلمون يعانقون المسيحيين واليهود » (١) .

وفي السنوات القليلة التالية ، كانت السيطرة على الحكومة في أيدي مجموعة من الضباط الأتراك والمسئولين « لجنة الوحدة والتقدم » أو « شباب الأتراك » الذين عملوا على تقوية الامبراطورية بزيادة السيطرة المركزية .

وونعم أن الحكومة العثمانية كانت قادرة على الحفاظ على حريتها في العمل السياسي ، أصبح هناك نوع آخر من التدخل الأوروبي أكثر أهمية: فمنذ الخمسينيات من ذلك القرن وما بعده ، كانت الحكومة العثمانية في احتياج متزايد للمال لدفع مستحقات الجيش والادارة وبعض الأشغال العامة، ووجدت مصسدا جديدا للمال في أوروبا ، حيث أدى تطور الصناعة

والتجارة الى تراكم رأس المال ، الذى تدفق من خلال نوع جديد من المؤسسات هى المصارف الى الاستثمار فى كل أنحاء العالم وبين عامى ١٨٥٤ و ١٨٧٩ ، اقترضت الحكومة العثمانية على نطاق واسع وبشروط غير جيدة مبلغ ٢٥٦ مليون جنيه تركى (الجنيه التركى كان يساوى تقريبا ٠.٩ جنيها استرلينيا) ، وقد تسلمت بالفعل ١٣٩ مليونا ، والمبلغ الباقي خصم وبحلول عام ١٨٧٥ ، لم تعد قادرة على الاستمرار فى تحمل الفوائد وسداد الدين ، وفى عام ١٨٨١ نشأت ادارة عموم الدين لتمثل الدائنين الاجانب ، وتولت السيطرة على جانب كبير من الايرادات العثمانية ، وبهذه الطريقة كانت لها السيطرة الفعلية على تصرفات الحكومة ؛ مما كان له نتائج مالية .

انفصال افريقيا : مصر والمغرب

لقد جرت الأحداث على نحو مماثل فى مصر وتونس ، ولكنها انتهت بشكل مختلف ، بفرض السيطرة المباشرة للدول الأوروبية ، كان يمكن لمولة واحدة أن تتدخل فى كلا البلدين بشكل فعال ولأسباب مختلفة ، ففى تونس كان تضخم المديونية للمصارف الأوروبية له نفس النتائج المباشرة التى ظهرت فى الدولة العثمانية ذاتها (اسطنبول) ، فقد أدى الى انشاء مفوضية دولية مالية (صندوق دين) فى ١٨٦٩ ، تلا ذلك محاولات أخرى لاصلاح المالية واعادة تنظيم القضاء ، ونشر التعليم الحديث ، وكلما انفتحت البلاد للأعمال الأجنبية ، جذبت اهتمام الحكومات الأجنبية ، خاصة حكومة فرنسا التى كانت متواجدة بالفعل عبر الحدود افريقية فى الجزائر ، وفى عام ١٨٨١ احتل جيش فرنسى تونس ، جزئيا لأسباب مالية ، وجزئيا لقطع الطريق على تنامي النفوذ المنافس خاصة النفوذ الايطالى ، وجزئيا لتأمين الحدود الجزائرية ، وبعد عامين ، تمت اتفاقية مع الباي ، تفرض فرنسا بمقتضاها الحماية رسميا ، وتكون لها مسئولية الادارة والشتون المالية .

وفى مصر أيضا ، قدم الانفتاح أمام المشروعات الأجنبية تشجيعا كبيرا للتدخل ، ففى أثناء حكم خلفاء محمد على وخاصة اسماعيل (١٨٣٦ - ١٨٦٩)

(١٨٧٩) استمر انشاء مؤسسات المجتمع الحديث ، وأصبحت مصر عمليا مستقلة عن الدولة العثمانية ، وانتشر التعليم ، وفتحت بعض المصانع الجديدة، والأهم من كل ذلك العملية التي تحولت بمقتضاها البلاد وأصبحت مزروعة لانتاج القطن للسوق الانجليزية، وقد توقف استيراد القطن الأمريكي نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية في الفترة (١٨٦١ - ١٨٦٥) لبعض الوقت، وكانت هذا حافزا للتوسع في زراعة القطن في مصر ، واستمر ذلك بعد الحرب وتضمن اتفاقا متزايدا على الري وعلى المواصلات ، ودخلت مصر عصر السكك الحديدية مبكرا منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر وما بعدها ، كما تم تنفيذ عمل ضخم آخر هو مشروع قناة السويس التي بنيت معظمها بالمال الفرنسي والمصري والعمالة المصرية وافتتحت في عام ١٨٦٩ ، وكان افتتاحها من أعظم المناسبات في ذلك القرن ، واستغل الخديو اسماعيل الفرصة لاطهار أن مصر لم تعد جزءا من أفريقيا . ولكنها تنتمي للعالم المتمددين في أوروبا ، وقسم الضيوف امبراطور النمسا والامبراطورة أوجيني زوجة نابليون الثالث ، وولي عهد بروسيا ، وفناني وكتانا فرنسيين ، مثل : ثيوفيل جوتييه واميل زولا ويوجين فرومونتان وهنريك ابسن وموسيقيين وعلماء مشاهير ، وكانت الاحتفالات تحت رعاية رجال الدين من المسلمين والمسيحيين، وقادت الامبراطورة في اليخت الامبراطوري القافلة الأولى من القوارب خلال القناة الجديدة ، وفي نفس الوقت تقريبا افتتحت دار الأوبرا في القاهرة ، بأغنية على شرف اسماعيل ثم عزفت أوبرا ريجوليتو لفردى ، وكان من المحتم أن يجذب افتتاح القناة في مصر اهتمام بريطانيا ، حيث كان عليها الدفاع عن التجارة البحرية مع آسيا ، والدفاع عن امبراطوريتها في الهند .

وقد كان التصدير وتصنيع القطن مربحا لرجال المال الأوروبيين وكذلك أيضا كانت القناة والأشغال العامة الأخرى ، وبين عامي ١٨٦٢ ، و١٨٧٣ ، اقترضت مصر ٦٨ مليون جنيه استرليني وتسلمت بالفعل ثلثيها فقط ، وخصم المبلغ الباقي كقوائد ، وبرغم المجهودات لزيادة مواردها بما فيها بيع نصيبها في القناة للحكومة البريطانية بحلول عام ١٨٧٦ ، لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، وبعد ذلك بسنوات قليلة فرضت

السيطرة المالية البريطانية الفرنسية ، وقد أدى تنامي النفوذ الأجنبي ، بالإضافة للأعباء المتزايدة للمضرائب التي فرضت لمواجهة مطالب الدائنين الأجانب بالإضافة الى أسباب أخرى ، الى حركة للحد من سلطة الخديو ، كما أدت الى تصاعد النبرة الوطنية ، وأدت زيادة النفوذ الأجنبي وما تبعها من تداعيات أخرى ، الى قيام الجيش المصري بحركة بزعامة أحمد عرابي - وقد أدى كل هذا الى الإسراع باصدار قانون بإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٨٩ (*) ، وعندما اجتمعت الحكومة حاولت تأكيد استقلاليتها ، وقد أدى احتمال قيام حكومة لا تصالح بسهولة الى المصالح الأجنبية الى تدخل دبلوماسي من جانب إنجلترا وفرنسا معا ، ثم الى تدخل عسكري من جانب إنجلترا منفردة ، وقد كانت ذريعة الغزو البريطاني هي الادعاء بأن الحكومة كانت متزعة ضد السلطة المصرية ، وأن النظام قد انهار ، الا أن غالبية الشهود المعاصرين لا يوافقون على هذا الادعاء ، فالسبب الحقيقي كان رغبة الدول الأوروبية في التوسع ، متذرة بالحفاظ على مصالحها المالية ، وقد بدأ الغزو بالقصف المدفعي البريطاني للاسكندرية ، وتبعه انزال قوات في منطقة القنال ؛ مما أيقظ المشاعر الدينية أكثر من المشاعر الوطنية ، ولكن الرأي العام المصري كان مستقطبا بين الخديو والحكومة ، ولم يقم الجيش المصري بأية مقاومة فعالة ، واحتل الجيش البريطاني البلاد ، وعند ذلك الوقت وما بعده حكمت بريطانيا مصر فعليا ، ورغم أن السيطرة البريطانية لم تتجلى في أشكال رسمية بسبب تنسك المصالح الأجنبية ، فإن فرنسا لم تعترف بالوضع المسيطر لبريطانيا في مصر الا في عام ١٩٠٤ .

وقد كان احتلال تونس ومصر خطوات مهمة في العملية التي تحدد بموجها القوة الأوروبية دائرة مصالح كل منها في أفريقيا ، وكبدل لقتال كل منها الآخر ، وكذلك فتحو الطريق الى خطوات أخرى ، فامتد الحكم

(*) أصدر الخديو اسماعيل مرسوما بتحديد مهمة صندوق الدين سنة ١٨٧٦ م -
(المراجع)

البريطاني جنوبا على طول وادي النيل حتى السودان ، وكان السبب المعلن لهذا هو تصاعد الحركة الدينية لحمد أحمد (١٨٤٤ - ١٨٨٥) ، الذي كان يعتبره أتباعه المهدي المنتظر ، بهدف عودة حكم الشريعة الاسلامية ، وقد انتهى الحكم المصري على البلاد في ١٨٨٤ ، وظهرت حكومة ذات شكل اسلامي ، ولم يكن الخوف من امتدادها بقدر ما كان التخوف من تحريك الحكومات الأوروبية هو ما أدى الى الاحتلال المصري الانجليزي الذي قضى على دولة المهدي الاسلامية ، ونصب نظاما جديدا من الحكومة في ١٨٩٩ ، ونظريا ، كان حكما مصرية انجليزيا مشتركا ، ولكن في الواقع كانت ادارة بريطانية اساسا .

وبعد فترة وجيزة ، أدى تنامي النفوذ الأوروبي في المملكة المغربية (مراكش) الى نتيجة مشابهة ، فقد انتهت بالفصل محاولات السلطان للمحافظة على حرية الدولة من التدخلات ، وفي عام ١٨٦٠ ، عندما غزت اسبانيا البلاد لفرض سيطرتها فيما وراء ميناء سبتة ومليلة ، اللذين كانا تحت سيطرة الاسبان لقرون عديدة ، وجزئيا لمقاومة انتشار النفوذ البريطاني ، انتهى الغزو بمعاودة تنص على أن تدفع اسبانيا تعويضا ماليا يفوق طاقتها ، وقد أدت محاولات دفعها والاتفاقيات المعقودة مع الدول الأوروبية الى زيادة سريعة في النشاط الأوروبي ، وفي خلال فترة حكم السلطان حسن (١٨٧٣ - ١٨٩٤) حاولت الحكومة القيام باصلاحات مماثلة لتلك التي حاولتها في بلاد أخرى لتوفير اطار يسكن من خلاله احتواء التدخل الأوروبي : وذلك بإنشاء جيش جديد ، وادارة متطورة ، وطرائق أكثر فعالية لتحصيل الإيرادات واستخدامها ، وكان لهذه السياسة نجاح محدود لأن الحكومة لم يكن لها سيطرة كافية على البلاد لتنفيذها ، وأصبح الزعماء في الريف بوضعيتهم المتجذرة في التضامن الديني لأسباب دينية وقبلية مستقلين عمليا ، وكانت قوتهم في تزايد في الجنوب ، واضطرت الاجراءات الجديدة للضرائب والادارة سلطة الحكام في المدن ، وأنشأ الزعماء المحليون علاقات مباشرة مع ممثل الأجانب ، ووضع التجار أنفسهم تحت حمايتهم ، وبدأت الحكومة في الاستغانة من المصارف الأوروبية من أجل أن تيسر وذاك هذا من المصالح الأجنبية وحدهم النتيجة

المنطقية في ١٩٠٤ ، حينما كانت انجلترا واسبانيا قوتين من بين ثلاث قوى ذات مصالح ، واعترفتا بالمصالح الأساسية للقوة الثالثة وهي فرنسا (بريطانيا في مقابل اطلاق يدها في مصر ، واسبانيا في مقابل نصيب من السيطرة النهائية) ، وفي عام ١٩٠٧ وافقت الدول الأوروبية الرئيسية على السيطرة الفرنسية الاسبانية على الادارات والماليات ، واحتلت القوتان أجزاء من البلاد : اسبانيا في الشمال ، وفرنسا على الساحل الاطلنطي والحدود الجزائرية ، وكان هناك تمرد ضد السلطان الذي وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية ، واستمر توسع القوة الفرنسية ، وفي عام ١٩١٢ وقع السلطان الجديد اتفاقية تقبل بالحماية الفرنسية ، وقد قبلها أيضا كبار زعماء القبائل في الجنوب ، وبموجب الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ، تدير اسبانيا جزءا من الشمال ، بينما تظل طنجة مركزا للمصالح الأجنبية تحت نظام دولي خاص .

وفي نفس الوقت تقريبا وصل تقسيم المغرب الى نهايته . في عام ١٩١١ أعلنت إيطاليا - التي آتت متاخرة الى المعركة حول أفريقيا - الحرب على الامبراطورية العثمانية ، وانزلت قواتها على ساحل طرابلس ، وبرغم المقاومة العثمانية ، استطاعت احتلال الموانئ والحصول على بعض الاعتراف بوضعها من الحكومة العثمانية .

تحالف المصالح المسيطرة

وباندلاع الحرب العالمية الأولى ، كانت آثار السيطرة الإيطالية في ليبيا ، والفرنسية والاسبانية في مراكش غير ملموسة ، لكن الحكم الفرنسي ترك آثاره في الجزائر وتونس ، وترك الحكم البريطاني آثاره في مصر والسودان ، ومن بعض النواحي كان ذلك علامة على الانفصال عن الماضي ، وعما كان يحدث في الامبراطورية العثمانية ، فالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدولة الأوروبية واحدة كانت هائلة ، ورغم أن الحكومات المحلية في مصر وتونس ومراكش كانت موجودة بالاسم فقط ، فانها فقدت

قوتها تدريجيا مع اتساع سيطرة المسئولين الأوروبيين ، ولم يكن لديهم حتى مجال محدود لعمل مستقل ، يسمح للحكومة في اسطنبول بضرب قوى بالآخرى والسعى من أجل ما يعتبر مصالح قومية .

ومن نواح أخرى سارت السياسات التي اتبعتها انجلترا وفرنسا بحيث يمكن اعتبارها استمرارا لأشكال أكثر فعالية لسياسات المصلحين المحليين ، وخلف هذه الواجهة من الحكومات المحلية تم ادخال المزيد من المسئولين الأجانب ، الذين اكتسبوا تدريجيا سيطرة واسعة ، ومال توازن القوى بينهم وبين المسئولين المحليين الوطنيين (في السودان لم تكن هناك هذه الواجهة، ولكن ادارة حكم مباشرة من الطراز الاستعماري حيث كانت كل المناصب الكبرى في أيدي البريطانيين ، والمصريين وكان الآخرون « السودانيون » في مواقع أقل أهمية) . وعملت الحكومات بشكل أكثر فعالية ، ولكن أيضا بشكل أكثر اعتمادا عن المجتمع ، فالجنود الأجانب أو المحليون تحت امرة قواد أجانب ، والشرطة المنظمة مكنت من سيطرة الحكومة والامتداد حتى الريف ، وجعل تحسن وسائل الاتصالات الاقاليم أكثر قربا من العاصمة : السكك الحديدية في كل من تونس ومصر وأيضا الطرق في تونس ، وأنشئت المحاكم العلمانية التي تعمل بالقوانين الأوروبية أو توسمت ، وأدت السيطرة المالية والجباية الضرائبية الفعالة الى تناقص الديون الخارجية الى معدلات يمكن السيطرة عليها ، وجعلت امكانيات الحصول على قروض ورؤوس أموال أجنبية ميسرة من الممكن القيام ببعض المشروعات العامة ، وبشكل خاص مشروعات الري في وادي النيل ، وذروتها سد اسوان ، ونتيجة له أدخل نظام الري الدائم في صعيد مصر ، وتم افتتاح عدد محدود من المدارس أو عدلت من مدارس اليهود السابقة ، وكانت كافية لتدريب المسئولين والتقنيين على مستوى يمكن من استخدامهم بفعالية ، ولكنه لم يكن كافيا لايجاد طبقة كبيرة من المثقفين الساخطين .

وفي المناطق التي تخضعها اسطنبول ، القاهرة وتونس والجزائر ، تحلقت المصالح حول الأنواع المختلفة من الحكومة وقوتها خلال النصف

الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت سياسة الحكومة تميز - بالإضافة الى المستولين - جماعتين بشكل خاص ، الأولى كانت تلك الجماعات المرتبطة بالتجارة والمال ، فقد أدى تزايد السكان والصناعة في أوروبا ، وتحسين الموانئ وتطويرها ، وبناء السكك الحديدية والطرق في لبنان والجزائر وتونس ، كل ذلك أدى الى تنامي التجارة مع أوروبا وكذلك بين أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط والمغرب برغم فترات الكساد .

وبشكل عام كان غل نفس التصق كما كان من قبل ، تصدير المواد الخام للخارج (القطن المصري ، والحرير اللبناني ، والصوف والجلود من المغرب ، والفوسفات التونسي) والمواد الغذائية (البرتقال من فلسطين والبنيد من الجزائر وزيت الزيتون من تونس) والواردات من المنسوجات والسلع المعدنية والشاي والبن والسكر ، وبشكل عام كان الميزان التجاري في غير صالح أوروبا ؛ الا أن الذي خفف الوطأة (عن أوروبا) هو وصول الأموال لها من الخارج . وكانت هذه الأموال لازمة لتنفيذ الأشغال العامة ، وفي مناطق أوربية أخرى ساعدت تحويلات المهاجرين الأوربيين في العالم الجديد ، بالإضافة لقيض الذهب والفضة الذي غمر أوروبا في هذه الفترة (من العالم الجديد) .

وقد كان القسم الأكبر من التجارة بين أيدي الشركات الأوروبية والتجار البريطانيين ، والفرنسيين على الأخص ، وعدد متزايد من الألمان مع توسع الصناعة وزيادة السكان في ألمانيا ، ولكن جماعات التجار المحليين لعبت أيضا دورا ملحوظا في التجارة الدولية ودورا قياديا في التجارة المحلية ، ففي الشرق الأوسط تميز المسيحيون السوريون واللبنانيون ، واليهود السوريون والعراقيون ، والاقباط المصريون في التجارة النيلية ، وفي المغرب سيطر اليهود المحليون ، وكذلك آخرون من ذوي التراث الطويل في التجارة وتجار سوس في مراكش ، وواحة مزاب في الجزائر ، وجزيرة جربة قبالة الساحل التونسي .

وقد امتدت المصالح الأوروبية المالية فيما وراء التجارة ، وكانت الاستثمارات الكبيرة الأولى هي تلك القروض المقدمة للحكومات التي أخذت

الى فرض السيطرة المالية الأجنبية ، ولكن بعد ذلك قدمت الحكومات المزيد من القروض ولكن وجود السيطرة الأجنبية مكن من الحصول عليها بشروط أقل تعسفا عن ذي قبل ، وأصبحت الاستثمارات تمتد لما هو أكثر من القروض للحكومات فشمملت الهيئات والمؤسسات العامة التي أعطيت من أجلها الشركات الأجنبية امتيازات ، فبعد قناة السويس أعطيت الامتيازات في مناطق متنوعة ، في الموانئ وخطوط الترام ومشروعات المياه ، والنفاز والكهرباء وقبل كل شيء السكك الحديدية ، وبالمقارنة بهذا كان هناك استثمار قليل في الزراعة فيما عدا في بعض الأجزاء من مصر والجزائر ، حيث كان الطلب كبيرا ومنظما على منتجات معينة ، والادارة تحت السيطرة الأوروبية ، ضمنت عائدا كبيرا مأمونا - وكان هناك استثمار صغير في الصناعة أيضا ما عدا بعض الصناعات الاستهلاكية على نطاق صغير ، وفي بعض المناطق تم الاستثمار في استخراج المعادن (الفوسفات في تونس والبتروك في مصر) .

لم تكن كل تلك المصارف والشركات أوروبية ، ولكن بعضها نشأ في اسطنبول والقاهرة وغيرها ، كالبنك العثماني ، وقد شارك في الاستثمار الا اندراس المال في هذه البنوك المحلية كان في أغلبية أوروبية ، وكان الجزء الأكبر من الأرباح الناتجة من الاستثمار يصدر الى بلاد المنشأ لزيادة الثروات ورأس المال ، ولم يكن يبقى في البلاد المعنية لتوليد المزيد من الثروة ورأس المال الوطني .

السيطرة على الأراضي

وقد كانت الجماعات الأخرى التي ارتبطت مصالحتها بمصالح الحكومات الجديدة هي جماعات ملاك الأراضي ، وقد تغيرت الأسس القانونية للملكية الأرض سواء في الامبراطورية العثمانية وفي مصر في منتصف القرن التاسع عشر ، ففي الحقبة العثمانية ، حدد قانون الأرض الصادر سنة ١٨٥٨ أنواع الأراضي المختلفة ، وقد كانت معظم الأراضي الزراعية

مملوكة للدولة وفقا للتقاليد الراسخة منذ أمد طويل ؛ ولكن الذين كانوا يزرعونها ، أو الذين تصعدوا بزراعتها كان من حقم الحصول على وثيقة (حجة) تمكنهم من الاستخدام الكامل لها دون أن يتهدهم شيء ، وكان بإمكانهم بيعها أو توريثها ، وربما كان الهدف من ذلك القانون الصادر سنة ١٨٥٨ تشجيع الإنتاج ، وتقوية وضع المزارعين الفعليين ، وفي بعض المناطق حقق القانون هذه النتيجة المرجوة ، ففي أجزاء من الأناضول وفي لبنان تزايدت الحيازات الصغيرة من الأراضي المنتجة للحرير بفضل التحويلات المرسلة من المهاجرين لعائلاتهم ، إلا أنه في معظم المناطق كانت النتائج مختلفة ، ففي المناطق القريبة من المدن ، والتي تعمل في إنتاج المواد الغذائية والمواد الخام لاستهلاك المدن أو للتصدير ، كان أغلبها يقع بين أيدي العائلات الحضرية (غير فلاحين) ، وكان بإمكان هذه العائلات الاستفادة من الجهاز الإداري لتسجيل الملكية ، كما كانوا في وضع أفضل من الفلاحين للحصول على القروض من المصارف التجارية أو شركات الرهونات أو من البنك الزراعي الحكومي ، وكان بإمكانهم تقديم الأموال للفلاحين لتمكينهم من دفع الضرائب أو تمويل عملياتهم ، وفي مناطق الإنتاج للتصدير ، كان بإمكان التجار من الحضرة من ذوي الروابط مع الأسواق الأجنبية التحكم في الإنتاج ، وتقرير ما يجب زراعته ، وتقديم الأموال للزراعة وشراء الإنتاج ، وبعضهم كان في موقع الاحتكار ، فقد كان شراء التبغ والحرير في كل الإمبراطورية العثمانية امتيازاً لشركات ذات رأس مال أجنبي، وبهذه الطرائق ظهرت طبقة من الملاك الغائبين من سكان المدن ، وكان بإمكانهم الالتجاء للحكومة لتسليم مطالباتهم بجزء من الإنتاج ، فالفلاحون الذين يزرعونها كانوا إما عمالا بلا ملكية ، أو مزارعين بالمشاركة ، ويحصلون على ما يكفيهم للعيش من المحصول، وقد كان من أكبر هذه القطاعات وأفضلها إدارة أراضي السلطان عبد الحميد نفسه .

كما ظهر في الريف النائي بعيداً عن التأثير الفعال للمدن نوع آخر من كبار ملاك الأراضي ، فقد كانت معظم الأراضي ، خاصة في المساحات

المستخدمة للمراعى تتمتع عند الحكومة أو أولئك الذين عاشوا عليها .
مملوكة للقبيلة على المشاع ، ولكن الأسر المهيمنة فى القبيلة قامت بتسجيل
معظم الأراضى باسمها وإذا كانت المساحة كبيرة ، لم تكن السيطرة الفعلية
على الأرض فى يد زعيم القبيلة ولكن فى يد مجموعة من الوسطاء اقرب الى
الأرض وعملية الزراعة من مالك الأرض فى المدينة ، أو من شيخ القبيلة .

وقد كان من بين هؤلاء الملك تجار ، مسيحيون ويهود ومرابون ،
ولكن بعض الأجانب فى معظم أجزاء الامبراطورية ظلوا يتحكمون من
اسطنبول ، وقد كان الاستثناء الرئيسى من ذلك هو فلسطين ، حيث كان
هناك مجتمع يهودى متنام منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر من نوع
جديد ، ليسوا اليهود الشرقيين المستقرين منذ زمن ، ولكن كانوا من
يهود اواسط وشرق أوروبا لم يحضروا الى القدس للدراسة أو الصلاة
أو الدفن؛ ولكنهم أتوا برؤية جديدة عن استعادة الوطن اليهودى ذى الجذور
فى هذه الأرض ، وفى عام ١٨٩٧ تبلورت هذه الطموحات فى قرارات
المؤتمر اليهودى الأول ، الذى دعا الى انشاء وطن للشعب اليهودى فى
فلسطين يحميه القانون الدولى ، وبرغم المعارضة من الحكومة العثمانية ،
والقلق المتزايد بين قطاعات من السكان العرب المحليين ، زاد السكان
اليهود فى فلسطين بحلول عام ١٩١٤ الى حوالى ٨٥ ألف أو ما يقارب
١٢٪ من مجموع السكان ، وكان حوالى ربعهم مستقرين فى الأراضى التى
تم شراؤها بمعونة الصندوق القومى (اليهودى) وأعلنت ملكية خالصة
لليهود ، على ألا يستخدم على هذه الأراضى من ليس يهوديا ، وكان
بعضهم يعيش فى مستوطنات زراعية من نوع جديد (كيبوتز) ذات
ادارة جماعية للإنتاج والحياة الاجتماعية .

وفى مصر ، كانت العملية التى انتقلت بمقتضاها ملكية الأراضى
من الحاكم الى أيدي الأفراد قد بدأت أواخر سنوات «محمد على» ، وتوسعت
بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٨٠ بواسطة سلسلة من القوانين والمراسيم التى

أدت في النهاية الى الملكية الخاصة الكاملة ، ويدون هذه القيود التي حددها القانون العثماني ، وهنا أيضا لم تكن النية هي خلق طبقة من كبار ملاك الأرض ، ولكن هذا في الواقع هو ما حدث بالفعل بسبب عدد من العمليات المتشابهة ، فقد منح الخديو مباحات شاسعة من الأراضي قبل الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ لأفراد عائلته أو كبار المسؤولين في خدمته ، واحتفظ بكثير منها لنفسه كملكية خاصة . كما استطاعت العائلات الكبيرة مد ملكياتها بعد تزايد الطلب على القطن ، وبعد الاحتلال ، وفعت الأراضي التي أعطاهها الحاكم لحسنة الدين الخارجي والأراضي التي أدخلت حديثا للرقعة المزروعة في أيدي كبار الملاك أو شركات الرهونات ، وغرق صغار الملاك في الديون للمرابين في المدن وفقدوا أراضيهم ، وحتى ان امكنهم الاحتفاظ بها فلم يكن بإمكانهم الحصول على القروض لتمويل انتحسينات ، كما أدت قوانين الموارث الى تفتيت الملكية الى الحد الذي لم يعد ممكنا لقطعة أرض أن تعمل عائلة ، وبحلول الحرب العالمية الأولى كان أكثر من ٤٠٪ من الرقعة الزراعية بين أيدي كبار الملاك (من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا) وحوالي ٢٠٪ كانت مملوكة لصغار الملاك أقل من ٥ فدادين (الفدان حوالي ٤٠ هكتارا) وحوالي ٢٠٪ من المزارع الضخمة كانت مملوكة للأفراد أو الشركات الأجنبية خاصة في الشمال ، وأصبح العادي هو المالك الكبير الذي يزرع الفلاحون أراضيهم ، وكان مسموحا لهم باستئجار قطع من الأراضي وزراعتها لأنفسهم ، ويضاف الى هذه الفئة عدد متزايد من العمال غير المالكين يمثلون ٢٠٪ من السكان العاهلين .

وفي تونس ، توسع تخصيص الأراضي للملاك الأجانب وقد كان هناك بالفعل جاليتان كبيرتان ، فرنسية وإيطالية في زمن الاحتلال الفرنسي ، وفي السنوات العشر الأولى من اعلان المحمية ، كانت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في صالح أصحاب المصالح الكبرى الراغبين في شراء الأراضي ، فقد كانت قضايا الأرض تنظر في محاكم مختلطة ، وكان من جراء ذلك أن أولئك الذين استأجروا أراضي الوقف أصبح مسموحا لهم بشرائها ، ومنذ عام ١٨٩٢ تم تبني سياسة جديدة لتشجيع الهجرة والمستوطنات تحت ضغط من جماعات الاستعمار لزيادة العنصر الفرنسي

بينهم ، وكان هناك مساحات كبيرة من الأراضي عرضت للبيع من أراضي الوقف وأراضي الدولة والأرض التي تستخدمها بعض القبائل على المشاع ، حيث سادت نفس السياسة كما كان الحال في الجزائر لحصر السكان في جزء صغير منها . وكانت تقسم للمشتريين ، القروض الزراعية ، والمعدات ، والطرق ، كما كانت الظروف الاقتصادية أيضا جيدة ، واستمر الاحتياج للقمح وتزايد الطلب على النبيذ وزيت الزيتون ، وعليه زادت مساحة الأراضي بين أيدي الأوروبيين خاصة في المناطق التي تزرع القمح في الشمال ، ومناطق زراعة الزيتون على الساحل ، وبحلول ١٩١٥ تملك المستعمرون حوالي خمس الأراضي المزروعة ، وكان قليل منهم من صفار الملاك ، وكان النمط التقليدي هو كبار الملاك ، يزرعون بمعاونة الصقليين والاطاليين الجنوبيين أو العمال التونسيين ، أو الذين يؤجرون أراضيهم للفلاحين التونسيين ، وكان هناك وفرة في الأيدي العاملة لأن عملية اغتصاب المستعمرين للأراضي ، أساءت لأحوال الفلاحين الذين حرموا من إمكانية الحصول على رأس المال ، وحرموا أيضا من الحماية التي كان يقدمها لهم الملاك المحليون ، وجلب التحول الاقتصادي معه تغييرا في القوة السياسية ، فكان المستعمرون يطالبون بدور أكبر في وضع السياسة ، وكانوا يرغبون في أن تتحرك الحكومة باتجاه ضم البلاد إلى فرنسا ، واخضاع السكان المحليين بالقوة ، والابقاء عليهم في إطار ثقافة تقليدية ونمط للحياة يمنهم من المشاركة بفاعلية في ممارسة القوة ، وقد حققوا بعض النجاح في هذا الأمر ، حيث ان حشدا كبيرا من مسئول الحكومة كانوا فرنسيين ، كما كان المؤتمر الاستشاري للشئون المالية والاقتصادية يتكون أساسا من المستعمرين ومن ناحية أخرى ، كانت الحكومة في باريس وكبار المسئولين الذين أرسلوا من هناك يرغبون في الحفاظ على المحمية على أسس من التعاون بين الفرنسيين والتونسيين .

وبحلول عام ١٩١٤ ، كانت السياسة الفرنسية في تونس قد وصلت إلى مرحلة مشابهة لسياستها في الجزائر ، ولكن في نفس الوقت كانت الأمور في الجزائر قد تغيرت : حيث أصبحت خاضعة لفرنسا في الحرب الفرنسية - البروسية (١٨٧٠ - ١٨٧١) وسقوط نابليون الثالث من

سلطة الحكومة الفرنسية في الجزائر ، وسيطر (المستعمرون) لفترة تسلموا خلالها السلطة ، ولكن في شرق البلاد حدث شيء مختلف ، فقد قامت ثورة واسعة بين العرب والبربر لعدة أسباب : من ناحية كان النبلاء يرغبون في استعادة وضعهم السياسي والاجتماعي الذي ضعف بتوسع الادارة المباشرة ، ومن ناحية أخرى كان الفلاحون سكان القرى يعترضون على فقدان أراضيهم ، وبعد فترة من الأوبئة والمحاصيل السيئة تبلورت بين قطاع كبير من السكان الرغبة في الاستقلال ، التي لم تتجلى بعد في أشكال وطنية ولكن كان لها بعدها الديني ، غذتها ووجهتها زعامة إحدى الطرق الصوفية ، وقمعت هذه الانتفاضات وأدت الى نتائج فاجعة للمسلمين الجزائريين ، وفرضت الغرامات الجماعية وصودرت الأراضي كمقاب ، وقدرت خسائر تلك المناطق التي اشتركت في التمرد بما يساوي ٧٠٪ من ممتلكاتها .

كانت النتائج على المدى البعيد أكثر سوءا ، فقد أدت الى تدمير القيادات المحلية كما نتج عن تغير النظام في باريس ، ازالة العقبات امام توسع ملاك الأراضي الأوروبيين ، وتحولت اقطاعيات كبيرة من الأراضي الى أيادي المستعمرين، سواء بالبيع أو الهبة من اراضي الدولة أو بالاستيلاء على اراضي القبائل التي تستخدم استخداما على المشاع ، أو بالتلاعب القانوني، وبحلول ١٨٧٤، كان الأوروبيون يمتلكون قرابة ثلث الأراضي المزروعة وكانت أكثر الأراضي انتاجية تنتج القمح أو الكروم كما كانت من ذي قبل ، وكان للنبيذ الجزائري سوق جديدة كبيرة في فرنسا ، ومعظم الأراضي التي تزرع كروما كان يعمل بها المهاجرون الأوروبيون من الاسبان والاطاليين وكذلك الفرنسيين ، ولكنها كانت مملوكة للملاك اغنياء نسبيا بما لديهم من رؤوس أموال ، واقتصرت صفار المزارعين الجزائريين على أجزاء صغيرة من الأراضي غير المتميزة وبلا رأس مال، وبموارد متناقصة من الماشية ، ومالوا لأن يصبحوا مزارعين بالمشاركة أو مجرد عمال على الأرض المملوكة للأوروبيين ؛ رغم ظهور طبقة جديدة من الملاك المسلمين .

وقد تزايد سكان الجزائر من الأوروبيين بسبب الفرص الجديدة في الأراضي بشكل سريع من ٢٠٠ ألف في عام ١٨٦٠ الى قرابة ٧٥٠ ألف

فى عام ١٩١١ ، والرقم الأخير يشمل اليهود الجزائريين الذين حصلوا جميعا على الجنسية الفرنسية ، وتزايد السكان المحليون فى نفس الفترة الى ٤٠٠.٠٠٠ ر. ١٩٤٠ ، وكان الأوربيون يشكلون ١٣٪ من اجمالى السكان ، وفى المدن الكبرى كانوا يمثلون عنصرا أكبر ، وفى عام ١٩١٤ كان ثلاثة ارباع سكان المدن الكبرى فى الجزائر من الأوربيين .

وقد سيطر هذا الوجود الأوربي المتزايد فعليا على الحكومة المحلية ، وبحلول عام ١٩١٤ أصبح لهم ممثلون فى البرلمان الفرنسى وشكلوا جماعة ضغط سياسى مهمة فى باريس ، وبالتدريج مع ظهور جيل جديد فى الجزائر ، وحصول المهاجرين من بلاد أخرى على الجنسية الفرنسية وشكلوا هوية منفصلة واهتمامات منفصلة ، بلورتها جماعات الضغط السياسى فى مطالب لاستيعاب الجزائر بقدر الامكان فى فرنسا ، مع اخضاع الادارة الفرنسية المحلية لسيطرتهم ، ونجحوا فى ذلك بشكل عام ، فقد كانت الأغلبية العظمى من المسؤولين المحليين من الفرنسيين، وكذلك ممن يحتلون المواقع العليا ، وتوسعت المناطق التى كانت تديرها المجالس البلدية ذات الأغلبية الفرنسية وفى هذه المناطق لم يكن للمسلمين فعليا أية سلطة ، وكانوا يدفعون ضرائب مباشرة أكثر من تلك التى يدفعها المستعمرون ولكن المصائدات كانت تستخدم أساسا لصالح الأوربيين ، وكانوا يحاكمون بناء على قانون عقوبات خاص يفرضه عليهم القضاء الفرنسيون ، كما كان الاتفاق على تعليمهم قليلا .

وبنهاية القرن ، أصبحت الحكومة فى باريس واعية « بالمشكلة العربية » وبأهمية ضمان أن تظل الادارة مستقلة عن ضغوط المستعمرين ، وأن بإمكانها استخدام سلطاتها للحفاظ على « كرامة المهزومين » (٢) ، وبفضل بعض الجهد حيال التعليم الابتدائى للمسلمين ، ولكن بحلول عام ١٩١٤ كان عدد الجزائريين الذين تلقوا تعليميا ثانويا أو عاليا يمد بالعشرات أو بالمئات وليس بالآلاف .

احوال الشعب .

فى تلك الأجزاء من الشرق الأوسط والمغرب التى كانت سيطرة الحكومة فيها قد أصبحت أكثر قبالية ، أنشئت الأشغال العامة ، وصدرت القوانين الجديدة للأراضى لتضمن حقوق ملكية مؤكدة ، منحت المصارف والشركات العقارية رؤوس الأموال ، ووجدت المنتجات أسواقا فى العالم الصناعى ، وتزايدت المساحات المزروعة ، وتزايدت المحاصيل الانتاجية بين عامى ١٨٦٠ و ١٩١٤ ، ومن الواضح رغم سوء الاحصائيات أن ذلك ما حدث فى الجزائر وتونس حيث تضاعفت الأراضى القابلة للزراعة ، وفى مصر بالذات كانت الظروف جيدة، فى ذلك الوقت، حيث كانت سيطرة الحكومة غير مهددة حتى فى صعيد مصر ، وكانت سوق القطن فى تزايد برغم الذبذبات التى كان معرضة لها ، وأدت مشروعات الرى الكبرى الى زيادة انتاجية الأراضى ، وتزايدت المساحة المنتجة بمقدار الثلث بين عامى ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، ولم تكن هذه الزيادة بلا مخاطر ، وربحية زراعة القطن للتصدير كانت كبيرة ؛ لدرجة أن المزيد من الأراضى كانت توجه لها ، وبحلول حوالى ١٩٠٠ أصبحت مصر مستوردة بالكامل للمواد الغذائية والسلع المصنعة .

وبالنسبة لسوريا وفلسطين والعراق، كانت الاحصائيات أكثر بعدا عن الدقة ولكن المؤشرات المتاحة تشير الى نفس الاتجاه ، وفى سوريا وفلسطين كان بإمكان الفلاحين فى القرى الجبلية زيادة مساحة الأراضى التى يزرعونها فى السهول لانتاج القمح والمحاصيل الأخرى التى كان لها سوق فى العالم الخارجى ، فزيت الزيتون والسمسم والبرتقال من منطقة يافا ، وفى لبنان تزايدت صناعة الحرير ، وفى العراق لم يكن العامل المهم هو توسع سلطة الدولة ، ولا تحسين الرى ، أو المشروعات الكبرى للرى مثل قناطر الهندية على نهر الفرات حتى عام ١٩١٣ ، وإنما كانت الطريقة التى طبقت فيها قوانين الأراضى ، عندما سجن زعماء القبائل الأراضى بأسمائهم ، وكان هناك حافظ فى تحويل ورجال قبائلهم من الرعى الى الزراعة المستقرة لانتاج القمح أو التيلج للتصدير .

وقد حدث مثل هذا التغير فى التوازن بين الزراعة المستقرة والرعى، حيثما تواجد عاملان متضادان، كان الأول توسع دائرة السيطرة الحكومية التى كانت تفضل دائما التعامل مع المزارعين المستقرين لاماكان فرض الضرائب عليهم وتحويلهم عن البدو الرحل الذين يعيشون خارج المجتمع السياسى ، والذين يمكنهم أن يشكلوا خطورة على النظام ، وكان يحدث هذا التوسع حيثما استطاعت الحكومة فرض قوتها وتحسنت المواصلات ، ففي الجزائر تحرك الجيش الفرنسى جنوبا من الهضبة العليا الى واحات الصحراء والأراضى التى يعيش فيها « الطوارق » ، وفى سوريا جعل انشاء السكك الحديدية بالامكان مه حدود الزراعة داخل السهول ، وأصبحت كل محطة سكة حديد مع مسئوليتها والحامية العسكرية والسوق، مركزا لانتشار الزراعة والتجارة ، وكانت عناصر معينة من السكان تستلهم للحفاظ على النظام فى الريف ، كانت تستلهم فى الشمال مثل الجاليات الكردية ، والشراكسة (أو الجركس) الذين تركوا بلادهم فى أعقاب الفتح الروس واستقروا فى سلسلة من القرى فى جنوب سوريا .

وكان العامل الثانى هو الطلب المتناقص على المنتجات الرئيسية للسهول أو الأرياح المنكمشة الناتجة منها بالمقارنة بالعائدات من المحاصيل المنتجة للبيع أو التصدير ، وبدأت سوق الابل فى الانكماش مع دخول وسائل الاتصال الحديثة (ولكن التغير الحاسم بظهور السيارة لم يكن قد بدأ بعد) . واستمر الطلب على الأغنام وتزايد مع زيادة عدد السكان ، ولكن رأس المال كان أكثر ربحية فى زراعة المحاصيل ، ومن الدلائل المتوافرة أنه كان من الواضح أن أعداد الماشية نسبة الى عدد السكان كانت فى تناقص ، ففي الجزائر كان هناك ٢٨٥ رأسا من الأغنام لكل نسمة من السكان ، وبعد ذلك بثلاثين عاما انخفضت هذه النسبة الى ١٦٥ رأسا .

وبشكل عام ، تميزت هذه الفترة بتزايد السكان بمعدلات تختلف بشكل كبير من بلد لآخر ، ومن بين البلدان ذات الإحصائيات التى يمكن الاعتماد عليها ، التى يمكن ملاحظة الزيادة فيها بوضوح ، كانت مصر

والجزائر ، ففي الجزائر تضاعف السكان المسلمون في خمسين عاما من ٢ مليون عام ١٨٦١ الى ٤ مليون عام ١٩١٤ ، وفي تونس كانت الزيادة بنفس المستوى من ١ الى ٢ مليون * في مصر كان التزايد مستمرا خلال القرن التاسع عشر من ٤ ملايين في عام ١٩٠٠ الى ٥ مليون عام ١٨٦٠ ثم الى ١٢ مليونا في ١٩١٤ . وفي السودان ، كان التزايد مطردا منذ بداية الاحتلال البريطاني ، وفي الهلال الخصيب فان العملية لا تخرج عن تقديرات وتكهنات ، وسكان سوريا يبدو أنهم تزايدوا بنسبة حوالى ٤٠٪ بين عامي ١٨٦٠ و ١٩١٤ من ٢٥ الى ٣٥ مليون ، ومن ناحية أخرى كان هناك تدفق خارجى كبير من لبنان الى أمريكا الشمالية والجنوبية ، وبحلول عام ١٩١٤ يعتقد أن حوالى ٣٠ ألف لبنانى قد غادروا البلاد ، والزيادة في العراق كانت على نفس المستوى ، والتقديرات التقريبية تذهب الى أن يكون التعداد الكلى للبلاد العربية بشكل عام تزايد من ١٨ - ٢٠ مليونا عن عام ١٨٠٠ الى حوالى ٣٥ - ٤٠ مليونا بحلول عام ١٩١٤ .

وكان معظم السكان أساسا في الريف، وقد نمت بعض المدن بشكل سريع ، خاصة الموانئ المتخصصة في التجارة مع أوروبا، وهي مدن الساحل الجزائري وبيروت والاسكندرية (بحلول عام ١٩١٤ كانت ثانية كبرى المدن العربية) وغيرها ، خاصة العواصم الوطنية أو الاقليمية ، التي تنامت تقريبا بنسبة التزايد في اجمالى السكان ، فالقاهرة على سبيل المثال تضاعفت تقريبا في الحجم ، وظلت أكبر المدن العربية ولكن تعداد مصر ككل تزايد ، أيضا ظلت درجة التحضر تقريبا كما كانت عليه ولم يكن تدفق المهاجرين من الريف الى المدن قد بدأ بعد ٠٠

وقد كان تزايد السكان يرجع لعدة عوامل : في مصر ، قد يكون متعلقا بانتشار زراعة القطن ، اذ كان صغار الأطفال يساعدون في الحقل في سن مبكرة ؛ ولهذا فقد كان هناك حافز للزواج المبكر وكثرة الانجاب ، وفي معظم البلاد كان نتيجة لهبوط قوة عاملين نتج عنهما نقص في السكان فيها مضى وهما : الأوبئة والمجاعات ، وكان ذلك يفضل

تحسين إجراءات الحجر الصحي تحت إشراف الأطباء الأوروبيين ، وبدعم من الحكومات الأجنبية أمكن القضاء على الوباء في بلدان البحر المتوسط تقريبا بحلول ١٩١٤ ، كما حدث بالنسبة للكوليرا ، كما أن ارتباط عامل تزايد الانتاج من الغذاء ، وتحسين الاتصالات جعل بالإمكان تعويض نقص المحاصيل المحلية الذي كان يؤدي للجوع في العصور السابقة . وفي بعض البلاد كالجيزة وتونس والسودان، لم ترفع الزيادة تعداد السكان الى مستويات غير مسبقة بقدر ما عوض النقص الحاد الذي عانت منه من قبل ، ففي الجزائر أدت الحرب والكوارث والأوبئة والجوع الى نقص السكان بشكل ملحوظ في منتصف القرن التاسع عشر، وفي تونس كان هناك نقص تدريجي على فترات طويلة ، وفي السودان أدت الاضطرابات التي سببتها أحداث الحركة المهدية وما تلاها من سلسلة من المحاصيل المتدنية ، الى هبوط خطير في التعداد ابان التسعينات من القرن التاسع عشر .

ولم تكن زيادة السكان تعنى بالضرورة ارتفاع مستوى المعيشة بالضرورة بل انها قد تعنى العكس ، ورغم ذلك هناك سبب يدعو الى الاعتقاد أن المستوى ارتفع في بعض الأماكن . وكان ذلك صحيحا بالتأكيد فيما يتصل بالطبقة العليا في المجتمع الحضري ، أولئك المرتبطين بالحكومات الجديدة أو بالقطاعات المزدهرة من الاقتصاد ، فكانت مكاسبهم أعلى وتمتعوا بامكان أفضل ، ورعاية صحية أفضل ، ومجال أكبر من السلع المطروحة في الأسواق ، وفي الريف أدى الانتاج المتزايد من الغذاء ، وتحسين الاتصالات ، الى تحسين التغذية في بعض الأماكن على الأقل ، وليس في المستعمرات الأوروبية حيث فقد الفلاحون أفضل الأراضي ، ولكن في مصر وبعض الأجزاء من سوريا ، حيث كان هناك توازن بين الانتاج وزيادة السكان (رغم أن تحسن الصحة المساهمة في مصر نتيجة تحسن التغذية وازنه من ناحية أخرى انتشار مرض البلهارسيا التي تحملها المياه وتنتشر مع توسع الري) .

وقد كانت إمكانات التحسن في حياة الفلاحين محدودة ، حتى في أفضل الظروف ليس فقط بحكم التزايد المستمر في السكان، ولكن بتحول

ميزان القوى الاجتماعية لصالح أولئك الذين تملكوا الأراضي أو سيطروا عليها ، فقد كانت قوة القانون والحكومة تدعم دعاوهم ، وكان بإمكانهم الحصول على المال الذى لا يمكن الانتاج بطونه أو طرح المنتج فى الأسواق ، وفى أغلب الأحيان لم يكن لزاما عليهم أن يعملوا فى إطار الروابط الأخلاقية بينهم وبين من كانوا يعملون لديهم ، فلم يكن للمستعمرين أو المرابين فى الحضر أو لشيوخ القبائل الذين تحولوا الى ملاك أراضى ، نفس الروابط مع أولئك العاملين لديهم مثل ما كان لأسلافهم ، وفى مثل هذه الظروف لم يستطع الفلاحون أن يحصلوا من ناتج الريف سوى الحد الأدنى الذى يقيم أودهم بالكاد ، بالإضافة الى أنهم فقدوا حماية الأقوياء فى أوقات الشدة والقهر .

المجتمع الزوج

بحلول عام ١٩١٤ ، ظهر فى البلاد العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية والمغرب بدرجات متفاوتة شرائح طبقية جديدة ، وهى الجماعات المالية والتجارية الأوربية ، وفى بعض الأماكن ظهرت مجتمعات المستوطنين التى تحميها وتميزها قوى حكوماتها ، وشرائح التجار المحليين وملاك الأراضي كانت مصالحها مرهونة الى حد ما بمصالح الجماعات الأجنبية ، ولكنها كانت فى بعض الأحيان متعارضة معها ، وسكان الريف المتزايدين وفقراء سكان المدن الذين لم يكن لهم سوى علاقة محدودة بالسلطة ، وكانوا مستبشرين من مزايا التغيرات الإدارية والقانونية والاقتصادية .

وقد تجلت العلاقات المتغيرة للقوى الاجتماعية فى التغيرات التى بدأت تحدث فى حياة المدن فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وانتقل النشاط الاقتصادى والقوة من المدن الكبرى فى الداخل الى الموانئ البحرية ، وبشكل خاص على سواحل المتوسط ، وقد أصبحت مواقع لتجارة الترانزيت كما أنها أصبحت المراكز الرئيسية للتجارة والمال ، حيث يتم تجميع البضائع من المناطق الداخلية وتوَفَّر عنها الواردات ،

وكانت أيضا مراكز للتصدير والاستيراد ، وحيث كان الانتاج الزراعى ينظم ويمول ، وقد كانت بعض الموانئ مدنا قديمة اتخذت حجما وأهمية جديدة فحلت بيروت محل صبيدا وبيكا كميناء رئيسى لجنوب سوريا ، وحلت الاسكندرية محل دمياط ورشيد فى تجارة مصر البحرية مع تزايد التجارة مع أوروبا ، وقد تددت التجارة مع الأناضول والساحل السورى ، فأصبحت البصرة هى الموقع الرئيسى لتصدير القمح والتور بالعراق ، وأصبحت جنة الميناء الرئيسى للحجاز وتزايدت أهميتها حيث غزت غرب الجزيرة بالبضائع الخارجية عن طريق البحر بدلا من القوافل من سوريا ، وتونس وموانئ الجزائر ، وقد نشأت موان جديدة كانت فعليا مراكز للحركة الدولية مثل بور سعيد فى الطرف الشمالى من قناة السويس ، وعدن كمركز لتزويد البواخر التجارية بالقمح على الطريق من أوروبا عن طريق القناة الى الهند ، والدار البيضاء على ساحل الأطلنطى فى مراكش .

وقد كانت المدن والموانئ تمتلئ بالمخازن والمصارف ومكاتب شركات الشحن المشيلة على الطراز المعمارى لمثيلاتها فى جنوب أوروبا ، وكانت بها أحياء سكنية بقبيلات تحوطها الجدران ، وكان تخطيطها يشغل الحقائق العامة والميادين والفنادق والمطاعم والمقاهى والمحال والمسارح ، وكانت الشوارع الرئيسية متسعة وعريضة بما يسمح بمرور الترام والعربات التى تجرها الخيل ، وبحلول عام ١٩١٤ ، بدأت ترتادها أول سيارات • ومدن الداخل أيضا تغير مظهرها بنفس الطريقة ، فى البداية ، بذلت المحاولات لادخال طرق ومبان جديدة الى قلب هذه المدن القديمة ، وشق طريق عريض خلال القاهرة حتى سقج القلعة ، وأصلحت الأسواق وتوسعت فى دمشق ، وأنشئت سوق الحميدية ، وسوق مدحت باشا ، وعلى المدى الطويل خففت الأحياء الجديدة خارج أسوار المدن القديمة (اذ كانت ما زالت موجودة) على الأراضى التى لا يعوق استخدامها المباني القديمة أو مشاكل الملكية والتى يمكن تطويرها طبقا لخطه ، فتوسعت دمشق الجديدة شرقا على مرتفعات جبل قاسيون ، والقاهرة الجديدة أولا الى شمال المدينة القديمة وبعدها الى الغرب على الأراضى الممتدة الى النيل ،

والتي كانت مستنقعات جففت فى تلك الآونة وأصبحت مناسبة للبناء ، وتونس الجديدة توسعت جزئيا على الأرض المردومة من البحيرة الواقعة الى الغرب منها ، والخرطوم التي كانت عاصمة السودان تحت حكم المصريين ثم عاصمة للحكم المشترك كانت انشاء جديدا بشوارع متماثلة ، قرب نقطة التقاء النيل الأبيض والأزرق ، وفى نهاية تلك الفترة حدثت تغيرات مشابهة فى المغرب ، فقد امتلئت الرباط عاصمة المحمية ومقر الإقامة الرئيسى للسلطان نحو الساحل ، وصممت مدينة الجديدة خارج أسوار المدينة القديمة متفادية أى تداخل مع المدينة القديمة .

وقد امتصت المدن الجديدة الحياة تدريجيا من المدن القديمة ، وأقيمت فيها مكاتب الشركات والمصارف ، وتزايدت القصور والمكاتب الحكومية ، ففى القاهرة بنيت الوزارات الجديدة فى الضواحي الغربية ، وفيها كانت مقار القناصل من الأجانب ، وانتقل الخديو من القلعة الى قصر جديد بنى على الطراز الأوروبى ، وسيطر الجيش البريطانى على القاهرة من ثكنات قصر النيل على ضفاف النيل .

وقد كان الأجانب يشكلون جزءا كبيرا من سكان المدن والأحياء الجديدة ، مسئولون وقناصل وتجار ومصرفيون ومهنيون . والجزائر ووهران أكبر مدن الجزائر كانت فيهما أغلبية أوربية ، ففى القاهرة كان ١٦ ٪ من السكان من الأجانب ، وفى الاسكندرية ٢٥ ٪ ، عاشوا حياة منفصلة منزلة متميزة ، لهم مدارسهم وكنائسهم ومستشفياتهم وأماكن اللهو الخاصة بهم ، ويفصل فى قضاياهم مستشارون أوروبيون أو محاكم مختلطة ، ومصالحهم الاقتصادية يحميها القناصل الذين تحميهم حكوماتهم . وقد جذبت السلطة وطرائق الحياة الجديدة الى المدن أيضا التجار المحليين وغالبيتهم من المسيحيين واليهود المشتغلين بالتجارة الدولية ، وبعضهم يتمتع بالحماية الأجنبية واستوعبتهم المجتمعات الأجنبية تماما ، وفى عام ١٩١٤ ، بدأت العائلات الاسلامية من مسئولى الحكومة أو ملاك الأراضي فى ترك بيوت أسلافهم فى المدن القديمة طلبا لرفاهية العيش فى الأحياء الجديدة .

وقد ظهر نوع جديد من الحياة فى المدن الجديدة كان انعكاسا للحياة فى أوربا ، فالرجال والنساء يرتدون ملابس مختلفة ، وقد كان أحد سمات التحديث المهمة للإصلاحات فى عصر محمود الثانى هو التغيير فى اللباس الرسمى ، فقد تخلى السلطان ومستولوه عن الأردية الفضفاضة والعمامات الواسعة التى كان يرتديها أسلافهم ، وأحلوا محلها الردنجوت الأوربى وغطاء جديدا للرأس هو الطربوش الأحمر ذو الزر الأسود ، كما ارتدى جنود الجيوش الجديدة العثمانية والمصرية والتونسية أزياء على الطراز الأوربى ، وقد أدى السفر وارتداد الأحياء الأجنبية والمدارس الحديثة بالتجار والمهنيين وعائلاتهم الى الاعتقاد على الملابس الجديدة وارتداها المسيحيون واليهود قبل المسلمين ، وبنهاية القرن كانت بعض زوجاتهم وبناتهم أيضا يرتدين ثيابا على الطراز الايطالى أو الفرنسى ، تعلمن من الدوريات المصورة ، وحتى عام ١٩١٤ كان نادرا ما تخرج النساء المسلمات بدون نوع من الغطاء على الرأس ان لم يكن على الوجه .

وقد كانت المساكن أيضا تعبيرا مرئيا عن التغير فى طرائق المعيشة، فكانت مباني الأحياء الجديدة سواء أكانت سكنية أم للأعمال ، يصممها فى الغالب معمارىون إيطاليون أو فرنسيون أو تبني على طرز إيطالية أو فرنسية بالحجارة ، وتزخرف بالمصيص والحديد المشغول ، واتخذت المباني العامة واجهات مهيبه من الخارج وبعضها كان معبرا عن رؤى جديدة فى المجتمع، ففي القاهرة بنيت دار الأوبرا والمتحف والمكتبة الخديوية ، كما كانت المباني أيضا انعكاسا لرؤية مختلفة للحياة العائلية ، فكان من الصعب التوفيق بين فصل غرف المعيشة فى الطابق الأرضى وغرف النوم فى الطابق العلوى، وبين الفصل القديم الصارم بين الصالونات حيث يستقبل رجال العائلة الزوار ، والحريم حيث تجرى حياة العائلة ، وقد أدت التغيرات فى الحياة الاقتصادية والعادات الاجتماعية،بالإضافة الى الإجراءات العثمانية والمصرية والانجليزية ضد تجارة العبيد ، الى انتهاء العبودية.وفى عام ١٩١٤ ، اختفى الحسيان السود حراس عفاف الحريم من بعض القصور ، وكانت الكراسى والمناضد المصنوعة تقليدا للأنات الفرنسى فى القرن الثامن عشر ، تعنى ضمنا طريقة مختلفة فى استقبال الضيوف وتناول الطعام معهم ، وكانت

المنازل محوطة بالحدائق وليست مبنية حول أفنية داخلية ، وكانت نوافذها تطل على الخارج الى الطرقات ، وكان بالإمكان النظر الى الخارج وللآخرين النظر الى الداخل، وفي الشوارع الأكثر اتساعا أو على مشارف المدينة كانت النساء من العائلات الكبيرة يتنزهن في عربات تجرها الخيول، وفي عام ١٩١٤ كان بإمكان السيدات الأرستقراطيات من القاهرة حضور عروض الفرق المسرحية المتجولة، التي تعرض الدراما الكلاسيكية الفرنسية أو الأوبرا الإيطالية وهن - أى المشاهدات - مختفيات خلف ستائر في مقصورات دار الأوبرا .

الفصل الثامن عشر

ثقافة الامبريالية والاصلاح

ثقافة الامبريالية

واجه العرب والأوربيون بعضهم بعضا بطريقة جديدة في المدن الجديدة، وخاصة في البلاد تحت الاحتلال الأوربي، وتغيرت نظرة كل منهما للآخر ، وفي القرن الثامن عشر تزايد فضول العقل الأوربي تحت تأثير السفر والتجارة ليشمل كل العالم ، وفي القرن التاسع عشر تعمق هذا الفضول ، وكان هناك المزيد مما يشذيه ، فقد جلبت التجارة والحروب أعدادا متزايدة من الأوربيين والأمريكيين الى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وبدأت السياحة المنتظمة في منتصف القرن مع الحج للأراضي المقدسة (القدس وما حولها) والرحلات في النيل .

وقد تجلّى الفضول العالمي في نوع جديد من الدراسة، الذي حاول تفهم طبيفة المجتمعات وتاريخها في آسيا ؛ بدراسة ما تركوه في آثارهم من السجلات المكتوبة أو منقجات الحرف . وتعود الترجمة الأولى للقرآن (الكريم) الى ما قبل ذلك بكثير منذ القرن الثاني عشر ، ولكن هذا المجهود المبكر خلف القليل من الأثر ، وقد بدأت المحاولة المنظمة لتفهم النصوص الأساسية للمعتقد الاسلامي وتاريخ المسلمين في القرن السابع عشر بإنشاء كرسي للغة العربية في كل من جامعات باريس وليدن وأكسفورد وكامبريدج ، وجمع المخطوطات في المكتبات الكبرى، ومحققاتها الدقيقة الأولى ، وترجماتها . وفي الوقت الذي كتب فيه ادوارد جيبون « انحدار وسقوط الامبراطورية الرومانية » (١٧٧٦ - ١٧٨٨) ، كان لديه كم كبير من المصادر والأعمال المعروفة ليفيد منه .

الا أن الدراسة المنظمة لأوجه الثقافة العربية والإسلامية وإنشاء المعاهد التي يمكن من خلالها تناول النتائج من جيل لآخر بدأت في وقت لاحق ، فقد أنشأ سير ويليام جونز (١٧٤٦ - ١٧٩٤) الجمعية الآسيوية لدراسة التراث الإسلامي والهندوسي في الهند في المنطقة البريطانية الجديدة في البنغال ، وهي الأولى من بين عدد كبير من مثل هذه الجمعيات العلمية ، وفي باريس كان العالم الفرنسي سيلفستر دي ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨) بداية سلسلة من المعلمين والباحثين ، امتدت إلى أجيال أخرى وبلدان أخرى .

ولعب الدارسون الألمان في ألمانيا وإمبراطورية هابسبورج دورا خطيرا في نمو هذه التقاليد ، فكانوا ينظرون إلى الدين والتراث الإسلامي بعقول شكلتها النظريات الثقافية العظيمة لعصرهم : التاريخ الثقافي ، ودراسة استمرارية التطور الإنساني من عصر إلى عصر ومن شعب لآخر ، وعلم اللغة المقارن الذي حاول تتبع التاريخ الطبيعي والعلاقات العائلية للغات والثقافات والشخصيات التي تعبر عنها ، وتطبيق الطرائق النقدية على النصوص المقدسة لاكتشاف التطور المبكر للتراث الديني ، وتسجيل وتفسير الحياة والعادات والمعتقدات لشعوب آسيا وأفريقيا ، التي أصبحت في مجال أسفار وحكم الأوروبيين ، وقد أنعش كل ذلك علم الأنثروبولوجيا ، وبنهاية القرن ، ظهر نوع آخر من العلم ليلقي الضوء على دراسة النصوص : فظهر علم الآثار بهدف السعي لاكتشاف المستوطنات البشرية وتفسيرها ، وهكذا بزغت معرفة تاريخ البلاد العربية ، خاصة مصر والعراق فيما قبل ظهور الإسلام .

وقد أنتج الخيال الرومانسي ، واحترام الماضي البعيد والقريب ، والانكباب على المعرفة (أو ما يشبه المعرفة) المستمدة من الأسفار والدراسة ، رؤية عن الشرق ، جعلته غامضا ومشوقا ، ومهدا للمعانيب والأساطير التي أخصبت الفنون . وأصبحت ترجمة « ليالي غربية » ألف ليلة وليلة جزءا من التراث الغربي ، وشكلت الصور منها . ومن الكتب الأخرى أفكارا فرعية في الآداب الأوروبية ، وكتب جوته أشعارا عن الأفكار

الإسلامية ، وجعل سير والتز سكوت من صلاح الدين تجسيدا لفروسية القرون الوسطى في كتابه «التموينة» *The Talisman* ، وكان التأثير على الفنون المرئية أعظم من ذلك ، فقد ظهرت المؤثرات الإسلامية في تجميل وتزيين بعض المباني ومارس كبار الرسامين طرازا شرقيا في التصوير ، ومنهم : انجر *Ingres* ، ودلاكروا *Delacroix* وبعض صفار الرسامين ، وتكررت صور معينة في أعمالهم : الفارس العربي كبطل متوحش ، واغراء الجميلات في الحريم ، وروعة الأسواق ، والحياة التي تثير الاشفاق بين اطلال روعة الماضي .

وقد اشتبكت فكرة أخرى مع الرغبة في المعرفة ، والانبعاث الحثالي للانجذاب الضامض . فالهزيمة تتعمق داخل الروح البشرية أكثر من الانتصار . فان يكون المرء واقعا تحت سيطرة شخص آخر ، فانه يخوض تجربة واعية تثير الشكوك حول نظام الكون ، ويتناسى الطرف القوى - أو يفترض - جزءا من النظام الطبيعي للأمور ، ويخترع أو يتبنى أفكارا تبرر سيطرته ، وقد برزت عدة أنواع من التبرير في أوروبا القرن التاسع عشر ، وخاصة في بريطانيا وفرنسا ، حيث كانتا الدولتين الأساسيتين المهيمنتين على الحكم في الدولة العربية ، وكان بعض تلك التبريرات تعبيرا في صورة علمانية عن موقف المسيحيين الغربيين من الاسلام والمسلمين ، منذ أن واجهتهم القوة الإسلامية في البداية ، فالاسلام بالنسبة لهم يعتبر خطرا معنويا وعسكريا يجب مقاومته . وحين ترجمت هذه العقيدة الى مصطلحات علمانية ، وفر ذلك تبريرا لحكمهم وتحذيرا منهم . ولقد كان الخوف مائلا في أذهان الحكام البريطانيين والفرنسيين من « ثورة الاسلام » كحركة فجائية بين الشعوب المجهولة التي يحكمونها ، كما كانت ذكريات الحروب الصليبية تستخدم - من قبل الأوروبيين - لتبرير التوسع .

وقد اقتطعت أفكار أخرى من الجو الثقافي لتلك الفترة ، نضجت في منظور هيجل لفلسفة التاريخ ، وهي أن العرب ينتمون الى لحظة سابقة في تطور الروح الانسانية ، وأتموا مهمتهم في الحفاظ على الفكر اليوناني ، وسلمت شعلة المدنية للآخرين ، وكما هو ملاحظ في علم اللغة

المقارن، فإن أولئك الذين عاشوا في أوساط اللغات السامية كانوا يعتبرون غير قادرين على العقلانية، والثقافة المدنية الرفيعة التي كانت. وقفا غلى الآريين . كما يمكن استخدام تفسير معين لدارون عن التطور لتدعيم الادعاءات بأن أولئك الذين استطاعوا الصمود في معركة البقاء هم الأصلح، ولذلك فمن حقهم أن يحكموا، ومن ناحية أخرى يمكن النظر للقوة على أنها تجلب معها الأعباء وعبرة « عبء الرجل الأبيض » عبرت عن مثالية الهمت بشكل أو آخر المستولين والأطباء والمبعوثين، وحتى أولئك الذين يقرءون عن بعد عن آسيا وأفريقيا، بالاحساس بالمسئولية العالمية التي تبلورت في العون الذي يقدم لضحايا الكوارث، والمال الذي جمع في أوروبا وأمريكا لضحايا الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٨٦٠. والذي وزعته القناصل، كان المثل الأول للعمل العالمي المنظم الخير .

وقد قدر لفكرة الهوية الانسانية والمساواة بعيدا عن الاختلافات أن تبرغ في بعض الأحيان، ففي بداية القرن التاسع عشر أعلن « جوته » Goethe : « ان الشرق والغرب لا يمكن أن ينفصلا مرة أخرى » (١)، ولكن في النهاية سيطر صوت كبلنج Kipling الذي أكد أن « الشرق شرق والغرب غرب » (٢)، (رغم أنه ربما لم يقصد تحديدا ما فهمه البعض من كلماته) .

ظهور طبقة المثقفين

ولم تكن مثل هذه المناقشات لتجرى دون أن يكون لها صدى « ففي أواخر القرن التاسع عشر، كان الوعي بقوة أوروبا، الذي كان موجزدا بالفعل لدى الصفوة العثمانية الحاكمة قد أصبح وعيا واسع الانتشار، ونمت طبقة متعلمة جديدة، تنظر لنفسها والعالم من حولها بعيون فتحها أساتذة الغرب، وتنقل ما رآته بطرائق جديدة » .

وبخلاف استثناءات معدودة، تشكلت هذه الطبقة في مدارس من نوع جديد، كان أكثرها تأثيراً تلك التي أسستها حكومات الإصلاح لخدمة

أغراضها الخاصة ، فى البداية كانت تلك المدارس متخصصة فى تدريب المسئولين والضباط والأطباء والمهندسين فى اسطنبول والقاهرة وتونس وبنهاية القرن تنامى النظام الإدارى ، وكانت هناك مدارس ابتدائية وثانوية فى عواصم المدن العثمانية ، وتحسن وسائل المواصلات جعل بإمكان التلاميذ الانتقال منها الى الكليات العليا فى اسطنبول ، ومنها يجتذبون للعمل الحكومى ، وأسست فى اسطنبول جامعة ، وفى مصر حدثت بعض التطورات المهمة خارج الجهاز الحكومى ، فقد أنشئت بالقاهرة مدرسة فرنسية للقانون لتدريب المحامين للعمل فى المحاكم المختلطة ، وأسست الجامعة بمبادرات أهلية ، وفى السودان نشأت كلية حكومية هى « كلية جوردون » ، التى كانت تؤهل الصغار للوظائف البصرى التى تحتاجها الإدارة الحكومية ، وفى تونس بالمثل كان التشجيع الحكومى محدودا ، وكانت هناك بعض المدارس الابتدائية التى تستخدم فيها اللغتان (الفرنسية والعربية) وبعض المدارس العليا للمعلمين ، ومدرسة (الصادقية) وهى مدرسة ثانوية أنشئت على نمط الليسيه أصلها وسيطر عليها الفرنسيون ، وفى الجزائر توسعت المدارس الابتدائية تدريجيا بدءا من التسعينات من القرن التاسع عشر ، ولكن ببطء وعلى مستوى منخفض وضد رغبة المستعمرين،الذين لم يكونوا راغبين فى تعليم الجزائريين المسلمين الفرنسية وما تعبر عنها من أفكار ، وأقيمت ثلاث مدارس تدرس المواد الحديثة والتقليدية على المستوى الثانوى ، وقليل من الجزائريين كان يسمح لهم بدخول المدارس الثانوية الفرنسية ، أو مدارس القانون والطب والآداب فى جامعة الجزائر ، حيث كان القلة قادرين على الوصول للمستوى المطلوب وجزئيا لأن الجزائريين كانوا مترددين فى إرسال أبنائهم للمدارس الفرنسية .

والى جانب المدارس الحكومية كان هناك عدد قليل من المدارس أقامته الأجهزة الأهلية . وعدد أكبر منها دعمته الارساليات الأمريكية والأوربية ، وفى لبنان وسوريا ومصر كان لبعض المجتمعات المسيحية مدارسهم الخاصة ، خاصة الموارنة بترائهم الطويل فى التعليم العالى ، وبعض المدارس الحديثة أنشأتها المؤسسات التطوعية الاسلامية أيضا ،

وتوسعت مدارس الارساليات الكاثوليكية بالدعم المالى من الحكومة الفرنسية وحمايتها ، وفى عام ١٨٧٥ أسس اليسوعيون جامعتهم « سان جوزيف » فى بيروت وألحقت بها كلية فرنسية للطب فى ١٨٨٣ .

كما أدت مبادرة فرنسية الى انشاء « المنظمة الاسرائيلية » ، التى أسست المدارس للجماعات اليهودية من المغرب حتى العراق ، ومنذ بداية القرن كان عمل الارساليات الكاثوليكية منسجما من جهة ومتعارضاً من جهة أخرى مع الارساليات البروتستانتية التى كان معظمها أمريكياً ، وقد أنشأت مجتمعا بروتستانتياً صغيراً ، ولكنها وفرت التعليم للمسيحيين الآخرين ولبعض المسلمين أيضاً فيما بعد ، وقد كانت الكلية البروتستانتية السورية فى بيروت ، التى تأسست فى ١٨٦٦ هى قمة نظامهم التعليمى ، وأصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وهناك أيضاً المدارس الروسية لاتباع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الامبراطورية .

وفى كل هذه الأنظمة كانت هناك مدارس للبنات ، لم تصل بعد الى نفس مستوى مدارس الذكور ، ولكنها كانت تعلم القراءة وتخرج الفتيات القادرات على كسب عيشهن فى عهدة مهن ، كمعاملات فى المدارس ، أو ممرضات ، وفى النادر كصحفيات أو كاتبات وكان قليل منها مدارس حكومية ، ولكن الأغلب كان مدارس ارساليات ، وكان الآباء المسلمون يفضلون مدارس الراهبات الكاثوليكية ؛ لأنها تعلم بناتهم اللغة الفرنسية وحسن الأخلاق والنضج الأتوى والحماية .

وقد ظهر جيل جديد من معادات القراءة كان الكثير منهم يقرآن باللغات الأجنبية ، وفى منتصف القرن التاسع عشر حلت الفرنسية محل الإيطالية كلفة للتجارة وحياة المدن ، وكانت المعرفة بالانجليزية نادرة فى المغرب وكانت أقل انتشاراً من الفرنسية شرقاً ، وانتشرت ثنائية اللغة وفى بعض العائلات خاصة فى القاهرة والاسكندرية وبيروت ، حلت الفرنسية أو الانجليزية محل العربية فى الحياة العائلية ، أما بالنسبة لأولئك الذين تعلموا حتى مستوى عال بالعربية، فقد بدأ انتاج نوع جديد

من الأدب ، ولم تكن الطباعة بالعربية موجودة إلا نادرا قبل القرن التاسع عشر ، ولكنها انتشرت خلال نفس القرن خاصة في القاهرة وبيروت ، اللتين ظلتا المركزين الرئيسيين للنشر ، وقد خرجت المدارس الحكومية في مصر ومدارس الارشاليات في بيروت جمهورا قارئا كبيرا نسبيا ، وفيما خلا النصوص المدرسية كانت الكتب أقل أهمية في تلك الفترة من الصحف والدوريات ، التي بدأت تلعب دورا كبيرا في الستينات والسبعينيات من ذلك القرن ، وكان من بين الدوريات الفكرية التي تفتح النوافذ على الثقافة والعلم والتكنولوجيا في الغرب ، مجلسان أسسهما لبنانيون مسيحيون في القاهرة : « المقتطف » ليعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧) وفارس نصر (١٨٥٥ - ١٩٥١) ، و « الهلال » لجورجي زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤) . وكذلك موسوعة نشرت في أجزاء دورية وضعها بطرس البستاني (١٨١٩ - ١٨٨٣) وعائلته ، وكانت هذه الموسوعة تضم المعارف الحديثة وتسجل ما كان معروفا ومفهوما في بيروت والقاهرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وقد كانت موادها من العلوم الحديثة والتكنولوجيا دقيقة وواضحة التعبير ، كما أن المقالات عن الأساطير والتاريخ اليوناني والأدب تمتد أبعد بكثير مما كان معروفا عن التاريخ القديم في الثقافة الإسلامية ، وهو عمل كئيب وراجحه أساسا العرب المسيحيون ، ويتحدث عن المواضيع الإسلامية بنبرة لا يتغلغلها التحفظ أو الخوف ، وأول الصحف التي صدرت كانت تلك التي نشرت بدعم رسمي في إسطنبول والقاهرة وتونس ، والتي تحوى نصوصا وشروحا للقوانين والمراسيم ، أما صحف الرأي غير الرسمية فقد ظهرت فيما بعد بظهور جيل جديد من القراء رغبوا في معرفة ما كان يحدث في العالم ، وقد ساعد ظهور البرق (التلغراف) على تحقيق رغبتهم في معرفة مجريات الأمور في العالم ، وكان حجم الجمهور القاري وتوسع حدود الحرية الثقافية قد جعل من القاهرة مركزا للصحافة اليومية ، ومرة أخرى كان أكثر الصحفيين نجاحا من المهاجرين اللبنانيين وهي عائلة « تقلا » التي أسست الأهرام في عام ١٨٧٥ ، وأصبحت فيما بعد أهم الصحف العربية على الإطلاق .

ثقافة الإصلاح

ولقد كانت الكتب والدوريات والمصحف هي القنوات التي أوصلت المعرفة من العالم الجديد في أوروبا وأمريكا إلى العرب ، ومعظم ما نشر كان مترجما أو مقتبسا عن الفرنسية أو الانجليزية ، وقد بدأت حركة الترجمة في عهد محمد علي ، الذي كان محتاجا لدلائل عمل مستوليه وضباطه وكتبا لمدارسه . وقد كتب بعض أولئك الذين تدربوا في أوروبا وتعلموا الفرنسية أو لغة أخرى أوصافا لما شاهدوه وسمعوه ، وهكذا كتب رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، الذي أرسله محمد علي في مهمة تعليمية إلى باريس وصفا للمدينة وسكانها :

اعلم أن البارزين يختصون بين كثير من النصارى بذكاء العقل ، ودقة الفهم وغوص ذهنهم في الغوصات ، . . ، وليسوا أسراء التقليد أصلا ، بل يحبون دائما معرفة أصل الشيء والاستدلال عليه ، حتى أن عاينهم أيضا يعرفون القراءة والكتابة ، ويدخلون مع غيرهم في الأمور العميقة ، كل إنسان على قدر حاله ، . . ، ومن طباع الفرنسية التطلع والتولع بسائر الأشياء الجديدة ، وحب التغيير والتبديل في سائر الأمور ، وخصوصا في أمر الملابس ، . . ، ومن طباعهم أيضا العيش والتلون ، فينتقل الإنسان منهم من الفرح إلى الحزن وبالعكس ، ومن الجد إلى الهزل وبالعكس ، حتى أن الإنسان قد يرتكب في يوم واحد جملة أمور متضادة ، وهذا كله في الأمور غير المهمة ، وأما في الأمور المهمة فادأبهم في السياسات لا يتغير ، كل واحد يدوم على مذهبه ورأيه ، . . ، وهم في الحقيقة أقرب للبخل من الكرم ، . . ، وأقول هنا أنهم ينكروا خوارق العادات ، ويعتقدون أنه لا يمكن تخلف الأمور الطبيعية أصلا ، وأن الأديان إنما جاءت لتسلل الإنسان على فعل الخير ، . . ، ومن عقائدهم القبيحة قولهم : أن عقول حكمائهم وطبائعتهم أعظم من عقول الأنبياء وأذكى منها (٣) .

وبمرور الوقت ظهر نوع جديد من الأدب ، حاول الأدياء العرب التعبير به عن وعيهم وذاتهم باللغة العربية وموقعهم في العالم الحديث ،

وقد كانت أحد الاعتمادات الرئيسية للأدب الحديث هي اللغة العربية ذاتها . وقد بدأ أولئك الذين دخلوا في نطاق إشعاع التعليم والآداب الأوروبية في النظر إلى ماضيهم بشكل مختلف ، وبدأت تطبع في القاهرة وأوروبا نصوص من الأعمال الكلاسيكية العربية ، وأعيد إحياء ضروب وأنواع الأدب العربي القديم ، فكتب الكاتب اللبناني الأشهر في عصره «نصيف اليازجي» (١٨٠٠ - ١٨٧١) عملاً على نبط المقامات ، وهي سلسلة من القصص والطرائف حول بطل واسع الحيلة مروية في سجع منظم متقن ، وكان هناك آخرون وطنوا أنفسهم لتطويع اللغة لتعبر عن أفكار وأشكال جديدة من الحساسية الفنية ، وكان من بينهم بطرس البستاني وأولئك الذين تعلموا منه ، واستخدموا نوعاً من النثر الوصفي غير بعيد عن القواعد الأساسية للغة العربية ، ولكن بآليات أكثر بساطة للتعبير وكلمات واصطلاحات جديدة ، كانت أما مطورة من مصادر اللغة العربية، أو مطوعة من الانجليزية أو الفرنسية ، وكان هناك أيضاً إحياء للشعر العربي الملتزم بالوزن والقافية ، ولكنه تحول تدريجياً إلى التعبير عن أفكار ومشاعر وأحاسيس جديدة ، ويمكن اعتبار أحمد شوقي (١٨٦٨ - ١٩٣٢) ، من أواخر الشعراء الكلاسيكيين وقد استخدم لغة راقية لتخليد المناسبات العامة أو التعبير عن المشاعر القومية أو مدح الحكام ، وهو ينتمي للنخبة التركية المصرية التي نشأت حول مقر الحاكم المصري ، وبين معاصريه : خليل مطران (١٨٧٢ - ١٩٤٩) ، الذي كتب شعراً لم تستخدم فيه الأنماط التقليدية واللغة لذاتها ، وإنما لاضفاء تعبير محدد عن الحقيقة سواء أكانت في العالم الخارجي أم في مشاعر الكاتب ، وحافظ إبراهيم (١٨٧١ - ١٩١٢) ، الذي عبر عن الأفكار السياسية والاجتماعية للمصريين في عصره بلمسة أكثر عمومية ، وكان له قبول أوسع من شوقي ، وبدأت في الظهور أنواع جديدة تماماً من الكتابة : المسرح والقصة القصيرة والرواية ، وأول رواية مهنة كانت (زينب) لمحمد حسين هيكل التي نشرت عام ١٩١٤ ، وعبرت عن نظرة جديدة للريف ، والحياة البشرية المتجذرة في الطبيعة ، والعلاقة بين الرجال والنساء .

وقد كان الاهتمام الرئيسى الآخر للأدب الجديد متزامنا مع تزايد القوة الاجتماعية والثقافية لأوروبا ، والذي كان ينظر اليه لا باعتباره غريما فقط وإنما باعتباره تحديا ، وكان من بعض النواحي تحديا جذبا ، ولقد كانت قوة أوروبا وعظمتها ، والعلم والتقنية الحديثة ، والمؤسسات السياسية للدول الأوروبية ، هي الموضوعات المفضلة ، وهذه الكتابات أظهرت مشكلة أساسية : كيف يمكن للعرب المسلمين والدولة العثمانية الإسلامية أن يكتسبوا القوة لمواجهة أوروبا وأن يصبحوا جزءا من العالم الحديث .

وقد كانت المحاولات الأولى الواضحة للجابة عن مثل هذه التساؤلات ، هي التي ظهرت فى كتابات المسئولين القائمين على الإصلاحات فى منتصف القرن فى اسطنبول والقاهرة وتونس ، وبعضها كان مكتوبا بالتركية ، ولكن بعضها كان بالعربية وخاصة أحد أعمال خير الدين (ت ١٨٨٩) ، الذى كان رائد المحاولة الأخيرة لإصلاح الحكومة التونسية قبل الاحتلال الفرنسى ، وقد بين خير الدين فى مقدمة كتابه غرضه ومقصده (٤) (٥) .

ومن وجهة نظر هؤلاء الكتاب ، كان على الامبراطورية العثمانية أن تكتسب قوة الدول الحديثة بتغيير القوانين ، وطرائق الإدارة ، والتنظيم المسمى ، وعلاقة السلطان بالرعيا يجب أن تتغير لتصبح كالعلاقة بين الحكومات الحديثة والمواطنين ، والولاء للعائلة يجب أن يتحول الى احساس بالانتماء للدولة ، الدولة العثمانية التى تضم المسلمين وغير المسلمين ، الأتراك وغير الأتراك ، كل ذلك يمكن تحقيقه بدون المناس بالولاء للإسلام أو تقاليد الامبراطورية إذا فهمت بشكل صحيح .

وبمضى الوقت ، وبظهور طبقة جديدة من المثقفين فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، ظهر انشقاق بين أولئك الذين أيدوا الإصلاح ، فكان هناك انقسام فى الرأى حول أسس السلطة ، وهل يجب أن تكون فى أيدي المسئولين اعتمادا على احساسهم بالعمل ومصالح الامبراطورية ، أم فى أيدي حكومة مفوضة بالانتخاب .

(*) لم يورد الألفبترجم لغزات للزركلى بنفسها لكن المعنى مفهوم من السياق .

وقد ازداد عمق الانشقاق بين الأجيال، فالجيل الثاني في كل البلدان الثلاثة كان على وعي بالمشكلة الكامنة في التغييرات التي كانت تحدث ، فإصلاح المؤسسات كان خطرا ما لم يكن متجذرا في نوع من التضامن المعنوي ، فكيف يكون ذلك ؟ والى أى حد يمكن أن يكون مستتبطا من تعاليم الإسلام ؟ مثل هذا السؤال أصبح ملحا عندما بدأت المدارس الجديدة في انتاج جيل غير مؤسس على تعاليم الاسلام التقليدية ، وكان معرضا لرياح المذاهب التي تهب من الغرب .

ولم تنبع المشكلة بالطبع من المسيحيين الذين يتكلمون العربية في لبنان أو سوريا ، والذين لعبوا دورا كبيرا في الحياة الثقافية لصرهم ، ولم تكن مدينة الغرب بالنسبة لمعظمهم غريبة تماما ، وكان بإمكانهم التحرك تجاهها بدون أى احساس بعدم الصدق مع أنفسهم . الا أنه كان لديهم مشكلة مكافئة لهذه المشكلة ، فقوة الهياكل التنظيمية للكنائس التي تفتقر بها وتدعمها الدولة يمكن أن تكون عقبة لفكرهم ، وعقبة أمام التعبير عن أنفسهم كما يرغبون ، وقد اتجه بعضهم تجاه العلمانية أو البروتستانتية ، والتي كانت أقرت ما يمكن للعلمانية في مجتمع تقاس فيه الهوية بمقياس الانتماء لمجتمع ديني .

وكانت مشكلة بالنسبة للمسلمين لا بد من مواجهتها ، فقد كان الإسلام في أعماق أعماقهم ، وإذا كانت الحياة في العالم الحديث تتطلب تغييرا في طرائق تنظيمهم للمجتمع ، فيجب عليهم القيام بها على أن يظلوا صادقين مع أنفسهم ، وهو يكون ممكنا فقط اذا ما فسر الاسلام ليكون متوافقا مع البقاء والقوة والتقدم في العالم ، وكانت تلك نقطة البداية لأولئك الذين يمكن تسميتهم بـ «الاسلاميون المحدثون» وقد كانوا يعتقدون أن الاسلام ليس فقط متفقا مع العقل والتقدم والتضامن الاجتماعي ، وهي أسس المدنية الحديثة ، اذا ما فُسرت بشكل صحيح ، وانما هو يتضمنها جميعا بشكل ايجابي . ويمثل هذه الأفكار طرحها جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، وهو إيراني كانت كتاباته غالبة على بعض الشيء ، من تأثيره ونفوذ الشخصى كان ملحوظا وواسعا .

الى شكل أكثر اكتمالا ووضوحا فى كتابات محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥)
المصرى الذى كان لكتاباته تأثير عظيم ومستمر على اتساع العالم الاسلامى ،
وكان الهدف من حياته كما بينه بنفسه :

تحرر الفكر من أغلال التقليد ، وفهم الدين كما كان مفهوما فى الأمة
قبل أن يظهر فيها الشقاق ، والعودة فى تحصيل المعرفة الدينية الى مصادرها
الأولى ، وأن توزن بميزان العقل الانسانى ، الذى خلقه الله لكى يمنح
الفلو فى الدين أو المروق منه ، وبحيث تتحقق حكمة الله ويستقر
ناموسه محفوظا فى عالم البشر ، ولكى يثبت أن الدين مصادق للعلم ،
ويدفع الانسان الى استجلاء أسرار الوجود ، ويحثه على احترام الحقائق
الثابتة ، ويعتمد عليها فى أخلاقه وسلوكه (٥) .

ويظهر فى أعماله التمايز بين الأسس العقيدية للإسلام وبين تعاليمه
وقوانينه الاجتماعية . وقد انتقلت الأسس العقيدية للإسلام من السلف
الصالح حتى وصلت للجيل الحالى ، ومن هنا كان التمسك بهذه الأسس
والسير على هداها والتزام خطها فى التفكير يسمى بالسلفية وهى تعتمد
ببساطة على الايمان بالله ، وبالوحي الذى نزل على مجموعة من الأنبياء
وآخرهم محمد ﷺ ، والمسئولية الأخلاقية والقانونية اللتين يمكن الدفاع
عنهما بالعقل ، والقانون والأخلاقيات الاجتماعية من ناحية أخرى هى
تطبيقات لظروف محدودة خاصة لمبادئ عامة معينة يحتوئها القرآن
ويقبلها العقل الانسانى ، وعندما تنغير الظروف يجب أن تنغير هى
أيضا ، ومهمة المفكرين الاسلاميين فى العالم الحديث اخضاع القوانين
المتغيرة والعادات للمبادئ الثابتة وبذلك يحددون حدودها وتوجهاتها .

ومثل هذه النظرة للإسلام أصبحت جزءا من محفوظات العقل لكثير
من العرب المسلمين المتعلمين ، وأيضا للمسلمين خارج العالم العربى ،
ويمكن تطويرها على أكثر من مسار ، وقد كان أهم أتباع تلاميذ الإمام
محمد عبده ، السورى رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) وقد حاول فى

دورته «المنارة» ، أن يظل أميناً لكلا الوجهين من تعاليم أستاذه ، وقد اقترب في دفاعه عن المذاهب الثابتة للإسلام ضد كل الهجمات ، من التفسير الحنبلي لها ، وفيما بعد للوهابية في سلسلة من الفتاوى ، وحاول إخضاع القوانين لتناسب العالم الحديث في إطار من الشريعة المعدلة .

ظهور الوطنية

وقد كان الامام محمد عبده ورشيد رضا - وكلاهما من العلماء الذين تلقوا تعليماً تقليدياً - مهتمين بتبرير التغيير ووضع الضوابط عليه ، ولكن عند أولئك الذين تعلموا في المدارس الحديثة كانت جذبية وجهة نظر الامام محمد عبده للإسلام تكمن في أنها حررتهم لقبول أفكار الغرب الحديثة بلا أدنى احساس بالتدخل عن ماضيهم ، وقد بدأت جماعة من الكتاب - أعلن بعضهم الانضمام اليه - في طرح أفكار جديدة حول الطريقة التي يمكن بها تنظيم الدولة والمجتمع ، كانت فكرة الوطنية قد أصبحت صريحة بين الأتراك والعرب والمصريين والتونسيين في ذلك الجيل . وكان هناك أمر أقدم وأقوى ، هو الرغبة في قيام مجتمعات مستقرة تمارس حياتها بدون تدخل ، ولكن تفاصيل الأفكار التي تؤدي إلى قيام الحركات السياسية لم تصبح مهمة إلا في العقدين الأخيرين قبل الحرب العالمية الأولى .

وقد نشأت الحركات الوطنية المختلفة كرد فعل للتحديات المختلفة ، فالوطنية التركية كانت رد فعل للضغط المستمر المتزايد من أوروبا ، وأيضاً لانهيار فكرة القومية العثمانية ، وقد أدى انفصال الشعوب المسيحية عن الامبراطورية شعباً بعد آخر ، إلى أن اكتسبت الوطنية العثمانية المزيد من الصبغة الإسلامية ، ولكن في حكم عبد الحميد ، انهيار التحالف بين العرش والنخبة التركية الحاكمة ، وظهرت فكرة الوطنية التركية والفكرة قائمة على أنه بإمكان الامبراطورية أن تبقى فقط على أسس من التضامن بين أمة توحدتها لغة مشتركة .

وحيث أن الامبراطورية العثمانية في تلك المرحلة قد أصبحت دولة تركية غربية ، فإن أية محاولة لتأكيد أهمية المعصر التركي كانت خفيفة بأن

تخل بالتوازن بينهم وبين العرب ، وكرد فعل ، أصبحت القومية العربية واضحة ، وفي المرحلة الأولى كانت حركة عاطفية بين بعض المسلمين المتعلمين في سوريا تركزوا في دمشق ، وبعض الكتاب المسيحيين من لبنان وسوريا ، وكانت جفوزها تكمن في احياء الوعي بالماضى العربي في المدارس الحديثة ، وتركيز المصلحين المسلمين على الفترة الاسلامية المبكرة للتاريخ الاسلامي ، والفترة التي ساد فيها العرب ، ولم تصبح قوة سياسية مهمة الا بعد ثورة ١٩٠٨ ، التي اضعفت من وضع السلطان الذي كان بمثابة البؤرة التقليدية للولاء ، وادت في النهاية الى استيلاء « تركيا الفتاة » على السلطة ، ولأن سياستهم تبلورت في تعزيز السلطة المركزية ، والتركيز على الوحدة الوطنية للامبراطورية ، فقد مالت ضمنا في اتجاه الوطنية التركية ، وبدأ بعض المستولن والضباط العرب - وغالبيتهم من السوريين من دمشق والذين كانوا معارضين لهذه المجموعة لأسباب مختلفة - في المطالبة بوضع أفضل للأقاليم العربية داخل الامبراطورية ، وبلا مركزية تصل الى حد الحكم الذاتي ، وفي المنطقة الناطقة بالعربية ، بدأ بعض المسيحيين اللبنانيين يأملون في المزيد من الحكم الذاتي اللبناني تحت حماية إحدى القوى الأوروبية .

ولم تكن الوطنية التركية أو العربية في هذه المرحلة موجهة لمعارضة القوى الأوروبية ، بمقدار ما كانت موجهة تجاه مشاكل الهوية والتنظيم السياسي للامبراطورية العثمانية ، فمبا الشروط التي كان يمكن للمجتمع العثماني المسلم أن يستمر قائما في ظلها ؟ من حيث المبدأ كانت تمتد لما هو أكبر من الامبراطورية ، لكل أولئك الذين يتحدثون العربية أو التركية ، وقد كانت وطنية المصريين والتونسيين والجزائريين مختلفة طرائقها ، فالثلاثة كانت تواجههم مشاكل محددة مع الحكم الأوربي ، والثلاثة كانوا منشغلين بهذه المشاكل داخل البلاد المحددة بوضوح ، ومصر وتونس كانتا عمليا كيانات سياسية منفصلة لمدة طويلة ، في البداية تحت حكم الأمر ، وبعدها تحت الحكم البريطاني أو الفرنسي ، والجزائر أيضا كانت منطقة عثمانية منفصلة ، ثم أصبحت في ذلك الوقت اقليما منضمما الى فرنسا فعليا .

وهكذا عندما ظهرت الوطنية المصرية ، فانها قامت للحد من الاحتلال البريطاني او انهائه ، وكانت مصرية بالتحديد أكثر منها عربية او اسلامية او عثمانية المحتوى ، وقد احتوت مقاومة الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ على عنصر وطني ، ولكنه يكتسب تعبيراً واضحاً ولم يصبح قوة سياسية فاعلة الا في السنوات الأولى من القرن الجديد ، وأصبح أيضاً بؤرة للأفكار الأخرى حول الطريقة التي يمكن بها تنظيم المجتمع ، ولم تكن قوة متوحدة فكان هناك انقسام بين أولئك الذين طالبوا بالانسحاب البريطاني ، وأولئك الذين اعتقدوا ، تحت تأثير أفكار الحداثة الاسلامية ، أن الاحتياج للتطور الاجتماعي والثقافي له الأولوية وأن مصر يمكن أن تقيّد بهذه الطريقة من الوجود البريطاني ، وبالمثل في تونس ، كانت النبرة عالية في التعبير عن المشاعر الوطنية في مقاومة ألفرد الفرنسي في عام ١٨٨١ ، ولكن الجماعة الوطنية المتميزة بوضوح « الشباب التونسي » وهي عدد صغير من الرجال ذوي التعليم الفرنسي ، ظهوروا حوالي عام ١٩٠٧ ، وهنا أيضاً لم يكن الشعور السائد متعاطفاً مع الانسحاب الفرنسي الفوري ، بل بالتغيير في السياسة الفرنسية ، بما يعطي الفرنسيين فرصة أكبر في التعليم الفرنسي وفرصاً أكبر في الخدمة الحكومية والزراعة ، وكانت تلك سياسة عارضها المستعمرون ، في الجزائر أيضاً . وعلى سطح المقاومة المستمرة العميقة للاستعمار الفرنسي ، التي تجلت في أشكال تقليدية ظهرت حركة صغيرة هي « شباب الجزائر » لها نفس أفكار « التحديين » ونفس المطالب على التعليم الفرنسي والاصلاحات المالية والتشريعية وحرية سياسية أكبر داخل الإطار الموجود ، أما في مراکش ، فكانت المعارضة للحماية الفرنسية واسعة الانتشار في المدن والريف وكان زعماءها من بين علماء المدن ورموزها في الطرائق التقليدية للفكر الاسلامي .

استعمارية التراث الاسلامي

لقد كانت أفكار « العثمانية » و « الاصلاحات الاسلامية » و « الوطنية » ، تنتمي الى القلة الحضرية المتعلمة ، معبرة عن علاقة جديدة بالدولة والعالم الخارجي بمصطلحات مفاهيم جديدة ، وبخلاف هذه

الأقلية ، كانت هناك بعض الإراصاصات من الفكر والمشاعر التي يمكن أن تتضخ في جيل لاحق في شكل وطني وتعطي الحركات الوطنية قوة جديدة ، ولكن كان الإسلام في تصوره التقليدي هو الذي يغلب على المواقف التي تحت الناس على الحركة ، كما غلب على الرموز التي عبرت عن معنى تلك الحركات ، وما كان يطلق عليه « تقاليد » لم يكن ثابتا ، ولكن كان يأخذ مساره الخاص وإيقاعه الخاص .

وقد فقد النظام القديم للمدارس بعضا من وضعه في المجتمع ، ولم تعد الدراسة فيه تؤدي إلى المناصب العليا في الخدمة الحكومية ، ومع ادخال نظم جديدة للإدارة ، أصبح هناك احتياجات لنوع جديد من الخبرات ، والمعرفة بأحدى اللغات الأوربية أصبح لا يمكن الاستغناء عنه ، وخريجوها لم يعدوا متحكمين في النظامين القضائي والتشريعي ، وقد ولدت أعراف جنائية وتجارية جديدة على النمط الغربي ، حدثت من المجال الفعال للشرعية ، كما أن القانون المدني للإمبراطورية العثمانية الذي تعتمد أسسه على الشريعة أيضا أعيدت صياغته ، ومع القوانين الجديدة ظهرت محاكم جديدة : محاكم قنصلية أو مختلطة للفصل في النزاعات بين الأجانب ، وفي الجزائر ، ظهرت محاكم فرنسية لمعظم الحالات التي شملت الرعايا المحليين ، لما محاكم الشريعة فقد اقتصر على الأحوال الشخصية ، واحتاج الأمر لقضاة ومحامين من نوع جديد ، ودربوا أيضا بطريقة جديدة ، وبذلت في مصر والجزائر محاولة لتعليم الطلبة الذين تعلموا تعليما جديدا في الموضوعات الحديثة ، ونشأت « المدارس » في الجزائر ودار العلوم في مصر ، إلا أن أبناء المائلات البارزة الثرية كانوا يتعلمون في مدارس من النوع الجديد .

ومع هذا ، استمرت المدارس القديمة وكذلك عمل الدارسون في علوم الدين والفقه في إطار التراث التراكمي للتعليم الإسلامي ، إلا أن الطلبة النابغين كانوا قد جهدوا في اظهار التمرد وعدم الرضا عن نوع التعليم الذي يتلقونه فيها ، - وكما كتب أحدهم كانت حياة الطالب تجري على هذا النمط :

حياة مطردة متشابهة لا يجد فيها جديدا منذ يبدأ العام الدراسي الى أن ينتهى ٠٠٠ وهو في كل هذه الدروس يسمح كلاما معادا ، وأحاديث لا تمس قلبه ولا ذوقه ولا تغذي عقله ، ولا تضيف الى علمه علما جديدا (٦) ٠

وقد بذلت بعض المجهودات للإصلاح خاصة في الأزهر بقيادة محمد عبده ، ولكن بلا نجاح يذكر ، الا أنه كافى يتمتع بقوة كبيرة في المجتمع ، كقناة يمكن للشباب الأذكاء المنحصرين من العائلات الريفية الفقيرة من خلاله أن يرفضوا مستواهم ، كما أنه - أي الأزهر - يشكل نوعا من الوعي الجمعي ، وتمتع شيخ الأزهر بسلطة أكبر مما كان عليه الحال على الأساتذة والطلاب ، ولكنه بدوره خضع بشكل صارم لسيطرة الخديو ، كما حاولت السلطات الفرنسية في تونس إخضاع الزيتونة لسيطرتهم ٠

وحتى ذلك الحين ، لم يكن هناك انحدار ملحوظ في نفوذ وتأثير الطرق الصوفية ، وقد كان لمعارضة الوهابيين تأثير محدود خارج أواسط الجزيرة العربية وانتقد بعض المحدثين ما اعتبروه سوء استخدام الصوفية من حيث السلطة التي يمارسها أئمة الصوفية على مريديهم ، والاعتقاد بالمعجزات التي تحدث بالاتصال (بأولياء الله) ، ولكن الأغلبية اعتقدت أن المصوفية النقية كانت ممكنة، وبالتأكيد ضرورية لصحة المجتمع وحيويته ٠ وبشكل عام ، استمر الجزء الأكبر من السكان في ممارسة نوع من التعاطف مع إحدى الطرق ، وقد استمرت الطرق الصوفية القديمة مثل القادرية والشاذلية في إفراز الطرق الفرعية مثل التجانية (يتشديد مع فتح الجيم) والنقشبندية ، التي ركزت على الالتزام بالشرعية وانتشرت بعض الطرق الجديدة ، وظهرت السنوسية التي أنشئت في طرابلس في الأربعينات من القرن التاسع عشر على أيدي جزائري تلقى تعليمه في فاس ومكة ٠

وقد أدت الطرق الجديدة للحفاظ على النظام في الحضر بواسطة المسؤولين والشرطة والحاميات (وكانت أجنبية في مصر والمغرب) الى الحد من النفوذ الاجتماعي للطرق في المدن ، كما أدت الى الحد من نفوذ كل

القوى التي يمكن أن تعبر عن السخط الشعبي ، وقد كانت أواخر القرن التاسع عشر فترة خلت تقريبا من أية فوضى في المدن ، بعد الحركات الكبرى في الستينات والسبعينات من ذلك القرن والاضطرابات في أوقات الاحتلال الأجنبي ، وفي الريف ظل المعلمون الذين كان لهم قدر من السلطة الروحية يمارسون نفس القوة ، كما كان الحال من قبل ، وفي عصور التوسع الإمبراطوري العثماني كان معظم الزعماء والقادة في المقاومة الريفية من رجال الدين ، وفي الجزائر ، كان وضع عبد القادر في الطريقة القادرية المحلية مركزا يمكن أن تتوسع منه قوته ، وفيما بعد حدثت ثورة الرحمانية عام ١٨١٧ ، وقد لعبت الطريقة الرحمانية فيها دورا مهما ، وبالمثل في مصر وتونس ومراكش أمكن تعبئة المقاومة ضد تنامي النفوذ الأوربي باستخدام الشعارات الإسلامية ، كما أن المحاولة الإيطالية لغزو ليبيا واجهت مقاومتها الرئيسية في السنوسية ، التي كان لها في ذلك الوقت شبكة من المراكز المحلية في واحات الصحراء الليبية . إلا أن بعض الطرق الصوفية لم تتبن المقاومة ، ففي الجزائر عقد شيوخ التجانية سلاما مع الفرنسية ، وفي مصر انحازت معظم الطرق لجانب الحديو في أزمة ١٨٨٢ .

وقد كان المثال الصارخ على القوة السياسية للزعيم الديني هو ما حدث في السودان في تلك الحركة ، التي أنهت الحكم المصري في الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وقد استمدت بعض قوتها من المعارضة للحكام الأجانب ، ولكن كان لها جنود أعرق . وقد استمد محمد أحمد مؤسس الحركة المهمة من تدريبه الصوفي ، وكان أتباعه يعتبرونه المهدي الذي يرشده الله لاستعادة سيطرة العدل في العالم ، وانتشرت حركته بسرعة في دولة كانت سيطرة الحكومة فيها محدودة ، والمدن صغيرة ، وكان أسلام العلماء ضعيفا لا يستطيع معادلة تأثير المعلم الريفى ونفوذه ، وبعد انتهاء الحكم المصري كان قاذرا على انشاء دولة مبنية على تعاليم الاسلام حسب تصوره وبنيت بوعى على صورة المجتمع المثالي الفاضل للنبي عليه الصلاة والسلام وصحابته ، وهذه الدولة استمرت على أيدي خلفائه بعد وفاته ، ولكن أنهاها الاحتلال الإنجليزي المصري بنهاية هذا القرن .

وقد أثارَت مثل هذه الحركات المخاوف من « ثورة إسلامية » كانت تشعر بها الحكومات الأجنبية والإصلاحية ، وأدت إلى محاولات لمقاومتها . أو على الأقل السيطرة عليها ، ففي مصر ، ومنذ عهد محمد علي كانت هناك محاولة للسيطرة على الطرق الصوفية بتعيين كبير إحدى العائلات المرتبطة بواحدة من هذه الطرق « الطريقة البكرية » ليكون زعيما لها جميعا ، وأصبحت سلطاته ووظائفه محددة رسميا فيما بعد ، كما أصبحت مشيخة الطريقة منصبا تعترف به الحكومة رسميا ، وقد أمكن من خلال هذه الزعامات ضبط بعض الاسراف في الممارسات الشعبية ، وأمكن الحد منها . وفي الجزائر بعد ثورة ١٨٧١ ، كان الفرنسيون ينظرون بشك إلى هذه الطرق ، وذلك بمحاولة قهر أولئك الذين ظهر عداؤهم ، كما حاولوا اكتساب الشيوخ الآخرين بمنحهم بعض الامتيازات .

وفي الامبراطورية العثمانية ، كان السلطان في وضع يمكنه من تخويل المشاعر الدينية الشعبية لمصلحه الخاصة ، ومن منتصف القرن التاسع عشر قامت الحكومة بمجهودات مكثفة للتركيز على دور السلطان كحام للدولة والذي كان آخر البقايا للسلطة السياسية للإسلام السنن ، ولم يعمل كثيرا على الادعاء بأن السلطان خليفة عدا بالمعنى الذي يكون فيه كل حاكم مسلم قوى خليفة ، وبدا من منتصف القرن التاسع عشر أصبح التركيز بشكل أكثر انتظاما ، على الدعوة للتناهي بين المسلمين في الامبراطورية وخارجها للاكتفاف حول العرش العثماني ، وكتحذير للنول الأوربية التي بها الملايين من الرعايا المسلمين ، وقد استخدم السلطان عبد الحميد خالصا من الصوفية للتركيز على ادعاءاته الدينية ، وأنشأ سكك حديد الحجاز برأس مال إسلامي بفرض نقل الحجاج إلى المدن المقدسة ، وكان ذلك تعبيرا عن نفس السياسة . وقد انتقد « المحدثون » ، الإسلاميون هذه السياسة على أساس أن نوع الإسلام الذي كان يشجعه لم يكن الإسلام الحقيقي ، كذلك نازعوا في ادعائه بكونه الخليفة وأملوا أن تعود الخلافة للعرب . ولكن تلك السياسة أثارَت مشاعر الولاء في عالم الإسلام من العرب والترك وما وراءهما : بعد انتهاء حكم المغول تماما في الهند بعد « التمرد الهندي » في عام ١٨٥٧ ، وبعد أن دمر التوسع الروسي العروش القديمة في القوقاز وآسيا الوسطى ، وبعد احكام السيطرة الانجليزية والفرنسية على شمال أفريقيا ..

الفصل التاسع عشر

ذروة القومية العربية

(١٩١٤ - ١٩٣٩)

سيادة تفوق بريطانيا العظمى وفرنسا

بحلول ١٩١٤ ، خرج التنافس بين القوى الأوروبية عن حدود الاحساس بالمصير المشترك . ومن ذكريات الحروب النابليونية ، كانت الامبراطورية العثمانية الموقع الذى انكبوا عليه ، وذلك لضعفها واحمية المصالح الأوروبية فى ممتلكاتها ، وفى بعض الأجزاء أدى توزيع امتيازات السكك الحديدية الى خلق نوع من الانقسام بين دوائر المصالح المختلفة ، ولكن فى بعض المناطق الأخرى مثل بعض أجزاء من البلقان ، واسطنبول ، والمضايق ، وفلسطين ، تضاربت مصالح القوى الأوروبية بشكل مباشر ، وكان التنافس على البلقان من قبل النمسا وروسيا هو السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وعندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب فى نوفمبر الى جانب الألمان والنمسا ، وضد إنجلترا وفرنسا وروسيا ، أصبحت أراضيها مسرحا للعمليات الحربية ، وكان على الجيش العثماني مدعوما بحلفائه محاربة روسيا على حدوده الشمالية الشرقية ، ومحاربة قوة بريطانية فى أغلبها فى الأقاليم العربية . وفى البداية هدد الجيش العثماني الوضع البريطانى فى مصر ، ولكن فيما بعد زحفت جيوش بريطانيا وحلفائها الى داخل فلسطين ، وبنهاية الحرب احتلت سوريا بالكامل ، وفى نفس الوقت نزلت قوة أخرى بريطانية فى العراق على رأس الخليج ، وبنهاية الحرب كانت قد استولت على كل العراق .

وبحلول عام ١٩١٨ ، وصلت سيطرة بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط والمغرب الى حد أكثر من أى وقت مضى ، ولكن الأهم من ذلك أن الحكومة الامبراطورية العثمانية العظيمة التي عاشت في ظلها الدول العربية لقرون عديدة ، والتي كانت تمثل نوعا من الحماية في مواجهة الحكم الأوروبي ، كانت آخذة في الأفول الى أن اختفت تماما ، لقد فقدت الامبراطورية العثمانية أقاليمها العربية واقتصرت فقط على الأناضول ، وجزء صغير من أوروبا ، وكان السلطان تحت سيطرة القوات البحرية وممثل الحلفاء في عاصمته ، وكان مضطرا لتوقيع اتفاقية سلام ذات شروط مجحفة (معاهدة سيفر) ، التي تفرض وصاية أجنبية شاملة على حكومته ، ولكن حركة التمرد التي قام بها الأتراك في الأناضول والتي قادها ضباط في الجيش ، وساندتها تشجيع الحلفاء ، أدت باليونانيين الى احتلال جزء من غرب الأناضول ، وقد نتج عن حركة الضباط هذه ظهور جمهورية تركية والنفاة السلطنة ، وهذه التغيرات قبلها الحلفاء في اتفاقية لوزان (١٩٢٣) ، التي يمكن اعتبارها نهاية رسمية للامبراطورية العثمانية .

وقد تفكك الهيكل السياسي الذي كان معظم العرب يعيشون في ظلّه لقرون ، ولم تعد عاصمة الدول التركية الجديدة في اسطنبول وإنما في أنقرة في مرتفعات الأناضول ، وفقدت المدينة الكبرى التي كانت مقر السلطة لمهد طويل قوة جاذبيتها ، وأصبحت الأسرة الحاكمة - التي سواء قبلت ادعاءاتها أو رفضت في الخلافة ، وكانت تعتبر الراعى لما تبقى من القوة والاستقلال للإسلام السنّي - في ذمة التاريخ ، وهذه التغيرات كان لها تأثير عميق على الطريقة التي كان العرب من ذوى الوعي السياسي يفكرون بها في أنفسهم ، وحاولوا تعريف هويتهم السياسية ، وطرحوا أسئلة حول الطريقة التي يجب أن يعيشوا بها معا في مجتمع سياسي ، فالعرب عامل مساعد يحفر في الوعي مشاعر غير مفصلة ، وتخلق توقعات التغيير ، وقد وردت الفكرة عن عالم يعاد تشكيله على أسس من تقرير المصير ، وتأكيد الهوية الوطنية ، في تصريحات أدلى بها ويلسون رئيس الولايات المتحدة ، كما عبر عنها غيره من قواد الحلفاء ، وأثارت

أحداث الحرب الرغبة بين بعض الطبقات في بعض الشعوب العربية في التغيير في وضعهم السياسي ، ففي المغرب كان يتوقع الجنود الجزائريون والتونسيون ، وكثير منهم من المتطوعين الذين حاربوا في الجيش الفرنسي على الجبهة الغربية - التغييرات التي تعترف لهم بما قدموه ، والمصريون برغم أنهم لم يكونوا مقاتلين في الحرب ، عانوا من الصعوبات من العمل بالسخرة ، وغلاء الأسعار ، ونقص المواد الغذائية ، ومذلة الاحتلال على أيدي جيش أجنبي ، وفي الأجزاء العربية من الامبراطورية العثمانية كان التغيير من نوع مختلف ، ففي عام ١٩١٦ ثار حسين ، شريف مكة الهاشمي رأس العائلة التي انتسبت اليه (١٩٠٨ - ١٩٢٤) ضد السلطان العثماني بقوة عربية مكونة جزئيا من بلدو غرب الجزيرة ، والجزء الآخر من السجناء أو الفارين من الجيش العثماني ، حاربوا الى جانب القوات المتحالفة وساعدوها في احتلال فلسطين وسوريا ، وتلت هذه الحركة مراسلات بين البريطانيين وحسين (مراسلات ماکماهون - حسين ، ١٩١٥ ، ١٩١٦) الذي كان يمثل الوطنيين العرب ، وقد فسر ت.لورنس T. E. Laurance وهو رجل ارتبط اسمه بالثورة العربية الأسباب التي دعت بريطانيا الى مواقفها تلك : « فقد كنا نرى ضرورة تواجد عامل جديد في الشرق ، نوع من القوة أو العرق الذي يرجع على الأتراك من حيث العدد والنتائج والنشاط الذهني ، ولم يسعفنا التاريخ في تفكيرنا بأن تلك الحصال تستورد جاهزة من أوروبا .. فقد كان من رأى بعضنا أن هناك ما يكفي من القوة الكامنة ويزيد في الشعوب العربية (وهي المكون الأعظم للامبراطورية التركية) ، وهي تكتل سامي خصب القريحة ، ذو فكر ديني عظيم ، ويتمتعون بدأب معقول ، ولهم مهارة في التجارة والسياسة ، ولكن طبائعهم تميل الى اذابة الغير فيهم أكثر من ميلهم الى السيادة » (١) .

ويقول الشريف حسين يشكل قد يكون ضخيم من دوره : « كنت أقصد خلق دولة جديدة واستعادة نفوذ مفقود » (٢) . وسواء آكان هناك وعد فعلى أم لا وإذا كان الأمر كذلك وسواء لعبت ثورة الشريف دورا فعلا في انتصار الحلفاء أم لم تفعل ، فهي مسائل ما زالت محل خلاف ، ولكن من

الواضح للمرة الأولى أن أولئك الذين يتحدثون العربية كانوا أمة ويجب أن تكون لهم دولتهم ، وكان ذلك مقبولا الى حد ما لدى القوى العظمى .

وقد اعترضت تلك الآمال والآلام والبحث عن هوية ، سياسات بريطانيا وفرنسا في سنوات ما بعد الحرب ، ففي الجزائر أجرت الحكومة الفرنسية بعض التغييرات كان على المسلمين بموجبها دفع نفس الضرائب التي يدفعها المستوطنون الأوروبيون ، وكان لهم ممثلون أكثر في المجالس المحلية ، ولكن الحركة التي قام بها خلفاء عبد القادر الجزائري قمعت بعد أن نادى بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بدون التخلي عن الشريعة الإسلامية للأحوال الشخصية ، وفي مراكش قامت حركة مسلحة لمقاومة الحكم الفرنسي والاسباني قادها عبد الكريم الخطابي - وهو قاض سابق - في المنطقة الاسبانية من شمال مراكش (١٨٨٢ - ١٩٦٣) ، في جبال « ريف » في الشمال ، هزمت في عام ١٩٢٦ ، وقد اكتمل الغزو الفرنسي لكل البلاد بنهاية العشرينات من القرن العشرين ، وبالمثل امتد الحكم الايطالي من الساحل الليبي الى الصحراء في عام ١٩٣٤ ، وفي مصر صدر اعلان بريطاني أنهى السيادة العثمانية في عام ١٩١٤ ، ووضع البلاد تحت الوصاية البريطانية ، واكتسب الخديو لقب السلطان ، وفي عام ١٩١٩ أدى رفض الحكومة البريطانية السماح للحكومة المصرية بعرض قضية الاستقلال على مؤتمر السلام ، الى ثورة وطنية واسعة ذات تنظيم مركزي ودعم شعبي ، الا أنها كبحت ، لكنها أدت الى قيام حزب وطني « الوفد » بزعامة سعد زغلول (١٨٥٧ - ١٩٢٧) وبمدها الى اصدار البريطانيين في عام ١٩٢٢ (اعلان الاستقلال) (*) ، الذي احتفظ بالسيطرة على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا بناء على اتفاقية بين البلدين ، وترتب على ذلك صدور الدستور المصري ، وغير السلطان المصري لقبه مرة ثانية وأصبح ملكا ، والى الجنوب في السودان قامت حركة معارضة في الجيش ، وطرد من السودان المسئولون والجنود المصريون الذين شاركوا البريطانيين في حكم البلاد بموجب اتفاقية الحكم المشترك .

(★★) المقصود تمريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي ألقى الحماية البريطانية على مصر لكنه وضع تعفظات جعلت مصر وكأنها بالفعل تحت الحماية - (المراجع) .

وكان الوضع في الأقاليم العربية الأخرى للإمبراطورية العثمانية أكثر تعقيدا ، فبينما اعترفت الاتفاقية الأنجلوفرنسية عام ١٩١٦ بمبدأ الاستقلال في المراسلات مع الشريف حسين ، قسمت المنطقة الى مناطق نفوذ دائم ، (اتفاقية سايكس - بيكو ، مايو ١٩١٦) ، وصدرت وثيقة بريطانية عام ١٩١٧ هي وعد بلفور ونصت على أن الحكومة تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على ألا يؤثر ذلك على الحقوق المدنية والدينية للسكان الآخرين للدولة ، وبعد نهاية الحرب نصت معاهدة فرساي على أن الدول العربية التي كانت تحت الحكم العثماني يمكن اعتبارها مستقلة مبدئيا ، بشرط اتباع المساعدة والنصيحة من الدول الوصية عليها ، وهذه الوثائق ، والمصالح التي عبرت عنها ، هي التي حددت المصير السياسي لهذه البلاد ، وبموجب شروط هذه المراسيم التي أقرتها رسميا عصبة الأمم في عام ١٩٢٢ ، تكون بريطانيا مسئولة عن العراق وفلسطين ، وفرنسا عن سوريا ولبنان - وفي سوريا ظهرت محاولة قام بها أنصار ثورة الشريف حسين مع بعض الدعم المؤقت من البريطانيين لايجاد دولة مستقلة تحت قيادة فيصل بن حسين قمحا الفرنسيون ، وظهرت هويتان سياسيتان، دولة سوريا ودولة لبنان كتوسيع للمنطقة التي نشأت في عام ١٨٦١ ، وفي عام ١٩٢٥ أدت توليفة من الاستنكار ضد الادارة الفرنسية في المنطقة الدرزية في سوريا ، صاحبته معارضة وطنية للوجود الفرنسي، أدت الى الثورة التي قمعت بصعوبة ، والى الجنوب من منطقة الانتداب الفرنسية كانت فلسطين والأراضي الواقعة شرقها تحت الانتداب البريطاني . وبسبب الالتزامات وفقا لاعلان بلفور ، والتي تقرر في قرار الانتداب لتسهيل ايجاد وطن قومي لليهود في فلسطين ، فقد حكم البريطانيون فلسطين بشكل مباشر ، ولكن الى الشرق منها تم انشاء اماره « شرق الأردن » وحكمها ابن آخر لحسين هو عبد الله (١٩٢١ - ١٩٥١) تحت الانتداب البريطاني ، ولكن بلا التزام منه تجاه انشاء وطن قومي لليهود ، وفي المنطقة الثالثة قامت في العراق ثورة عام ١٩٢٠ ضد الاحتلال العسكري البريطاني ، وتصاعدت النبرة الوطنية أتبعته محاولات لانشاء مؤسسات للحكم الذاتي تحت السيطرة البريطانية ، وأصبح فيصل الذي نفاه الفرنسيون من سوريا

ملكا للعراق (١٩٢١ - ١٩٣٣) تحت الاشراف البريطاني وفي اطار من
نصوص قرار الانتداب عقدت المعاهدة الأنجلوعراقية .

من بين كل الدول العربية ظلت أجزاء من شبه الجزيرة العربية حرة
بعيدة عن الحكم الأوربي ، وأصبحت اليمن بمجرد انتهاء الحكم العثماني
دولة مستقلة تحت حكم امام الزيديين يحيى ، وفي الحجاز نصب الشريف
حسين نفسه ملكا ، وحكم لسنوات قلائل ، ولكن انتهى حكمه في
العشرينات - بعد أن أصبح غير فعال وفقد الدعم البريطاني - بفعل توسع
الحاكم السعودي « عبد العزيز » (١٩٠٢ - ١٩٥٣) من أواسط
الجزيرة العربية ، وأصبح - أي الحجاز - جزءا من المملكة الجديدة
للعربية السعودية التي تمتد من الخليج الى البحر الأحمر ، وهنا أيضا
كانت القوى البريطانية تحيط الدولة السعودية التي أنشأها عبد العزيز
من الشرق والجنوب . واستمرت الحماية على الدول الصغيرة بمنطقة
الخليج ، فقد امتدت منطقة الحماية البريطانية من عدن شرقا ومن الركن
الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة بمساعدة بريطانية ، عملت على مد نفوذ
سلطان عمان في مسقط الى الداخل على حساب الامام الاباضي .

وقد استطاعت اليمن والعربية السعودية الاستقلال بلا موارد
معروفة ، وبروابط قليلة مع العالم الخارجي ورغم احاطتهما من كل
الجوانب بالقوة البريطانية ، فان استقلالهما كان محدودا ، ففي المناطق
العثمانية السابقة كانت الدولة الوحيدة التي خرجت من الحرب مستقلة
هي تركيا ، وقد بنيت في اطار الادارة والجيش العثمانيين ، وحكمها حتى
المات زعيم بارز هو مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨) ، واتخذت
تركيا مسارا أدى الى ابتعادها عن ماضيها ، وعن الدول العربية التي
ارتبطت بها في الماضي بشكل وثيق ، وكان ذلك طريق إعادة تشكيل

(*) النص :

. Under British mandate but with no obligation in regard to Creation
of the Jewish national home.

وهي مسألة خلافية على أية حال - (المرجع) .

المجتمع على أساس من الوحدة الوطنية ، والفصل الحاسم بين الدين والدولة ، والمحاولة الدؤوب للابتعاد عن عالم الشرق الأوسط لتصبح جزءا من أوروبا ، وانحل الرباط القديم بين الأتراك والعرب في ظروف تركت بعض المرارة بين الجانبين ، وتفاقت لبعض الوقت بالمنازعات حول الحدود مع العراق وسوريا ، رغم ذلك فإن مثال أتاتورك الذى تحدى أوروبا بالنجاح ووضع دولته على مسار جديد ، كانت له آثار ملحوظة على الحركات الوطنية فى العالم العربى .

اهمية المصالح البريطانية الفرنسية

وبمجرد اخماد حركات الممارضة فى العشرينات من هذا القرن ، لم تواجه بريطانيا وفرنسا تهديدا يذكر من الداخل لقوتها فى الشرق الأوسط والمغرب ، ولعدة سنوات لم يكن هناك تهديد من الخارج أيضا ، والدول الأوروبية الكبرى - الامبراطوريات الروسية والالمانية والمجرية النمساوية - انهارت أو انكفأت على نفسها بنهاية الحرب ، وكان معنى ذلك أن الشرق الأوسط الذى كان لوقت طويل ساحة للعمل المشترك أو التنافس والخصومة بين خمس أو ست قوى أوروبية أصبح الآن منطقة نفوذ بريطانيا وفرنسا ، وإن فاق نصيب بريطانيا نصيب فرنسا التى خرجت من الحرب منتصرة نظريا ، ولكنها خرجت منها منهكة ، وفى المغرب ظلت فرنسا هي القوة المسيطرة .

وقد كانت السيطرة على الدول العربية مهمة بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ليس فقط بسبب مصالحهما فى المنطقة نفسها ، ولكن لأنها قوت وضعهما فى العالم ، وكانت لبريطانيا مصالح رئيسية فى الشرق الأوسط مثل زراعة القطن لمصانع لانكشاير والبتترول فى إيران وبعدها العراق ، والاستثمارات فى مصر وغيرها ، وأسواق السلع المصنعة بالإضافة الى ما اعتبرته التزاما بالمعاونة على انشاء وطن قومى لليهود . وكانت هناك أيضا بعض المصالح الممتدة ، اذ ان وجود بريطانيا فى الشرق الأوسط ساعد على ترسيخ وضعها كقوة شرق اوسطية وقوة عالمية ، وكان الطريق

البحرى الى الهند والشرق الأقصى يمر من خلال قناة السويس ، ونشأت الخطوط الجوية عبر الشرق الأوسط خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن وكان بعضها يمر خلال مصر الى العراق والهند ، والآخر خلال مصر جنوبا الى أفريقيا ، وهذه المصالح كانت تحميها سلسلة من القواعد تتبادل الدعم مع قواعد أخرى فى حوض المتوسط والمحيط الهندى ، مثل ميناء الاسكندرية وموانئ أخرى يمكن استخدامها ، والقواعد العسكرية فى مصر وفلسطين والقواعد الجوية فى تلك البلاد ، وكذلك فى العراق والخليج .

وبالمثل كان المغرب مهما لفرنسا ، ليس فقط فى حد ذاته ، ولكن لموقعه فى النظام الاستعماري الفرنسى ، ولقد وفر المغرب اليد العاملة للجيش ، والمعادن والمواد الأخرى للصناعة ، وكانت موقعا لاستثمارات هائلة ، وموطن أكثر من مليون مواطن فرنسى ، وتمر به الطرق البرية والبحرية والجوية للممتلكات الفرنسية فى أواسط أفريقيا ، وهذه المصالح كان يحميها الجيش الفرنسى المنتشر فى المغرب ، والبحرية فى بيزرطة **Biserta** والدار البيضاء ، وفيما بعد فى المرسى الكبير ، وبالمقارنة بهذا ، كانت المصالح فى الشرق الأوسط محدودة ولكنها مهمة : الاستثمارات فى مصر ولبنان ، والبترول من العراق ، علاوة على ذلك كان الوجود العسكري الفرنسى فى سوريا ولبنان ، يقوى من وضعها كقوة فى البحر المتوسط ، وكقوة عالمية ، وكان بإمكان جيشها استخدام تلك الأراضى ، وبحريتها تلك الموانئ وموانئها ، وكانت طريقا جويا عسكريا الى الامبراطورية الفرنسية فى الهند الصينية .

وحتى أواخر الثلاثينات من القرن،مرت هذه الأوضاع بلا تغيير فعلى، وجاء أول تهديد خطير - وكان من الصعوبة القول بمدى خطورته - من إيطاليا ، ففي عام ١٩١٨ كانت إيطاليا تسيطر على جزر الدوديكانيز التى كانت قد استولت عليها من الامبراطورية العثمانية فى عام ١٩١٢ . وكذلك الساحل الليبي ، وبحلول عام ١٩٣٩ احتلت كل ليبيا ، والبايلىا على البحر المتوسط ، واثيوبيا فى شرق أفريقيا ، ولهذا

فقد كان بإمكانها تهديد الوضع الفرنسي في تونس، حيث كان كثير من الرعايا الأوروبيين من أصول إيطالية ، أو تهديد الأوضاع البريطانية في مصر والسودان وفلسطين ، وقد سمعت إيطاليا بتفويضها لانعاش بعض حركات المقاومة للحكم الفرنسي والبريطاني ، وكذلك فعلت ألمانيا في عام ١٩٣٩ ، رغم أنه لم تكن قد ظهرت بعد أية علامات على التهديد الألماني المباشر للمصالح البريطانية أو الفرنسية هناك . أما روسيا ، فلم تحاول فرض وجودها في المنطقة منذ ثورة ١٩١٧ ، رغم أن المسئولين البريطانيين والفرنسيين كانوا يميلون الى تفسير مشاكلهم بالنفوذ الشيوعي .

وقد كان بإمكان بريطانيا وفرنسا في الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٩ توسيع سيطرتهما على التجارة والانتاج في المنطقة من مواقع قوتها الراسخة ، وكان العالم العربي لا يزال مهما بشكل أساسي بالنسبة لأوروبا كمصدر للمواد الخام ، كما أن كثيرا من الاستثمارات البريطانية والفرنسية كانت مخصصة للمنطقة حال خلق الظروف المناسبة لها ، وكانت هناك فترة من الندرة في رؤوس الأموال في كلا البلدين ، ولكن رأس المال الفرنسي وجه الى المغرب لتحسين البنية الأساسية للحياة الاقتصادية ومشروعات الري ، والسكك الحديدية ، والطرق ، وتوليد الكهرباء (من مساقط المياه حيثما أمكن أو من الفحم والبتروول المستورد) واستغلال الموارد المعدنية وبخاصة الفوسفات والمنجنيز والتي أصبحت بلدان المغرب من كبار مصدريها ، وقد وسعت الاستثمارات البريطانية من زراعة القطن للتصدير في مصر والأجزاء السودانية الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق ، وطورت في فلسطين ميناء حيفا وكان هناك جلب ضخم لرؤوس الأموال، على أيدي المؤسسات اليهودية المرتبطة ببناء الوطن القومي لليهود .

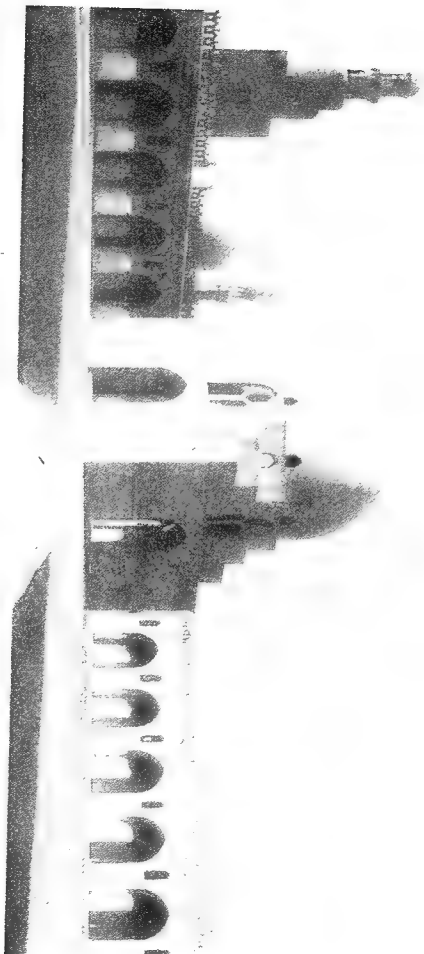
كان الاستثمار في الصناعة قليلا بالمقارنة باستثمار رأس المال الأوربي في الزراعة والتعدين، وكان موجها في معظمه لمواد البناء وتصنيع الغذاء والمنسوجات ، وكان الاستثناء الرئيسي هو صناعة البتروول ، وكلين البتروول يستخرج في إيران وعلى نطاق ضيق في مصر بحلول عام ١٩١٤ ، وفي ١٩٣٩ كان ينتج بكميات كبيرة في العراق ويصدر الى البلدان الأوربية



قبة الصخرة في القدس، بناها الأمويون في ٦٩١ - ٦٩٢ هـ. جدها الشبانين في النصف الأول من القرن السادس عشر واستبدلوا الزخارف الخارجية بقشاني ملون ثالث المواقع المقدسة في العالم الإسلامي، وكان بناؤها بين أماكن مقدسة مسيحية ويهودية تأكيداً بأن تميز الإسلام بقى



مسجد الخليفة العباسي المتوكل في "سامراء" بالعراق. شيد عام ٨٤٧ هـ. يبين عظمة الدولة العباسية. يمكن أن يستوعب بمساحته البالغة ٩,٤ فداناً عشرات الآلاف من المصلين في صلاة الجمعة.



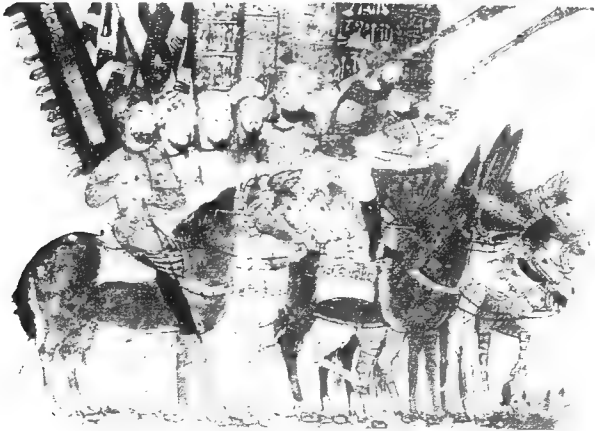
جميع ابن طوكون بني بالقرب من القاهرة المتبقية في ٨٧٦ - ٨٧٩ ووجد بعد علم ١٢٩١. وبينما الممثل والكتاب يبينه
وبين الجميع الممثل المتكلم المتكلم الطراز المسمى الأمير طوكون وممثلين تميز بين المعصرة الإسلامية - الشرق الأوسط.



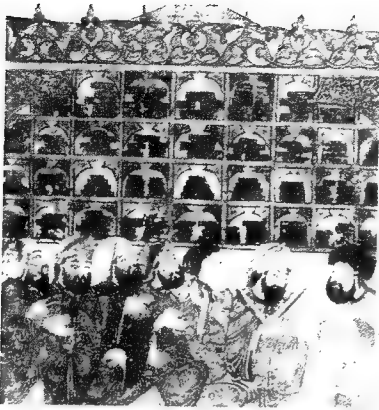
الجامع الكبير في قرطبة بإسبانيا بدأ في عام ٧٨٤ - ٧٨٦، وجرى توسيمه وتجديده في ٩٦٦ - ٩٦٦ و ٩٨٧ - ٩٨٩ لاستيعاب التعداد المتزايد للسكان في هذا الموقع الفتح للخلافة الأنطونية.



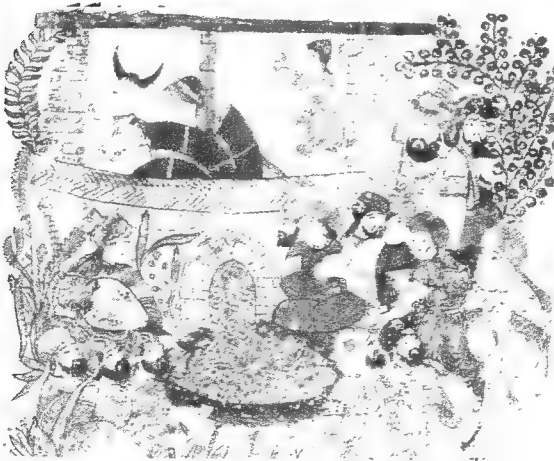
ضريح "علي بن أبي طالب" في النجف بجنوب العراق. وقد جعل للتوطين السني، الذي يكنه الشيعة له باعتباره خليفة النبي "محمد صلى الله عليه وسلم" من هذه البقعة مزاراً ومركزاً لتعليم الشيعة حتى وقتنا هذا.



الاحتفال بنهاية شهر رمضان. على الأعلام نقوش دينية، وهي من مخطوطات مقلبات الحريزي التي كتبت في العراق عام ١٢٣٧.



مكتبة البصرة تتراس الكتب
على جوانبها من نفس المخطوطة
السابقة. للرجل المجوز الجالس في
الخلف هو عالم يصصح للقارئ أمله.



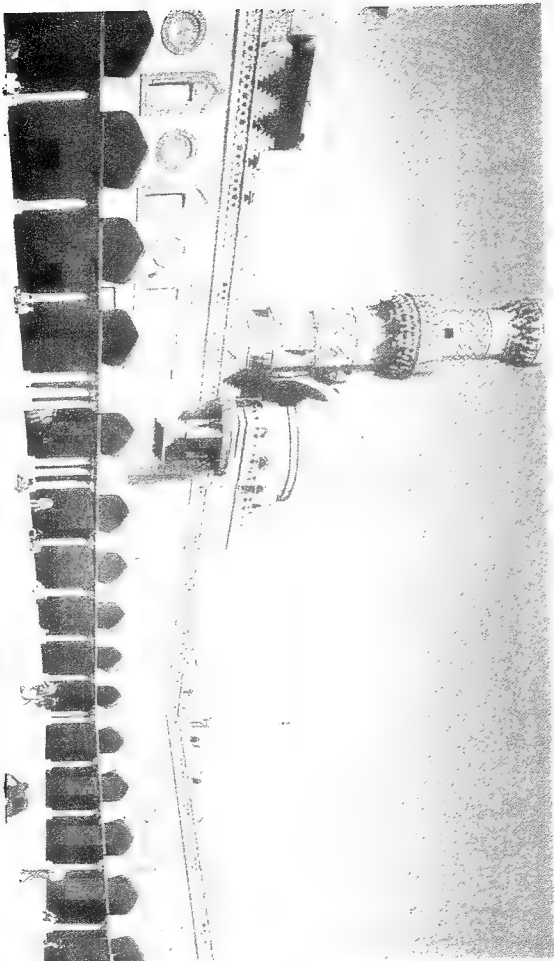
اجتماع لرجال الأنب في الحديقة والماء يتدفق من السابقة. من نفس المخطوطة ويبين عزف
للعود للروابط الوثيقة بين الشعر العربي والموسيقى في كل العصور.



صيد سمك بطرح شبله، من بدايات القرن الثالث عشر. من مخطوطة سورية لكلمة "دمنة"
وهي ممتعة في وصفها تفاصيل الحياة اليومية.



مصباح مسجد مصري يعود لمنتصف القرن الرابع عشر، مكتوب عليه آية من سورة "النور"
من القرآن الكريم، ويحمل رتق مملوكي، وهو مشابه لشمار النبال في أوروبا.



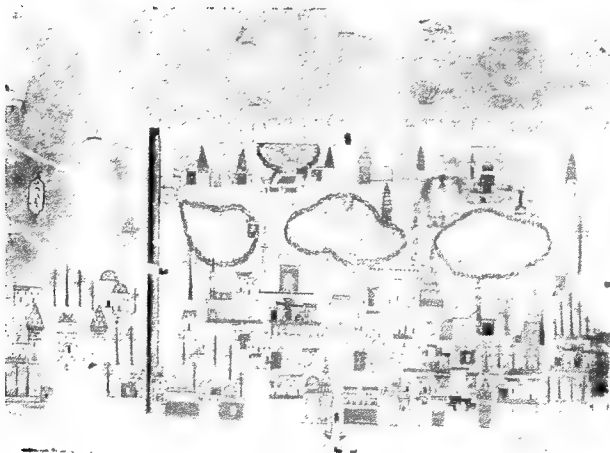
القم جامعة إيسلمية في القاهرة. تأسست عام ٩٧٠ حتى أيدى المسلمين كمسجد ومركز للتعليم وظل كذلك حتى وقتنا
 الحاضر، وتعود معظم الإصدارات الحالية إلى العصر لمملوكي عندما اكتسب الأبر مكنة كمركز ركة للمعلم السنة.



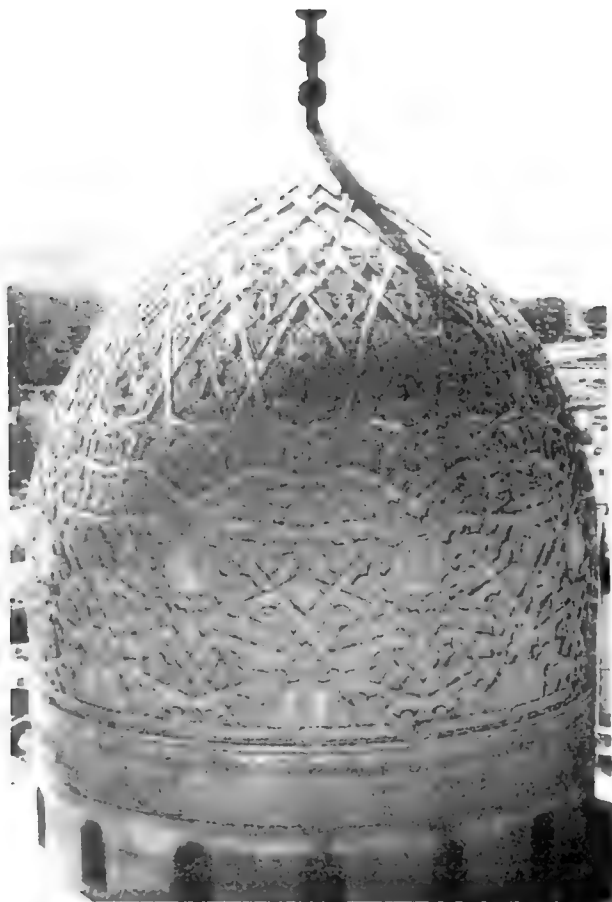
جانب آخر من قصر الأسود يولج كاحة مستطيلة ذات قباب ثلاث، وسطى هذا التصميم
إصلياً بامتزاج الأجزاء الداخلية مع المساحة الخارجية كمثل الفتحات التي تحمل الماء
من الحوض إلى الغرف المجاورة.



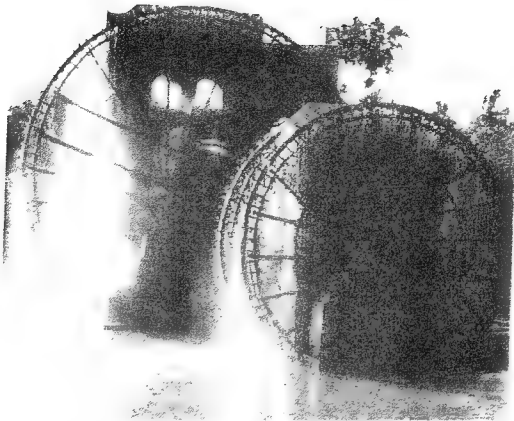
برج بوابة المنخل والجسر المودى لقلمة حلب، بنيت في القرن الثاني عشر وبدايات القرن الثالث عشر.



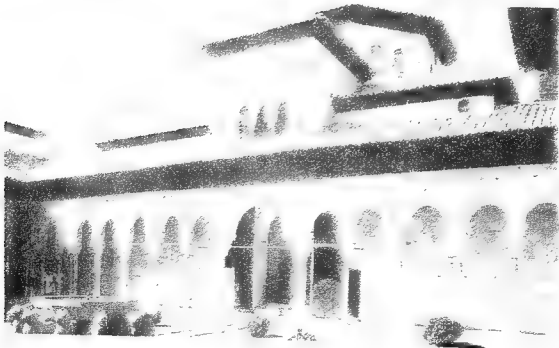
النصف الشرقي من بغداد القرن السادس عشر، وهي مخطوطة "تتراش" وتبين لحد حملات سليمان العظيم، وهي تبين الجسر القائم على نهر "كجة" الذي يربط المدينة. خارج الأسوار مباشرة ضريح أبي خنيفة، الذي جده العثمانيون.



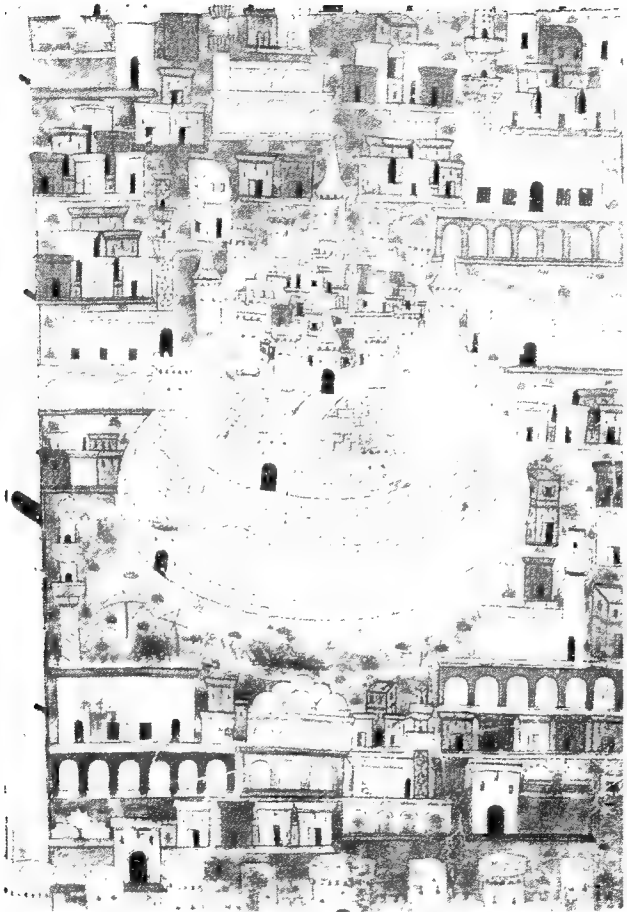
قبة مسجد السلطان الأشرف في القاهرة، بنيت عام ١٤٧٤. وقد كانت القباب المبنية المحورة
والتكامل غير المعادى بين المرازى العربى والزينة الهندسية من القدرات الخاصة للبنائين القاهريين،
وكمثال الكثير من آثار الحكام المملوكيين فهي تضم مدرسة دائمة.



ساقية في حماه (سوريا) وفيها سلسلة من الدلاء ترفع المياه من النهر إلى قنوات الري في السهل المجاور. وقد وصلت هذه التقنية الخاصة بالمواقي (وكنك طواحين الهواء) للغرب من الشرق الأوسط.



قضاء الأسود - الحما - غرناطة - أسبانيا، لكتل في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. الأسود الاثني عشر والحوض تشبه الطراز المملوكي وكان منتشراً في بناء القصور في العالم الإسلامي.



حلب وحصونها في شمال سوريا من نفس المخطوطة من القرن السادس عشر. كانت حلب
مركزاً إدارياً هاماً تحت حكم العثمانيين.

(أساسا لفرنسا) خلال خط أنابيب ذى شعبتين ، وكان يصل الى ساحل المتوسط في طرابلس لبنان ، وحيفا في فلسطين ، وكان ينتج على نطاق ضيق في العربية السعودية والبحرين أيضا، وكان أغلب ملاك هذه الشركات من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين والهولنديين ، وكانت اتفاقاتهم مع الدول المنتجة ، تعكس توازنا غير متساو ، ليس فقط للقوة المالية ولكن السياسية أيضا ، حيث كانت القوة البريطانية تدعم وضع الشركات والامتيازات التي عملت في ظلها وأعطتها السيطرة على التنقيب في مناطق واسعة ، وعلى الانتاج والتكرير والتصدير ولقترات طويلة ، ودفع حقوق محدودة للحكومات المضيفة ، وتقديم كميات محدودة من البترول لاستخدام هذه الحكومات .

والى جانب هذا الاستثناء الوحيد ، كانت الدول العربية ما تزال معتمدة على أوروبا في معظم السلع المصنعة ، لا المنسوجات فقط ولكن أيضا الوقود والمعادن والآلات، وكان التصدير والاستيراد يتمان أساسا على سفن انجليزية وفرنسية ، واستطاعت مصر أن تفرض سيطرة أكبر على تعريفاتها ، وكذلك في مراكش كانت فرنسا مرتبطة باتفاقية مع الدول الأوروبية في عام ١٩٠٦ للحفاظ على سياسة « الباب المفتوح » .

المهاجرون والأرض

في البلاد التي هاجر الأوروبيون اليها ، تحكموا على نطاق واسع في المال والصناعة والتجارة الخارجية والى حد كبير في الأراضي ، فكان المستوطنون في الجزائر مستقرين تماما في عام ١٩١٤ ، ولكن في سنوات ما بعد الحرب حاولت الحكومة الفرنسية تشجيع المزيد من الهجرة والاستيطان في تونس ومراكش ، ولما كانت مراكش تدخل تدريجيا تحت السيطرة الفرنسية في العشرينات ، فقد طرحت أراضى الدولة وأراضى المزارعين المشاع على المستوطنين . وقد كانت هذه الجهود ناجحة من ناحية أنها أبت الى هجرة ملحوظة ، والى توسيع للرقعة المزروعة ، ومن حيث النتائج من الانتاج ، ولكنها لم تنجح في الإبقاء على معظم المهاجرين على

الأراضي، ومنذ عام ١٩٢٩ وما بعده، كان المغرب متأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية التي خفضت من أسعار المواد الغذائية ، وقامت حكومات البول الثلاث والمصارف الفرنسية بالترتيبات لزيادة قروض ملاك الأراضي ، ولكن في الواقع كان كبار الملاك فقط هم القادرون على الاستفادة من تلك القروض ، وبحلول عام ١٩٣٩ كان نسق الاستيطان على شكل مزارع كبيرة تستخدم الجرارات والتقنيات الحديثة ، وتستخدم العمال الاسبان والبربر والعرب ، وتنتج الحبوب والنبيد للسوق الفرنسية. ورغم أن ما أطلق عليه أحد الكتاب « رمز البيت الريفي ذى السقف الأحمر » (٣) قد لعب دورا في رسم الصورة الذاتية للسكان الأوربيين ، فإن المهاجر النمطي لم يكن مزارعا صغيرا ولكنه كان مسئولا حكوميا ، أو موظفا في شركة ، أو صاحب حانوت أو ميكانيكيا ، وقد شكل الأوربيون أقل من ١٠٪ من اجمالي السكان (١٥ مليون تقريبا من ١٧ مليونا) ؛ ولكنهم سيطروا على المدن الكبيرة ، فالجزائر ووهران كانت بهما أغلبية أوربية ، كما شكل الأوربيون نصف سكان تونس وقراية نصف سكان الدار البيضاء .

وفي بلدين آخرين كان استيلاء المهاجرين على الأراضي مهما ، خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٣٩ . في برقة Cyrenaica وهو الجزء الشرقي من ليبيا ، كان هناك استيطان رسمي على الأراضي التي صودرت لهذا الغرض وجرى اعدادها بتمويل الحكومة الإيطالية ، وهنا أيضا تكررت تجربة المناطق الأخرى من المغرب ، وبحلول ١٩٣٩ لم يبق الا ١٢٪ من السكان الإيطاليين الذين كان عددهم قد بلغ ١١٠ آلاف، أما الإيطالي النمطي في ليبيا فكان من سكان طرابلس أو بعض المدن الساحلية الأخرى .

وفي فلسطين، استمر تملك الأراضي للمهاجرين اليهود الأوربيين، والذي بدأ خلال أواخر القرن التاسع عشر واستمر في اطار النظام الجديد للإدارة الذي وضعه البريطانيون كحكومة انتداب ، وتم تشجيع هجرة اليهود في حدود فرضتها الإدارة بناء على تقديرها لعدد المهاجرين الذين تستطيع البلاد استيعابهم في فترة معينة ، وبناء على الضغط الذي كان يمكن أن يفرضه الصهاينة أو العرب على الحكومة في لندن ، وقد

تغير الهيكل السكاني للبلاد بشكل مؤثر خلال هذه الفترة ، وفي عام ١٩٢٢ كان اليهود يشكلون حوالى ١١٪ من اجمالى السكان البالغ عددهم ٤/٣ مليون . ومعظم الباقي ممن يتحدثون العربية من المسلمين والمسيحيين ، وبحلول عام ١٩٤٩ كانوا يشكلون أكثر من ٣٠٪ من السكان الذين تضاعفوا ، وفي هذا الوقت كان هناك استثمار ملحوظ سواء عن طريق الأفراد أو المؤسسات اليهودية التى قامت للمعاونة على ايجاد وطن قومي لليهود ، ذهب أكثرها للاحتياجات الفورية للهجرة ، وبعضها للمشروعات الصناعية : ادعاء الكهرباء (وأعطى هذا الامتياز لشركة يهودية) ، ومواد البناء ، وتصنيع الغذاء ، وأنفق الكثير أيضا فى شراء الأراضى والمشروعات الزراعية ، وفى بداية الأربعينات من هذا القرن ، كان اليهود قد تملكوا قرابة ٢٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة ، وكان الجزء الأكبر مملوكا للصندوق القومي اليهودى الذى احتفظ بها كاملاك للشعب اليهودى لا يمكن التخل عنها وعليها لا يمكن استخدام من ليس يهوديا ، وكذلك فى المغرب شملت الأراضى التى حازها واستزعرها المهاجرون نسبة كبيرة من أكثر المناطق انتاجية ، ولكن كما فى المغرب أيضا أصبح معظم السكان من اليهود حزينين ، وبحلول ١٩٣٩ عاش ١٠٪ من السكان اليهود على الأرض ؛ لأن الهجرة آنذاك كانت أكبر من أن تستوعبها الزراعة ، وكان اليهودى الفلسطينى الناطق من سكان المدن ، يعيش فى واحدة من ثلاث مدن كبيرة ، القدس وحيفا وتل أبيب ، وكان ذلك المزارع الذى يعيش فى المستوطنات الجماعية « الكيبوتز » رمزا مهما .

نمو الصلوة الوطنية

- بالنسبة لكل من مجتمعات المستوطنين والحكومات الأوروبية ، كان استخدامهما للقوة للدفاع عن مصالحهما أمرا فائق الأهمية ، ولكن القوة لا تستقر ما لم تحول نفسها الى سلطة شرعية ، وقد شاعت بين الأوروبيين الذين كانوا يحكمون فى البلاد العربية أو يزاولون فيها أعمالا فكرة تقول بأنهم هناك من أجل انجاز رسالة التحديث والمدنية ، وسواء عبرت هذه الفكرة عن مدينة متفوقة تحاول أن تجتذب إلى مستواها مدينة متخلفة عنها

أو محتضرة على وشك الموت ، أو أنها عبرت عن تأسيس العدالة والنظام والرفاهية ، أو نشر اللغة والثقافة التي تعبر عن هذا كله ، ولما كان الاستنتاج المنطقي لهذه الأفكار هو الاستيعاب النهائي للعرب فى مستوى من المساواة وفى عالم موحد جديد ، فقد عارض البعض هذه الأفكار بما لديهم من احساس بوجود فوارق لا تلتئم ، واحساس داخلى بالسيادة ، منحهم الحق فى الحكم ، كما ظهر أمر جديد بين المستوطنين ، فقد ظهر فى المغرب آنذاك ما يمكن أن نطلق عليه أمة منفصلة من المستوطنين ، قد تنتمى صفوتها العليا الى العاصمة الفرنسية اجتماعيا وثقافيا ، ولكن الأغلبية العظمى من (البيض الصغار) كانت مختلفة ، فقد كانت مكونة من اخلاط ايطالية واسبانية وفرنسية ، وولد معظمهم بالمغرب ويتحدثون لغة فرنسية خاصة بهم ، ولا يحسون بالمواطنة فى فرنسا ، ويشعرون حولهم بعالم عدوانى غريب ، يجذبهم حيناً ويلفظهم حيناً آخر ، وكانوا يتوجهون الى فرنسا لحماية مصالحهم ، التي قد تكون مختلفة عن مصالحها الكبرى ، وكذلك كانت فلسطين ، حيث تنشأ دولة يهودية ، واعية باختلاف عن تلك الدول التي أدارت لها ظهرها بالهجرة ، وتعيش فى وسط من اللغة العبرية التي عادت الى الظهور كلفة للحياة العادية ، منفصلة عن السكان العرب باختلافات الثقافة والعادات الاجتماعية ، وبالأمل فى خلق شئ يهودى صرف ، وباللغة المتزايدة على مصير اليهود فى أوروبا وبالتطلع الى انجلترا للدفاع عن مصالحها؛ حتى يمكنهم الدفاع عنها بأنفسهم .

وقد قوت المصالح الرئيسية وكذا الضغط من المستوطنين من تصميم انجلترا وفرنسا أن يظلوا مسيطرين ، ولكن من ناحية أخرى أحاطت الشكوك بذلك التصميم أن لم يكن حول أخلاقيات الحكم الاستعماري فعلى الأقل حول تكاليفه ، وقد كان الفرنسيون منذ البداية يشعرون بشكوك حول فوائد الانتداب على سوريا ، ولكن قليلا منهم تأمل فكرة أى نوع من الانسحاب من المغرب، وحتى الفرنسيون للشيوعيون كانوا يفكرون فى وسيلة أخرى لاستيعاب الجزائر فى فرنسا بصورة تحقق قدراً أكبر من المساواة ، رغم أنهم كانوا يأملون فى انشاء علاقة مختلفة مع المسلمين،

وأن يستخدموا ثقلهم للاحتياجات حيال تصرفات رأوها ظالمة. وفي إنجلترا، كان هناك اتجاه متزايد للبحث في عدالة الحكم الاستعماري وللتقاش حول المصالح البريطانية الأساسية وكيف يمكن حمايتها بطريقة أخرى ، وبالاتفاق مع العناصر في الشعوب المحكومة التي كانت رغبة في التوصل لحل وسط مع الحاكم الاستعماري .

وقد كان الباعث للتغيير في العلاقة أكبر بظهور أولئك الذين على الجانب الآخر ، والذين كان بإمكانهم جعل ذلك ممكنا ، أنهم أعضاء الصفوة الجديدة الذين كانوا يحكم مصالحهم أو تركيبتهم العقلية ، متمسكين بنوع من التنظيم الاجتماعي والسياسي رأوا أنه كان ضروريا للحياة في العالم الحديث ، والذين بإمكانهم الحفاظ على المصالح الأساسية للقوى الامبراطورية .

وفي العشرينات من القرن ، كان هناك في معظم البلاد العربية طبقة من ملاك الأراضي ممن كانت مصالحهم مرتبطة بانتاج المواد الخام للتصدير ، أو باستمرار الحكم الاستعماري ، وبعض كبار الملاك في الريف كانوا قادرين على التحول الى ملاك على النمط الحديث ، وكان ذلك يتم في بعض الأحيان بمساعدة الحكام الأجانب الذين كانوا يلجأون اليهم طلبا للمعون. وفي المغرب ، سهلت الطريقة التي امتدت بها السيطرة الفرنسية للدخول وطبيعة الريف من امكانية التوصل الى اتفاقيات مع بعض سادة أعالي جبال أطلس الأقوياء ، وخاصة تهاى الجلاوى وهو زعيم قبيلة من البربر سيطر على المنطقة الجبلية الى الشرق من مراكش ، وفي العراق استمرت على أيدي حكومة الانتداب البريطاني التي كان يتم بها تسجيل الأراضي القبلية المشاع كممتلكات للعائلات النافذة في القبائل ، التي بدأت في القرن التاسع عشر . وفي السودان ظلت الحكومة لعدة سنوات تتبع سياسة من الحكم « غير المباشر » في السيطرة على الريف من خلال زعماء القبائل ، والذين كانت قوتهم تتعدل وتزيد بالمؤازرة الرسمية ، وفي مناطق أخرى كان ملاك الأراضي ينتمون غالبا لطبقة جديدة ظهرت نتيجة الظروف الجديدة للزراعة التجارية ، وقد كانت طبقة ملاك الأراضي ممن

يزرعون القطن في مصر أول طبقة من هذا النوع ، وظلوا هم الأغنى والأكبر والأكثر نفوذا في الحياة الوطنية ، وظهرت مجموعات مشابهة في سوريا والعراق ، وحتى في بلاد الاستيطان الأوربي في المغرب ، حيث ظهرت طبقة جديدة من ملاك الأراضي المحليين ، من التونسيين ممن يزرعون الزيتون في الساحل ، والجزائريين الذين يشترون الأراضي من المستعمرين الذين كانوا يرحلون للمدن ليحققوا أحلامهم الاقتصادية التي تناسبهم .

وظلت غالبية التجارة الدولية في أيدي الأوربيين أو أفراد الجماعات المسيحية واليهودية الذين كانوا على ارتباط وثيق بهم ، ولكن كان هناك بعض الاستثناءات من ملاك الأراضي المصريين الذين يعملون بتصدير الأقطان ، وتجار فاس كان بعضهم آنذاك منمركزين في الدار البيضاء ، وظلوا يستوردون المنسوجات من إنجلترا ، وكان هناك أيضا بعض الاستثناءات للقاعدة العامة بأن الصناعة كانت في أيدي الأوربيين ، وكانت مصر أكثرها أهمية حيث تأسس في عام ١٩٢٠ بنك يهدف لتوفير التمويل للمشروعات الصناعية ، وكان رأس مال بنك مصر في الأساس من كبار ملاك الأراضي الباحثين عن استثمارات أكثر ربحية مما يمكن أن تفل الزراعة ، وفي السنوات القليلة التالية استتخمم لانشاء مجموعة من الشركات خاصة للشحن البري ، وصناعة السينما وغزل ونسج الأقطان ، وبنشوتها كان ذلك علامة على بعض النفيرات : تراكم رأس المال الوطني الباحث عن الاستثمار ، وتدني العائد على الاستثمارات على الأراضي ، والرغبة في تحقيق القوة الوطنية والاستقلال ، الا أن الظروف الجديدة كانت مزعجة حتى ان مجموعة شركات بنك مصر واجهت صعوبات ، ولم ينقذها سوى التدخل الحكومي .

وقد ظهر أيضا نوع آخر من الصقوة لم يكن يقل أهمية : أولئك الذين تلقوا تعليما على الطراز الأوربي ، وكان التعليم في تلك الفترة مقصورا على القادرين ، أو من لهم امتياز أو آخر ، وحتى في حدود هذه المجموعة فقد ظل التعليم محدودا بحكم تردد المجتمع في ارسال أبنائه لتلقي العلم (وأكثر ترددا في حالة البنات) الى المدارس التي يمكن أن

تجعلهم غريباء عن عائلاتهم وتقاليدهم ، أو تردد الحكام الأجانب فى تعليم طبقة قد لا يمكن استيعابها فى الخدمة الحكومية ، ويمكن أن تنتهى فى الممارسة ، ورغم هذا انتشر التعليم بسرعات متفاوتة فى مختلف البلاد .

وفى مراكش ، كانت حركة انشاء المدارس الحديثة فى بدايتها وبدا ذلك بانشاء عدد من المدارس انتاوية الاسلامية التى تسير على النمط الغربى (الفرانكو - اسلامية) بالإضافة الى بعض المعاهد العليا فى الرباط . وفى الجزائر ومع حلول عام ١٩٣٩ ، كان عدد الحاصلين على الشهادات الثانوية مازال بالمثلث ، والحاصلين على المؤهل الجامعى أقل من ذلك ، وكانت جامعة الجزائر احدى المؤسسات التعليمية الفرنسية البارزة ، وكانت أساسا للأوربيين ولكن عددا متزايدا من المسلمين كانوا يلتحقون طريقهم الى باريس وتونس أو القاهرة ، وفى تونس أيضا كان عدد أولئك الذين التحقوا بالليسيه على النظام الفرنسى للدراسة متزايدا ، والمجموعة التى أصبحت فيما بعد زعماء لبلادهم ، كانت تذهب الى فرنسا فى بعثات دراسية لمتابعة الدراسات العليا . وفى مصر ، كان عدد الطلاب فى المدارس الثانوية قد تزايد من أقل من ١٠٠٠ عام ١٩١٣ - ١٩١٤ لأكثر من ٦٠٠٠ بعد ذلك بثلاثين عاما ، والجامعة الخاصة الصغيرة التى تأسست فى الأعوام الأولى من القرن اندمجت عام ١٩٢٥ فى الجامعة المصرية التى تنفق عليها الحكومة، وبها كليات الآداب والعلوم والقانون والطب والهندسة والتجارة ، وعندما سمحت التغيرات للحكومة المصرية بالتحكم بدرجة أكبر فى السياسة التعليمية ، توسعت المدارس على كل المستويات ، وكان هذا هو نفس ما حدث فى العراق رغم أن العملية بدأت من مستويات أدنى .

وقد كان معظم التعليم الثانوى والعالى فى مصر فى أيدي الهيئات التبشيرية الدينية أو الثقافية الأوروبية الأمريكية ، وكان ذلك صحيحا أيضا فى سوريا ولبنان وفلسطين ، كانت هناك جامعة حكومية صغيرة فى دمشق ، وكلية لتدريب المعلمين فى القدس ، ولكن الجامعات الرئيسية كانت ملكية خاصة : فى بيروت الجامعة اليسوعية «سان جوزيف» المدعومة

من الحكومة الفرنسية ، والجامعة الأمريكية ، وفي القدس الجامعة العبرية انتى كانت فى الأساس مركزا لانشاء ثقافة قومية جديدة باللغة العبرية، ولم تكن تجتذب الطلبة العرب الا نادرا فى ذلك الوقت ، فى هذه البلاد كن التعليم الثانوى أيضا فى غالبيته بين أيدي الأجانب والذين كانوا فى لبنان من الفرنسيين أساسا .

والحقيقة أن كثيرا من مؤسسات التعليم العالى كانت أجنبية ، وهو أمر له معان متعددة ، فإن يدرس الصبى أو الفتاة العربية فى أحدها يعنى تفريبا اجتماعيا ونفسيا، وكان يعنى الدراسة وفقا لطريقة مغايرة لتقاليد المجتمع الذى نشأ فيه ، والقيام بذلك من خلال وسيط من لغة أجنبية، التى أصبحت اللغة الأولى وربما اللغة الوحيدة التى يفكر من خلالها فى موضوعات معينة ، وممارسة حرف معينة ، وهناك معان أخرى فى أن عدد الفتيات اللاتى تلقين تعليما ثانويا أو عاليا ، أكبر مما لو كانت المدارس الوحيدة المتاحة بمدارس حكومية ، والقليل من الفتيات التحقن بالمدارس الحكومية فيما بعد المرحلة الابتدائية ، والكثير منهن التحقن بمدارس الراهبات الكاثوليك الفرنسيات أو البروتستانت الأمريكية ، وفى المغرب ، حيث كانت مدارس الإرساليات أقل ، وعلى ارتباط وثيق بالسكان من المهاجرين، كان تعليم البنات فيما بعد المرحلة الابتدائية يكاد يبدأ فيها ، وفى الشرق العربى كانت البنات من المسيحيات واليهوديات أكثر من المسلمات التحاقا بالمدارس الأجنبية ، كما كن أكثر استيعابا للثقافة الأجنبية وأكثر انفصالا عن تقاليد مجتمعهن .

وقد وجد خريجو المدارس الجديدة وظائف معينة شاغرة فى مجتمعاتهم المتغيرة ، ونادرا ما كانت النساء يجدن وظيفة عامة، عدا العمل بالتدريس أو التمريض ، ولكن كان بإمكان الرجال العمل بالمحاماة أو الطب ، رغم محدودية المهندسين أو الفنيين ، حيث كان التعليم العلمى والتقنى متخلفا ، وكان تعليم الفلاحين والحرفيين أكثر تدنيا ، وقبل كل شئ، كانوا يأملون فى أن يصبحوا موظفى حكومة على مستويات اختلفت طبقا لدرجة وطبيعة السيطرة الأجنبية على المجتمع ، أكثرها فى مصر والعراق ، وأقلها فى

فلسطين والسودان ، حيث انه لأسباب مختلفة ظلت المناصب العليا بين أيدي البريطانيين ، وفي المغرب حيث سيطر المستولون من فرنسا على المواقع الحاكمة ، أما المناصب الوسطى والأدنى فقد كانت في أغلبها بين أيدي الأوربيين المحليين .

وقد كان ملاك الأراضي والتجار الوطنيون يحتاجون للسيطرة على آليات الحكومة لمصالحهم الخاصة ، وتطلع الشباب من المتعلمين الى أن يعملوا بالحكومة ، وقد أعطت هذه الطموحات قوة واتجاها لحركات المعارضة الوطنية للحكم الأجنبي الذي طبع هذه الفترة ، ولكن انتمج معها شيء آخر كان هو الرغبة والاحتياج الى المعيشة في المجتمع بشكل جديد .

محاولات الاتفاق السياسي

وقد أراد الرجال والنساء المتعلمون المزيد من الفرص في مجال الخدمة الحكومية المهنية ، كما أراد ملاك الأراضي والتجار تحقيق القدرة على السيطرة على الآلة الحكومية (الجهاز الإداري) ، وقد كانوا في عدة أوقات قادرين على تعبئة الجماهير في الحضر بالعزف على نغمة المصاعب العملية أو تعميق الاحساس بأن المجتمع في خطر ، وكانت الوطنية من هذا النوع توفر أيضا للحكام الأجانب فرصا للحل الوسط وتعبئة التأييد الكافي لاجبار الجماهير على التفكير في تلك الحلول .

وفي معظم البلاد لم يكن مستوى التنظيم السياسي عاليا ، اما لأن القوى الاستعمارية لم تكن لتسمح بالتهديدات الجادة لوضعهم ، أو لأن الأنماط التقليدية للسلوك السياسي ظلت مستمرة ، ففي مراكش وضمت مجموعة من الشباب المتعلم ، غالبيتهم ينحدرون من الطبقة البرجوازية في فاس ، « خطة للإصلاح » في عام ١٩٣٤ وبدعوا في المطالبة بإجراء التغيير في الحماية الفرنسية ، وفي الجزائر تقدم بعض المهنيين من ذوى التعليم الفرنسي بطلبات لتحسين أوضاعهم في الجزائر الفرنسية ، والحفاظ على ثقافتهم الخاصة ، وذلك عندما أحسوا أن الاستقلال أمل بعيد المنال ، وقد ساعدت الاحتفالات الشعبية عام ١٩٣٠

بالعبد المثنى للاحتلال الفرنسي للبلاد ، على اصفاء نوع من الاستعجال على مطالبهم (*) ، وفي سوريا وفلسطين والعراق تقسم المسئولون والضباط السابقون في الخدمة العثمانية وبعضهم ينتمى للعائلات العريقة من كبار رجال الحضر ، وبعضهم ارتفع خلال الخدمة في الجيش العثماني يطلبون منحهم درجة أكبر من الحكم الذاتي ، وبحكم وضعهم كان من الصعوبة قبول مطالبهم لكونهم مستجدين في النخبة الحاكمة ، وفي السودان بدأت مجموعة صغيرة من خريجي المدارس العليا في عام ١٩٣٩ في المطالبة بنصيب أكبر في الإدارة .

وفي غضون قرن من الزمان ، كان القادة قادرين على تأسيس أحزاب سياسية ذات تنظيم عال ، وكان ذلك في تونس ومصر ، وكان لكتليهما هناك تراث طويل من سيطرة المدينة الكبيرة على الريف المستقر ، ففي تونس كان حزب الدستور من نفس النوع من القيادات المرنّة، كما كان الحال في الدول الأخرى ، وحل محله في الثلاثينيات حزب من نوع آخر هو حزب الدستور الجديد الذي أسسه الحبيب بورقيبة (ولد في ١٩٠٢) وأصبح تحت قيادة تونسية من الشباب الذين تلقوا تعليما فرنسيا عاليا ، ومع هذا فقد كان لهذا الحزب جذور ضاربة في المدن الاقليمية، وفي السهل الساحلي الذي يزرع الزيتون . ونفس الشيء انطبق على مصر ، حيث كان حزب الوفد الذي تشكل خلال الصراع ضد السياسة البريطانية بعد نهاية الحرب وأسس تنظيما دائما على طول البلاد وعرضها ، واستمد التأييد من الصفوة الحرفية المهنية وقطاعات أخرى من البورجوازية ، ومن بعض ملاك الأرض وليس كلهم ، كما أيده في بعض أوقات الأزمات سكان الحضر بشكل عام ، وقد أعطت الجاذبية الشخصية لسعد زغلول الذي توفي سنة ١٩٢٨ - أوفد القدرة على التعبير عن الأمة حتى سنة ١٩٣٩ رغم الاختلافات بين زعاماته .

وأيا كانت الآمال العليا لمن هذه الأحزاب والجماعات ، فقد كان هدفها المباشر تحقيق درجة أكبر من حكم الذات في اطار النظام الاستعماري

(*) لا يخفى أن وصف الاحتلال بالعبد المثنى للاحتلال الفرنسي للجزائر يأتيه هجبي فيه مفاصلة تاريخية ، فلم تكن التركيبة الاجتماعية في الجزائر لتسمح بذلك - (المراجع) .

الذى لم يكونوا يحملون بانهااته ، وفى بريطانيا أكثر من فرنسا ، تغير الاتجاه السياسى والرسمى تدريجياً نحو محاولة حماية المصالح البريطانية من خلال اتفاقيات مع مثل هذه الجماعات ، وبحيث تظل السيطرة النهائية بين أيدي البريطانيين ، ولكن مسئولية الحكم المحلى مع منح درجة محدودة من الحركة الدولية المستقلة للحكومات التى تمثل الرأى الوطنى .

وقد اتبعت هذه السياسة فى العراق ومصر ، وفى العراق كانت سلطة الانتداب البريطانى تمارس منذ البداية تقريباً من خلال الملك فيصل وحكومته ، وان اتسع مجال الحركة الحكومية فى عام ١٩٣٠ عن طريق اتفاقية عراقية انجليزية أعطيت العراق بمقتضاها الاستقلال الرسمى مقابل الموافقة على تنسيق سياستها الخارجية مع السياسة البريطانية ، والسماح لبريطانيا بقاعدتين جويتين ، واستخدام الاتصالات عند الحاجة ، وقبلت العراق كعضو فى عصبة الأمم كرمز للمساواة والسماح لها بالدخول فى المجتمع الدولى . وفى مصر ، كان وجود حزب وطنى جيد التنظيم وتقف خلفه طبقة قوية من ملاك الأراضى ، وبرجوازية ليست راغبة فى التغيير العنيف من ناحية ومخاوف بريطانية من الطموح الإيطالى من ناحية أخرى ، كل ذلك أدى الى التوصل لتسوية مماثلة من خلال اتفاقية أنجلومصرية عام ١٩٣٦ . وقد أعلن عن نهاية الاحتلال العسكرى لمصر ، ولكن ظلت بريطانيا قادرة على ابقاء قوات مسلحة فى المنطقة حول قناة السويس ، وبعد ذلك مباشرة ألغيت شروط المعاهدة باتفاقية دولية، وانضمت مصر إلى عصبة الأمم ، وفى كلا البلدين كان التوازن الذى تم التوصل اليه هشاً ومزعزعا ، وكانت بريطانيا ترغب فى منح الحكم الذاتى فى اطار حدود أضيق مما يتقبله الوطنيون . وفى العراق ، كانت النخبة الحاكمة صغيرة وغير مستقرة ، ولم تكن لها قاعدة صلبة من القوة الاجتماعية لتركز عليها . وفى مصر حلت الأربعينيات ، ولم يعد الوعد قادراً على السيطرة بشكل دائم على قيادة القوى السياسية فى البلاد .

وعلى النحو نفسه وجدنا أنه فى البلاد الواقعة تحت الحكم الفرنسى - لم يكن تألف المصالح المفهومة أمراً ليصل الى الحد الذى يمكن

معه تحقيق ولو توازن هش ، ففرنسا كانت اضعف من بريطانيا على المستوى الدولى ، فبالنسبة لبريطانيا وجدنا أنه رغم تراخي قبضتها على كل من العراق ومصر ، فقد ظلتا - أى العراق ومصر - محاصرتين بالقوى البريطانية ، العسكرية والمالية ، وظلت الحياة الاقتصادية فى كل منهما تدور فى فلك مدينة لندن ومصنعى القطن فى لانكشير . ومن ناحية أخرى ، فإن فرنسا لم تكن على يقين من قدرتها على الاحتفاظ بدول مستقلة فى دائرة نفوذها وذلك بسبب عدم استقرار العملة الفرنسية ، وما كان يعترى الاقتصاد الفرنسى من ركود ، وكذلك لتركز قواتها المسلحة على الحدود الشرقية لفرنسا . وبالإضافة لهذا فقد كانت المصالح الفرنسية الأساسية فى المغرب مختلفة عن مصالح بريطانيا فى مصر ، ففى المغرب كان للسكان الأوربيين مطالب من الحكومة الفرنسية بدت - بسبب وضع هؤلاء السكان الأوربيين - معقولة : ففى الجزائر وتونس كان الأوربيون من كبار رجال الأعمال وملوك الأراضى يسيطرون على المجالس المحلية التى كانت تشير علم الحكومة فى الميزانية وغيرها من الأمور المالية ، وفى باريس شكل ممثلو الفرنسيين الجزائريين (الفرنسيين المقيمين فى الجزائر) فى البرلمان الفرنسى ، وكذلك أصحاب المصالح المالية الكبرى المسيطرة على المصارف والصناعات ، بالإضافة للشركات التجارية فى المغرب - شكلوا جميعا جماعة ضغط Lobby ولم تكن الحكومات الفرنسية الضعيفة فى هذه الفترة بقيادة على مواجهتها . وقد ظهر هذا واضحا عندما حاولت حكومة الجبهة الشعبية فى عام ١٩٣٦ تقديم تنازلات بالسماح بتمثيل محدود للجزائريين المسلمين فى البرلمان الفرنسى وبدأت بأجراء محادثات مع قادة الحركة الوطنية فى كل من تونس والمغرب الأقصى ، لكن معارضة جماعة الضغط (اللوىبى الآنف ذكره) منعت أى تغيير فى الوضع ، وانتهت هذه الفترة بان عم المغرب كله اضطراب وقمع .

وكان نفوذ جماعات الضغط القوية المعارضة للتغيير محسوسا أيضا فى سوريا ولبنان المنطقتين الواقعتين تحت الانتداب الفرنسى ، ففى عام ١٩٣٦ تفاوضت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مع كل من سوريا ولبنان حول اتفاقات مشابهة لتلك التى وقعتها بريطانيا مع العراق ، لتصبح سوريا ولبنان مستقلتين على أن يكون لفرنسا حق استخدام قاعدتين جويتين فى سوريا لمدة خمسة وعشرين عاما ، وتسهيلات عسكرية فى لبنان - الأمر الذى كان مقبولا لدى تحالف زعماء الحركة الوطنية المهمين فى سوريا ، والصفوة السياسية بغالبيتها المسيحية فى لبنان -

لكن فرنسا لم تصدق على معاهدات من هذا النوع لسقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية واستسلام الائتلاف الحاكم الضعيف الذي تبعها لضغوط جماعات الضغط المختلفة Lobbies في باريس .

وقد تكرر في فلسطين نفس هذا الغياب للتوازن المنظور في المصالح منذ وقت مبكر ، بعد أن أصبح واضحاً في ادارة الانتداب البريطاني أنه سيكون من الصعب انشاء هيكل للحكومة المحلية لاستيعاب مصالح السكان العرب ومصالح الصهيونية ، وقد كانت النقطة المهمة للصهيونيين هي الحفاظ على الأبواب مفتوحة أمام الهجرة ، وكان ذلك بنفسه يعنى استمرار السيطرة البريطانية المباشرة حتى يصبح المجتمع اليهودي كبيراً ، الى الحد الذى يمكن معه السيطرة على الموارد الاقتصادية للبلاد ، ولرعاية مصالحه وبالنسبة للعرب كان منع الهجرة اليهودية على نطاق يمكن أن يعرض النمو الاقتصادى للخطر وتقرير المصير النهائى ، وقد كان هذان العاملان الضاغطان يتنازعا سياسة الحكومة البريطانية في الحفاظ على السيطرة المباشرة ، والسماح بالهجرة في حدود ، ومحابه التنمية الاقتصادية اليهودية بشكل عام ، وتطمين العرب من وقت لآخر بأن ما يجرى لن يؤدي في النهاية الى خضوعهم ، وكانت هذه السياسة أكثر ميلاً لمصالح الصهيونية منها لمصالح العرب ، وبرغم كل هذه التطمينات والوعود التى بذلت للعرب ، فقد أدت الاجراءات الانجليزية الى اختصار الوقت بالنسبة لليهود ، فاستطاعوا أن يملكو زمام المبادرة وأن تصبح المسائل بأيديهم بسرعة .

وفي منتصف الثلاثينات ، أصبح الحفاظ على التوازن أكثر صعوبة بالنسبة لبريطانيا ، فقد أدى وصول النازى الى السلطة في المانيا ، الى زيادة ضغط المجتمع اليهودى ومؤيديهم فى انجلترا للسماح بهجرة أكبر ، والهجرة بدورها غيرت التوازن السكانى وميزان القوى فى فلسطين . فى عام ١٩٣٦ ، بدأت مقاومة العرب تأخذ شكلاً مسلحاً ، وقد كانت الزعامة السياسية فى يد جماعة من الوجهاء فى الحضر ، وكان أمين الحسينى مفتى القدس هو الشخصية البارزة ولكن بدأت زعامة عسكرية فى الظهور ، وكان لهذه الحركة تداعيات فى البلدان العربية المجاورة . وفى اللحظة التى تعرضت فيها المصالح البريطانية للتهديد من قبل ايطاليا ومانيا ،

اندفعت بريطانيا الى الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية ، وفي مواجهة الموقف ، قامت الحكومة البريطانية بمحاولتين للحل ، ففي عام ١٩٣٧ تقدمت بخطة تفسيم فلسطين الى دولتين : فلسطينية ويهودية ، بعد بحث قامت به لجنة ملكية (لجنة بيل) ، وكان ذلك مقبولا لدى الصهيونية من حيث المبدأ ، ولم يكن كذلك بالنسبة للعرب ، وفي عام ١٩٣٩ وضعت « ورقة بيضاء » للتشكيل النهائي لحكومة ذات أغلبية عربية ، ووضعت حدود وضوابط على الهجرة اليهودية ، وشراء الأراضي ، وكان ذلك يمكن أن يكون مقبولا للعرب مع بعض التعديلات ، ولكن المجتمع اليهودي لم يكن ليقبل بحل يفلق أبواب فلسطين أمام معظم المهاجرين ، ويحول دون قيام الدولة اليهودية ، وكانت المقاومة اليهودية المسلحة قد بدأت في الظهور ، وعند اندلاع الحرب الأوروبية الجديدة تجمدت الأنشطة السياسية الرسمية في ذلك الوقت الى حين .

الفصل العشرون

الطرائق المتغيرة للحياة والفكر

(١٩١٤ - ١٩٣٩)

السكان والريف

لم يعد التفاهم بين القوى الاستعمارية والوطنيين المحليين - حتى في أقوى وأنجح لحظاته - سوى التقاء محدود بين المصالح ، وقد حدثت تغيرات داخل المجتمعات العربية بدءا من الثلاثينيات أدت في أطوارها الى تغيير طبيعة العملية السياسية

فقد حدثت هناك زيادة سريعة في السكان ، وربما كانت مصر أكثرها وأسهلها تقديرا يمكن الاعتماد عليه ، حيث تزايد السكان من ١٢٧ مليوناً في عام ١٩١٧ الى ١٥٩ مليوناً في عام ١٩٣٧ بزيادة سنوية ١٢ في الألف . وبالتقدير التقريبي ، كان اجمالي السكان في البلدان العربية في حدود ٥٥ - ٦٠ مليوناً في عام ١٩٣٩ ، وقد كان في عام ١٩١٤ ما بين ٣٥ و ٤٠ مليوناً ، وكان جزء بسيط من هذه الزيادة راجعاً لهجرة الأوروبيين الى مراكش وليبيا ، واليهود في فلسطين ، والأرمن المهاجرين من تركيا خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها الى سوريا ولبنان ، وقد وازن تأثير ذلك الهجرة من المنطقة ، حيث هاجر السوريون واللبنانيون الى غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية (لم تعد هناك هجرة بأعداد كبيرة الى الولايات المتحدة كما كان الحال قبل عام ١٩١٤ ؛ بسبب قوانين الهجرة الأمريكية الجديدة) ، والصالح الجزائريون الذين كانوا يذهبون بشكل مؤقت الى فرنسا ، إلا أن الزيادة الرئيسية كانت طبيعية ، ويبدو أن معدل المواليد

لم يكن يتناقص عدداً بين قطاعات من البرجوازية التي مارست نوعاً من تنظيم النسل ، وكان لها طموحات في مستوى معيشة مرتفع ، وكان الانجاب بالنسبة لمعظم الناس - وانجاب الذكور بالتحديد - كان أمراً حتمياً ، حيث ان وسائل ضبط النسل ، الفعالة لم تكن معروفة بشكل عام ، كما أنها - أى زيادة الانجاب - كانت مصدراً للفقر . وهذا الفقر كان يعبر عن مصالح ، لأن الأطفال كان بإمكانهم العمل في الحقول منذ سن مبكرة ، وكان انجاب كثير من الأطفال يعد ضماناً ، خاصة في مجتمع ينخفض فيه معدل الأعمار ، ولم يكن هناك نظام قومي للرعاية الاجتماعية ، بالإضافة للأمل في أن يعيش بعضهم ليعتنى بوالديه عندما يتقدم بهما العمر ، وقبل كل ذلك كان هناك انخفاض في معدل الوفيات نتيجة السيطرة على الأوبئة ، وتحسن الرعاية الطبية ، وقد نتج عنها تزايد السكان ، وقد كان ذلك صحيحاً في كل قطاعات المجتمع ، وملحوظاً وذو دلالة في المدن بشكل خاص ، حيث لم تلعب الأوبئة دورها التاريخي في تشتيت الجموع في الحضر من وقت لآخر .

كما اختلف التوازن بين قطاعات المجتمع نتيجة لتزايد السكان في العشرينيات والثلاثينيات ، فقد شهدت حقبة العشرينيات اختفاء الرعاة الرحل ، كما شهدت ظهور السكك الحديدية والسيارات اللتين أضرتا بالنشاط الذي يعتمد عليه اقتصاد الرعي ، وهو تربية الإبل للنقل ، وحتى في المناطق التي مازال فيها الرعي هو الاستخدام الأمثل - أو الوحيد - للأعضاء والمياه الشحيحة ، فقد كانت حرية البدو في الحركة قد قيدت ومالت للانضباط بسبب القوات المسلحة المكونة بدورها من البدو ، وظلت هناك سوق للأغنام ، ولكن في مناطق تربية الأغنام على منحدرات الجبال ، أو على أطراف السهول على امتداد سيطرة الحكومات ، وكانت التفريعات في الطلب من الحضر تدفع المجموعات البدوية إلى الحركة لتقترب من أن تصبح مزارعين ، وهذا ما حدث في منطقة الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات .

وقد استخدمت في هذه الفترة ، وبدا للمرة الأخيرة ، القوات المسلحة للبدو الرحل في الصراعات السياسية ، وذلك عندما ثار الشريف حسين

ضد الترك ، كانت قواته المسلحة قوامها من يهو غرب الجزيرة العربية لكن
 أى تحرك عسكري فعال فى المراحل التالية من الحركة ، كان يعتمد على
 الضباط أو الذين خدموا فى الجيش العثماني ، كما أن القوات التى قهر
 بها « عبد العزيز بن سعود » معظم الجزيرة العربية ، كانت أيضا من اليهو
 الذين تحركت مشاعرهم بفعل مذهب دينى ، ولكن الرجل القوي قادم كان
 ينتمى لمائلة من الحضرة ، وكان الجزء الاساسى من سياسته اقناع اليهو
 بالاستقرار . وفى العراق ، كان الصراع بين جماعات السياسيين فى الحضرة
 فى الثلاثينات مايزال يمارس عن طريق اثاره القبايل البدوية فى وادى
 الفرات ، ولكن الحاكم كان قادرا على استخدام طريقة القصف الجوى
 الجديدة ضدهم .

وفى الريف المستقر ، لم تكن التغيرات قد حلان وقتها بعد - كما كان
 الحال فى المناطق الرعوية - لاضعاف القواعد الاقتصادية التى بنى عليها
 اقتصاد الريف ، ففى معظم البلاد توسعت الرقعة الزراعية وتوسعت نظم
 الري فى مراكش والجزائر ومصر والسودان والعراق . وفى مصر ،
 دخلت جميع مساحات الاراضى الخصبة فى الزراعة ، وكان التوسع باتجاه
 الاراضى الهامشية على الاطراف ، ولكن ذلك لم ينطبق على البلدان الأخرى ،
 فحيثما كان رأس المال متاحا ، كان من الممكن زيادة المحاصيل من الاراضى ،
 وحتى المساحات الممتدة من المناطق المنزرعة لم يكن بإمكانها الوفاء
 باحتياجات سكان الريف فى بعض البلدان ، ولم يكن السكان يتزايدون
 فقط بحكم النمو الطبيعى ، ولكن أكثر الاراضى انتاجية لم تمد بحاجة لكل
 هذه العمالة ، وكان بإمكان كبار ملاك الاراضى الحصول على الموارد
 الرأسمالية واستخدامها فى الميكنة ، وكان ذلك يعنى احتياجا أقل للعمال .
 وفى بعض الاماكن (مراكش وفلسطين) كان استيراد رأس المال مرتبطا
 باستيطان العمال الأجانب فى الأرض .

وقد حدثت عملية من الاستقطاب فى ريف عدد من البلدان ، فمن
 ناحية ، كانت هناك مزارع كبيرة من الاراضى المحصنة المروية تنتج للتصدير
 (القطن والعجوب والنبية وزيت الزيتون والبرتقال والتفاح) ، وتستخدم

الجرارات والأسمدة عند الحاجة ، ويزرعها عمال يعملون مقابل أجر (أصبحت المشاركة في المحصول أقل انتشارا) . وكان يمتلك نسبة كبيرة منها شركات أجنبية أو أفراد أجانب ، وكان العمال من المهاجرين في فلسطين وبدرجة أقل في المغرب . وعلى الجانب الآخر ، كانت الملكيات الصغيرة والأراضي المملوكة على المشاع للمقربة - عادة - أقل خصوبة وغير مروية بشكل جيد . وكان صغار المزارعين الأهليين بلا موارد رأسمالية وبلا امكانيات في الاقتراض ، يزرعون الحبوب والفراخ أو الخضراوات بطرائق أقل تقدما اما للاستهلاك أو للسوق المحلية ، وحيث سببت الزيادة في السكان تدنيا في نسبة الأرض الى الأيدي العاملة ، وهبوطا لمعدل الدخل . وكان وضع هؤلاء المزارعين قد أصبح أكثر سوءا بسبب نظام الميراث الذي فتت الملكيات الصغيرة الى ملكيات أصغر . وفي الثلاثينات ، زاد الضرر الواقع عليها بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي أدت الى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقد مس هذا كل المزارعين ، ولكن أولئك الذين كانوا في موقف ضعيف هم الذين تأثروا بشكل أكثر حدة ، وخفت البنوك والحكومات لنجدة كبار الملاك الذين كان لهم نفوذ سياسي ، أو الذين كان انتاجهم مرتبطا بالاقتصاد العالمي .

وقد تحرك فاقض السكان من الريف الى المدينة ، وهو ما كان يحدث دائما ، ولكنه حدث آنذاك بشكل أسرع ، وعلى نطاق أوسع ، وبناتج مختلفة عن العصور السابقة ، فالقرى التي كان سكانها ينتقلون الى المدن ، كانت تعرض سكان الحضر الذين ضربتهم الأوبئة . أما الآن ، فهجرة السكان من الريف أدت الى تضخم سكان الحضر الذين كانوا يتزايدون بالفعل بحكم التحسن في البصحة العامة . والمدن التي كانت بها فرص توظيف أكثر ، تنامت بشكل أسرع من الريف بشكل عام ، وزادت نسبة السكان الحضريين عما كانت ، فزادت القاهرة من ٨٠٠ ألف في عام ١٩١٧ ، الى مدينة سكانها ١٣٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ ، وفي عام ١٩٥٠ عاش أقل من ١٥٪ من سكان مصر في مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة ، وبحلول عام ١٩٣٧ زاد هذا الرقم بمقدار ٢٥٪ ، وبالمثل في فلسطين تضاعف

السكان العرب في المدن الخمس الكبرى على مدى عشرين عاما ، وفي المدن المختلطة في المغرب أيضا تزايد العنصر العربي بشكل سريع .

الحياة في المدن الجديدة

لقد حدث تغير في طبيعة المدن وشكلها ، وقد بدأت تغيرات معينة قبل سنة ١٩١٤ واستمرت - بشكل أسرع - فيما بعد الحرب ، وقامت خارج المدن أحياء البرجوازية الجديدة ، ولم تكن هذه الأحياء تضم مساكن (فيلات) الأثرياء فقط ، وإنما اشتملت أيضا على قصور وعمائر الشقق السكنية للطبقة المتوسطة المتنامية ، ومستوى الحكومة والمعينين وأعيان الريف . وقد كانت التغيرات في بعض الأماكن مخططة وفي البعض الآخر عشوائية وعلى حساب تدمير القديم ، وقد أنجزت أعلى مستويات التخطيط في مراكش ، حيث صمم « ليوتاى » Iyautey حيا سكنيا فرنسيا عاما بنوع متميز في مدينة فاس الجديدة بعيدا عن فاس القديمة المحاطة بالأسوار ، وكان هدفه الحفاظ على حياة المدينة القديمة ، ولكن ما حدث في النهاية لم يكن مخططا ، فالدائلات الموسرة ذات المكاثة بدأت في الانتقال من منازلها القديمة في المدينة لمنازل أكثر اتساعا في الأحياء الجديدة ، وحل محلهم المهاجرون من المناطق الريفية والفقراء ، وبدأ تدهور المظهر العام والحياة في المدينة .

ولم يجد كل المهاجرين ماوى لهم في المدينة ، فنشأت أيضا أحياء شعبية جديدة ، وكان معظم الذين استقروا فيها من العرب ، وفي المغرب من البربر ، ولكن كان هناك آخرون أيضا من (البيض الصغار) في الجزائر من الذين ابتعدوا عن الأراضي التي لم يكن لديهم رؤوس الأموال لتنميتها ، وهناك المهاجرون الأرمن من تركيا في حلب وبيروت ، وهناك المهاجرون اليهود في فلسطين ، وبعض هذه الأحياء تنامت حول حدود المدن ، حيث كانت الورش والمصانع توفر فرص العمل . وفي القاهرة ، توسعت الأحياء البرجوازية غربا تجاه النيل وعلى ضفته الغربية ، قاطلها التوسع في الأحياء الفقيرة تجاه الشمال ، حيث كان يعيش أكثر من ثلث

السكان في عام ١٩٣٧ . وفي الدار البيضاء ، تنامت الأحياء الفقيرة حول المدينة ، وخاصة في المناطق الصناعية ، ونشأت « مدن الصفيح » في هذه المناطق وفي غيرها ، وهي قرى من البوص والصفيح كانت تظهر حيثما كانت هناك مساحة خالية .

وفي المدن ذات الجاليات الأجنبية الكبيرة ، انفصلت الأحياء الأوربية والأهلية رغم اقترابهما من بعضهما البعض ، فالدار البيضاء التي تحولت في تلك الفترة من ميناء صغير الى كبرى المدن في المغرب ، توسعت بإنشاء مدينة أوربية حول المدينة القديمة ، ثم نشأت حولها مدينة جديدة لها خصائص المدينة الإسلامية ، من أسواق ومساجد وقصر للحاكم وفيلات البرجوازية والاسكان الشعبي . وفي مدن الشرق الأوسط ، لم يكن الانقسام أو الفصل كاملا تماما بهذا الشكل ، خاصة في سوريا ولبنان حيث البرجوازية أساسا محلية ، والسكان من الأجانب قليلون . ولكن في فلسطين ، كان هناك فاصل حاد يقسم بين الأحياء العربية والمليهودية ، وقد نشأت مدينة يهودية بالكامل هي تل أبيب جنباً الى جنب مع يافا العربية .

وقد كان المهاجرون الريفيون يميلون للاستقرار بين مواطنهم ، على الأقل في المراحل الأولى ، للحفاظ على حياتهم الاجتماعية ، وقد يتركون عائلاتهم خلفهم في القرى في البداية ، ولكنهم اذا أثروا بما يكفي لاضرار عائلاتهم ، فسوف تكون حياتهم في المدينة استمرارا وامتدادا أو إعادة بناء لما تركوه هناك في قراهم ، وقد جلبوا معهم حياة دلتا النيل الى القاهرة ، وحياة وادي دجلة الى بغداد ، وجبال قايبل الى الجزائر ، والساوية واطلس الصغرى الى الدار البيضاء .

وفي النهاية ينجذبون الى حياة مختلفة ، ليس فقط عن طريقة حياة القرية ، ولكنها أيضا مختلفة عن حياة المدينة ، وارتداد الحال ليس كالذهاب الى البؤس ، رغم تفضيل الحال الصغيرة حيث يمكن انشغال العلاقات الشخصية ، كما وفرت الطعام والمقاهي ودور السينما أنواعا

جديدة من الترويج ، ولما كن جديفة للتلاقى ، وأصبح بإمكان النساء الخروج بشكل أكثر حرية ، والجيل الأصغر من النساء المسلمات المتعلقات بدأن فى الخروج بغير حجاب ، أو بوشاح ، وكانت رفاهية الحياة المنزلية أكبر من حيث توصيل المياه ، ونظم الصرف الصحى ، والكهرباء والتليفونات التى انتشرت فى المشربيات ، ودخل قبلها الغاز ، وتغيرت وسائل المواصلات ، ودخلت شركة بلجيكية الترام فى بعض المدن الساحلية ، وبنهاية القرن التاسع عشر وبعبدا ، ظهرت السيارة وشوهلت الأولى منها فى شوارع القاهرة سنة ١٩٠٣ ، وفى معظم المدن الأخرى بعد ذلك ، وبحلول الثلاثينات شاعت السيارات الخفيفة والحافلات وسيارات الأجرة ، واختفت تقريبا المركبات التى تجرها الجياد فى كل هذه المدن ما عدا البلدان الصغيرة ، وتطلب المرور الميكانيكى طرقا وكبارى أفضل ، وتلك بدورها مكنت من توسيع مساحات المدن ، وتوسعت بغداد لأميال على طول ضفاف دجلة وامتدت القاهرة على جزيرتين فى النيل ، هما : الروضة والجزيرة ، وعبر الضفة الغربية للنهر .

وقد أدمجت وسائل الاتصال هذه من سكان الحضر بطرائق جديدة ، فلم يعد الرجال والنساء يعيشون بشكل كامل فى حى من الأحياء ، فقد يعيشون بعيدا عن أماكن عملهم ، والعائلات الممتدة يمكن أن تنتشر فى المدينة ، والناس من أصل عرقى واحد ، أو الجماعة الدينية يمكن أن يعيشوا فى نفس الأحياء مع غيرهم ، ومجالات الاختيار للزواج يمكن أن تتسع ، إلا أن خطوطا غير منظورة للانقسام ظلت باقية ، غالتزواج بين أديان مختلفة ظل صعبا ونادرا ، وفى المدن التى تحت الاحتلال الأجنبى ظهرت الحواجز ليس فقط بسبب للاختلافات القومية والدينية ، ولكن نتيجة الوعى بالقوة والعجز . ومن بعض التواحي كانت الحواجز أعلى مما كانت من قبل ، فصح تنامى المجتمعات الأوروبية ، تزايدت احتمالات الحياة المنفصلة مثل حياتهم فى الوطن الأم ، وإذا تزايد عدد العرب الذين يتحدثون الانجليزية نحو الفرنسية ، فإن القليلين من الأوروبيين تحدثوا العربية ، أو كان لهم لحن اهتمام بالحضارة والثقافة الإسلامية ، وقد جلب كثير من طلاب العلم العرب

العائدين من دراستهم في الخارج معهم زوجات اجنبيات ، لم يكن مقبولات تماما في كلا المجتمعين .

كما أن البرجوازي لا يحتاج لأن يعيش في حدود الحى الذى ينتمى اليه ، فلم يمد محدودا بمدينة كما كان الحال من قبل ، ثالتغيرات في النقل ربطت المدن والبلدان بطرق جديدة ، فتوسعت شبكة السكك الحديدية التى كانت موجودة بالفعل منذ عام ١٩١٤ فى بعض الدول ، كما ربطت طرق جيدة للمرة الأولى بين المدن الرئيسية فى معظم البلاد . وقد كان أعظم هذه التغيرات اقتحام الصحراء بالسيارة فى العشرينات من القرن العشرين ، عندما بدأ شقيقان استراليان اجتذبتهما أحوال الحرب الى الشرق الاوسط فى ادخال خيمة التاكسى المنتظمة ، وبمدها المركبات من ساحل المتوسط وعن طريق دمشق أو القدس الى بغداد ، والرحلة بين العراق وسوريا التى كانت تستغرق شهرا قبل الحرب ، أصبحت تستغرق أقل من يوم واحد ، والطالب الذى كان يسافر من شمال العراق الى الجامعة الأمريكية فى بيروت فى بداية العشرينات عن طريق الهند ، صار بإمكانه الآن الوصول بشكل مباشر عن طريق البر ، وبفسس الطريق كانت الحافلات وسيارات النقل والشاحنات تعبر الصحاري قادمة من ساحل المتوسط .

ولم تعد الاتصالات أوسع من ذى قبل فقط ، ولكنها أصبحت أيضا ممكنة على مستويات أعمق ، وظهرت وسائل تعبير جديدة لتخلق عالما من الحوار ، وحد العرب المتعلمين أكثر مما استطاعت الهجرة وأسفار طلاب العلم الباحثين عن التعليم ، وتضاعفت الصحف وأصبحت جرائد القاهرة تقرأ خارج مصر ، واستمرت الدوريات الثقافية القديمة فى مصر ، وظهرت أخرى ، وخاصة الأدبية منها مثل « الرسالة والثقافة » التى نشرت أعمال الشعراء والنقاد ، وأنتجت دور النشر فى القاهرة وبيروت كتباً تعليمية لأعداد متزايدة من الطلاب ، كما نشرت أشعارا وروايات وبعض أعمال العلوم المبسطة والتاريخ ، التى وزعت حيشما قرئت العريفة .

وبحلول عام ١٩١٤ ، كانت هناك بالفعل دور سينما فى القاهرة وبعض المدن الأخرى ، وأنتج فى عام ١٩٢٥ أول فيلم مصرى أصيل وكان من المناسب أن يكون عن أول عمل روائى مصرى أصيل هو رواية « زينب » ، وفى عام ١٩٣٢ أنتج أول فيلم ناطق فى القاهرة ، وفى عام ١٩٣٩ كانت الأفلام المصرية تشاهد فى كل العالم العربى ، وفى نفس الوقت كان هناك أيضا محطات راديو محلية تذيع الأحاديث والموسيقى والأخبار ، وكانت بعض الدول الأوروبية تذيع للعالم العربى وتنافس فيما بينها •

وقد ساعدت الأسفار والتعليم ووسائل الاعلام الجديدة على إيجاد عالم مشترك من التذوق والأفكار المشتركة • وشاعت ظاهرة ازدواجية اللغة على الأقل فى البلاد على ساحل المتوسط ، واستخدمت الانجليزية والفرنسية فى الأعمال والأنشطة الاقتصادية وفى البيوت ، وفى حالة النساء اللاتى تعلمن فى مدارس الاديرة الفرنسية ، قد تحل الفرنسية محل العربية فى بيوتهن كلفة أولى ، وأبناء العالم ترى فى الصحف والاذاعات الأجنبية ، وكان العلماء والمتقنون فى احتياج لقراءة المزيد باللغة الانجليزية أو الفرنسية أكثر من العربية ، وتفشيت عادة الذهاب الى أوروبا لقضاء عطلة الصيف • خاصة بين المصريين الأغنياء الذين يمكن أن يقضوا عدة أشهر هناك ، ونشأ المصريون والجزائريون والفلسطينيون وقد اعتادوا رؤية السائحين من الأمريكيين والأوروبيين والالتقاء بهم •

وقد أدت هذه التحركات والاتصالات الى تغيرات فى المزاج والميول ليست سهلة الوصف فى غالب الأحيان ، مثل طريقة فرش الأثاث وتعليق الصور على الجدران ، والأكل على الطاولة ، واستقبال الأصدقاء ، كما ظهرت أنماط مختلفة من اللباس ، خاصة بالنسبة للنساء اللاتى كانت ملايسهن انكاسا للمودة فى باريس ، ونشأت وبائى ترفيه وترويج مختلفة بالمدينة الكبيرة ، مثل ميادين سباق الخيل وكانت بمعنى ما شكلا جديدا من الاستمتاع برياضة قديمة ؛ ولكن التنس وهو رياضة برجوازية وكرة القدم التى يستمتع بها الجميع ويمارسها كثير منهم كانتسا مستحدثتين •

وقد غير النموذج الأوروبي ووسائل الاعلام الجديدة من التعبير الفني ، فالفنون المرئية بشكل عام كانت فى مرحلة وسيطة بين الجديد والقديم ، وكان هناك تنهؤ فى مستويات الحرفة بسبب المنافسة من السلع المستوردة من انتاج المصانع الضخمة ، وأيضا لأسباب داخلية مثل استخدام المواد الخام المحسنة والاحتياج لمراعاة الأذواق الجديدة ، وتشمل أذواق السائحين ، وبدأ بعض الرسامين والنحاتين فى العمل على نمط غربي ، ولكنهم لم ينتجوا شيئا ذا قيمة كبيرة للعالم الخارجى ، ولم يكن هناك عمليا أية قاعات فنية أو معارض حيث يمكن أن تتشكل الأذواق ، ولم تكن كتب التصوير منتشرة كما أصبحت فيما بعد ، كما أن الانجازات المصرية الكبرى لبانى الحكومة أسندت معظمها للمصريين من الانجليز والفرنسيين ، وبعضهم (خاصة الفرنسيين فى المغرب) صمم زخارف شرقية ملصقة (بامتيتش) تبعث على السرور ، وبعض المصريين العرب الذين تعلموا فى الخارج بدءوا فى بناء فيلات على نمط البحر المتوسط (آرت نوفو) Art nouveau فى جاردن سيتى بالقاهرة ، فيما عرف آنذاك بالمدرسة « الحديثة » .

وقد أنتجت تسجيلات الجرامافون الأولى للموسيقى العربية فى مصر فى البدايات الأولى للقرن ، كما أحدثت احتياجات الإذاعة والأفلام الموسيقية تدريجيا ، تغيرا فى الحفلات الموسيقية من الأداء المرتجل الى المكتوب ، والأداء الذى تجرى عليه البروفات والتدريبات تحولت من المؤدى الذى يكتسب حساسة والهاما من المشاهدين والسامعين الذين يحيونه ويشجعونه ، الى صمت الاستوديوهات ، وغنى المطربون بمصاحبة الأوركسترا : الفرقة الموسيقية التى جمعت بين الآلات الغربية والتقليدية ، وأصبحت بعض المقطوعات التى أدوها بحلول الثلاثينات أقرب الى موسيقات المقاهى الفرنسية والإيطالية منها الى الموسيقى التقليدية ، الا أن التقاليد القديمة استمرت باقية وكانت هناك محاولات لدراستها فى القاهرة وتونس وبغداد ، وظهرت أم كلثوم ، مطربة عظيمة على الطريقة التقليدية ، رتلت القرآن وغنت أشعارا كتبها شوقي وغيره من الشعراء ، وجعلتها وسائل الاعلام الجديدة مشهورة من أقصى العالم العربى الى أقصى .

ثقافة الوطنية .

ولقد كان الأدب أكثر المجالات نجاحا في صهر العناصر الغريبة والتقليدية ، وانتشر في الصحف والراديو والأفلام نموذج حديث وبسيط من الآداب العربية في أنحاء العالم العربي ، ويعود الفضل في ذلك للأصوات واللهجات المصرية التي أصبحت مألوفة في كل مكان ، وقد تأسست ثلاثة مجامع في بغداد ودمشق والقاهرة للإشراف على التراث اللغوي ، ومع بعض الاستثناءات لم يكن هناك تهديد لسيادة اللغة الفصحى ولكن الكتاب كانوا يستخدمونها بأشكال جديدة ، وقد ظهرت مدرسة من الشعراء المصريين من مواليد التسعينيات من القرن التاسع عشر هي جماعة « أبوكلو » واستخدمت اللغة والأوزان التقليدية ؛ ولكنها حاولت التعبير عن المشاعر الشخصية بطريقة تعطي وحدة للقصيدة بكاملها ، وكان من أعظمهم زكي أبو شادي (١٨٩٢ - ١٩٥٥) وكان تأثير الشعر الانجليزي والفرنسي واضحا في أعمالهم ، وكذلك في أعمال مجموعة الرومانسيين من الجيل التالي : الذين آمنوا بأن الشعر يجب أن يكون تعبيرا أميناً عن المشاعر ، مع التركيز على العالم الطبيعي وهو ما لم يكن تقليديا في الشعر العربي ، والذي أصبح بأوزانه وقوافيه حنيناً الى عالم مفقود في أعمال الشعراء اللبنانيين الذين هاجروا الى أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، وكانوا رومانسيين أيضا في نظرتهم للشاعر الذي اعتبروه صاحب أوهام ، ملما بجوهر الأشياء مستلها معرفته من وحي خارجي . وقد وصلت الثورة ضد الماضي الى حد الرفض التام في كتابات الشاعر التونسي أبي القاسم الشابي (١٩٠٩ - ١٩٣٤) ، وهو أكثرهم أصالة ، فيقول : « أن كل ما أنتجه العقل المصري طوال تاريخه عمل ويفتقد الإلهام الشعري » (١) .

وقد كان الانفصال عن الماضي ظاهرا أيضا في تطور أشكال معينة من الأدب كانت غير معروفة في الأدب الكلاسيكي . فقد كتبت مسرحيات في القرن التاسع عشر . كما كتبت بعضها في هذه الفترة . ولكن المسارح الثلاثة لمعرضها كانت ما تزال نادرة . فيما عدا ظهور نجيب الريحاني في

مصر ومسرح النقد الاجتماعي الساخر ، وشخصية كشكش بك التي اخترعها ، وكان تطور الرواية والقصة القصيرة في مصر عميق الدلالة ، حيث ظهر عدة كتاب ولدوا في المقد الأخير من القرن التاسع عشر أو الأول من القرن العشرين ، أنشأوا وسطا جديدا لتمثيل ونقد المجتمع والأفراد ، وفي قصصهم صوروا الفقر والقهر في القرية والمدينة ، وصراع الأفراد لينتقوا ذواتهم في مجتمع حاول احتوائهم ، والصراع بين الأجيال ، والتأثيرات المزججة لطرائق الحياة والقيم الغربية ، وكان من بينهم محمود تيمور (١٨٩٤ - ١٩٧٣) ويحيى حقي (المولود في ١٩٠٥) .

وقد كان أفضل من عبر عن مشكلات وآمال جيله هو طه حسين (١٨٩٤ - ١٩٧٣) المصري ، ولم يكن المثل الوحيد لذلك الجيل ، ولكن كان أكثرهم صدقا ، وهو كاتب أحد الكتب التي من المتوقع أن تظل باقية كجزء من الأدب العالمي ، وهي سيرته الذاتية « الأيام » ، وهي تقص كيف أصبح طفل أعمى وإعيا بنفسه وبعالمه ، وتشمل كتاباته الروايات والمقالات والأعمال التاريخية والنقد الأدبي ، وعملا مهما هو « مستقبل الثقافة في مصر » ، وهي تبين في هذه الفترة محاولات دؤوبة للحفاظ على توازن ثلاثة عناصر جوهرية كما يراها في الثقافة المصرية المميزة : العنصر العربي وقبل كل شيء اللغة العربية الفصحى والعناصر المستجلبة من الخارج في عصور مختلفة وعلى رأسها العقلاية اليونانية ، والعنصر المصري الأساسي المستمر على مدى التاريخ :

عناصر ثلاثة تكون منها الروح الأدبي المصري ، منذ استعربت مصر ، أولها العنصر المصري الخالص الذي ورثناه عن المصريين القدماء على اتصال الأزمان بهم ، وعلى تأثيرهم بالمؤثرات المختلفة التي خضبت لها حياتهم ، والذي نستمد دائما من أرض مصر وسمائها ، ومن نيل مصر وصحرائها ، والعنصر الآخر هو العنصر العربي الذي يأتينا من اللغة ومن الدين ومن الحضارة والذي مهما نفعل فلن نستطيع أن نتخلص منه ، ولا أن نضعفه ، ولا أن نخفف تأثيره في حياتنا ، لأنه قد امتزج بهذه الحياة امتزاجا مكونا لها ، مقوما بشخصيتها ، فكل إفساد له إفساد لهذه الحياة ، ولا تقل انه

عنصر أجنبي ، فليست اللغة العربية فينا لغة أجنبية ، وإنما هي لغتنا ، وهي أقرب إلينا ألف مرة ومرة من لفظة المصريين القدماء ، أما العنصر الثالث ، فهو هذا العنصر الأجنبي الذي أثر في الحياة المصرية دائما ، والذي سيؤثر فيها دائما ، والذي لا سبيل لمصر أن تخلص منه ، ولا خير لها أن تخلص منه ، لأن طبيعتها الجغرافية تقتضيه ، وهو الذي يأتيها من اتصالها بالأمم المتحضرة في الشرق والغرب ، جاءها من اليونان والرومان واليهود والفينيقيين في العصر القديم ، وجاءها من العرب والأتراك والفرنجة في القرون الوسطى ، ويجيئها من أوروبا وأمريكا في العصر الحديث ، فاني أحب أن يقوم التعليم المصري على شيء واضح من الملازمة بين هذه العناصر الثلاثة (٢) (٣) .

وقد أثار تأكيدهم بأن مصر كانت جزءا من عالم الثقافة الذي شكله الفكر اليوناني اهتماما كبيرا في ذلك الوقت ، ولكن أسسهامه الذي ظل باقيا كان في اهتمامه وحرصه على اللغة العربية ، وبرهنته على أن بالإمكان استخدامها للتعبير عن كل دقائق الأحاسيس والأفكار الحديثة .

وقد كتب أيضا عن الاسلام ، ولكن ما كتبه في العشرينات والثلاثينات كان على شكل إعادة خلق تخيلي لحياة النبي ﷺ بطريقة يمكن أن ترضى مشاعر العامة ، وبعدها كتب بشكل مختلف ، ولكن في تلك الفترة لم يكن المبدأ الموحد لفكره هو الاسلام بقدر ما كان الهوية الشاملة للأمة المصرية . وقد أصبح ذلك من خصائص المتعلمين العرب من جيله بشكل أو بآخر ، وكانت الفكرة المحورية هي فكرة الأمة ، ليس فقط كيف تصبح مستقلة ، ولكن كيف يمكنها اكتساب القوة والعافية للازدهار في العالم الحديث ، وقد يختلف تعريف الأمة حيث كان كل بلد عربي يواجه مشكلة مختلفة متعلقة بحكامه الأوروبيين ، كان هناك ميل على الأقل بين القادة السياسيين لتطوير حركة قومية منفصلة في كل منها ، وايدولوجية لتبريرها ، وقد كان ذلك صخيبا بشكل خاص في مصر التي كان لها قدرها السياسي الخاص منذ عصر محمد علي ، وفي بعض الحالات كانت فكرة الوجود المنفصل

(*) تمت الترجمة من النص الانجليزي ، لا يالرجوع لأسلوب طه حسين نفسه -

(المرجع)

تكتسب شرعية نظرية تاريخية ، وقد كانت الحركات القومية توازن ضد الواقع الحاضر والمضى القريب ، وكان يجتنبها لذكرى الماضى البعيد فيما قبل الاسلام ما جسسته اكتشافات الآثار واقتتاح المتاحف ، وقد آثار اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون فى عام ١٩٢٢ اهتماما بالغا ، وشجعت المصريين على تأكيد استمرارية الحياة المصرية منذ عصر الفراعنة .

وقد ظهر أحمد شوقي شاعر البلاط المصرى فى العشرينات كمتحدث عن الوطنية المصرية ، التى استمدت الهامها وآملها من آثار الماضى السحيق لمصر ، وفى احدى قصائده بمناسبة الاحتفال بوضع أحد الآثار فى أحد الحدائق العامة فى مصر ، يصف أبا الهول ينظر فى ثبات الى التاريخ المصرى كله .

وقد كان المنصر العربى عميق الجذور فى مثل هذه الحركات سواء اكان صريحا أم لا ، حيث كان الهدف من حركات القوميين هو خلق حكم ذاتى ، ومجتمع حديث مزدهر ، فقد كان احياء اللغة العربية كوسيط للتعبير الحديث ورابطة للوحدة موضوعا محوريا .

ولنفس السبب ، كانت هناك حتمية لوجود المنصر الاسلامى فى القومية . وقد مال ذلك الوجود لأن يكون ضمينا ودينيا بين الطبقات المتعلمة فى تلك الفترة بسبب انفصال الدين عن الحياة السياسية . كما لو كان ذلك الانفصال سببا لنجاح القومية فى العالم الحديث ، وايضا لأن بعض دول المشرق العربى مثل سوريا وفلسطين ومصر ، عاش فيها المسيحيون والمسلمون جنبا الى جنب ، ولذا كان التركيز على الروابط الوطنية المشتركة (كانت لبنان استثناء جزئيا من ذلك فليبنان الكبير الذى اوجده الفرنسيون كان يضم مسلمين أكثر مما كانت تضمه المنطقة الصنانية المتميزة ، لذلك شعر معظم المسلمين المتعلمين له أنه لابد أن ينضم الى هوية عربية أو سورية أكبر ، وبالنسبة لمعظم المسيحيين كان لبنيان أساسا دولة مسيحية ، وقرب نهاية الثلاثينات بدأت فكرة أن تكون هناك دولة قائمة على اتفاق بين المجتمعات المسيحية والاسلامية تكتسب قوة) .

وفكرة أن مجموعة من الناس تكون دولة ، وأن تلك الدولة يجب أن تكون مستقلة ، هي فكرة بسيطة ، أبسط من أن توفر في حد ذاتها دليلا على الطريقة التي تنظم بها الحياة الاجتماعية ، وفي تلك الفترة كانت تلك الفكرة بؤرة لمجموعة من الأفكار الأخرى ، وقد كانت القومية بشكل عام في تلك الفترة علمانية تؤمن برابطة يمكن أن تضم الناس من ديانات مختلفة ، وسياسة مبنية على مصالح الدولة والمجتمع ، وكانت دستورية بما يعنى أن إرادة الأمة يجب أن يعبر عنها حكومات منتخبة مسئولة أمام مجالس منتخبة ، وكان التركيز على الاحتياج للتعليم الشعبى الذى يمكن من المشاركة بشكل أكبر في حياتها الشاملة ، ودافعت أيضا عن تنمية الصناعات الوطنية ، حيث كان التصنيع يبدو مصدرا للقوة .

وفكرة أوروبا كمثال للمدينة الحديثة التى أحيتها الحكومات الإصلاحية لقرن السابق ، كانت فكرة قوية في هذه الحركات القومية،فإن تكون مستقلا هو أن تكون مقبولا لدى الدول الأوروبية على مستوى من المساواة ، فكان يلزم إلغاء الامتيازات الأجنبية والامتيازات القانونية للمواطنين الأجانب ليسمح لك بالانضمام الى عصبة الأمم ، وأن تكون عصريا هي أن تكون لك حياة سياسية واجتماعية مماثلة لتلك التى في بلدان غرب أوروبا .

ويستحق أحد المكونات الأخرى لهذه المجموعة من الأفكار أكثر من ذكر عابر ، فقد أعطت القومية قوة دافعة لحركة تحرير المرأة ، وافتتاح المدارس للفتيات من جهة الحكومات ، والبعثات الأجنبية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقد زخما لهذه الفكرة ، وقد شجع أيضا عليها السفر ، والصحافة الأوروبية ونموذج المرأة الأوروبية ، كما وجدت مبررا نظريا في كتابات بعض الكتاب المرتبطين بحركات الإصلاح الإسلامية (ولكن ليس كلهم بحال من الأحوال) .

وتطرح السيرة الذاتية لأحد أفراد عائلة سنية بارزة من بيروت بعض الأفكار عن تغيرات التغير ، وقد ولعت «عنبه سلام» في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، ونشأت في دفء الحياة للعائلة

التقليدية ، تلبس الخمار في الأماكن العامة حتى أواخر العشرينات من عمرها ، وتلقت تعليما عصريا كاملا ، كانت أمها وجدتها متعلمتين وتقرأن كتب الدين والتاريخ ، وقد أرسلت إلى المدرسة الكاثوليكية ومنها احتفظت بذكريات دائمة عن تواضع الراهبات ورقتهن، وبعدها إلى مدرسة أنشأتها مؤسسة خيرية إسلامية ، وتلقت أيضا دروسا في العربية من أحد أبرز علماء ذلك الوقت ، وكشفت زيارتها للقاهرة عام ١٩١٢ عن بعض عجائب المدنية الحديثة : الأضواء الكهربائية ، والمصاعد ، والسيارات ، والسينما ، والمسارح ذات المقصورات الخاصة للنساء ، وقبل أن تجتاز سن المراهقة كانت قد بدأت في الكتابة للصحافة ، والتحدث في الاجتماعات النسائية وفي تكوين أفكار جديدة عن الاستقلال الشخصي ، ورفضت أن تخطب لأحد أقاربها في سن مبكرة ، وقررت أنها لا تستطيع الزواج من شخص لا تعرفه ، وعندما تزوجت كان ذلك من أحد أفراد العائلات البارزة في القدس هو أحمد سميع الخالدي ، أحد الرواد في تطوير التعليم العربي، وشاركته مصاعب حياة العرب الفلسطينيين بينما كانت تلمب دورها في تحرير المرأة العربية (٤) .

وقد أخفت الرغبة في توليد كل القوة الكامنة في الأمة معنى جديدا على تحرير المرأة ، فكيف يمكن للأمة أن تزدهر بينما نصف قوتها خاملة معطلة ، وكيف يمكن أن تكون مجتمعا حرا طالما اختل تساوى الحقوق والواجبات ؟ وقد ولدت ثورة وفوران النشاط القومي نوعا جديدا من الشجاعة ، فبنما وصلت زعيمة حركة تحرير المرأة في مصر هدى شعراوى (١٨٧٨ - ١٩٤٧) إلى محطة القطار الرئيسية في القاهرة عند عودتها من مؤتمر نسائي في روما عام ١٩٢٣ ، نزلت على سلم القطار ورفضت الحجاب عن وجهها ، ويقال ان النساء اللاتي حضرن هذا الموقف اندفعن في التصفيق وبعضهن حذا حذوها ، وأيضا بعض أفراد جيلها ، ولكن النساء من الجيل التالي لم يضعن الحجاب اطلاقا .

وفي عام ١٩٣٩ لم تكن التغييرات قد تعمقت ، وكانت هناك فتيات في المدارس وقليل منهن في الجامعات ، وتوسعت الحرية في التفاعل

الاجتماعى ، ولكن لم تكن هناك تغيرات فعلية فى الوضع القانونى للنساء ، وإشاركت بعض النساء فى الأنشطة السياسية كحركة الوفد فى مصر ، والمقاومة السياسية للبريطانيين فى فلسطين ، ولكن قليلا من المهن كانت مفتوحة أمامهن ، وقطعت مصر ولبنان وفلسطين شوطا أطول على هذا الطريق من بعض البلاد الأخرى ، مثل : مراکش والسودان وبلاد شبه الجزيرة العربية حيث لم يحدث تغير ملحوظ .

اسلام الصفوة واسلام العامة

لقد تشكل السكان المستقرون فى المدن - أيا كانت مستويات دخولهم - من تجربة التمايش جنباً الى جنب فى مجتمع حضرى ، وقد ربطهم ببعضهم بعضاً نظام من العادات المشتركة ، والشعور بالملكية العامة لأشياء مقدسة ، خاصة الأعيان الذين يعيشون بين رجال العرف وأصحاب المحال ، لرعاية انتاجهم ، والدفاع عن مصالحهم وقد ربط الدين بين المدينة والريف رغم اختلافهما ، بالالتزام الجماعى بالصلاة وصيام رمضان والحج ، وكان معظم العلماء فى الحضر ينتمون الى طريقة أو أخرى من الطرق الصوفية ، التى انتشرت تعاليمها فى أرجاء الريف ، ورغم أن القرويين كانوا يعيشون حسب أعرافهم ، إلا أنهم كانوا يحترمون الشريعة من حيث المبدأ ، وقد يلجأ الى تعاليمها فى بلورة الاتفاقيات المهمة والمسئوليات المشتركة ، إلا أن هذين العالمين من الفكر والممارسة قد أصبحا أكثر تباعداً عن أحدهما الآخر ، بعد أن أصبح الانفصال العضوى فى مدن من نوع جديد ، علامة على انفصال أعمق فى المواقف والمزاج والعادات والايمان .

وبحلول الثلاثينات ، لم يعد جزء كبير من الصفوة المتعلمة يعيش فى اطار الشريعة ، ففى الجمهورية التركية الجديدة ألغيت الشريعة رسمياً وحلت محلها القوانين الوضعية المستمدة من النماذج الأوروبية ، ولم تصل أية دولة عربية أو سلطة أوروبية تحكم العرب الى هذا المدى ، ولكن فى البلدان التى تأثرت بإصلاحات القرن التاسع عشر سواء أدخلها الأتوتقراطيون المصلحون أم الحكام الأجانب ، فقد تميزت بازدواجية

النظم القضائية التي أصبحت راسخة في ذلك الوقت ، فكان يفصل في القضايا الجنائية والمدنية والتجارية وفقا للتصوصي والقوانين الأوروبية ، أما سلطة الشريعة - والقضاة الذين كانوا يطبقونها - فقد كانت قاصرة على مسائل الأحوال الشخصية ، وكان الاستثناء الرئيسي في الجزيرة العربية : حيث كانت الصيغة الحنبلية للشريعة هي الصيغة الوحيدة المعتمدة ، وفرضت الالتزامات الدينية الخاصة بالصلاة والصيام بالقوة على أيدي مسئول الدولة ، أما في الدول التي تميزت بمعدل أسرع في التغيير ، فلم تعد الشريعة تراعى بنفس الشمول الذي كانت عليه من قبل ، رغم أنها ظلت تحكم اللحظات المهمة في حياة الناس ، في الميلاد والختان وعقد الزواج والموت والمواثيق ، ولكن كانت طقوس الصلوات اليومية الخمس التي يعلنها الأذان على المآذن أقل أهمية كمقياس للوقت والحياة ، وربما في الأحياء البرجوازية الجديدة قل الالتزام الكامل برمضان عما كان في الماضي ، عندما تحررت الحياة من الضغوط الاجتماعية للمدينة التقليدية ، حيث يراقب كل انسان جيرانه ، وزاد انتشار المشروبات الكحولية ، وتزايدت أعداد أولئك الذين اعتبروا الاسلام ثقافة موروثية أكثر من كونه قاعدة للحياة .

وقد مال البعض من بين الصفوة المتعلمة - أولئك الذين ظل الاسلام بالنسبة لهم ايمانا حيا - الى تفسيره بشكل جديد ، فقد تغير وضع العلماء في المستويات العليا من المجتمع الحضري ، فلم يعدوا يشغلون المواقع المهمة في الحكومة - وحل محلهم زعماء الأحزاب السياسية الذين يعمرون عن طبوحت الطبقة البرجوازية ، ولم يعد التعليم الديني يجذب الشباب والطامعين ، الذين كانت امكانات الاختيار مفتوحة امامهم ، ولم يعد ذلك التعليم يؤدي الى التقدم والترقي في الوظائف الحكومية ، ولم يعد يؤدي الى المعاونة على تفهم او على استيعاب العالم الحديث ، وقد أصبح الشبان (وإلى حد ما الشابات) من الأسر الكبرى في سوريا ولبنان وفي مصر وتونس يلتحقون بالمدارس الثانوية المصرية ، حكومية أو أجنبية ، والجامعات في القاهرة أو بيروت أو فرنسا أو إنجلترا أو الولايات المتحدة .

وحتى في مراكش ، التي كان التغير فيها بطيئا ، كانت المدرسة الفرنسية الجديدة التي أنشأها الفرنسيون في فاس وكلية مولاي ادريس ، تجتذب الطلبة بعيدا عن جامعة القرويين .

ولم يعد اسلام الذين تعلموا بالطرائق الجديدة كاسلام أولئك المتعلمين في الأزهر أو الزيتونة ، ولكنه أصبح اسلام المصلحين من مدرسة « محمد عبده » وأولئك الذين خسروا أفكاره في اتجاه الانفصال الواقعي بين دأثرتي الدين والحياة الاجتماعية ، وقد وجدوا موضوعا جديدا للمناقشة في العشرينات بعد إلغاء الخلافة العثمانية وظهور الجمهورية التركية الجديدة حول طبيعة السلطة السياسية . واحد تلاميذ الامام محمد عبده كان « الشيخ علي عبد الرازق » ، الذي وضع كتابا شهيرا عن « الاسلام وأصول الحكم » قال فيه ، ان الخلافة ليست مقدسة ، وان النبي ﷺ لم يبحث لتأسيس دولة ، ولم يفعل ذلك في واقع الامر :

والحق ، ان الدين الاسلامي يرى من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون ، ويرى من كل ما حيوا حولها من رغبة ورحبة ، ومن عز وقوة ، والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ، كلا ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وانما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، وانما تركها لنا ، لنترجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة (٥) . وقد استقبلت أفكاره بشكل سيئ ، من المحافظين ، ولكن آثارها من ناحية عدم وجوب استعادة الخلافة كانت مقبولة بشكل عام .

وقد كان الخط الآخر من الفكر المستمد من الامام « محمد عبده » من تأكيد الحاجة للعودة الى أصول الدين ، لاستتباط مسئولية أخلاقية للمجتمع تكون مقبولة في العصر الحديث ، وقد كان لهذه التوعية من الإصلاح تأثير كبير في المغرب . واتخذ في النهاية شكلا سياسيا ، وقد تأسست في الجزائر جمعية العلماء الجزائريين في عام ١٩٣١ ، على أيدي

محمد بن باديس بهدف احياء القيم الاخلاقية للاسلام ، و احياء اللغة العربية ، بين شعبه اقتلعه من بطوره قرن من الحكم الفرنسى ، وقد استلزمت هذه المحاولة وضع تفسير للاسلام ، مبنى على القرآن والحديث ، ويميل لكسر حواجز الاختلافات بين الفرقاء ومدارس الفقه وانشاء مدارس غير حكومية تدرس باللغة العربية ، والعمل على تحرير المؤسسات الاسلامية من سيطرة الدولة ، واثار غنلها حفيزة اقطاب الصوفية وشكوك الحكومة الفرنسية ، وبحلول عام ١٩٣٩ أصبحت أكثر اندماجا فى الحياة السياسية وتوحدت مع المطالب القومية بأن تكون للمسلمين حقوق ، تتساوى مع حقوق الفرنسيين تحت النظام الفرنسى ، بدون التخل عن قوانينهم المتميزة وأخلاقياتهم الاجتماعية .

وفى مراكش أيضا ، تجذرت تعاليم الاصلاحيين فى العشرينات من هذا القرن ، وكانت لها نتائج مماثلة ، وقد دعت الى محاولة تطهير الاسلام فى مراكش من فساد العصور الماضية ، وهاجمت وضعية أئمة الصوفية التى اكتسبوها فى المجتمع المراكشى ، والدعوة الى انشاء مجتمع ودولة مبنيين على أسس الشريعة مما كان من شأنه معارضة حكم المحتلين الأجانب للبلاد ، وقد منحت هذه التعاليم الطريق الى العمل السياسى ، وعندما ظهرت حركة قومية كانت بقيادة أحد تلاميذ المصلحين هو « علال الفاسى » (١٩١٠ - ١٩٧٤) ، وقد حانت لحظة العمل فى عام ١٩٣٠ عندما حاول الفرنسيون احوال القانون العرفى محل الشريعة فى مناطق البربر ، والتى فسرها القوميون بأنها محاولة لاحداث انشقاق بين العرب والبربر كما أهدتهم بقضية يمكن تبثته الراى العام الحضرى حولها .

وقد كانت تلك الحركات محدودة بين الصفوة المتعلمة ، ولكن الجماهير فى الحضر والريف ظلت متمسكة بطرائقها التقليدية ومعتقداتها وسلوكها ، وبالرغم من أن الصلاة والصيام والحج قد منحت شكلا لمسار الايام والسنين ، فإن الواعظ فى المسجد يوم الجمعة ، والمعلم الصوفى القائم على ضريح الولي ؛ ظلوا هم الذين يشكلون الراى الشعبى ويمبرون عن تساؤلات قضايا ذلك العصر ، وقد ظلت الطرق الصوفية واسمة الانتشار

بين الجماهير في المدينة والريف ، ولكن طبيعتها ودورها تغيرا ، ولم ينضم الى هذه الطرق الا عدد قليل من العلماء والطبقة المتعلمة بسبب تأثير الإصلاح والوهابية . ولم تعد أفكار الصوفية وممارساتها تزاوّل في اطار ثقافة الحضرة الراقية ، وعندما سيطرت الحكومة على الريف بقوة أصبح الدور السياسي لأئمة الصوفية محدودا عن ذي قبل ، ولكن حيثما ضعفت هذه السيطرة الحكومية او غابت ، يمكن أن يصبح هؤلاء القادة زعماء لحركة سياسية ، وقد قام شيوخ الطرق السنوسية خلال الغزو الايطالي لليبيا بزعماء المقاومة في المنطقة الشرقية .

وقد انتشرت الاتجاهات السياسية النشطة في عالم الاسلام الشعبي ، فقد قامت بين العمال الجزائريين في فرنسا والجزائر ، حركة شلمية انتشرت في الثلاثينات ، اطلقت على نفسها « نجمة شمال أفريقيا » بقيادة « مصالي الحاج » ، وهي حركة قومية بشكل أكثر صراحة وجاذبية من حركات الصفوة ذات التعليم الفرنسي ، وتخطب المشاعر الاسلامية بشكل أكثر وضوحا . ولكن الحركة الأعظم دلالة قامت في مصر ، وأصبحت نموذجا للمجموعات المتشابهة في البلدان الاسلامية الأخرى : وهي جمعية الأخوان المسلمين ، التي تأسست عام ١٩٢٨ على أيدي مدرس بالمدارس الابتدائية هو حسن البنا (١٨٤٣ - ١٩٠٦) ، ولم تكن تلك الجمعية قاصرة على السياسة كما يحيز عن ذلك مرشدنا العام في إحدى خطبه بما معناه :

« لستم جمعية خيرية ، ولا أنتم بحزب سياسي ، ولا أنتم منظمة محلية ذات أغراض محددة ، ولكنكم روح جديدة في قلب هذه الأمة لتهبوها حياة القرآن ، وحين تسألون عما تدعون اليه ، فاجيبوا بأنكم تدعون الى الاسلام ، الى رسالة محمد ، الى الدين الذي يشمل الحكومة ، وتشكل الحرية أحد التزاماته ، واذا قيل لكم انكم سياسيون ، فاجيبوا بأن الاسلام لا يستلزم بذلك الفصل ، واذا اتهمتم بالثورية قولوا : « نحن صوت الحق والسلام الذي يؤمن به وتفتخر به » ولذا عن لكم ان تقاومونا فللهებითنا على الدفاع عن أنفسنا من ظلمكم » (١) .

وقد بدأت حركة الاخوان كحركة لاصلاح اخلاقيات الافراد والمجتمع ، مبنية على تحليل اوجه الخطا في المجتمعات الاسلامية ، وهو اتجاه مماثل للسلفية ومستمد منها ، وقد آمنت الحركة ان الاسلام قد تنحور نتيجة لسيادة روح التقليد الأعى ، وظهور التطرف الصوفى ، بالاضافة الى تأثير الغرب ، الذى جلب بزغم فضائله الاجتماعية قيما غريبة أجنبية ، وفساد الاخلاق والانشطة التبشيرية ، والسيطرة الامبريالية ، وأن بداية العلاج للمسلمين هى الرجوع الى الاسلام الحقيقى ، اسلام القرآن كما يفسره الاجتهاد الاصولى الصادق ، ومحاولة اتباع تعاليمه فى كل نواحي الحياة ، وأنه يجب أن تكون مصر دولة اسلامية على أسس من الشريعة وأن تسيطر على كل نواحي الحياة ، ويجب أن تتعلم النساء ويسمح لهن بالعمل مع مراعاة الفصل بينهن وبين الرجال ، ويجب أن يكون التعليم مبنيا على الدين ، واصلاح الاقتصاد فى ضوء المبادئ المستمدة من القرآن .

وقد كان لهذه التعاليم آثارها السياسية ، رغم أن الاخوان لم يطالبوا فى البداية بأن يحكموا بأنفسهم ، ولكنهم سيترفون بحكم يحكمون طبقا للشريعة ويمارضون الحكم الأجنبى الذى كان يهدد الشريعة وأمة المؤمنين ، وكانوا مهتمين فى المقام الاول بمصر ، ولكن نظرتهم امتدت لكل العالم الاسلامى ، وكان اشتراكهم النعل الاول فى السياسة مع ثورة العرب الفلسطينيين فى اواخر الثلاثينات ، وبنهاية العقد كانوا قوة سياسية معترفا بها ، وينتشرون بين سكان الحضر ، لا بين الفقراء أو ذوى التعليم العالى ، ولكن بين ذوى الوضعية المتوسطة من الحرفيين وصغار التجار والمدرسين والمهنيين .

وقد آمنت هذه الحركات مثل الاخوان المسلمين ، بأن مناهب وفقه الاسلام يمكن أن توفر قواعد للمجتمع فى العالم المحضر ، وقد شجعها ظهور دولة على هذه الأسس فى العربية السعودية ، وقد أصبح لحاولات الملك عبد العزيز وأعوانه من الوهابيين للخطا على سيادة الشريعة بصيغتها

المتنبية في مواجهة الماديات القبلية من ناحية ، والتحديات من الغرب من ناحية أخرى ، أصبح لها تأثير كبير فيما بعد عندما احتلت المملكة وضعيتها أكثر أهمية في العالم ، ولكن حتى في هذه الفترة (أي قبل ظهور البترول) ، كان للسعودية صدى معين رغم فقرها وتخلّفها ؛ نظرا لأنها كانت تضم المدن المقدسة في الإسلام •

الفصل الحادى والعشرون

نهاية الامبراطوريات (١٩٣٩ ، ١٩٦٢)

الحرب العالمية الثانية

جاءت الحرب العالمية الثانية على عالم عربى يرزح تحت ثقل النظم الاستعمارية الفرنسية والبريطانية ، وكان القوميون يأملون فى تحقيق وضعية متميزة فى اطار تلك النظم ، ولكن الصعود السكبرى والاقتصادى والثقافى الانجليزى والفرنسى ، بدا كما لو كان ثابتا لا يتزعزع ولم يكن للولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتى سوى اهتمام محدود بالشرق الأوسط أو المغرب ، الا أن القوى الايطالية والالمانية ودعاياتها كان لهما بعض التأثير على جيل الشباب ، ولكن ، وحتى اندلاع الحرب بدا ذلك الهيكل المستقر كما لو كان قادرا على مقاومة التحدى ، ومرة أخرى ، كانت الحرب عاملا مساعدا جلب تغيرات سريعة فى القوة والحياة الاجتماعية وفى أفكار أولئك الذين تأثروا بها وآمالهم .

وطوال الشهور القليلة الأولى ، كانت الحرب تجرى فى شمال أوروبا ، وقد ظلت الجيوش الفرنسية فى المغرب والبريطانية والفرنسية فى الشرق الأوسط فى حالة طوارئ ، ولكن بلا قتال . وتغير الموقف فى عام ١٩٤٠ عندما انهزمت فرنسا وانسحبت من الحرب ، ودخلتها ايطاليا ، وهددت الجيوش الايطالية وضع بريطانيا فى صحراء مصر الغربية وفى اثيوبيا ، وفى الأشهر الأولى من عام ١٩٤١ ، أثار الاحتلال الالمانى ليوغوسلافيا واليونان المخاوف من تقدم ألمانيا الى الشرق تجاه سوريا ولبنان ، اللتين كانتا تحكمهما ادارة فرنسية تتلقى أوامرها من فرنسا ، أو باتجاه العراق ، حيث أصبحت السلطة فى أيدي مجموعة

من ضباط الجيش والسياسيين بقيادة رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ - ١٩٦٥) وكانوا على علاقة بألمانيا . وفي مايو ١٩٤١ ، احتلت القوات البريطانية العراق واعادت الى الحكم الحكومة التي تفضلها بريطانيا ، وفي يونيو غزت سوريا قوات استعمارية بريطانية مع قوات فرنسية مشكلة من استجابوا لنداء الجنرال ديغول بأن فرنسا لم تخسر الحرب ، وأن على الفرنسيين الاستمرار في القتال .

ومنذ منتصف عام ١٩٤١ ، أصبحت الحرب بين الدول الأوروبية حربا عالمية ، وقد فتح الغزو الألماني احتمالات تقسم الألمان باتجاه الشرق الأوسط عبر القوقاز وتركيا ، كما أدت الرغبة في ارسال الامدادات البريطانية والأمريكية لروسيا الى احتلال مشترك من الجيوش السوفيتية والبريطانية ليران . وفي نهاية العام ، أدى الهجوم الياباني على البحرية الأمريكية الى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وكان عاما ٤٢ - ١٩٤٣ نقطة تحول في الشرق الأوسط ، فقد دعم جيش ألماني القوة الإيطالية في ليبيا ، وتقسما في يوليو عام ١٩٤٢ نحو مصر ووصلوا بالقرب من الاسكندرية ، ولكن قبل نهاية العام وصلت القوات البريطانية في هجوم خاطف من الغرب الى قلب ليبيا ، وفي نفس الوقت ، في نوفمبر ، دخلت الجيوش الأنجلوأمريكية المغرب واحتلت الجزائر ومراكش بسرعة ، وعاد الألمان الى آخر نقاطهم الحصينة في تونس ، ولكنهم أجلوا عنها في النهاية تحت ضغط الهجوم من الغرب والشرق في مايو ١٩٤٣ .

وانتهت الحرب الفعلية تقريبا فيما يتعلق بالبلاد العربية ، وبدلا كما لو أنها انتهت بتأكيد السيادة البريطانية والفرنسية ، وظلت كل البلدان التي كانت تحت الاحتلال البريطاني كما هي ، كما انتشرت الجيوش البريطانية في ليبيا وسوريا ولبنان ، وظل الحكم الفرنسي رسميا في سوريا ولبنان والمغرب ، حيث كان الجيش الفرنسي يعاد تشكيله ليكون له دور فاعل في آخر مراحل الحرب في أوروبا .

الا أن أسس القوة البريطانية والفرنسية اهتزت في الواقع ، وأضعف سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ من موقفها في أعين الذين احتلتهم ، ورغم أنها خرجت في جانب المنتصرين ، وبوضع زسى كقوة عظمى ، فان مشاكل إعادة خلق حياة قومية مستقرة وحياء اقتصاد محطم ، جعل من الصعوبة عليها الاحتفاظ بالامبراطورية تمتد من مراكش حتى الهند الصينية ، وفي بريطانيا أدت جهود الحرب الى ازيمات اقتصادية أمكن التغلب عليها تدريجيا بمساعدة الولايات المتحدة ، وقد أدى الارهاق والوعى بالاعتماد على الغير ، الى نمو الشكوك حول ما اذا كان ممكنا السيطرة على والتحكم في مثل هذه الامبراطورية الشاسعة بنفس الوضع السابق ، وقد غطى سقوط القوتين الكبيرين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) على بريطانيا وفرنسا بعد أن ظهرت امكاناتهما الفعلية في الحرب ، وبما لديها من موارد اقتصادية وبشرية تفوق جميع الدول الأخرى، وتمكنتا من فرض وجودهما على مناطق عدة في العالم خلال مسار الحرب . وعليه ، أصبحتا في موضع يسمح لهما بالادعاء بأن مصالحهما يجب أن تؤخذ في الاعتبار في كل مكان . وقد وفر الاعتماد الأوربي على العون الأمريكي للولايات المتحدة ، وسائل ضغط فعالة على حلفائها الأوروبيين .

ازدهرت آمال الشعوب العربية في أعقاب أحداث الحرب في حياة جديدة ، بعد تحركات الجيوش (خاصة السريعة والمكثفة في الصحراء) ، والمخاوف والتوقعات بين الاحتلال والتحرر ، والاحتمالات التي نشرتها الدعايات المتنافسة ، ومشهد أوروبا وهي تنهش بعضها البعض ، وعلان المبادئ العليا للتحالف الانجلو امريكي المنتصر ، وظهور روسيا الشيوعية كقوة عالمية ، كل هذا شجع على الاعتقاد بأن الحياة قد تسمى مختلفة .

وقد قوت ظروف الحرب - بين تغيرات كثيرة أخرى - من فكرة امكان تحقيق وحدة أعمق بين البلاد العربية ، وكانت القاهرة هي

المركز الرئيسي الذى أدار منه البريطانيون الصراع فى الشرق الأوسط وكذلك الحياة الاقتصادية فيه ، وقد أدى الاحتياج الى المحافظة على الملاحة الى انشاء مركز تموين الشرق الأوسط (الذى بدأ بريطانياً ثم انجولاً أمريكى فيما بعد) ، وأصبح أكثر من مجرد مركز لتنظيم الواردات ولتشجيع التغيرات فى الزراعة والصناعة التى يمكن أن تجعل الشرق الأوسط أكثر اعتماداً على الذات . ولما كانت القاهرة مركز اتخاذ القرار العسكرى والاقتصادى ، فقد أتاح ذلك الفرصة للحكومة المصرية (بتشجيع مبهم من بريطانيا) لأخذ زمام المبادرة فى تحقيق روابط أوثق بين الدول العربية ، وفى بداية عام ١٩٤٢ وجهت بريطانيا انذاراً للملك حتى يطلب من الوفد تشكيل حكومة ، وفى هذه المرحلة الحرجة من الحرب كانت بريطانيا ترغب فى حكومة مصرية يمكنها السيطرة على البلاد ، وتكون أكثر استعداداً للتعاون مع بريطانيا من الملك ومن حوله ، والسلطة التى خولتها هذه المناورة للحكومة مكنتها من القيام بمباحثات مع الدول العربية الأخرى ، حول امكانيات قيام وحدة أوثق وأكثر رسمية فيما بينها ، وكانت هناك خلافات فى المشاعر والمصالح بين سوريا والعراق ، حيث كان الحكام متاثرين بذكريات الوحدة المفقودة للامبراطورية العثمانية ، وكانوا يأملون فى قيام روابط أكثر قرباً فيما بينهم ، وكان لبنان مزعزعا بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم عرباً ، وكانوا أساساً من المسلمين ، وبين المسيحيين الذين كانوا يرون لبنان دولة منفصلة ، على رباط أوثق بأوروبا الغربية ، وقد كان لدى حكومات مصر والسعودية واليمن احساس بالوحدة العربية ، مع وعى قوى بمصالحهم الوطنية وكانوا جميعاً يرغبون فى تحقيق دعم فعال لعرب فلسطين . وعقد مؤتمران ، فى الاسكندرية فى عام ١٩٤٤ ، والقاهرة فى ١٩٤٥ ، تمخض عنهما قيام جامعة الدول العربية ، وضمت سبع دول عربية ، وهى التى كان لها بعض الحرية فى الحركة ، (مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والسعودية واليمن) ، بالإضافة الى ممثل الفلسطينيين العرب ، وترك الباب مفتوحاً لانضمام الدول العربية الأخرى حال استقلالها ، ونهى اعلان الجامعة على عدم التدخل فى سيادة أية دولة عربية ، ولكن للأمل أن تعمل معاً فى المسائل ذات الأهمية المشتركة ،

خاصة الدفاع عن المشرق في فلسطين والمغرب ، وفي كل من المحافل الدولية زادت بعد الحرب . وعندما قامت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، أصبحت الدول العربية المستقلة أعضاء فيها .

الاستقلال الوطني (١٩٤٥ - ١٩٦٥)

بعد نهاية الحرب ، أصبح الشرق الأوسط والمغرب - والتي ظلت المجال المطلق طوال جيل كامل لنفوذ الدولتين الأوروبيةتين مسرحا لأربع قوى أو أكثر تمارس نفوذها ، ولم تكن العلاقات بينها مستقرة كما كانت في فترة عصر الوفاق الأوروبي ، في هذه الظروف ، كان بإمكان الأحزاب القومية والمصالح المحلية التي تمثلها أن تضغط باتجاه تغيير الأوضاع في البلاد .

كانت فرنسا في وضع أضعف من بريطانيا ، وكان الضغط الواقع عليها أكبر ، وبنهاية الحرب كان باستطاعتها استعادة وضعها في الهند الصينية والمغرب بعد قمع شديد للاضطرابات في شرق الجزائر عام ١٩٤٥ ، ولكنها أجبرت على ترك سوريا ولبنان ، فعندما احتلت القوات الفرنسية والبريطانية البلاد في عام ١٩٤١ ، وضعت اتفاقية كان لفرنسا بموجبها السلطة الإدارية واحتفظت بريطانيا بالسيطرة الاستراتيجية ، واعترفت بوضع فرنسا كقوة أوروبية عالمية بشرط منح الاستقلال للبلدين . وكانت احتمالات التضارب في المصالح كبيرة ، فلم تكن جبهة الفرنسيين الأحرار راغبة في منح الحكم الذاتي فورا ، حيث لم يكن ادعائهم بتمثيل فرنسا الحقيقية ليلقى تأييدا في أعين الفرنسيين إذا هم أسلموا منطقة فرنسية لا لقاطنيها ، ولكن إلى دائرة النفوذ البريطاني . ومن ناحية أخرى ، فإن الوفاء بالتعهد بالاستقلال يصبح لمصلحتهم بين القوميين العرب المعادين لسياساتهم في فلسطين ، وقد تمكن السياسيون في بيروت ودمشق من الاستفادة من هذا الاختلاف للحصول على الاستقلال قبل نهاية الحرب ، وقبل أن يتحركوا وحيدين تحت رحمة حكم الفرنسيين . وقد كانت هناك أزماتان أحدهما عام ١٩٤٣ ، عندما

حاولت الحكومة اللبنانية الحد من السلطة الفرنسية ، والثانية عام ١٩٤٥ ، عندما أدت محاولة ماثلة قام بها السوريون الى قصف دمشق والتدخل البريطاني ، ومفاوضات أدت الى قرار انسحاب بريطانيا وفرنسا في وقت واحد وبشكل كامل بنهاية عام ١٩٤٥ ؛ ولهذا حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما الكامل ، بدون الضوابط التي نصت عليها الاتفاقيات البريطانية مع مصر والعراق ، ولهذا فقد كان من الصعب لاي حزب قومي ان يرضى بأقل من ذلك .

وقد بدا الوضع البريطاني في الشرق الأوسط كما لو كان ثابتا ، بل زاد بشكل ما مع نهاية الحرب ، بعد أن انخفضت الحملات في الصحراء بلدا جديدا (ليبيا) تحت الحكم البريطاني ، كما بدا أن الولايات المتحدة لا ترغب في الحلول محل بريطانيا كقوة عظمى في الأجزاء العربية من الشرق الأوسط ، ورغم أنه كانت هناك نبرات عالية من المنافسة حول الأسواق والسيطرة على انتاج البترول ، فإن بداية الحرب أدت الى المزيد من التدخل الأمريكي ، ففي عام ١٩٧٤ ، أصبحت الولايات المتحدة مسئولة عن الدفاع عن اليونان وتركيا ضد أي تهديد روسي محتمل ، وكانت تداعيات ذلك في الجنوب في الدول العربية ، أن تكون بريطانيا مسئولة أساسا عن حماية المصالح السياسية والاستراتيجية الغربية ، في الحقبة الجديدة من الحرب الباردة .

وقد ظل هذا المفهوم الضمني باقيا لعشر سنوات أو نحوها وخلال النصف الأول من تلك الفترة ، كانت هناك جهود مستمرة من حكومة العمال في بريطانيا لصياغة علاقاتها مع الدول العربية على أسس جديدة ، ويبدو أن الانسحاب البريطاني عام ١٩٤٧ من الهند قد قلل من أهمية بقائها في الشرق الأوسط عن ذي قبل ، ولكن ذلك لم يكن وجهة نظر الحكومة ، فكانت تضع في اعتبارها الاستثمارات والبترول والأسواق والاتصالات والمصالح الاستراتيجية للحلفاء الغربيين ، والاحساس بأن الشرق الأوسط وأفريقيا هما الأجزاء الوحيدة المتبقية من العالم ، حيث يمكن لبريطانيا اتخاذ زمام المبادرة . كل ذلك جعل البقاء هناك أكثر أهمية ولكن على أسس جديدة .

وقد كان الخط العام للسياسة البريطانية هو دعم الاستقلال العربي ، وتحقيق درجة أكبر من الوحدة ، مع الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأساسية باتفاقيات الصداقة ، وكذلك في المعونة في التنمية الاقتصادية واكتساب المهارات التقنية الى الحد الذي يمكن الحكومات العربية من القيام بمسئولياتها الدفاعية . وقد قامت هذه السياسة على فرضيتين ، اولاهما أن تعتبر العول العربية مصالحها متطابقة مع المصالح البريطانية والتحالف الغربي ، وثانيتهما أن المصالح الأمريكية والبريطانية متفقتان الى درجة أن الجانب الأقوى سوف يقوم بالدفاع عن مصالح الطرف الأضعف ، وقد ثبت خلال السنوات العشر التالية عدم صحة هاتين الفرضيتين .

وقد كان البلد الأول الذي كان يجب اتخاذ قرار بشأنه هو ليبيا ، ففي نهاية الحرب كانت هناك ادارة بريطانية عسكرية في منطقتي بنى غازى وطرابلس وادارة فرنسية في المنطقة الثالثة ، فزان في المنطقة الشرقية . وكانت القوات الموالية لشيخ الطائفة السنوسية قد ساعدت في الغزو وحصلت على وعود مستقبلية ، وكانت المناقشات التي تجرى بين القوى العظمى والجهات الأخرى التي لها مصالح في الأمم المتحدة ، تدور حول الفكرة السائدة أن ليبيا هي الدولة التي يمكن فيها تطبيق المفهوم الجديدة عن « الوصاية المشتركة » للدول « الأكثر تقدما » . وقد عبرت نتيجة الاقتراع عن أول حدث تقصدي فيه الأمم المتحدة للاستعمار ، منذ رفض أغلبية الأعضاء السماح لبريطانيا أو فرنسا بالبقاء في ليبيا ، أو في عودة إيطاليا كوصية عليها ، وطالبت جماعات محلية مختلفة بالاستقلال رغم اختلافها حول العلاقة المستقبلية بين الأقاليم الثلاثة . وفي عام ١٩٤٩ ، صدر قرار الأمم المتحدة بالاستقلال ، وشكلت لجنة دولية للإشراف على انتقال السلطة ، وفي عام ١٩٥١ أصبحت الدولة مستقلة وعلى رأسها الملك إدريس السنوسي ، ولكن احتفظت الولايات المتحدة وبريطانيا لعدة سنوات بقواعد عسكرية بها .

وفي بلد آخر هو فلسطين ، استحال التوفيق بين المصالح المتعارضة ، مما من شأنه اصابة العلاقات بين الشعوب العربية والقوى

الغربية بأضرار دائمة . وخلال الحرب ، كانت الهجرة اليهودية الى فلسطين مستحيلة ، كما أن الأنشطة السياسية تجسست معظم الوقت . وباقترب نهاية الحرب، أصبح واضحاً أن العلاقات بين القوى قد تغيرت، وأصبح العرب في فلسطين أقل قدره على تشكيل جبهة موحدة بسبب نفى بعض الزعماء أو سجنهم خلال ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) وبعدها ، وبسبب التوتر والعداوات التي تمخضت عنها حركات العنف، ثم جاء تكوين الجامعة العربية والتزاماتها بدعم الفلسطينيين ؛ مما أعطاهم قوة تحولت في النهاية لتصبح وهمية . وكان اليهود من ناحيتهم موحدين في اطار مؤسسات اجتماعية قوية ، وكان للكثير منهم خبرة ومران عسكري في القوات البريطانية خلال الحرب ، وكانوا يتمتعون بتأييد ودعم أوسع وأكثر عزماً وتصميماً من اليهود في البلاد الأخرى . وقد أذكى ذلك المذابح التي تفرض لها اليهود في أوروبا ، وصمموا على انشاء ماوى لاولئك الذين نجوا ، وموقع قوة يكون من شأنه منع تكرار ذلك في المستقبل ، وقد كانت الحكومة البريطانية واعية بكل من الاسباب المطروحة لتأييد الهجرة الواسعة السريعة لليهود . كما كانت واعية ايضاً بأن ذلك سوف يؤدي الى المطالبة باقامة دولة يهودية ، وأن ذلك سوف يثير معارضة قوية من العرب الذين كانوا متخوفين من اخضاعهم أو نزاع ملكيتهم ، ومن ناحية لم تعد الدول العربية حرة في التصرف كما كانت في ١٩٣٩ بسبب علاقاتها مع الولايات المتحدة ، واعتمادها الاقتصادي عليها ، والحكومة الأمريكية من جانبها كانت لها في ذلك الحين مصالح قليلة في الشرق الأوسط ، وكانت معرضة للضغط من الجماعات اليهودية القوية الناشطة سياسياً ، كما كانت مضطرة لاستغلال نفوذها لمصلحة المطالب الصهيونية في الهجرة وانشاء الدولة ، وأصبحت القضية الفلسطينية آنذاك موضوعاً مهماً في العلاقات الأنجلوأمريكية ، ولم تصل المحاولات للاتفاق على سياسة مشتركة بتكوين لجنة الأنجلوأمريكية ، لتقصي الحقائق (١٩٤٥ - ١٩٦٠) ؛ ولكنها مباحثات ثنائية لم تؤد الى نتيجة ، لأن كافة السياسات المقترحة لم تظهر بموافقة العرب واليهود ، ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة في تنفيذ سياسة لا تحظى بموافقة الطرفين ، وتزايد

الضغط الأمريكى على بريطانيا ، ووصلت الهجمات اليهودية على المستوطنين والمنشآت البريطانية فى فلسطين الى حد يقارب الثورة العلنية .

وفى عام ١٩٤٧ ، قررت بريطانيا أن تسلم الأمر الى الأمم المتحدة ، التى بعثت لجنة خاصة من الأمم المتحدة لدراسة المشكلة ، ووضعت خطة للتقسيم على أسس تحابى فيها الصهيونية أكثر مما كانت عليه خطة ١٩٣٧ ، ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ بمعاونة نشطة من الولايات المتحدة وروسيا التى كانت ترغب فى انسحاب بريطانيا من فلسطين ، ولكن الأعضاء العرب فى الولايات المتحدة والفلسطينيين العرب رفضوها ، وأصبحت بريطانيا فى مواجهة نفس الموقف مرة أخرى ، حيث استحال طرح سياسة يقبلها الطرفان العرب والصهاينة ، وقررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين فى موعد محدد هو ١٤ مايو ١٩٤٨ . ويبدو أنها كانت تأمل، كما كان الحال فى الهند قبل ذلك بفترة قصيرة ، بأن الانسحاب الوشيك قد يدفع الطرفين لنوع من الاتفاق ، وباقتراب تاريخ الانسحاب كان لابد من تناقص القوات البريطانية ، وتزايد العنف ، واندلع الاقتتال ، ومال ميزانه سريعا لصالح اليهود ، وهذا بدوره أدى الى قرار من الدول العربية المجاورة بالتدخل ، وهكذا أدت سلسلة من الصراعات المحلية الى الحرب ، وفى ١٤ مايو أعلنت الجماعة اليهودية استقلالها فى دولة اسرائيل ، واعترفت الولايات المتحدة وروسيا بهذا الوضع فورا ، ودخلت القوات المصرية والأردنية والعراقية والسورية واللبنانية الى الأجزاء العربية الرئيسية من البلاد ، وفى موقف لم يكن فيه حدود ثابتة أو تقسيمات واضحة بين السكان ، اندلع القتال بين الجيش الاسرائيل الجديد وجيوش الدول العربية ، واستطاعت اسرائيل فى أوج حملات تخللها وقف إطلاق النار احتلال الجزء الأكبر من البلاد ، وترك ما يقرب من ثلثى السكان العرب ديارهم وتحولوا الى لاجئين بسبب العنف والسياسة المتبعة للجيش الاسرائيلى ، وفى بداية عام ١٩٤٩ عقدت عدة هدنات بين اسرائيل وجيرانها العرب تحت اشراف الأمم المتحدة ، ونشأت حدود ثابتة ، ضمت ما يقرب من ٧٥٪ من فلسطين فى حدود اسرائيل ، وأسند شريط من الأراضي

على الساحل الجنوبي يمتد من غزة حتى الحدود المصرية الى الادارة المصرية ، والباقي الحق بالملكة الأردنية الهاشمية (الاسم الذى اتخذه شرق الأردن عام ١٩٤٦ بمذ اتفاقية مع بريطانيا اعادت صياغة العلاقات بين البلدين) ، وقسمت القدس بين الأردن وإسرائيل ، رغم أن بلادا كثيرة لم تعترف بذلك التقسيم .

وقد تأثر الرأى العام فى البلاد العربية تأثرا عميقا بهذه الأحداث ، واعتبرت هزيمة للحكومة العربية ، وأدى ذلك الى عدة قلاقل فى السنوات القليلة اللاحقة ، وكذلك اعتبرت هزيمة للبريطانيين الذين نجحوا فى سحب مسئوليتهم وعسكرهم من البلاد بلا خسائر ، ولكن فى ظروف أثارت الشكوك والمداوة على الجانبين . وفى البلاد العربية ، كان الرأى السائد هو أن السياسة البريطانية قد ساعدت الصهاينة فى واقع الأمر ، فقد شجعت الهجرة الصهيونية ولم تكن الحكومة مستعدة لتقبل تداعياتها بالنسبة للعرب ، وكان عليها إيقافها قبل أن تؤدى الى اخضاعهم ونزع ملكيتهم ، أو على الأقل أن تحاول الحد من الضرر الذى يمكن أن تسببه ، وتصرفت الولايات المتحدة من ناحيتها دائما لدعم الصهاينة .

ورغم ذلك ظل الموقف الأمريكى والبريطانى قوين ، ورفضت الحكومة الإسرائيلية التى كان الشخصية المسيطرة فيها دافيد بن جوريون (١٨٨٦ - ١٩٧٣) ، قبول عودة أى عدد ذى وزن من اللاجئين العرب، ولكن كان من المفهوم بشكل عام لدى الحكومات الأمريكية والبريطانية والاسرائيلية أنهم سيمتصون فى سكان البلاد العربية التى هاجروا اليها ، وإذا لم يتحقق السلام فسوف تتحقق على الأقل حالة من التعايش بين إسرائيل وجيرانها ، وفى نفس الوقت فإن الطاقات الرئيسية للحكومة الاسرائيلية وجهت لاستيعاب اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود ، ليس فقط من شرق أوروبا ولكن أيضا من الدول العربية ، وغير هذه من هيكل التركيبة السكانية فبحلول ١٩٥٦ ، بلغ تعداد العرب المسلمين والمسيحيين ٢٠٠ ألف نسبة من اجمالي ١٦٦ مليوناً أو حوالى ١٢.٥ ٪ .

صودرت معظم الاراضى التى كانت مملوكة للعرب لصالح المستوطنات

اليهودية ، ورغم أن المواطنين العرب في اسرائيل كانت لهم حقوق سياسية وقانونية ، فلم يكونوا متتمين بشكل كامل للمجتمع الوطني الذي كان أخذاً في التشكل ، وقد كان لتحرك السكان داخل اسرائيل تأثيرات في البلاد العربية أيضاً ، وفي الجيل التالي لعام ١٩٤٨ اختفت أحياء اليهود القديمة في البلاد العربية ، فهاجر يهود اليمن والعراق أساساً الى اسرائيل ، ويهود سوريا ومصر والمغرب الى أوروبا وأمريكا الشمالية وأيضاً الى اسرائيل ، وقد ظلت الجالية اليهودية في مراكش الوحيدة التي ظل لها حجم ملحوظ .

وفي السنوات القليلة التالية ، انتقل مركز الصراع السياسي والمفاوضات من الصراع العربي الاسرائيلي الى بلاد أخرى ، ظل لبريطانيا فيها وضع خاص ، وهي مصر وإيران وراء المحيط الشرقي للعالم العربي ، حيث تسببت تأميمات شركات البترول البريطانية في أزمة دولية ، وكان مازال لبريطانيا في هذين البلدين حرية كبيرة للحركة ، واختلعت سياستها الى حد كبير عنها في فلسطين ، ولم تكن الولايات المتحدة راغبة في اضعاف وضع بريطانيا كراعية للمصالح الغربية في اجزاء أخرى من العالم العربي ، رغم أن الاستثمار الأمريكي في حقول بترول السعودية أدى الى حلول النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني . والاتحاد السوفيتي من جانبه كان مشغولاً أكثر من اللازم بمناطق أخرى ؛ مما لم يمكنه من اتخاذ سياسة فعالة في البلدان العربية ، التي كانت - رغم التزامها بالدفاع عن مصالح الفلسطينيين - مشغولة بمشاكلها الخاصة .

وقد كان الحضور العسكري البريطاني في مصر هو أساس القوة البريطانية في الشرق الأوسط، وهناك وجدت بريطانيا نفسها في مواجهة أكثر المشاكل إلحاحاً ، وبمجرد انتهاء الحرب ، طالبت الحكومة المصرية بتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت المفاوضات بين الحكومتين قد بدأت في ١٩٤٦ وما بعدها ، ولكنها فشلت في نقطتين ، الأولى كانت المطالبة المصرية بالسيادة على السودان ، وهو ما لم تقبله الحكومة البريطانية لاعتقادها أن معظم السودانيين لم يكونوا ليقبلوا ذلك ، وأن هناك التزاماً بريطانياً

تجاههم ، وثانياً ، مسألة التوضيح الاستراتيجي البريطاني في البلاد . ففي أعقاب اتفاقية ١٩٣٦ ، انضمت القوات البريطانية من القاهرة واللدنا ولكن تجدد الموقف فيما يتعلق بمنطقة القناة ، وقد كان زجائ التولية والاستراتيجيون البريطانيون يعتقدون أن بقاء قواتهم هناك ضروري من أجل الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، ومن أجل المصالح البريطانية في شرق المتوسط وأفريقيا . وفي عام ١٩٥١ ، اندلح قتال خطير بين القوات البريطانية والمليشيات المصرية . وفي يناير ١٩٥٢ ، أشعل القتال حركة شعبية في القاهرة دعت فيها المنشآت المرتبطة بالوجود البريطاني ، كنا أدى انهيار النظام بدوره إلى إتاحة الفرصة لجماعة سرية من الضباط المصريين من الرتب المتوسطة لتولي السلطة ، وقد كان لها في البداية قيادة جماعية ثم انتقلت القيادة إلى جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠) ، والميل إلى الانفصال عن الماضي الذي ظهر في عدة مجالات ، تجسد في التخلص من الملك وإعلان مصر النظام الجمهوري .

ونتيجة أحكام قبضة الحكام العسكريين على البلاد أكثر من الحكومات السابقة ، فقد أصبح باستطاعتهم مواصلة المفاوضات مع البريطانيين ، وانتهت المشكلة السودانية - وهي إحدى المشكلتين الأساسيتين - عندما توصلت الحكومة المصرية إلى اتفاقية مباشرة مع الأحزاب السودانية في عام ١٩٥٣ . بعد أن أصبحت الحركات النضالية في السودان قائمة على التغيير عن نفسها بشكل أكثر حسوية ، وبعدها أنشئ مجلس تشريعي منتخب في عام ١٩٤٧ ، وظهرت ثلاث قوى رئيسية هي: الذين يرغبون في الاستقلال ، والابتعاد عن العنصرية مع بريطانيا ، والذين يرغبون في الاستقلال وإقامة علاقات وثيقة مع مصر ، والذين يرغبون في تحرير المسلمين وغير النوبي في الجنوب ، وكانت الاتفاقية مع مصر تستجيب لمطالب المجموعتين الأوليين ، وكانت مقبولة لدى البريطانيين وإن شابها بعض الاحتجاج ، وكان من المثير عليه أن يتفق الحكام من السلطة الانتقالية مع مصرية المتحركة إلى السودانيين تحت اعتراف دولي ، وتبرير الانتخبات في نفس العام . وبحلول عام ١٩٥٥ ، كانت الإدارة بين أيدي السودانيين وانضمت القوات المسلحة البريطانية في السودان ، وكانت المخططة التي اقترحتها مصر على

المستقبل هي بداية التمرد وحرب المصائب في الأقاليم الجنوبية ، حيث السكان من غير المسلمين وغير العرب المتخوفين من نتائج الانتقال من الحكم البريطاني الى الحكم العربي .

ويحل المشكلة السودانية بدأت المفاوضات حول القضية الأخرى ، وهي الوضع الاستراتيجي البريطاني ، وتوصل الطرفان الى اتفاق عام ١٩٥٤ ، وكان على القوات البريطانية أن تنسحب من منطقة القناة ، وتنتهي فترة دامت أكثر من سبعين عاما من الاحتلال البريطاني ، ولكن كان من المتفق أيضا عليه أن تعود بريطانيا لاستخدام القاعدة اذا ما تعرضت مصر أو دولة عربية أخرى أو تركيا لهجوم عسكري . وقد كان ضم تركيا في المعاهدة تعبيرا عن الاهتمام البريطاني والأمريكي بالدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط ضد أي تهديد محتمل من روسيا ، ونوقشت خطط مختلفة لإنشاء حلف الدفاع الشرق أوسطي ، وكان استعداد مصر لمناقشة دخول تركيا في هذه الاتفاقية مؤشرا على رغبتها في الانضمام إليها .

وقد جعلت نهاية الاحتلال في سوريا ، ولبنان ، ومصر ، والسودان من الصعب على العراق والأردن أن تقبلا بأقل من ذلك ، وقد كان النظام الذي أعاده التدخل البريطاني في العراق في عام ١٩٤١ ، مهتما بالحفاظ على رابطة استراتيجية مع القوى الغربية ، كما كان أكثر وعيا بقرب العراق من روسيا أكثر من الدول العربية الأخرى . وفي عام ١٩٤٨ ، بذلت محاولة لإعادة مناقشة الاتفاقية الأنجلو عراقية لعام ١٩٣٠ على هذه الأسس ، ولكن هذه المحاولة فشلت بسبب معارضة الذين كانوا يرغبون في أن يقل الالتزام بالتحالف الغربي . وفي عام ١٩٥٥ ، توصلت الحكومة الى اتفاقية مع تركيا لإنشاء دفاع مشترك واتفاقية اقتصادية (حلف بغداد) وانضم اليه باكستان وإيران وبريطانيا ، وفيما بعد بدأت الولايات المتحدة في المشاركة في أعماله ، وبموجب هذه الاتفاقية اتفق الطرفان على تسليم القاعدتين البريطانييتين الجويتين للعراق ، ولكن بريطانيا وافقت على

الاشتراك في الدفاع اذا ما تعرض العراق لهجوم أو تهديد ، وإذا ما طلبت العراق العون .

وفي الأردن كان هناك وضع مماثل ، حيث يقوم نظام يتطلع الى تلقي العون ضد المخاطر الخارجية ، من البلدان العربية المجاورة ، وايضا من اسرائيل ولكنه معرض لضغط الرأي العام الوطني . وبعد عام ١٩٤٨ ، كان بالبلاد أغلبية فلسطينية ، ممن كانوا يعتبرون اسرائيل العدو الرئيسي ، وكانوا يترقبون أية علامة على تقديم النظام لاي تنازلات لها . وفي عام ١٩٥١ ، اغتيل الملك عبد الله كعلامة على الشك القومي في أنه كان متساهلا حيال اسرائيل وحلفائها الغربيين أكثر مما يجب ، وقد مال التوازن غير المستقر لفترة في صالح الاستقلال الكامل . وفي عام ١٩٥٧ ، انتهت الاتفاقية مع بريطانيا باتفاق الطرفين ، وانسحبت القوات البريطانية من القواعد التي كانت تحتلها ، لكنها كانت علامة على الوضع المزعزع للأردن والنظام الهاشمي ، لدرجة أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية أعلنتا في نفس العام ، أن استقلال البلاد وسيادتها يعتبران من المصالح الحيوية لهما .

وفي المغرب ، كان من الصعب على فرنسا أن تتقبل مطالب الاستقلال ، ولم يكن الوجود الفرنسي هناك مجرد وجود عسكري ، أو للسيطرة على المصالح الاقتصادية في الحضر ، ولكن الجاليات الفرنسية الكبيرة التي عاشت هناك كانت تسيطر على القطاعات الاقتصادية المربحة ، كما تولي أعضاؤها أغلب المناصب الحكومية في كل المستويات عدا المتدنية منها ، وكان التوصل الى تغير في العلاقات بين الفرنسيين والعرب يعني جهدا كبيرا في مواجهة معارضة قوية ، وقد بدأت هذه الجهود في تونس ومراكش بمجرد انتهاء الحرب ، ففي تونس كان حزب الدستور الجديد يحظى بميزة أن زعيمه بورقيبة قد التزم بالتأييد المطلق للفرنسيين الأحرار وحلفائهم عندهم كان في المنفى خلال الحرب ، والقوة الناشئة من الحزب عن التحالف بالتقويات المعسالية ، عندما سمح للتونسيين بالانضمام لاتحادات العمال للمرة الأولى . وفي مراكش ، كانت القوة مزيجاً من عدة

عناصر ، فالجماعات الوطنية القومية الصغيرة التي ظهرت في الثلاثينات نظمت نفسها في حزب الاستقلال ، وأقامت علاقات بالسلطات معتمد الخامس (١٩٢٧ - ١٩٦٢) ، الذي بدأ مباشرة في المطالبة بنهاية الحماية الفرنسية ، وقد بدأت فكرة الاستقلال تسيطر طبقة الأوسع من المجتمع ، وأنشئ اتحاد نقابات العمال وانتطاع حزب الاستقلال فرس السيطرة عليه ، وانضمت الهجرة الزيرية إلى الدار البيضاء والمدن الصغيرة الأخرى ، علاقات أقوى بين الحضر والريف ، وشجعت على انتشار الأفكار القومية . كما أن وجود مصالح تجاوية أجنبية تعطيها اتفاقيات دولية منذ بداية القرن ، وقيام مظاهرات استمرارية أجنبية أمريكية ، أعطت القوميين يقين الأمل في اجتلاب درجة من التعاطف من الخارج .

ولم تكن الحكومة الفرنسية الضعيفة ، التي كانت تشكك على تحالفات سرية التحول في سنوات ما بعد الحرب وممتنعة إلى الرأي العام الذي لم يستعد عافيتها من مرارة الهزيمة ، لم تكن قادرة على تقليص أكثر من اللجوء للفصح أو إلى النضال المشتركة ، التي كانت تعني أن يكون للجالية الأوربية نفس الوزن النسبي للسكان الأصليين في المؤسسات المحلية ، وأن يظل الرأي النهائي للحكومة الفرنسية في العاصمة الفرنسية . وفي عام ١٩٥٢ ، قبض على بورقيبة وآخرين في تونس ، وبدأت حركة المقاومة النشطة ، التي أدت حركات مضادة من العنف بين المستوطنين الأوربيين . وفي السنة التالية ، وصلت الأمور إلى أزمة في مراكش ، وتوثقت الاتصالات بين القصر وحزب الاستقلال ، وطالب السلطان بالسيادة الكاملة ، وفي المايكل ، لجأت الحكومة الفرنسية للمرة الأخيرة إلى حركة سياسية تقليدية ، فاجتذبت إليهم زعماء القبائل في الريف ، من الذين ساعدوهم من قبل على بناء قوتهم ، وكان نفوذهم مهددا من القوة المركزية الأقوى التي كانت كامنة في الرؤية القومية للمستقبل . وفي عام ١٩٥٣ ، خلع السلطان من عرشه ولحقه ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح رمزا موحدا لعالية المراكشيين ، وتحوّل الثقل إلى عصيان سلطوي .

وفي عام ١٩٥٤، تغيرت السياسة الفرنسية، بعد أن تعرض موقف فرنسا في الهند الصينية لتهديد شديد من نوع جديد من حركة القوميين الشعبين المسلحة. وفي الجزائر، بدأت حركة مماثلة في الظهور، وجاءت حكومة فرنسية جديدة أكثر حسماً، وبدأت المفاوضات مع حزب الدستور الجديد ومع سلطان مراكش الذي أعيد من المنفى، وحصل البلدان على استقلالهما في عام ١٩٥٦. وفي مراكش، ضمت المنطقة الإسبانية مدينة طنجة الدولية إلى الدولة المستقلة، وقد أطلق الاستقلال يد السلطان (الذي أصبح ملكاً في عام ١٩٥٧)، ولكن في تونس خلع الباي الذي لعب دوراً سطحياً في العملية السياسية، وأصبح بورقيبة رئيساً للجمهورية، وفي البلدين ظل الاستقلال والعلاقات مع فرنسا مزعزعين لسنوات عديدة، وكانت الجزائر في ذلك الوقت مشغولة في حرب الاستقلال التي أطلقت الرصاصات الأولى فيها في نوفمبر ١٩٥٤، وانتشرت تداعياتها بسرعة في المغرب العربي.

أزمة السويس

بحلول منتصف الخمسينيات، أصبحت معظم البلاد العربية التي كانت تحت الحكم البريطاني مستقلة رسمياً، وقد بقيت القواعد العسكرية الأجنبية في بعضها وإن أُخليت بعد فترة قصيرة، وظل الحكم الفرنسي فقط في الجزائر، حيث تعرض لتجدد نشاط علي يد ثورة وطنية شعبية. وقد بقي الحكم البريطاني أو الحماية في الأطراف الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية، ولم تكن المملكة الرئيسية فيها - العربية السعودية - قد خضعت للحكم الإجنبي، ولكن للنفوذ البريطاني فيها كان جسيماً. وقد أدى اكتشاف البترول واستغلاله إلى إجلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني؛ وكذلك أيضاً أتاح نظم الحكم الأيو للسلطة السعودية أن يبدأ التحول إلى نظام حكم أكثر تطوراً، وعندما مات الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣، كانت المملكة التي أصبحت أكثر مركزية ولحمية في الحياة السياسية للمنطقة، وظلت اليمن من ناحية أخرى معزولة عن

البلدان الأخرى تحت حكم الامام ، رغم أنها أصبحت عفسوا في الجامعة العربية .

وقد تمثل ازدواج السياسة في العراق والأردن في الغربية في انها، الوجود البريطاني ، وفي نفس الوقت ، الرغبة في اقامة علاقة عسكرية مع القوى الغربية ، مما كان من شأنه أن يثبت أن الانسحاب العسكري في حد ذاته لم يؤد الى انشاء علاقة جديدة مع الحكم الاستعماري السابق ، ولكنه وضع مشكلة الاستقلال في منظور مختلف . وقد وجدت الدول العربية نفسها في مواجهة قوة ونفوذ متعاطفين من كل النواحي الاقتصادية أو السياسية من دولة غربية أخرى هي الولايات المتحدة، التي آمنت في فترة الحرب الباردة والتوسع الاقتصادي أن مصالحها في الشرق الأوسط يمكن حمايتها فقط بإنشاء علاقات وثيقة مع الحكومات المحلية التي كان حكامها على استعداد لربط سياستهم بسياسه الحلفاء الغربيين ، ، الا أن كثيرا من السياسيين والجماعات السياسية رأت أن الضمان الوحيد للاستقلال في عالم ما بعد الاستعمار هو في الحفاظ على الحياد بين القوتين العسكريتين . ولأن المعسكر الغربي ظل مرتبطا بذكريات الحكم الاستعماري ، وكذلك ظلت مشاكل فلسطين والجزائر مخيمة ، ولأنه من ناحية أخرى كان الضغط الرئيسي لوضع اتفاقيات دفاع عسكرية يأتي من ذلك الجانب الغربي ، فقد حملت الرغبة في الحياد في طياتها ميلا للاتجاه الى المعسكر الآخر .

وقد أدى استقطاب الكتلتين الشرقية والغربية وصراع السياسات بين الحياذ والتحالف الغربي، الى ظهور بعد جديد في العلاقات بين الدول العربية ، وقد أصبحت الرغبة في اتحاد أوثق بينها جزءا من اللبنة المشتركة للسياسات العربية ، أما الكيفية التي يلزم التوصل بها الى تلك الوحدة اما في اطار اتفاقيات وثيقة مع القوى الغربية واما بالاستقلال عنها ، فقد أصبحت قضية خلافية .

وقد أصبح مستقبل العلاقة بين الدول العربية واسرائيل مرتبطا بالقضية الكلية للانحياز ، وفي الغمستينات ناقشة الحكومتان الأمريكية

والبريطانية خططا لحل هذه المشكلة ، على أن تكون هناك بعض التعديلات في حدود ١٩٤٩ لصالح العرب ، وعودة بعض اللاجئين الى ديارهم ، واستيعاب أغلبهم في البلدان العربية المحيطة ، وإذا كانت الدول العربية على علاقة وثيقة بالقوى الغربية ، فإن هذا يعنى قبولاً لمثل هذا الحل ، ونوعاً من الاعتراف بوجود إسرائيل . ومن ناحية أخرى ، فإن تشكيل المجموعة المحايدة من البلاد العربية التي كان لها علاقات ايجابية بالكتلتين الشرقية والغربية، يمكن أن يستختم لزيادة الثقل السياسي للبلاد العربية، وتقوية قواتها المسلحة مما يحث تغييراً جذرياً في الوضع الذي أقرته اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ .

ومع ازدياد حدة اختلاف السياسات والمواقف ، ارتبطت هذه الاختلافات بشخصية جمال عبد الناصر، زعيم المجموعة العسكرية التي حكمت مصر ، ولم يتمخض توقيع اتفاقية انسحاب القوات البريطانية عن دخول مصر الى نظام الدفاع الغربي ، بل على العكس ، أعطى مصر الحرية في اتخاذ سياسة عدم الانحياز ، وفي أن تشكل حولها كتلة من الدول العربية غير المنحازة ، التي كان على الصالح الخارجى أن يتعامل معها ككتلة واحدة ، وقد كانت العلاقة الوثيقة التي نشأت مع أهم المتحمسين لفكرة عدم الانحياز ، وهما الهند ويوغوسلافيا ، تعبيراً أشد وقفا لهذه الأسباب ، وكانت الاتفاقية الموقعة في عام ١٩٥٥ لتزويد مصر بالأسلحة من الاتحاد السوفيتي وحلفائه ، وهي الاتفاقية التي كسرت السيطرة على الأسلحة التي تورده لإسرائيل وجيرانها العرب ، والتي حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا المحافظة عليها .

وقد كان محتماً لهذه السياسة الحيادية أن تضع مصر وحلفاءها في موقف العداء مع أولئك الذين يمكن أن تتأثر مصالحهم بذلك ، فالقوى الغربية على الأقل كان عليها أن تتوقع المواقف والمجيدات في السعى وراء مصالحها السياسية والاقتصادية ، ولم يعد باستطاعتهم السيطرة على تطور مشكلة إسرائيل أو المشاكل الأخرى كما كانوا يأملون ، فقد كان رفض الانضمام الى التحالف الغربي في فترة الحرب الباردة في الشرق الأوسط

بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة الانضمام إلى المكتبة التشريعية .
وقد كان لجاذبية الحياد والموضحة الوثيقة تمت للأزمة المصرية التي كان جمال عبد الناصر يوجهها للشعوب العربية من فوق رؤوس حكوماته ميشل تهديدا لهذه الأنظمة العربية التي تتبنى سياسات مختلفة ، وبشكل خاص ، العراق ، والتي صارت بعد حلف بغداد المحل الرئيسي للتحالف الغربي ، وقد كانت حياتها السياسية في تلك الفترة خاضعة لنوري السعيد (١٨٨٨ - ١٩٥٨) ، الذي لعب دورا مهما في السيلت القوية العربية منذ الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت اسرائيل تعتبر ظهور حكومة مصرية قوية لها مصدرا الخاص للسلاح وتسيطر بقوة على مشاعر الفلسطينيين والعرب الآخرين تهديدا لوضعها ، وقد آتت هذه الخطوات المحلية بدورها إلى تعميق العداءة للقوى الغربية والولايات المتحدة؛ بسبب علاقاتها مع اسرائيل ومع بريطانيا بحكم عضويتها في حلف بغداد ، ومع فرنسا بحكم التأييد والمعاونة التي كانت تعتقد أن مصر تقدمهما للثورة الجزائرية ، بحكم رؤيتها للاستقلال وعالم عربي غير منحاز .

وبين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦١ ، كانت هناك سلسلة من الأزمات تضمنت كل هذه العوامل ، ففي عام ١٩٥٦ سحبت الولايات المتحدة عرضها فجأة بتمويل السد العالي في أسوان ويشكل لا يقل فجائية ، أمنت الحكومة المصرية شركة قناة السويس ، وتولت إدارة القناة ، مما أشعر مستخدمي القناة بالخطر من مخاوف حول حرية استخدام القناة ، وقد اعتبرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية ذلك عملا عدائيا؛ بسبب انصبة الحكومتين في الشركة التي قامت ببناء القناة وتملكتها ، ولأن ذلك قوى من مركز عبد الناصر في العالم العربي . ووجه الاسرائيليون في ذلك فرصة لاضعاف دولة عربية معادية ومتماطلة القوة والتي كانت الحدود معها مضطربة لفترة من الزمن ، وكانت النتيجة اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا واسرائيل لمهاجمة مصر واستقاط حكم عبد الناصر .

وماجيت القوات الاسرائيلية مصر في أكتوبر ١٩٥٦ ، ولتجهت إلى قناة السويس ، ووفقا لأقاربهم السابق حدثت بريطانيا وفرنسا مهاجة

زعمية لكل من عصر واسر أجيل بالاستعجاب من منطقة الكنتا ، وأعطى انتارفعى
عبد الناصر للاثار القدرية لهجوم القوات البريطانية والفرنسية واحتلال
جزء من المنطقة ، ولم يكن ذلك العمل تهديداً لهمر والقتول العربية التي
تعاونها فقط ، ولكن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أيضا ، واللتين
بحكم وضعهما كقوتين عظميين ، لم تتقبلا أن تتخذ مثل هذه الخطوات في
منطقة لهما فيها مصالح بدون أخذ هذه المصالح في الاعتبار . واتسجت
القوات الثلاث تحت الضغط الأمريكي والسوفيتي ، وفي مواجهة
استنكار عالمي ، ومخاطر انهيار مالي ، وكانت تلك إحدى الحلقات النادرة
التي تكشف فيها هيكل القوى العالمي ، فالمدارات بين القوى المحلية
جذبت إليها القوى العالمية من الدرجة الثانية بحثاً عن مصالحها الخاصة ،
ولكنها اصطدمت بشكل حاد بحدود قوتها في مواجهة مصالح القوى
العظمى .

وقد كان من نتائج هذه الأزمة تعزيز موقف عبد الناصر في البلدان
العربية المحيطة ، لأن المتقد بشكل عام أنه خسر من الأزمة منتصرا
سياسيا ، وكذلك عمقت الخلاف بين أنصاره وأولئك الذين كانوا يعتبرون
سياساته خطيرة ، وقد أصبح هذا الانقسام عاملا فعالا في الشئون الداخلية
في البلدان العربية الأخرى . ففي عام ١٩٥٨ ، تضافر مع الصراعات
المحلية لتسبب اندلاع الحرب الأهلية في لبنان ، وفي نفس العام تفجر
الصراع على السلطة بين الجماعات السياسية في سوريا ، وأدت يواحد
منهم الى اتخاذ المبادرة في المطالبة بالوحدة مع مصر ، وتمت الوحدة فعلا
في شهر فبراير ، واندمج البلدان في الجمهورية العربية المتحدة ،
كما اندمجت المملكتان الهاشمية والأردن والعراق في اتحاد مناسي، ولكن
فيما بعد وفي نفس العام في يوليو ، أدت نفس التوليفة من السخط الداخلي
بالإضافة الى الآمال التي أبعشتها الزعامة المصرية في عالم عربي جديد، الى
الاستيلاء على السلطة في العراق على يد مجموعة من ضباط الجيش ، وقتل
الملك وحظيهم أفراد عائلته ، وكذلك نوري السعيد ، وصارت العراق
جمهورية ، ولم يعد بإمكان السلالة الهاشمية أن تأمل في لعب الدور
الرئيسي في السياسات العربية ، (رغم أن الفرع الثاني منها ظل يحكم

فى الأردن) وقد أدت أنباء الثورة الى ارسال قوات أمريكية الى لبنان ، وأخرى بريطانية الى الأردن ، للتهدة فى موقف غير واضح ، ولكنها انسحبت بعد قليل . وفيما يتعلق ببريطانيا ، كان ذلك نهاية دورها النشط والرئيسى فى السياسات العربية .

وكان يبدو فى البداية أن الثورة قد طرحت احتمال انضمام العراق لاتحاد مصر وسوريا ، ولكن سرعان ما ظهر اختلاف المصالح بين بغداد والقاهرة ، كما أدى اختلاف المصالح داخل الجمهورية العربية المتحدة بين القاهرة ودمشق عام ١٩٦١ ، الى انقلاب عسكرى فى سوريا ، وانفراط الوحدة ، ويرغم هذه التكتسات ظل عبد الناصر فى عيون العرب ومعلم العالم الخارجى ، رمزا لحركة الشعوب العربية تجاه وحدة أكبر واستقلال حقيقى .

الحرب الجزائرية

وقد كانت سنوات الأزمة فى الشرق الأوسط هى أيضا سنوات الأزمة النهائية للحكم الاستعمارى فى المغرب ، اذ حارب عرب الجزائر معركة طويلة نجحت فى النهاية بحصولهم على الاستقلال من فرنسا .

وقد واجه الجزائريون صعوبات أكبر مما واجهته معظم الشعوب العربية فى كفاحهم من أجل الاستقلال ، ولم تكن بلادهم تعتبر مستعمرة ، ولكنها كانت جزءا متكاملا من فرنسا الكبرى . لقد طالبت الجزائر بانفصالها عن أولئك الذين اعتبروا أرض فرنسا غير قابلة للانقسام ، وكان المستوطنون الأوربيون قد أصبحوا آتخذ دولة قائمة بذاتها ، متجذرة فى الجزائر حيث ولد ٨٠٪ منهم ، ولم يكونوا مستعدين للتخلي عن موقع القوة ، وكانوا مسيطرين على معظم الأراضى الخصبة ، وغالب الزراعة المنتجة التى حسنتها الميكنة وطلت تتوسع ، والمدن الرئيسية ، الجزائر ووهراء كانت فرنسية أكثر منها جزائرية مسلمة ، وقد احتلوا الغالبية العظمى من المناصب فى الحكومة والمهن . وكان من شأن تفويض القوى والمستتر على الادارة المحلية والحكومة فى باريس، أن يمنع أى تغييرات قد تكون فى

غير صالحهم . وقد أصدر مجموعة من الجزائريين المتعلمين اعلانا في عام ١٩٤٣ ، مطالبين بدولة ذات حكم ذاتي ، ترتبط بفرنسا ، ولم يجدوا استجابة الا في الغاء بعض المساويء القانونية ، ثم تفجرت حركة اكثر عنفا عام ١٩٤٥ قمعت بلا رحمة . وتمت آنثذ بعض التفسيرات ، واصبح من حق المسلمين الجزائريين التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي ، وأن يكون لهم عدد مساو من الأعضاء كالأوربيين في المجلس النيابي الجزائري ، ولكن الادارة الفرنسية كانت تدير انتخابات المجلس النيابي لفوز اغلبيه مستأنسة .

وقد كان المجتمع الجزائري يتغير تحت السطوح من السيطرة الفرنسية التي لا تترزع ، فقد كان السكان المسلمون يتزايدون بمعدلات عالية ، وبحلول عام ١٩٥٤ بلغ تعدادهم حوالى ٩ ملايين ، اكثر من نصفهم اقل من سن العشرين ، وكان السكان الأوربيون حوالى مليون واحد ، وقد كان الجزء الأكبر من السكان المسلمين متركزين في الجزء الأقل انتاجا من البلاد ، وبلا رأسمال لتطويروه وتسهيلات محدودة في الاقتراض، برغم المحاولات الصغيرة والمتأخرسة التي قامت بها الحكومة لتوفير تلك التسهيلات ، وكنتيجة لذلك ، كانت مستويات المعيشة منخفضة ، ومعدل البطالة في الريف مرتفعا ، وكانت هناك هجرة متزايدة من الفلاحين من الريف التمسيس المزدهم بالسكان الى السهول ، للعمل كعمال في مزارع الأوربيين ، والى مدن الساحل حيث كونوا بروليتاريا عاطلة غير ماهرة . وبحلول عام ١٩٥٤ ، أصبح خمس المسلمين من سكان المدن في الجزائر وسافر حوالى ٣٠٠ ألف الى فرنسا ، واصبحت فرص التعليم أكثر مما كانت عليه ولكنها ظلت محدودة ، فقد كان ٩٠٪ من السكان أميين ، ولم ينتقل سوى بضع آلاف من المدارس الابتدائية الى الثانوية ، وبعث عشرات الى التعليم العالي . وفي عام ١٩٥٤ ، كان هناك اقل من مائتي طبيب وصيدلي مسلم وعدد اقل من المهندسين .

وقد كان من بين المهاجرين الذين يعيشون بعيدا عن عائلاتهم في مدن غريبة ، جنود في الجيش للفرنسي ، وطلاب أمامهم فرص محدودة ،

وكان هناك وعى بالتغيرات الكبيرة في العالم ، الهزائم الفرنسية في الحرب وفي الهند الصينية ، واستقلال البلدان الأفريقية والآسيوية ، والتغيرات في الأفكار حول الحكم الاستعماري ، وبدأ الاستقلال يبدو ممكنا ، ولكن لقاء ثمن فادح ، فقد أثبت قمع الاضطرابات عام ١٩٤٥ أن الاستقلال لن ينال بسهولة ، وفقد حزب الجماعة الذي كان على استعداد لقبول وضع أفضل في إطار النظام السياسي الفرنسي ، كثيرا من نفوذهم فيما تلا عام ١٩٤٥ ، وتكون في الحزب الوطني تدريجيا جماعة ثورية كان معظمهم من ذوي التعليم المحدود ، ولكن كانت لهم خبرة عسكرية في الجيش الفرنسي ، وقد تمكنوا فيما بعد من اجتذاب أعضاء من الصفوة المتعلمة ، وفي عام ١٩٥٤ ، شكلوا جبهة التحرير الوطنية ، وفي نوفمبر من ذلك العام ، انطلقت الرصاصات الأولى في تلك الثورة .

وقد كانت تلك الحركة ذات بداية محدودة ، وفرض نجاحها مشكوك فيه ، ولكن الدفع الذاتي للشورة وتصرفات الحكومة الفرنسية حولتها الى حركة وطنية وانتشر تأييدها في العالم بالتدريج . وقد كان أول رد فعل للحكومة هو القمع العسكري ، وعندما تولت السلطة حكومة أكثر ميلا الى اليسار ، بدا أنها على استعداد لتقديم تنازلات ، ولكنها استسلمت للمعارضة من الجيش والأوربيين في الجزائر ، وفي نهاية عام ١٩٥٦ ، قامت بمحاولة للتوصل الى تسوية من خلال التفاوض بمساعدة من مراكش وتونس ولكنها لم تصل الى شيء . وعندما تحول مسار الطائرة التي تقل مجيوعية من الزعماء الجزائريين المسافرين من الرباط الى تونس ، الى الجزائر حيث ألقى القبض عليهم ، وافقت الحكومة الفرنسية على عمل بدا كما لو كان مبادرة محلية .

عندئذ ، كانت القوة الفعلية قد انتقلت من الحكومة في باريس الى الجيش والأوربيين في الجزائر ، ومن الناحية الأخرى كان الجزء الأكبر من السكان الجزائريين المسلمين قد التفوا حول جبهة التحرير الوطنية . وقد لاحظ أحد الدارسين الفرنسيين المتعاطفين أنه « بعد سنتين من الحرب تقريباً وجد معظم المجتمع المسلم نفسه مؤيداً بقوة وفيما يليه بهيكل تنظيمي خفي ، وانضم قادة هذه الحركة إلى صفوف الثوريين ،

الذين كانوا يمثلون الصقوة الجزائرية بالكامل ، (١) . وبدأت تظهر الخطوط العامة للدولة الجزائرية المستقلة بفعل الحرارة والحماس اللذين ولدتهما الثورة المتوجهة نحو المساواة الاجتماعية وإعادة توزيع الأراضي ، وبلغت الحرب ذروتها العسكرية في عام ١٩٥٧ عندما كان هناك صراع طويل حاد للسيطرة على مدينة الجزائر ، وأعاد الجيش فرض سيطرته على العاصمة ، واتباع في الزيف سياسة تشتيت السكان على مستوى واسع ، وكفرت طبيعة هذا الصراع تدريجيا ، وأعلنت جبهة التحرير الوطنية العاملة من مراكش وتونس والقاهرة نفسها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في عام ١٩٥٨ ، وتلقت الدعم وقامت بالمفاوضات في كل أنحاء العالم ، وبتشجيع أيضا من بعض العناصر الراديكالية في فرنسا ، وأوقفت أمريكا وبعض الاعتراضات الأخرى محاولة من الجيش الفرنسي لتوسيع الحرب إلى تونس خشية الضغط العالي الذي قد يسيطر على حكومة ما بعد الحرب الضعيفة في فرنسا ، حتى الجيش والأوروبيين والتماطلين مهمتا في فرنسا ، فرغوا تغييرا فعليا في النظام ، وانتهت الجمهورية الراقية . وفي عام ١٩٥٨ ، عاد ديجول إلى السلطة مع دستور جديد يعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات أوسع .

وقد كان الذين أعادوا ديجول للسلطة يأملون أنه سوف يستخدم نفوذه في تقوية قبضة فرنسا على الجزائر ، ولكن سرعان ما أصبح واضحا أنه كان يتحرك بطرائق خفية وغير مباشرة نحو عقد تسوية مع الجزائريين ، رغم أنه لم يكن مؤكدا أنه كان يرى منذ البداية منح الجزائر الاستقلال التام ، وفي المرحلة الأولى ، كانت سياساته تنبج نحو استمرار الاجراءات العسكرية لقهر الثورة ، ولكن في التحرك بشكل مستقل عن الجيش والأوروبيين في الجزائر لتحسين أحوال المسلمين ، وأعلنت خطة للتنمية الاقتصادية لتشجيع الصناعة وإعادة توزيع الأرض ، وأعلن عن اجراء الانتخابات للبرلمان الجزائري ، وكان من المأمول أن تفسر قيادة بديلة تستطيع فرنسا أن تتفاوض معها بدون الحاجة للاتفاق مع جبهة التحرير الوطنية ، وذهبت هذه الآمال أدراج الرياح ، ولم يكن هناك بديل عن التفاوض مع جبهة التحرير الوطنية ، واجريت المفاوضات الأولى عام ١٩٦٠

ولم تصل الى نتيجة . وفي العام التالي ، أصبح لديجول حرية أكبر للمناورة ، فأجرى استفتاء في فرنسا أظهر أن هناك أغلبية تؤيد حق تقرير المصير للجزائر ، وقامت محاولة قام بها الجيش في الجزائر للقيام بانقلاب ضد ديغول ، وعادت المفاوضات ، وكانت هناك مشكلتان عصيتان على الحل ، الأولى خاصة بالجالية الأوروبية والأخرى خاصة بالصحاري الجزائرية التي كانت فرنسا تريد الاحتفاظ بها ، حيث اكتشفت بها موارد من البترول والغاز الطبيعي وكانت تستغلها شركة فرنسية . وفي النهاية ، تخلى الفرنسيون عن النقطتين ، بحيث يصبح الأوروبيون أحراراً في البقاء أو الرحيل من الجزائر مع ممتلكاتهم ، وأن تصبح الجزائر بالكامل - بما فيها الصحاري - دولة مستقلة تتلقى العون من فرنسا ، ووقعت اتفاقية في مارس ١٩٦٢ ، وأصبح الاستقلال حقيقة واقعة ولكن بتكاليف بشرية هائلة من الجانبين ، وتشرد جزء كبير من السكان المسلمين وقتل ما يربو على ٣٠٠ ألف وقتل عدة آلاف ممن كانوا الى جانب الفرنسيين ، أو أجبروا على الهجرة في أعقاب الاستقلال ، وفقد الفرنسيون قرابة ٢٠ ألف قتيل . ورغم الضمانات ، غادرت الغالبية العظمى من السكان المستوطنين البلاد ، وسالت دعاء أكثر مما يمكن أن تنسى ، ولجأت جماعة نقسطة بين المستوطنين الى العنف في المراحل الأخيرة من الحرب ، وهو ما أدى الى زعزعة موقف الأوروبيين .

الفصل الثاني والعشرون

المجتمعات المتغيرة (الأربعينات والخمسينات)

السكان والتنمية الاقتصادية

كانت الأربعينات والخمسينات هي سنوات الضغط السياسي وزمن تغيرت فيه المجتمعات بشكل سريع ، وفي مقدمة هذه التغيرات نمو السكان وما يؤدي اليه من ضغط على وسائل المعيشة ، وهو ما كان ملحوظا في كل مكان وأصبح معروفا بأنه مصدر أنواع عديدة من المشاكل .

وفي مصر ، ظل التزايد في السكان مستمرا لأكثر من قرن ، وبمعدل متصاعد ، وبينما كان معدل الزيادة في الثلاثينات أكثر قليلا من ١٪ سنويا ، أصبح بحلول الستينات بين ٢.٥٪ الى ٣٪ ، وتزايد اجمالي السكان من ١٦ مليونا في عام ١٩٣٧ الى ٢٦ مليونا عام ١٩٦٠ ، وكان التغير راجعا أساسا لانخفاض في معدل الوفيات من ٢٧ من الألف عام ١٩٣٩ الى ١٨ في الألف عام ١٩٦٠ ، وتدنيت الوفيات في المواليد بنوع خاص من ١٦٠ الى ١٠٩ في الألف في نفس الفترة ، مقارنة بذلك ، كان هناك تغير بسيط في معدل الانجاب ، وكانت المعدلات مشابهة أيضا في الدول الأخرى في وقت لاحق لما حدث في مصر ، ففي مراكش كانت هناك زيادة طبيعية طفيفة قبل ١٩٤٠ ، ولكن في السنوات العشرين التالية تزايد السكان من ٧ الى ١١.٥ مليون ، وفي تونس كانت الزيادة في هذه السنوات من ٢.٦ الى ٢.٨ مليونا ، وفي سوريا من ٢.٥ الى ٥.٤ مليون ، وفي العراق من ٣.٥ الى ٧ ملايين نسمة .

وكان من نتائج مثل هذه الزيادة السريعة ، أن تغير التوزيع العمري للسكان ، ففي عام ١٩٦٠ كان أكثر من نصف السكان في معظم البلاد

تحت سن العشرين ، وكانت هناك تغيرات أخرى أيضا في التركيبة السكانية ، فالعصر الأجنبي الذي لعب دورا كبيرا في القطاع الاقتصادي الحديث ، تقلص بانكماش الإحتياجات الاقتصادية وتغير الظروف السياسية ، ونقص عدد المقيمين من الأجانب في مصر من ٢٥٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ٢٤٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٦٠ ، وفي نفس الوقت من ١٠٠٠٠٠ الى نصفهم في نفس الفترة ، وفي تونس من ٢٠٠٠٠٠ الى أقل من النصف ، وفي مراکش من ٣٥٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ فقط ، وفي الجزائر من قرابة المليون الى أقل من ١٠٠٠٠٠ فرد ، في مقابل ذلك كانت هناك حركة كبيرة لليهود من كل من أوروبا وبلاد الشرق الأوسط والمغرب الى دولة إسرائيل الجديدة ، والتي تزايد فيها السكان اليهود من ٧٥٠٠٠٠ عام ١٩٤٨ الى ١٩٠٠٠٠ مليوناً عام ١٩٦٠ ، وتناقصت المجتمعات اليهودية القديمة في البلدان العربية بنفس الدرجة . من خلال الهجرة الى إسرائيل وأوروبا وأمريكا .

وقد كان التغير الأعظم دلالة ، هو هجرة السكان بعيدا عن أراضيهم . وقد كان ذلك في الأساس نتيجة للزيادة في سكان الريف بما يفوق طاقة الأرض على اطعامهم ، ولكنهم في بعض المناطق كانت بسبب التغيرات في تقنية وأساليب الزراعة ، فقد كان استخدام الجرارات الميكانيكية في زراعة الأراضي المنتجة للحبوب ، يعني انخفاض الطلب على الأيدي العاملة ، كما كان ملاك الأراضي التي تزرع بكثافة لأغراض تجارية ، يفضلون استخدام العمال المهرة على المزارعين بالمشاكسة وفي فلسطين كان النزوح نتيجة مباشرة للتغيرات السياسية . وبحلول عام ١٩٤٨ ، أصبح الريف المتخلف بالسكان العرب ملحوظا في القرى العربية ، ولكن أحداث ذلك العام أدت الى طرد أكثر من نصف هؤلاء القرويين وأصبح معظمهم بلا أرض ، لاجئين في المخيمات أو الأحياء الفقيرة في الأردن وسوريا ولبنان وفي مصر بالطبع .

أما الفلاحون الذين لم يستطيعوا البقاء في القرى ، فقد اعتقدتهم مراكز المناطق والتجارة للعمل في القطاعات الصناعية والتجارية الحديثة .

من الاقتصاد وأملًا في مستوى معيشي أرقى وفرض تعليم أفضل لأبنائهم ، وقد نزح عدة آلاف من الفلاحين من « كاييليا » *Kaayilia* في الجزائر ومن مراكش وتونس إلى المدن الكبرى في فرنسا ، وبدرجة أقل إلى ألمانيا ، وبحلول عام ١٩٦٠ ، كان هناك قرابة نصف مليون شمال إفريقيا في فرنسا ، إلا أن معظم المهاجرين من الريف ، اتجهوا إلى المدن الكبيرة في بلادهم أو البلدان المجاورة ، وتوسعت الدار البيضاء في مراكش ، بسرعة أكبر من المدن الأخرى ، من مدينة تضم ٢٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٦ إلى مليون في عام ١٩٦٠ ، وزاد سكان القاهرة من ١٢٣ مليونًا في عام ١٩٣٧ ، إلى ٣٢٣ مليونًا عام ١٩٦٠ ، ولد أكثر من نصفهم خارج المدينة ، وتزايد سكان بغداد من نصف مليون في الأربعينات إلى ١٢٥ مليون في الستينات ، وكانت الزيادات في عمان بالأردن من ٣٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ إلى ٢٥٠٠٠٠ عام ١٩٦٠ ، وكان معظم هذه الزيادة راجعًا لحركة اللاجئين من فلسطين .

وتغيرت معظم البلاد العربية ، بسبب هذه الهجرات الداخلية ، من مجتمعات ريفية أساسًا إلى مجتمعات تتركز أعداد كبيرة متزايدة منها في بضع مدن كبيرة ، ففي مصر عاش قرابة ٤٠٪ من السكان في المدن بحلول عام ١٩٦٠ ، و ١٢٪ تقريبًا في القاهرة (وأكثر من ذلك إذا ما أضفنا الجيزة التي تتبعها إداريًا بالفعل) ، والدار البيضاء كان بها ٦٠٪ من سكان مراكش ، وبغداد تضم ٢٠٪ من كل العراقيين .

وقد كان من الضروري لإطعام السكان المتزايدين وتحسين مستويات المعيشة ، تنمية الإنتاج في الريف والمدن ، وقد أدى هذا إلى الاحتياج إلى فكرة التنمية الاقتصادية - وفي المرحلة الأخيرة من الحكم الاستعماري ، بدلت بريطانيا وفرنسا في السعي إلى تنمية اقتصادية سريعة ، كطريقة لإيجاد مصانع مشتركة بين الحكوم والحكوميين - وعندما تولت الحكومات الوطنية السلطة اعتمدت أيضًا بالتنمية الاقتصادية كطريقة وحيدة لتحقيق القوة والاكتفاء الذاتي ، فبدونهما لا يمكن أن تستغل الدول ثقلها .

وقد كانت تلك فترة تدخلت فيها الحكومات بشكل أكثر قوة في العملية الاقتصادية لتشجيع التنمية ، وتميزت تلك الحقبة في الريف بمشروعات الري على نطاق واسع في عدد من البلدان : مراكش والجزائر وتونس وسوريا وقبلها جميعا مصر والعراق ، ففي مصر ، استثمرت التغيرات في نظام الري لأكثر من قرن ، ووصلت إلى قمته في الخمسينات عندما بدأ العمل في السد العالي في أسوان ، بدعم مالي وقني من الاتحاد السوفيتي الذي تقدم عندما تراجعت الولايات المتحدة عن تنفيذ المشروع ، وقد كانت مشروعات الري السابقة في وادي النيل تهدف إلى الحد من الفيضان السنوي وتوزيع المياه بشكل يسمح برى مساحة كبيرة من الأراضي على مدار السنة ، لزراعة أكثر من محصول واحد على مدار العام ، ولكن السد العالي كان يحقق أكثر من ذلك ، فقد كان الهدف من بنائه تخزين الفيضانات المتتالية في بحيرة ضخمة ثم تصريف المياه عند الاحتياج إليها ، وبهذه الطريقة تكون التقلبات في حجم المياه من عام لآخر قليلة لا تذكر ، وللمرة الأولى في تاريخ الطويل للحياة المستقرة في وادي النيل ، لم يمد فيضان النيل السنوي مناسبة مهمة ، وكان من المأمول بهذه الطريقة زيادة المساحة المنزرعة بمقدار مليون فدان ، والمساحة المنتجة بمقدار أكبر من ذلك بفضل التوسع في الري السنوي للأراضي المنزرعة بالفعل ، كما كان يمكن أن يستغل السد أيضا في توليد الطاقة الكهربائية ، وكانت هناك إمكانية لتطوير المزارع السبكية في البحيرة ، وأما من الناحية السلبية ، فقد يتزايد معدل البحر والتغير في المناخ ، كما أن تخزين المياه في البحيرة يعني أن الطمي سيقفل بها ، والا ينتقل للأجزاء الشمالية من البلاد .

وفي العراق ، أدت الزيادة في الإيرادات الحكومية ، بفضل الانتاج المتزايد للنفط ، إلى إمكان تنفيذ أعمال الري والتحكم في الفيضان على نطاق واسع وطبقا لخطة موضوعة ، ولأنشئ عام ١٩٥٠ مجلس للتطوير يسيطر على الجزء الأكبر من عائدات البترول ، ولهم بتخطيط وتنفيذ مشروعات كبيرة للتحكم في الفيضان في كل من دجلة والفرات ، وهناك سدود على روافد دجلة الشمالية .

كانت تلك أيضا فترة استغلست فيها الجارات لأول مرة على نطاق واسع ، وفي كلقت مستغنية بالفعل في عام ١٩٤٩ في الأراضي المملوكة للأوربيين في المغرب واليهود في فلسطين . ولكن غيما هذا ، ذلك كان استغناهما نادرا . وقد بدأ استيرادها آنذا في العراق وسوريا والأردن ومصر ، وبلغ عددها أكثر من ١٠٠٠٠٠ وحدة عام ١٩٥٩ . ولم يكن استخدام المخصبات والأسمدة الكيماوية أو السلالات والبذور المحسنة ، وامتد الانتشار في تلك الفترة جدا في مصر ولبنان وسوريا .

ونتيجة لهذه التغيرات ، توسعت المساحة المزرعة في بضعة بلاد وولدت كنية المحاصيل وسماحتها في كل مكان ، وفي معظم الأماكن تغير نمط الإنتاج الجنب للاستهلاك المحلي إلى المحاصيل النقدية في المدن أو للتصدير . وفي مراكز قامت السلطات القوتسية في المراحل الأخيرة من حكمها بجهودات منتظمة لتحديث الفلاحة ، وكانت تقوم بتدريب المزارعين الوطنيين المتجمعين في مناطق كبيرة على طرائق إنتاج المحاصيل النقدية ، وتزويدهم بوسائل تعاونية للائتمان والتسويق . وفي سوريا وشمال العراق ، كانت هذه التغيرات تجرى على أيدي القطاع الخاص ، وفي المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات ، بدأ التجار من لديهم رؤوس الأموال ، في استئجار الأراضي من شيوخ القبائل وزراعة الحنطة باستخدام الجارات . وللمرة الأولى في تاريخ هذه المنطقة التي تعتمد الزراعة فيها على الأمطار غير المنتظمة ، يمكن زراعتها على نطاق واسع بأيدى عاملة وحشول اقتصادي لتطبيق العمالة مريحة ، وكانت النتيجة هي الميل تجاه الزراعة المستقرة مع تربية الماشية باعتبارها أحسن طرائق استغلال الأراضي وأكثرها ربحية ، ففي سوريا قضت المساحة المزروعة حنطة خلال عشرين عاما من ٧٤٨٠٠ هكتار في عام ١٩٣٤ إلى ١٨٩٠٠٠ هكتار في عام ١٩٥٤ ، وفي وادي الفرات وغيره في سوريا توسعت زراعة القطن أيضا .

تتوقع أهمية التوسع في الزراعة ، فلم يكن له إلا الأولية لبعض معظم المكونات فيها ، يمكن استثمار الموارد بهذا كما لو أن التنمية للصناعة .

أكثر أهمية ولشد الحاجة ، خلعت معظم الحكومات الأولوية لإنشاء البنية التحتية التي لا يمكن بدونها للصناعة أن تنمو : للطرق ، والسكك الحديدية ، والموانئ ، والاتصالات والقرى الهيدوكهربية ، وفي بلدان المغرب الثلاثة ، قام الفرنسيون بمجهود منظم لتحسين المواصلات ، وطرق النقل وتوليد الطاقة الكهربائية وأعمال الري .

وقد أدت الاستثمارات الحكومية بالإضافة للاستثمار الخاص على نحو ما ، (ونسبة أقل من نسبة الاستثمار الحكومي) أساسا إلى التوسع في الصناعة ، وكانت صناعات استهلاكية في معظمها : الصناعات الغذائية ، ومواد البناء والمخسوجات خاصة في مصر وسوريا اللتين كانت لهما مصادرهما الخاصة من القطن ، وأصبحت المتاجم مهمة في البلدان ذات الموارد المعدنية ، خاصة الفوسفات في الأردن ومراكش وتونس .

ومن جهة نواح زاد النمو الاقتصادي من اعتماد معظم البلدان العربية على البلدان الصناعية ، ولم يكن تراكم رأس المال الوطني للاستثمار كافيا للوفاء باحتياجاتها ، لذا اعتمدت التنمية على الاستثمار والدعم من الخارج ، وفي سنوات ما بعد الحرب المالية الثانية تمكن بعض الدول الاتفاق ، من احتياطات الاسترليني المتراكمة ، على الجيوش خلال الحرب ، وكانت لدى دول المغرب أموال وفرتها الحكومة الفرنسية من الدعم المنحوج لفرنسا وفقا لشرع مازشال ، وكان هناك استثمار أجنبي ضئيل ، ما عدا في مراكش ، التي اجتذبت رؤوس الأموال الفرنسية خلال سنوات ما بعد الحرب ، بسبب الخوف مما يمكن حدوثه في فرنسا ، وفيما بعد أعطيت القروض الأمريكية للبلدان التي تتفق سياساتها مع سياسة الولايات المتحدة ، وبنهاية الخمسينات منحت القروض السوفيتية لمصر وسوريا .

وكان الدعم الأجنبي يقدم جزئيا على الأقل ، لأسباب سياسية ، وإن لم يخصص لتعزيز القدرة العسكرية للبلدان المستقلة حديثا ، والتي وجدت نفسها متورطة في علاقات معقدة ، وغالبا عدائية ، مع بعضها البعض ، واستخدمت أساسا في تمويل استيراد السلع الواسعة أو المواد

المطلوبة لتحسين البنية الأساسية أو تنمية الصناعة ، وكانت النتيجة ، مزيداً من الاعتماد على البترول الماتحة للمحركات ، وظلت المول للمتي حصلت على المونة مدينة لتلك التي أعطتها للدم ، وظلت علاقاتها التجارية الرئيسية قائمة مع المول للصناعية الأوروبية ، وبذوغة متزايدة مع الولايات المتحدة ، الاستثناء الوحيد كان مصر ، التي كانت ينهائية الخمسينات تصدر أكثر من ٥٠٪ من صادراتها إلى بلدان الكتلة الشرقية ، وتستورد منها ٢٠٪ من وارداتها ، إلا أن نسق التبادل ظل كما كان من قبل ، في حدود تصدير الموارد الخام واستيراد السلع للصناعة ، وكان هناك تغييران ذوو دلالة ، كان أولهما أن أصبح استيراد المنسوجات أقل أهمية ، بعد أن قامت المصانع المحلية ، وكان ثانيهما أن تزايد استيراد القمح ؛ لأن الإنتاج المحلي لم يعد كافياً لإطعام السكان المتزايدين في المدن .

وتزايدت أهمية نوع واحد من الصادرات بشكل سريع في تلك السنوات ، هو تصدير البترول ، وكان يمثل أكثر الأمثلة أهمية على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول التي تمتلك البترول والعالم الصناعي . فقد ثبت ، مع بدايات متواضعة قبل الحرب العالمية الثانية ، أن موارد البترول في دولة الشرق الأوسط والمغرب من بين أهم الموارد في العالم ، فيحاول عام ١٩٦٠ ، كانت هذه البلدان تنتج ٢٥٪ من انتاج العالم من النفط الخام ، وبسبب صغر حجم السوق المحلية ، كانت هذه الموارد مجتمعة تشكل أضخم حجم تصديرى للبترول في العالم ، وكان الانتاج الأكبر موزعاً بين إيران وبين الدول العربية في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، ولكن كان هناك أيضاً انتاج في بلاد أخرى من الخليج ومصر ، وفي عام ١٩٦٠ اكتشفت أيضاً احتياطيات كبيرة في ليبيا والجزائر ، وبدأ كما لو أن بترول الشرق الأوسط سوق يزداد أهمية في المستقبل ، ففي عام ١٩٦٠ قدرت الاحتياطيات بحوالى ٦٠٪ من الاحتياطيات المعروفة في العالم .

ومتمت اكتشافات التنقيب عن البترول واستخراجها وتصديره للشركات الغربية ، وعطفاً كان في أيدي عدد صغير من الشركات الكبرى ،

التي احتكرت فيما بينها هذه الصناعة ، وكان التتقيد في العراق موكلا لشركة مشتركة بريطانية فرنسية هولندية أمريكية ، وفي السعودية لشركة أمريكية ، وفي الكويت بريطانية أمريكية ، وفي ليبيا في أيدي عدد كبير من الشركات ، وفي الجزائر شركة فرنسية تستثمر فيها أموال حكومية ، وكان رأس المال في معظم الحالات من أفراد مستثمرين غربيين ، وكان بالفعل أهم أمثلة عن الاستثمار الغربي الخاص في البلدان العربية خلال تلك الفترة ، وتوفرت التكنولوجيا المتقدمة على أيدي الخبراء الأوروبيين والأمريكيين ، وكان الجزء الأكبر من النفط يصدر للبلدان الغربية ، وبخلاف النفط نفسه ، كان أسهام الدول المضيفة يمثل في تقديم العمالة ذات المستوى المنخفض في ماهرة وغير ماهرة ، وكان ذلك محدودا حيث أن استخراج البترول وتكريره لم يكن يتطلب عمالة كبيرة .

ومع بداية الستينات ، تغير الموقف ، وبدأ استخدام عدد أكبر من العمالة المحلية في الأعمال التي تتطلب مهارة عالية ، ورغم أن حجم القوى العاملة ككل لم يكن كبيرا ، إلا أن العديد من الكوادر المحلية التي نشأت في قطاع البترول ، بدأت في الانتقال إلى قطاعات أخرى ، والأهم من ذلك أن تقسيم الأرباح بين الشركات والدول المضيفة بدأ يتغير ، ففي عام ١٩٤٨ كانت نسبة ٦٥٪ من أرباح عائدات الصناعة للشركات ، ونصيب الدول كان منحصرا في « حق الملكية » وهي نسبة مئوية ضئيلة من السعر الذي تحدده تلك الشركات ، ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت الضغوط من جانب البلدان المنتجة تحقق تغييرات في الاتفاقيات ، حتى وصل نصيبها إلى ٥٠٪ من صافي دخل الشركات ، وفي عام ١٩٦٠ تجمعت الدول الرئيسية المنتجة (ليس فقط في الشرق الأوسط) فيما بينها في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ، وهو تحالف يهدف إلى تشكيل جبهة موحدة في المفاوضات مع شركات البترول الكبرى ، التي كانت بدورها تعمل بالتنسيق فيما بينها وبهذا انفتح الطريق أمام تحرك جديد ينتهي بأن تتولى الدول المضيفة في النهاية مهام هذه الشركات :

مكاسب التنمية : التجار وملوك الأراضي

فيما بعد الاستقلال ، تمكن التجار من أهل البلاد وملوك الأراضي من الحصول على نصيب أكبر من أرباح النمو الاقتصادي ، وأصبح باستطاعتهم الاغادة من التغلغل في حكومات ما بعد الاستقلال للحصول على نصيب أكبر من تجارة الصادرات والواردات ، وحتى في تجارة القطن المصرية التي ظلت لوقت طويل في أيدي الشركات الأجنبية والمصارف ، لعبت بعض الشركات المصرية الكبيرة التي تعمل بالتعاون الوثيق مع السياسيين دورا مهما ، وفي العراق هاجرت معظم البرجوازية اليهودية التي كانت بارزة في التجارة مع إنجلترا والهند ، بعد أن أصبح وضعها صعبا بعد ظهور دولة إسرائيل ، واحتل مكانها في الغالب التجار الشيعة من العراقيين ، كما كانت معظم الصناعات الجديدة بين أيدي أهلية نتيجة تراكم معين لرأس المال لدى التجار وملوك الأراضي ، وأيضا نتيجة لاحتياج الصناعات الوليدة لتحقيق اتصال بالحكومة ، وفي بعض البلدان كان التعاون بين رأس المال المحلي والأجنبي موجودا . كان ذلك صحيحا في مراكش ، حيث ظلت الشركات الفرنسية المراكزية المختلطة مهمة حتى بعد الاستقلال ، كما تحقق ذلك الى حد معين في مصر أيضا ، وصارت البنوك الأهلية المشتركة مهمة في تملك واستثمار حقوق الملكية والامتيازات وأرباح صناعة البترول ، وكان أغلبها في أيدي بنوك يديرها اللبنانيون والفلسطينيون في بيروت .

وفي معظم المناطق ، كان التوسع في الزراعة في سنوات ما بعد الحرب لصالح أولئك الذين تملكوا وسيطروا على الأراضي في الأساس ، وخاصة كبار الملاك الذين كانت القروض متاحة لهم من المصارف وشركات الائتمان ، وكان بإمكانهم مراكمة رؤوس الأموال للاستثمار في مراكش وتونس . وأما الأراضي التي كانت بين أيدي الملاك الأجانب ، فقد اشترتها بعد الاستقلال إما أصحاب رؤوس أموال أهلية أو الحكومة ، وفي مصر ظل وضع كبار ملاك الأراضي قويا حتى عام ١٩٥٢ ، وكان الأربعمائة فرد البارزون من العائلة المالكة مجتمعين ، هم أكبر ملاك للأراضي ، وحولهم

ما يقرب من ٢٥٠٠ من العائلات المصرية والشركات ، وحوالي ٢٠٠ شركة أجنبية تمتلك كل منها أكثر من ١٠٠ فدان ، وفيما بينهم تملك كبار ملاك الأراضي ٢٧٪ من الأراضي المزروعة ، وكانوا يتحكمون فعليا في الحكومة ، فمنهم في المتوسط نصف عدد الوزراء ، والشيوخ. للنتخبون ينتمون إلى هذه الطبقة ، وهذا كانوا قادرين على الحصول على امتيازات في الري ، والابقاء على نظام الضرائب في صالحهم ، وبفضل رؤوس أموالهم المهيمنة وامكانات الائتمان كانوا قادرين على شراء الأراضي المتاحجة ، وسيطرتهم على أفضل الأراضي جعلت بإمكانهم فرض إيجارات مرتفعة على المستأجرين الذين كانوا يستزرعون معظم هذه الأراضي ، وقد كان بعض الاقتصاديين يطالبون باصلاحات في نظام ملكية الأراضي ، وكان لدى المزارعين شعور بالظلم قوى ، ولكن فيما قبل عام ١٩٥٢ ، نادرا ما ارتفع صوت ينادي بالاصلاح في المجالس النيابية للبلاد .

وقد تزايدت أيضا قوة ملاك الأراضي في سوريا والعراق في نفس الفترة ، ففي سوريا كانت السهول الكبرى المخصصة لزراعة الحنطة ، دائما في حوزة كبار العائلات في المدن ، وتضخمت آنفذ طبقة كبار الملاك بانضمام زراع القطن في الأراضي المروية في وادي الفرات ، وأولئك (سواء اكانوا من الملاك أم المستأجرين) كانوا يزرعون الحنطة في الجزيرة . وفي العراق ، نشأت معظم طبقة كبار ملاك الأراضي نتيجة التغيرات التي حدثت منذ أواخر القرن التاسع عشر ، من زيادة الرقعة الزراعية باستخدام الجرارات الميكانيكية ، والطلبية ومشروعات الري ، والتحول إلى الزراعة للمستقرة ، وتسجيل حجج ملكية الأراضي ، وقد عملت سياسة حكومات الانتداب البريطاني وبعدها حكومة الاستقلال لصالح ملاك الأراضي ، وخاصة شيوخ القبائل الذين كان بإمكانهم استقلال نفوذهم في خدمة بريطانيا و الملكية . وفي عام ١٩٥٨ ، كان أكثر من ٦٠٪ من أراضي الملكية الخاصة بين أيدي أولئك الذين يمتلكون أكثر من ١٠٠٠ دونم ، وتملكت ٤٩ عائلة أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم لكل منها (اليوم العراقي يعادل تقريبا ٢٥٠ هكتارا أو ٠.٦ من الفدان الانجليزي) ، وقد كانت الملكيات أكبر من مثيلاتها في مصر حيث كانت الزراعة من النوع الكثيف ، كما أن

هذه الأراضى الواسعة كانت تستهلكها الملوحة الزائدة بسرعة ، وبخلاف شيوخ القبائل ، تضمنت طبقة الملاك ، العائلات الحضرية البارزة ، الذين حصلوا على الأراضى من خلال الخدمة فى الحكومة أو المكاتب الدينية ، وبالإضافة إلى التجار المسلمين ممن لديهم رؤوس الأموال للاستثمار ، وكمثل الحال فى مصر ، كان للملاك الأراضى وضع سياسى قوى ، نتيجة توليهم عضوية الوزارة والمجالس النيابية ؛ ولأن الملك والجماعة الحاكمة كانوا باحتياج اليهم .

وبرغم مطالبة بعض الاقتصاديين بإصلاحات فى نظم ملكية الأراضى والشعور المتعاظم لدى المزارعين بالظلم ، فإنه نادرا ما ارتفع صوت ينادى بالإصلاح . . .

قوة الدولة

لقد بدا انتصار الحركة الوطنية فى البداية كما لو كان انتصارا للطبقات المالكة الوطنية ، ولكن ذلك لم يدم طويلا فى معظم البلاد ، وكان المنتصر فى النهاية هو الدولة نفسها ، من خلال أولئك الذين سيطروا على الحكومة ، وهؤلاء الذين كانوا فى النخبة العسكرية والمشفية ، والذين كانت الدولة تمارس سلطاتها من خلالهم . واكتملت العملية الاجتماعية الأساسية ، التى فرضت الحكومة بها سيطرتها فى معظم البلاد بخروج الحكام الأجانب ، وحتى فى بلد مثل مراكش ، التى كانت سلطنة الحكومة الحضرية فيها ضعيفة حتى ذلك الوقت ، فقد ورثت الحكومات وسائل السيطرة : الجيش وقوات الشرطة والبيروقراطية ، وفى العربية السعودية أيضا تولت الحكومة القوية المنظمة التى أورثها الملك عبد العزيز لأولاده السيطرة على عددا من المناطق المختلفة فى مجتمع متوحّد سياسيا ، لأن تلك العملية ظلت غير مكتملة على الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة ، فلم يكن حكم الإمام فى اليمن يغطى الدولة بكاملها ، وكانت الإدارة البريطانية فى عدن قد أوجبت جماعات متفرقة غير مترابطة من زعماء القبائل تحت الحماية البريطانية فى الريف ، ولكنها لم تحكمها بشكل مباشر ، وفى عمان أيضا

كانت قوة الحاكم تعتمد على انبريطانيين ، ولم تنفط سلطته كامل البلاد من الداخل من عاصمته فى مسقط على الساحل .

وبدأت أنشطة الحكومات فى التوسع لتشمل ما هو أكثر من حفظ القانون والنظام وجمع الضرائب وتوفير بعض الخدمات الأساسية ، فاصبحت الخدمات العامة ملكية عامة ، سواء أكانت المصارف التى تصدر أوراق النقد ، أم السكك الحديدية والتليفونات ونياه للشرب والغاز والكهرباء ، وكان هذا متفقا مع ما كان يحدث فى كل العالم ، ولكن كان له سبب خاص فى البلاد العربية : ففى معظمها كانت الخدمات العامة ملكا للشركات الأجنبية ، وكان التأميم يعنى نقلها من الملكية الخاصة الى العامة ، ومن الأجنبية الى الأهلية . . .

وكان لحركة التأميم زخما ذاتى ، فقد تخوفت الحكومات الجديدة من استمرارية أو تنامي مراكز القوة الاقتصادية المستقلة التى يمكن أن تولد قوة سياسية ، أو أن ترتبط بعلاقات بالحكام السابقين ، كما أن التصنيع المتسارع يصبح صعبا وبطيئا إذا ما ترك للاستثمار الخاص ، وكان تراكم رأس المال الخاص للاستثمار محدودا تحت الحكم الأجنبى وظل غير كاف ، وكان توجيهه للاستثمار الإنتاجى صعبا ، وما لم تكن هناك سوق مال منظمة ، فقد يتردد فى توجيه أموالهم لصناعات جديدة غير مجربة ، بدلا من المقاربات فى الحضر أو الأراضى ، وحتى ان فعلوا ذلك ، فقد لا تحظى مصانهم بأولوية فى الخطة القومية .

كانت تلك هى القضايا المثارة حيال تدخل الحكومة فى العملية الاقتصادية ، وهو ما أصبح ممكنا بعد أن جمعت كل الموارد فى يديها ، وقد كان انسحاب الحكام الأجانب يعنى أن الإيرادات من الضرائب أصبحت تحت السيطرة الكاملة للحكومات وتزايدت الإيرادات بشكل كبير ؛ بسبب إلغاء الامتيازات المالية التى كانت تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية ، وفى بعض البلدان ، توافرت حينئذ موارد للاستثمار من العائدات المتزايدة من البترول ، وحتى تلك البلدان التى لم يتوافر بها البترول أمكنها

الاستفادة من مدفوعات الشركات لحقوق التراخيص أو من القروض أو الهبات التي وفرتها الدول الغنية ، وفي عام ١٩٦٠ كانت ٦١٪ من العائدات الحكومية في العراق من البترول ، و ٨١٪ من السعودية وقراءة ١٠٪ في الدول الصغيرة في الخليج ، وفي سوريا ٢٥٪ من الواردات كانت في خط الأنابيب الذي كان يحمل بترول العراق والسعودية لساحل البحر المتوسط ، وفي الأردن كانت ١٥٪ من القروض من أجل التنمية من الدول الصناعية ومن الوكالات الدولية .

وحتى فيما قبل الاستقلال ، أخضعت بعض الأنشطة الاقتصادية للسيطرة الحكومية ، فاستخراج الفوسفات في مراكش كانت تحت سيطرة وكالة حكومية منذ أن ظهرت أهميته ، وفي السودان انتهت الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية لزراعة القطن في منطقة الجزيرة عام ١٩٥١ . وتسارعت العملية بعد الاستقلال ، فتولت تونس صناعة الفوسفات ، وفي الأردن ، شاركت الحكومة في شركة الفوسفات بدرجة كبيرة ، وفي مصر ، كانت سياسة الحكومة العسكرية التي تولت السلطة عام ١٩٥٢ موجهة بشكل متزايد نحو تأميم المصانع ، قد بلغت ذروتها عام ١٩٦١ بتأميم المصارف وشركات التأمين وكل الشركات الصناعية الكبيرة تقريبا ، وفي العام السابق ، وضعت أول خطة خمسية بهدف التنمية الصناعية والزراعية تحت السيطرة الحكومية ، وكان الاستثناء الرئيسي من هذا الاتجاه مراكش ، فقد كان هناك خيار واضح بين الاقتصاد الموجه مع التصنيع السريع والضوابط على الاستهلاك ، وبين اقتصاد يعتمد على الاستثمار والمشروعات الخاصة عام ١٩٦٠ ، تضمن هذا الخيار صراعا على السلطة بين الحزب القومي الذي يضغط باتجاه التغيير السريع ، وبين القوى المحافظة الملتفة حول الملك ، وانتهى الأمر بتولي الملك السلطة الفعلية ، وأن يستقر الخيار في صالح الاستثمار الخاص .

ولم يكن أكثر الأمثلة إثارة في تدخل الدولة في العملية الاقتصادية في الصناعة بغير ما كان في اصلاح نظام ملكية الأراضي ، وكان لذلك أهمية سياسية واجتماعية كبرى ، حيث أن معظم السكان في البلدان

الغربية كانوا يعيشون في الريف ، وأيضا - لأن كبار ملاك الأراضى كانوا يشكلون أقوى طبقة - ولها أكبر قدر من نفوذ على الحكومة ، كما كانت تسيطر على معظم رأس المال ، وكان ضرب أملاكها ومصلحتها يعنى تدمير القوة التى يمكن أن تسيطر على الحكومة ، وإطلاق رأس المال للاستثمار فى مختلف المجالات .

وقد كان أكبر خطط الإصلاح الزراعى تأثيره هو ذلك الذى أعلنت عنه الحكومة العسكرية الجديدة فى مصر فى أعقاب توليها السلطة عام ١٩٥٢ ، فقد كان رسم تلك الخطة المفصلة ووضعها بهذه السرعة عقب تولى السلطة ، رغم أن الموضوع لم يكن ليبحث فى الحكومات السابقة أو البرلمان ، علامة على استقلالية قوة الحكومة وأيضا على ظهور مجموعة حاكمة جديدة بأفكار مختلفة الى حد كبير عن أفكار أولئك الذين سبقوهم فى السلطة ، وأبرز أجزاء الخطة كان تحديد الحد الأقصى للملكية بـ ١٠٠ فدان عام ١٩٦١ ثم بـ ٥٠ فدان عام ١٩٦٩ ، وتشترى الحكومة ما يزيد عن الحد الأقصى بسعر محدد. يستندات حكومية وتوزعه على صغار المزارعين ، إضافة لذلك صودرت الأراضى التى امتلكتها العائلة الملكية بلا تعويض ، وحددت القيمة الإيجارية ، ومدة عقد الإيجار لا تقل عن ثلاث سنوات ، على أن يحصل المستأجرون وصغار الملاك على القروض وتسويق منتجاتهم من خلال التعاونيات التى أنشأتها الحكومة ، وفى المقعد التالى اشترت الحكومة - بشكل اجبارى - حوالى نصف مليون فدان وزع جزء منها ، وقد كان لذلك آثار بعيدة المدى ، غير متوقعة أحيانا ، فمن الناحية السياسية تحلمت قوى كبار ملاك الأراضى والعائلة المالكة ، ومن الناحية الاقتصادية أعيد توزيع الدخل من كبار الملاك للصغارهم والمزارعين المستأجرين ، ولم تمس تقريبا الطبقة الوسطى ذات الملكيات المتوسطة .

واتخذت فى سوريا إجراءات مشابهة عام ١٩٥٨ ، وحدد الحد الأقصى للملكيات ، وأعيدت صياغة العقود الزراعية لصالح المزارعين أو المستأجرين ووضع حد أدنى لأجور العمالة الزراعية ، وفى العام الأول لم يكن تطبيقه بنفس الفعالية كما كان فى مصر ، لأن الأجهزة الحكومية لم تكن مؤهلة

للهمزة ، ولم يكن هناك مسح كامل للملكيات الزراعية ، وكان النفوذ السياسي للملك قد تحطم تماما ، وفي العراق أيضا طبقت اجراءات مشابهة بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ ، ولكن قبل أن تتبلور من الثورة جماعة حاكمة مستقرة بأفكار واضحة متفق عليها ، خاصة حول كيفية تنظيم المجتمع ، وقد استمر عدم الاتفاق طوال السنوات الأولى بين الحكام حول الأراضي التي صادرتها الدولة ، وهل يجب الاحتفاظ بها وتنميتها عن طريق الدولة نفسها أو توزيعها على صغار الملاك .

الأغنياء والفقراء في المدن

أثر تزايد حجم السكان ، والهجرة من الريف الى المدينة ، فقد تزايدت أعداد وقوة البرجوازية من ملاك الأراضي ، والتجار ، وأصحاب ومديري المصانع ، وموظفي الخدمة المدنية ، وضباط الجيش ، وكان لهذا أثره على طبيعة الحياة في الحضر من عدة نواح ، فقد انتقلت الطبقة الوسطى من الأهالي الى أحياء كان يشغلها الأوروبيون ، وانتقل المهاجرون من الريف الى الأحياء التي هجروها ، أو الى أحياء جديدة ، وفي كل هذه الحالات كان هناك تغير في العادات وطرائق الحياة ، ومالت الطبقة المتوسطة الى نمط المعيشة الذي كان يعيشه الأوروبيون من قبل ، وعاش الريفيون على نمط فقراء الحضر .

ففي المغرب ، بدأت عملية حلول الطبقات ذات التعليم الحديث في قلب المدن محل الأجانب في الأربعينات أو الخمسينات ما قبل الاستقلال . وانتهت سياسة التفرقة الحضرية التي كان يتبعها الانتداب الفرنسي في مراكش ، والتي كانت موجودة أيضا في الجزائر والى حد أقل في تونس ، وقد شجع الاستقلال هذه العملية الى أبعد حد ، وغادر الأوروبيون ومعهم رؤوس أموالهم ، وحل محلهم الحكام الجدد والمستولون وطبقة ملاك الأراضي والتجار المرتبطون ولم يكن الفصل أبدا تاما في القاهرة والاسكندرية وتغيرت طبيعة الأحياء وكان بعضها أوروبيا أكثر منه مصريا ، وكان فتح نادي الجزيرة الريفي لانتظام المصريين ، ولحراق ميان معينة ، مرتبطا

بالأجانب ، خلال شب ١٩٥٢ في القاهرة ، رموزا للتغيير الاجتماعي . وفي لبنان وسوريا والعراق لم تكن المستوطنات (الأحياء الخاضعة بالأجانب) كبيرة بهذا الشكل أو مقتصرة عليهم الى هذا الحد ، ولكن مصادرة أملاك معظم السكان العرب في فلسطين في عام ١٩٤٨ ، كانت تعنى أن المدن التي كانت مختلطة أصبح سكانها أساسا يهودا من أصول أوربية ، واستقر المهاجرون اليهود من البلدان العربية غالبا في المدن أو القرى الجديدة ، وفي القدس التي أصبحت مقسمة بين إسرائيل والأردن ، كان النصف الأردني الذي يضم المدينة القديمة عربيا بالكامل ، ولكن جزءا كبيرا من البرجوازية العربية في القدس وحيفا وياقا ، استبقوا في مدن خارج فلسطين ، وكانت رؤوس أموالهم وطاقاتهم هما السبب الرئيسي لازدهار « عمان » السريع .

وقد عاشت البرجوازية في أحيائها الجديدة كما عاش الأوربيون في نفس المنازل ، ويرتدون نفس الملابس ، رغم أن هناك حلا وسطا بين طرائق الحياة الجديدة والقديمة ، فقد يرتدى المراكشي في الدار البيضاء ملابس أوربية أثناء العمل ، ولكنه يرتدى الملابس التقليدية (الجلباب) في المسجد يوم الجمعة ، وقد يضم منزله الحديث غرفة على الطراز الشرقي ، ذات أرائك منخفضة ، وصوان نحاسية وسجاجيد معلقة على الحوائط ، وفي بعض الأحياء الجديدة ، اختلطت المجتمعات الدينية المختلفة مما أكثر مما كان عليه الحال في المدينة القديمة ، فقد عاشوا في نفس البنايات السكنية والشوارع وادخلوا أبنائهم نفس المدارس ، وقد ظل التزاوج بين المسلمين والمسيحيين واليهود نادرا ، ولكنه كان أقل ندرة مما مضى .

وكان التزاوج باديا بشكل أكثر وضوحا في الأحياء الجديدة المفتوحة ، حيث أدى الخوف ، من الحاكم أو الجيران ، بالشعب الى إخفاء مظاهر الثراء ، واكتسبت المنازل واجهة واضحة تطل على الشارع ، وفرشتت الغرف ببخامة ، واستعرضت المجوهرات بشكل واضح ، وانحسبت رموز معين أهمية في الوضعية الاجتماعية في تلك الفترة ، وهو السيارة الخاصة .

وكانت نادرة نسبيا. قبل الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت الآن أكثر شيوعا ، قفى القاهرة تضاعف العدد تقريبا بين عامى ١٩٤٥ وعام ١٩٦٠ ، والزيادة فى أعداد السيادات والشاحنات والحافلات تطلبت طرقا جديدة أكثر اتساعا ، وأصبح ركوب السيارة فى طريق واسع رمزا للجداثة والاستقلال ، وكان أولها فى السبعينيات من القرن الماضى عندما أنشأ اسماعيل باشا شازع محمد على ، وتكرر آنئذ فى أكثر من موضع فى الشرق الأوسط ، وإن لم يكن فى المغرب سيارات على الإطلاق ، وقد غيرت السيارات الخاصة والطرق التى أنشئت من أجلها من طريقة حياة الأغنياء ولم تعد حياتهم مقصورة على أحيائهم ، فقد أصبحوا يمتلكون فى كل المدينة ، ومناطق الريف المحيطة بها ، وقد يعيشون بعيدا عن أماكن عملهم .

وبدأت الهجرة من الريف تحتل الأحياء التى هجرتها البرجوازية ، وقد كان بعضهم يذهب الى المدينة لزيارة ضريح مقدس أو مسجد شهير ، أو يجتذبه توافر المساكن ووسائل الإقامة ، وفى المدن المختلطة استقر البعض فيما كان يعرف فيما قبل بأحياء البرجوازية الأوربية الصغيرة ، مثل شبرا فى القاهرة ، وفى بعض المدن تضخمت مدن الصفيح التى كانت موجودة بالفعل ، وتكاثرت أيضا كانت هناك أراض خالية ، ولكن ذلك لم يحدث فى القاهرة حيث كانت الجبانة الشرقية أو ما يعرف فى الغرب « بمدينة الأموات » الشاسعة خارج المدينة القديمة ، وأدت نفس أغراض احتواء فائض السكان ، وقد نقلت السلطات مدن الصفيح من مكان لآخر ، ولكن مع مزور الوقت اكتسب بعضها مبانى دائمة ومرافق الحضرة ، فقد أصبحت منجمات اللاجئين الفلسطينيين على مشارف مدن بيروت ودمشق وعمان من أحياء هذه المدن فعليا ، وفى بعض البلدان بدأت الحكومات برامج لإنشاء مساكن منخفضة التكاليف للسكان الشعبي على المحيط الخارجى للمدينة ، أو بقرب المناطق الصناعية ، وفى العقد الأخير من الحكم الفرنسى فى مراكش حاول أحد المؤهوبين من مصممي المدن وضع برنامج من هذا النوع ، وقد أعلنت فى مصر خطة خمسية للسكان عام ١٩٦٠ ، وتضمنت إنشاء مدينة تابعة بالقرب من القاهرة ، هى مدينة نصر ، وفى تلك السنوات تساءل معبارى مصرى هو حسن فتحى (١٩٨٩ - ١٩٠٠)

تساؤلات مهمة حول الطرائق التى يجب أن تتبع لتصميم مثل هذه المشروعات وتنفيذها ، واقترح بدلا من تبني الطرائق السائقة وأنماط العمارة الغربية ، أنه بالإمكان تعلم الكثير من تخطيط المدن والبناء الإسلامى التقليدى .

وانتشرت فى القاهرة وميروت وبضع مدن أخرى تلك الأمور التى تميز « الحداثة » بما فى ذلك الدخول الضرورى لتحقيقها ، وانتشرت بشكل أوسع من مجرد طبقة صغيرة ، ونشأ « حزام انتقالى » فى الأحياء الغنية والفقيرة ، تتطلع منه بروجوازية صغيرة من الموظفين والعمال المهرة وأصحاب المحال الى أساليب حياة الطبقة الوسطى ، وقد كانت هناك فجوة بين الأغنياء والفقراء فى معظم المدن ، وكان المهاجرون من الريف يميلون الى تبني عادات أهل الحضر ، فى الوقت الذى كان أهل الحضر يتخلون فيه عنها ولهذا ظلت الطرائق التقليدية للحيلة دائمة ، فالسيارات اللاتى كن يعملن بلا خمار فى الحقول أو يرفعن المياه من الآبار ، تحجبن الآن وتخفين عن الأعين ، كما حدثت تغيرات فى المستوى الأعلى ، فتعدد الزوجات الذى كان شائعا الى حد ما فى بعض الطبقات الاجتماعية ، أصبح نادرا بسبب صعوبات الحياة فى شقق صغيرة ، أو المفاهيم المستجدة للحياة العائلية ، وكان معدل الطلاق عاليا والأرجح أنه انخفض ، وانخفضت أيضا نسبة المواليد فى المدينة عن الريف ، لأن الفتيات اللاتى دخلن المدارس ملن للزواج المتأخر ، وكان على الرجال تأمين وظيفة دائمة وإدخال قدر من المال قبل الزواج ، وأيضا بسبب انتشار وسائل تحديد النسل ، وفى مصر فى أواخر الخمسينيات كان أكثر من ٥٠٪ من ذوى التعليم العالى و ١٠٪ من فقراء الحضر يمارسونه ، ولكن لم يمارسه (تحديد النسل) أحد من فقراء الريف ، وفى ذلك الوقت كانت مشاكل تضخم السكان معلومة ومطروحة للنقاش فى مصر ، وأعلن بعض علماء الدين أن تحديد النسل جائز شرعا .

وقد ظلت الحياة قاسية بين فقراء الحضر ، فنسبة كبيرة منهم كانوا عاطلين ، وقد قدر عمال الصناعة عام ١٩٦٠ بنسبة ٧٥٪ ، ونسبة ٢٣٪ فى الخدمات ونسبة ٦٦٪ من بين سكان القاهرة بلا عمل دائم أو منظم

من بين سكان القاهرة يعيش معظمهم فى مساكنهم المكتظة وأكواخهم ، وبالرغم من اختفاء الأمراض والأوبئة مثل الطاعون والكوليرا التى أهلكت مدنا فى المصور السابقة ، فإن السسل والتيفود والملاريا وأمراض الميون كانت شائعة ، وكانت وفيات الأطفال عالية عام ١٩٥٦ وبلغت ٣٤ فى كل ألف حالة حمل .

الا أن هناك بعض الدلائل على تحسن ظروف المعيشة على الأقل بين بعض الفقراء ، فالشاي والسكر اللذان كانا خارج قدرتهم الشرائية أصبحا من عمد الحياة اليومية فى مراكش والعراق ، كما ارتفع استهلاك الغذاء فى مصر من متوسط مقداره ٢٣٠٠ سعر حرارى يوميا فى بداية الخمسينات ليصبح ٢٥٠٠ سعر خلال عشر سنوات ، وتوسعت الخدمات الاجتماعية ، وتوافرت عيادات الخدمات الصحية ، وقلل تحسن مياه الشرب من حالات الإصابة ببعض الأمراض ، وفى بعض المدن تطور النقل العام ، ودخلت نسبة كبيرة من الأطفال الى المدارس الابتدائية وتزايدت حملات محو الأمية ، ودخل المزيد من النساء سوق العمل ، أساسا كخدم فى المنازل أو فى المصانع ، كان معظمهن من الصغيرات غير المتزوجات ومازلن يعشن فى بيوت أهلهن ، وحقيقة أنهن يعملن خارج هذه المنازل ويكسبن قوتهن لم تحدث تغييرا كبيرا فى هيكل العائلة ، فقد زدن من دخل عائلتهن ولكن ذلك لم يعن بالضرورة أن تكون النساء أنفسهن أكثر رفاهية أو استقلالية .

وقد أثرت مثل هذه التغيرات على بعض الطبقات من السكان أكثر من البعض الآخر ، فقد اتسعت الفجوة بين العمال الصناعيين وعمال اليومية غير المهرة وبدأت الحكومات فى التدخل بشكل أكثر فعالية فى الصناعة لتنظيم ظروف العمل ، ففي مصر صدر قانون يضع حدا أقصى للعمل اليومي والأسبوعى ، وفى معظم البلدان سمح بقيام نقابات عمال ، وقد حدث هذا التغير فى معظمه فى الأربعمينات بتأثير الحرب العالمية الثانية ، وبعدها بتأثير الحكومة العمالية فى بريطانيا والأحزاب اليسارية فى حكومات الائتلاف الفرنسية ، وزاد عدد العمال المسجلين فى النقابات بتوسع الصناعة ، وفى مراكش وتونس شكلت النقابات جزءا متكاملا من

الحركة الوطنية ، وفي مصر أيضا كانت المنظمات العالية نشطة في معارضة السيطرة البريطانية بعد عام ١٩٤٥ ، وبمجرد الحصول على الاستقلال حاولت الحكومة الحد من الأنشطة السياسية للنقابات ، ولكن في بعض المناطق كانت هذه النقابات فعالة في تحقيق ظروف عمل أفضل لأعضائها .

وقد كان التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة بين أهل المدينة وأهل الريف ، واضحا وضوحا يفوق التفاوت وعدم المساواة فيما بين أهل المدن أنفسهم . فقد استفادت كل الطبقات الحضرية الى حد كبير من الظروف المتغيرة للحياة في الحضر ، ولكن هذا التحسن كان جديدا وفي بدايته بحيث لم يؤثر في الحياة في القرية ، وغاش معظم القرويين في معظم البلدان كما كانوا يعيشون دائما ، من انجاب الكثير من الأطفال ، لكي يموت معظمهم في سن الطفولة أو الشباب بلا رعاية طبية ، وبتعليم أولى فقط ، وبلا كهرباء ، وقد اقتصر حركتهم داخل نظام زراعي ، حيث يحصل ملاك الأراضي ومحصلو الضرائب على الفائض منه ، وفي ظروف تزايد السكان مما يحرمهم من موقف المتفاوض القوي ، وقد بذلت بعض الحكومات جهودا في الأربعينيات لتحسين الظروف بلا تغيير في نسق العلاقات الاجتماعية ، وخاصة نظام الوحدات الريفية الصحية المجبة في مصر ، التي وفرت الخدمات الصحية وغيرها في مجموعات من القرى ، ولكن أول المحاولات الجادة لتغيير العلاقات بين الطبقات الريفية وإعادة توزيع الدخل من الزراعة كانت عند تنفيذ الإصلاح الزراعي . وفي بعض المدن خلال الخمسينيات كان هناك العديد من التغيرات ، فكان المهاجرون الى المدن يرسلون أموالا الى أهليهم ، واتسعت آفاق الحياة الريفية بالانتقال الى المدن ، كما تم توسيع الطرق لاستيعاب السيارات والسياحنات ، بالإضافة الى زيادة الصحف وانتشار الاذاعة والمدارس الابتدائية .

الفصل الثالث والعشرون

الثقافة الوطنية (الأربعينات والخمسينات)

قضايا التعليم

أدت التغيرات في المجتمع بالإضافة الى وصول مجموعات من الصفوة الوطنية للحكم ، الى انتشار سريع للتعليم . كما جعلت مقتضيات الحياة في المدن ، من الالام بالقراءة والكتابة واكتساب المهارات ضرورات أكثر إلحاحا ، وكان التزام الحكومات الوطنية بإنشاء دولة قوية يعنى ضرورة استغلال كل الطاقات البشرية ، وكانت هذه الحكومات المركزية الحديثة بحاجة الى الاتصال برعاياها بشكل أكثر اكتمالا مما كان ضروريا في الماضي .

وخلق نخبة متعلمة نتيجة التعليم العالي ، كان بالطبع عملية بدأت قبل ذلك بوقت طويل في بعض البلدان العربية ، ولكن المعدل تزايد مع تحقيق الاستقلال ، فكان هناك عام ١٩٣٩ ست جامعات أغلبها صغير ويسيطر عليها الأجانب ، وفي عام ١٩٦٠ أصبح هناك أكثر من عشرين جامعة كاملة ثلاثة أرباعها وطنية ، إضافة لبعض مؤسسات أخرى للتعليم العالي ، وبلغ عدد طلاب الجامعات ١٠٠ ألف طالب ، ولا يشمل ذلك المدرسين في أوروبا أو أمريكا ، وكان العدد الأكبر منهم في مصر ، وبعدها سوريا ولبنان والعراق ، وقد كانت الزيادة أقل في المغرب ، فعندما غادر الفرنسيون تونس كان فيها ١٤٣ طيبيا وطنيا و ٤١ مهندسا ، وفي المغرب لم يكن هناك سوى ١٩ طيبيا مسلما و ١٧ طيبيا مراکشيا يهوديا و ١٥ مهندسا مسلما و ١٥ مهندسا يهوديا ، ولكن عدد المسلمين كان أكثر بكثير في حالة المحامين والمدرسين والموظفين ، لذا وجب أن يبدأ تعليم النخبة من البدايات وأنشئت المدارس لهذا الغرض .

وقد أدى منطق الوطنية الى ما هو أكثر من مجرد تكون النخبة ، بل وتجاوزوه الى تعليم الشعب كله ، فالتعليم الشعبى العام كان أحد المهام الأولى التى التزمت بها الحكومات وخصصت لها نسبة كبيرة من ايراداتها ، وكان فتح المدارس على نطاق واسع فى كل مكان فى الأحياء الفقيرة فى المدن وفى القرى ، وفى مصر عام ١٩٦٠ كان ٦٥٪ من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى يذهبون للمدارس ، وبلغ عدد التلاميذ فيها ٣ ملايين كان من بينهم ٢٠٠٠٠٠ فى المرحلة الثانوية ، وفى مراكش عام ١٩٥٤ ، ورغم المجهودات التى بذلها الفرنسيون خلال السنوات الأخيرة من الانتداب ، بلغت نسبة التلاميذ المسلمين ١٢٪ فقط فى سن التعليم الابتدائى . وبحلول عام ١٩٦٣ ، ارتفع هذا الرقم الى ٦٠٪ والى قرابة ١٠٠٪ بين الأطفال فى سن السابعة ، وفى تونس وصلت الزيادة فى نفس الفترة من ١١٪ الى ٦٥٪ وقد أدت هذه الزيادة فى عدد التلاميذ مع المجهودات المبذولة لتعليم الكبار الى اقتراب بعض البلدان من هدف معو الأمية الكامل ، الا أنها ظلت بعيدة عن تحقيقه . ففي مصر عام ١٩٣٧ كان ٧٦٪ أميين ، وبحلول عام ١٩٦٠ انخفض المعدل الى ٥٦٪ ، أما فى بلدان شبه الجزيرة العربية ، فكان التغير أبطأ من ذلك ، فالأنظمة المحافظة التى تعتمد على نوع من القداسة الدينية فى العربية السعودية واليمن ، كانت أكثر حرصا من الآخرين تجاه افتتاح مدارس من نوع جديد وما يعنيه من تعرض الطلاب لرياح أفكار جديدة . وبخلاف المدن المقدسة مكة والمدينة ، لم تكن هناك أى مراكز اشعاع للثقافة تصل الى الريف ، وفى البلدان التى كانت تحت الحماية البريطانية على أطراف الجزيرة ، كانت الموارد قليلة ، ولم يكن لدى البريطانيين ولا الحكام الرغبة الصادقة فى التغيير السريع بكل ما يحمله من مشاكل ، وكان الاستثناء هو الكويت حيث كانت الموارد المتزايدة من تصدير البترول تستخدم لخلق مجتمع حديث .

وقد كابت نسبة النساء غير المتعلقات والأميات أعلى بكثير منها بين الرجال ، فبلغت فى مصر ٩٤٪ فى عام ١٩٣٧ ، وأصبحت ٨٣٪ عام ١٩٦٠ ، وفى معظم البلدان كان المعدل أكبر من ذلك ، وكان هدف الحكومات الوطنية تعليم البنات كالذكور لأنه بغير ذلك تضعف نصف قوة

الأمة العاملة ، وفى مصر ، بلغت نسبة التلميذات من البنات فى سن المدارس ٥٠٪ ، وبحلول عام ١٩٦٠ بلغت النسبة فى تونس قرابة ٣٠٪ ، وقد كانت نسبة البنات فى التعليم الثانوى أو العالى أقل ، ولكنها كانت متزايدة ، ففي جامعة بغداد عام ١٩٦١/٦٠ كان ٢٢٪ من الدارسين من الفتيات ، وفى الرباط ١٤٪ ، وفى تونس ٢٣٪ ، وفى السودان ، حيث بدأ تعليم الاناث متأخرا ، أنشئت كلية خاصة للبنات ، وكان فى جامعة الخرطوم بضع فتيات عام ١٩٦٠/٥٩ .

وكانت بعض مشاكل التوسع السريع فى التعليم هى نفسها ذات المشاكل الشائعة فى كل البلاد فى نفس المرحلة من التغير والتنمية ، فكان النمو السريع فى السكان يعنى - حتى اذا تزايد عدد التلاميذ من سن التعليم فى المدارس بالفعل - الا أن ذلك لم يعن بالضرورة تناقص نسبة من هم خارج المدارس من هذه الشريحة العمرية . وافتتحت المدارس بشكل عاجل لاحتواء أكبر عدد ممكن ، وكانت فصولها كثيفة العدد بما يستحيل معه تحقيق تعليم فعال ، ولم يكن المدرسون على درجة تمكنهم من أداء عملهم ، وكانت النتيجة ملحوظة على كل المستويات ، وخاصة التعليم العربى الذى أصبح غير واف ولا كاف فى المستوى الثانوى ، ولم يكن الطلاب الذين التحقوا بالجامعة مؤهلين بشكل عام ، وكان هناك ميل للتركيز على التعليم الأكاديمى (النظرى) الذى يؤدى الى الخدمة الحكومية أو المهن الحرة بدلا من التدريب التقنى أو الحرفى فاستعمال الأيدى بالإضافة الى الذهن ، كان غريبا على مفهوم التعليم فى الثقافة الاسلامية وغيرها من الثقافات ما قبل الحديثة ، الا أن تنامى صناعة البترول أدى الى بعض الاختلاف ، فالعمال العرب اكتسبوا منها المهارة والمعرفة التى استطاعوا استخدامها فى قطاعات أخرى من الاقتصاد .

وقد ظهرت بعض المشاكل التى أوضحت خصوصية التجارب التاريخية للمجتمعات العربية ، فعندما استقلت تلك المجتمعات ورثت مدارس مختلفة بعضها أهلية ، وبعضها خاص ، وبعضها حديث ، وبعضها اسلامي تقليدى ، بعضها يدرس باللغة العربية وبعضها بلغات أوروبية

(عادة الانجليزية أو الفرنسية) وكانت الحكومات المستقلة ميالة لتوحيد الأنظمة وإخضاعها جميعا لسيطرة الدولة ، فالمدارس الاسلامية التقليدية ألغيت أو أخضعت لنظام الدولة ، فالجامع الأزهر فى القاهرة أصبح جزءا من جامعة على النظام الحديث ، وأصبح جامع الزيتونة كلية للشريعة فى جامعة تونس ، وأما جامع القيروان فى فاس فلم يعد له وجود كمؤسسة تعليمية ، ولكن المدارس فى المدينة بالحجاز ، وكذلك فى مدن الأضرحة الشيعية فى العراق ، استمرت بلا تغيير يذكر .

وفى بعض البلدان ، أخضعت المدارس الأجنبية لسيطرة الدولة ، وقامت بالتعليم طبقا لبرنامج المدارس الوطنية ، ولكن كانت هناك استثناءات : ففي لبنان استمرت الجامعتان الأجنبيةتان الأمريكية والفرنسية مزدهرتين ، ونشأت بجانبهما جامعة تابعة للدولة ، وفى مصر كانت الجامعة الأمريكية فى القاهرة ، وكانت مدارس الرسائل الكاثوليكية ، التى كانت لها حماية دبلوماسية من الفاتيكان ، قادرة على الحفاظ على استقلالها ، وكان الاتجاه الرئيسى هو تعريب المدارس التى تدرس باللغات الأجنبية ، وأصبح استخدام اللغة العربية على نطاق أوسع ، قاعة للتعليم الابتدائى ، وفى سوريا تم ذلك بحيث لم تعد هناك لغة أجنبية تدرس قبل الحادية عشرة ، مما كان له نتائج على المدارس الثانوية والتعليم العالى ، أما فى المغرب ، فكانت الحكومات المستقلة التى تؤكد على أهمية اللغة العربية ترى فى نفس الوقت أن ازدواجية اللغة هى جزء من رأسمالها الثقافى ، حيث أدى وجود جالية أجنبية كبيرة مسيطرة على الحكومة والاقتصاد ، الى تفضل اللغة الفرنسيو الى المستويات الأدنى من المجتمع بخلاف الحال فى مجتمعات الشرق العربى ، وبذلت جهود فى بعض الجامعات لتدريس كل المواضيع باللغة العربية بما فيها العلوم الطبيعية ولكن بافتراض إمكان طبع الكتب الدراسية باللغة العربية ، فان الطالب الذى لا يستطيع قراءة الأعمال العلمية أو الدراسية باللغات الويسية للتعليم العالى ، وجد نفسه فى موقف سيئ . وكانت الحكومة تبعث الى

الخارج بضعة آلاف من الطلاب بمنح دراسية ، وكانوا في حاجة لاتقان لغة أجنبية بها ، وكما كان الحال في كل المجتمعات ، أمكن لمن لهم حظ من ثراء أو سلطة أو تراث ثقافي عالمي التغلب على هذه المشكلات أو تفادياها . وبشكل عام ، كانت هناك مدارس أفضل من سواها وهي تلك التي ادارتها مؤسسات أجنبية أو خاصة ، ذات فصول أصغر ، ومدرسين أفضل ، مثل الليسسية في المغرب ومصر ولبنان ، والتي وفرت الحكومة الفرنسية لها المدرسين ، وتعلم طلاب مثل هذه المدارس بنجاح بالخارج اما بأموال خاصة أو حكومية ، واتسعت الفجوة بين الثقافتين ، ولكن بشكل مختلف الى حد كبير عما كان موجودا من قبل ، فلم تكن الصفوة تعيش كما عاش الجيل السابق لها في وسط من الثقافة الانجليزية أو الأمريكية أو الفرنسية ، ولكن في وسط من ثقافة انجلو عربية أو فرانكو عربية ويحيطون لغتين أو ثلاثا ، ويتحدثون في المنازل بالعربية ، ولكنهم يكتسبون ثقافتهم العالية ومعارفهم عن العالم من خلال الانجليزية أو الفرنسية (بالانجليزية بشكل متزايد ما عدا في المغرب) ؛ ولكن الطبقات الأخرى كانت تتحدث العربية في البيوت واستمدت معارفها عن سياسات العالم وأفكارها عن المجتمع وفهمها للعلوم من الكتب والصحف والاذاعات العربية .

اللغة والتعبير عن الذات

تراكم في هذه الفترة كم هائل متزايد من المعارف ، غذى عقول أولئك الذين كانوا يرون العالم من خلال اللغة العربية . وقد كان معظم هذه المادة مشتركا بين كل الدول العربية .

كان ذلك هو العصر الذهبي للسينما ، وفي أوائل الستينات كانت بدايات التلفزيون في البلدان العربية ، ولكن دور السينما كانت منتشرة بشكل هائل ، فكان في مصر ١٩٤ دارا للسينما في عام ١٩٤٩ ، وأصبحت ٣٧٥ دارا بحلول عام ١٩٦١ ، وكانت الزيادة في معظم البلدان الأخرى بنفس المعدل تقريبا ، وكانت الأفلام الأمريكية شائعة ومحبوبة كما كان

الحال فى أنحاء العالم ، وشاعت الأفلام الفرنسية فى المغرب ، ولكن الأفلام المنتجة فى مصر كانت منتشرة أيضا بشكل واسع ، وقد أنتجت القاهرة ٦٠ فيلما عام ١٩٥٩ معظمها عاطفى موسيقى من النوع الذى كان ينتج فى بداية صناعة السينما فى مصر ، ولكن كانت هناك بضعة أفلام جادة من الواقعية الاجتماعية زادت من الوعي العام للعرب ، ونشرت فى كل مكان رصييدا من الصور ، ومن اللهجة العامية المصرية والألفة مع الأصوات المصرية ، والموسيقى المصرية التى حلت محل الموسيقى الأندلسية فى المغرب .

وقد كان ذلك عصر الراديو أيضا ، فاستوردت أجهزة المذياع على نطاق واسع فى الأربعينات والخمسينات ، وفى عام ١٩٥٩ كان هناك ٨٥٠.٠٠٠ مذياع فى مصر ، ونصف مليون فى مراكش ، يستمع لكل منها عشرات من الناس فى المقاهى وساحات القرى ، ويتلقون أحداث الحرب ، وأنباء فترة ما بعد الحرب من الانتصارات والهزائم والوعود والآمال والمخاوف ، أصبحت جميعها معروفة بشكل أوسع عن ذى قبل ، وكان لكل حكومة محطة إذاعتها ، كما أن القوى العظمى ذات المصالح فى البلاد العربية كان لها إرسال على الموجة القصيرة باللغة العربية ، ونسبة كبيرة من البرامج التى كانت تبثها كل المحطات من الأحاديث والتمثيلات والموسيقى نشأت أصلا فى القاهرة ، ونشرت هذه بدورها المعارف عن مصر وطرائق الحديث فيها . وكانت أكثر المحطات نفوذا فى تلك الفترة « صوت العرب » التى تبثها مصر للدول المحيطة ، معبرة فى نبرة حماسية عن آمال العرب وطموحاتهم كما تراها مصر ، وأصبحت أصوات مصرية معينة معروفة فى كل مكان ، صوت حاكم مصر جمال عبد الناصر ، وأصوات معظم مشاهير المطربين المصريين ، فحين تغنى أم كلثوم ، يستمع لها العالم العربى كله .

وبانتشار التعليم والاهتمام بالقضايا العامة ، ارتفع توزيع الصحف ، وأصبحت أكثر أهمية فى تشكيل الرأى العام ، ومرة أخرى أيضا كانت

صحف القاهرة أكثرها انتشارا وتأثيرا ، وظلت الأهرام أكثرها شهرة ، يصل توزيعها الى مئات الآلاف ، وكانت الصحافة المصرية حرة نسبيا حتى وصول السياسيين العسكريين الى السلطة عام ١٩٥٢ ، ولكنها أصبحت بعد ذلك تحت سيطرة الدولة ثم تم تأميمها عام ١٩٦٠ شأنها شأن المشروعات الكبرى الأخرى ، وحتى فيما بعد ظلت الصحف المصرية واسعة الانتشار لأنها كانت تعبر عن وجهة نظر حكام البلاد ، وكانت مقالات محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام تعد من الأحداث السياسية المهمة . وفي معظم البلدان الأخرى أيضا كانت الصحف تحت السيطرة الصارمة فيما يتعلق بالأحداث والآراء ، ولكن كان هناك القليل الذي يورد الأخبار ويعبر عن الآراء من مختلف الأنواع بحرية ، وكانت أكثر الصحف حرة هي صحف بيروت التي كان جمهورها الكبير متعلما ومتنوعا ، وينتمي بعضهم لبلدان أخرى خلاف لبنان . أما التوازن الدقيق بين القوى السياسية ، فقد جعل من ظهور حكومة قوية جائرة أمرا مستحيلا ، وكانت صحف ودوريات بيروت مقروءة خارج حدودها كمثيلاتها القاهريات .

كانت القاهرة وبيروت هما المركزان الرئيسيان لنشر الكتب للدول العربية ، وفيهما تزايدت أعداد الكتب وكميات النسخ المطبوعة بشكل هائل لتغذية أعداد الطلبة المتزايدين وعامة القراء ، وبحلول الستينات كان هناك حوالي ٣٠٠٠ كتاب تنشر سنويا في القاهرة ، وكانت هناك كتب من كل الأنواع ، كتب مدرسية على كل المستويات ، الأعمال الأدبية والعلمية الجماهيرية ، وبدايات أدب خاص للأطفال أصبح مفهوما في عالم الطفل .

ومما كان له مغزى عميق ، تلك الكتب التي استكشف فيها الكتاب العرب علاقاتهم بمجتمعهم وماضيه ، وأصبح هناك تقليد راسخ من البحث التاريخي في بعض الجامعات في تونس والقاهرة والجامعة الأمريكية في بيروت ، وظهرت بعض التفسيرات الأصلية للتاريخ العربي والإسلامي مثل كتاب عبد العزيز الدروى (ولد سنة ١٩١١) « نشأة علم التاريخ عند

العرب ، وكتاب عبد الله لاروى (ولد سنة ١٩٣٣) « تاريخ المغرب » ، في محاولة منه لانقاذ تفسير التاريخ المغربى من الكتاب الفرنسيين الذين فشلوا فى استيعاب جوهره حسب وجهة نظره : « ونحن نستطيع تمييز فترة طويلة ظل فيها المغرب مجرد موضوع لا ينظر اليه سوى بعيون المنتصرين الأجانب » . ولا يعد تاريخ هذه الفترة سوى تاريخ الأجانب على الأرض الأفريقية . وقد توقفت الآليات الاجتماعية فى المغرب فى عتة مناسبات ، كما لو أن الأفراد والجماعات قد عقدوا صلحا منفردا مع القدر ، فماذا نستطيع أن نفعل لمنع ذلك من الحدوث مرة أخرى ، حيث ان نهاية الاستعمار تقم فرصة بداية جديدة ؟ . وما يريد كل منا أن يعرف اليوم هو كيف نخرج من أنفسنا ، وكيف نهرب من نجلنا وكتابنا ، وكيف نعرف أنفسنا من واقع أنفسنا ، وليس من واقع آخرين ، وكيف نهجر ذلك المنفى الروحي الذى نحيا فيه » (١) .

وقد ظلت الرواية والقصة القصيرة الشكلين الرئيسيين ، اللذين استكشف فيهما الكتاب العرب علاقاتهم بالمجتمع ، وأضيفت روايات التحليل الاجتماعى والنقد الضمنى الى الروايات ، التى عبرت عن الأفكار الوطنية وأزمة المتملمين العرب المزدقين بين ثقافتهم الموروثة والثقافة الأوربية ، وكما كان الحال من قبل فإن أهم الأعمال الروائية صدرت من القاهرة ، وقد صور نجيب محفوظ (م ١٩١١) فى سلسلة من الروايات عن الحياة فى المدن فى الأربعينات والخمسينات ، صورا من حياة البرجوازية الصغيرة المصرية بعيرتها واضطرابها فى عالم أصبح غريبا عليها ، وقد حصل محفوظ على جائزة نوبل عام ١٩٨٨ . وكذلك وصف عبد الرحمن الشرقاوى (م ١٩٢٠) حياة فقراء الريف فى روايته « الأرض » ، وساعدت هذه الأعمال - بشكل ضئيل على الأقل - فى تفسير اغتراب المجتمع عن حكماءه ، واغتراب الفرد عن مجتمعه . وبرز أيضا صيوت جديد مع ظهور عدد من الأدبيات اللاتى كانت كتاباتهن عن جهود النساء من أجل حياة أكثر حرية ، وقد كان عنوان الكتاب الأول لليل بعلبكي « أنا أحياء » رمزا لأهدافهن ، وكان ملحوظا ظهور نوع من التمرد لدى بعض الكتاب حيال الحاضر الواقع ، باسم ماض « أصيل »

كان واقعا قبل أن تقتلعه تغيرات الحياة الحديثة ، وكان الكتاب من هذا النوع ينظرون للدين بشكل مختلف ، فالاسلام الذى كانوا يعبرون عنه لم يكن اسلام المحدثين ، كما لم يكن أيضا اسلام عصور النقاء الاولى الحقيقية أو المتخيلة ولكن ذلك الاسلام الذى تطور فى الواقع ، من عقيدة وساطة الأولياء وزيارة اضرحتهم والممارسات الصوفية فى القرى .

كانت مثل هذه الأفكار واضحة فى مصر ، وبدرجة أقل فى دول أخرى حيث ظهر وسيط جديد نسبيا هو الدراما ، وأصبحت المسرحيات شكلا محبوبا من التسلية بعد أن عودت السينما والراديو المشاهدين على سماع ورؤية التوتر فى العلاقات الانسانية بالكلمات والاياءات ، وكانت أيضا ملجأ لابتداع كتاب المسرح ، وظلت الدراما القصصية تكتب باللغة الفصحى الراقية ، وكانت موضوعا أصلا للقراءة أكثر منها للتمثيل ، على سبيل المثال توفيق الحكيم (١٨٩٩ - ١٩٨٧) ، والى جانب ذلك ظهرت دراما المجتمع الحديث المكتوبة أساسا لتمثل وتؤدى فى المسارح الصغيرة بالقاهرة والمدن أخرى ، وكانت باللغة الدارجة العامية أو بلغة قريبة منها ، وقد شرح أحد دارسى الآداب ، الأسباب فى ذلك موضحا أن اللغة الفصحى تعبر عن الخطاب والاطناب الاستاتيكي أكثر من الفعل الدرامى ، وهى لغة عامة ولا يمكن أن تصبح صوتا للمشاعر الفردية بسهولة ، كما انها تجريدية تفتقد الارتباط بالبيئة ، أما اللغة الدارجة - من ناحية أخرى - فقد يعوزها الرنين الضرورى للوصول الى ذروة اللحظة الدرامية أو التراجيدية .

وقد ظهر فى شعر هذه الفترة شيء من جمود الفصحى وميائها للتجريد ، كما ظهرت بعض التعبيرات التقليدية المرتبطة بها ، ومنذ أواخر الأربعينيات كانت هناك ثورة شعرية بين شبناب الشعراء فى لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ، والذين يعيشون أساسا فى بغداد وبيروت ، ولسان حالهم ، مجلة الشعر . كانوا يأملون فى تحقيق تغير متعدد الأوجه ، فى أغراض الشعر ومحتواه . وقد حاول رومانسيو الجيل السابق تحرير

الشعر من الروح الخطابية ، كما حاولوا عمم قصره على المناسبات ، وحاولوا أن يجعلوا الشعر معبرا عن المشاعر الفردية الشخصية وكانوا ينظرون للعالم الطبيعي كتعبيرات خارجية عن تلك المشاعر ، وحاول الشعراء الجدد الاعتماد عن ذاتية الرومانسية ، مع المحافظة على شيء تعلوه منهم ، فكان على الشعر عندهم أن يعبر عن حقيقة الأشياء ، ولكن الحقيقة لا يمكن تعلمها بالعقل فقط ، وإنما بذويان ذات الشاعر كاملة فيها ، بخياله وعقله معا ، وقد اختلف الشعراء من ناحية تركيزهم على المواضيع المختلفة للحقيقة المتعددة الجوانب ، فبعضهم كان معنيا بمشاكل هويتهم في عصر من القلق ، والآخرين يستمدون من المناقشات الأدبية الفرنسية في الخمسينات فكرة أن الكاتب يجب أن يكون « ملغزما » ، وكانوا مهتمين بموضوع الأمة العربية ومواطن ضعفها ، وكان هناك احتياج الى ظهور أمة عربية جديدة وإنسان عربي جديد ، وإلى أن يكون الشاعر « الخالق لعالم جديد » وكان أحد الشعراء البارزين من هذه المجموعة ، الشاعر السوري أحمد سعيد (م ١٩٢٩) الذي كان يكتب باسم أدونيس قال :

« ان الشعر يجب أن يكون تغييرا لنظام الأشياء » (٢) .

وقد أصبحت القرية العراقية في شعر بدر شاكر السياب (١٩٢٦ - ١٩٦٤) رمزا للحياة ليس الحياة الفردية فقط ، وإنما أيضا لحياة الشعب العربي محوطا بشوارع المدينة السجنى العقيم للروح الانسانية :

دروب تقول الأساطير عنها

على موقد نام : ما عاد منها

ولا عاد من ضفة الموت صار ،

فمن يفجر الماء فيها عيوننا لتبتنى قرانا عليها ؟

....

وجيكور ، من غلق الدور فيها - وجاء ابنه يطرق الباب - دونه ؟

ومن حول الدرب عنها .. فمنى حيث دار اشرايت اليه المدينة ؟

وجيكور خضراء مس الأصيل ذرى النخل فيها بشمسي حزينة

...

ودربى إليها كرمض البروق ، ٠٠٠ (٣) .

وكان العالم الجديد محتاجا للغة جديدة ، وحاول هؤلاء الشعراء الاعتماد عن الآراء السائدة حول ما ينبغي أن يكون عليه الشعر ، فالوحدة الأساسية للقصيدة لا يحتم أن تكون البيت الذى يتكون من عدد محدد من التفعيلات كما يجب التخلص عن نظام القافية السائد ، بل والقافية ذاتها ، وبهذا نتجنب تلك العلاقات التركيبية الصارمة بين الكلمات ونتجه الى صياغات أكثر تحسرا ، كما يجب استبدال الكلمات والصور التى أفرغها التكرار من معانيها بغيرها ، وابتداع نظام رمزى جديد ، وقد كان بعض تلك الرموز المطروحة خاصا ، والبعض الآخر مستمدا من الرصيد المشترك الشائع للرموز فى الشعر الفرنسى والانجليزى الحديث .

أحد العلامات الواضحة المميزة لهذه المجموعة هو مدى تأثرهم واحساسهم بالشعر الأوربي ، وقد حاولوا زيادة الوعي الشعرى للقارىء العربى ليشمل التراث الثقافى العالمى ، صوره الخصوبة المستمدة من قصيدة « الأرض الخراب » لـ «اليوت» ، وصور موت «تموز» وإعادة بعثه لـ « أدونيس » ، والماخوذة من الأساطير الكلاسيكية ، التى كان لها صدى محلى لارتباطها بأرياف السورى (كما أن اتخاذ أحمد سعيد لاسم أدونيس فى كتاباته كان له دلالات) .

وفى المغرب ، ظهرت فى ذلك الوقت مجموعة من الكتاب ينشرون الروايات والمسرحيات والأشعار باللغة الفرنسية ، ولكنهم يعبرون عن حساسية معينة ونمط من الفكر ، وفى الجزائر ظهر كتاب جيل ١٩٥٢ مثل « كاتب ياسين » (١٩٢٩ - ١٩٨٩) ، « ومولود فرعون » (١٩١٣ - ١٩٦٢) ، « ومولود معمري » (١٩١٧ - ١٩٨٨) ، الذين استخلصوا تمكنهم من اللغة الفرنسية فى استكشاف مشاكل التحرر الشخصى والهوية القومية ، ولم تكن كتابتهم بالفرنسية تعنى فقدان اتصالهم بجذورهم ، بل كانت نتيجة لتعليمهم ووضعية مجتمعاتهم ، وبعض الجزائريين من البربر

من « قبيليا » كانوا أكثر ألفة للفرنسية منهم للعربية ، وشارك بعضهم في الصراع الوطني ، وكلهم تأثر به وأكثرهم شهرة في فرنسا هو « كاتب ياسين » ، الذي ترك الكتابة بالفرنسية بعد ١٩٧٠ . وكرس نفسه لكتابة الدراما بالعربية الدارجة .

الحركات الإسلامية

كان الشعر الحديث مكتوبا ليقرأ ويصمت على التأمل ، وكان مختلفا في دلالاته عن الشعر المكتوب ليتلى على السامعين في المهرجانات الشعرية التي كانت مناسبات متميزة في تلك الفترة ، وكانت تقرأه القلة التي يمكنها فهم اشاراته ، ولكنه رغم ذلك عبر عن السخط العربي العام على أنفسهم وعلى عالمهم .

كانت هذه المشاعر مع الرغبة في التغيير ، متفشية في قطاع أعرض من السكان في كلمات وصور مرتبطة بالاسلام بشكل أو بآخر من أشكاله المتعددة ، وكانت محاولات الحداثيين لاعادة صياغة الاسلام بشكل يجعله استجابة واعية للمتطلبات الحياة الحديثة ، وقد ظلت أكثر الأشكال انتشارا بين النخب المتعلمة التي قادت الحركات الوطنية أو القومية ، والتي سيطرت آنئذ على الحكومات الجديدة ، وقد عبر بعض الكتاب المشهورين الذين يقرأ لهم جمهور كبير بشكل متميز ، مثل الكاتب المصري خالد محمد خالد (م ١٩٣٠) الذي بلورت كتاباته رفضا جادا لأسلوب التلقين التقليدي في تعليم الدين ورأى في ذلك جمودا يقيد حرية العقل الانساني ويدعم مصالح الأقوياء والأغنياء ، ويبرر الفقر ، في حين أن الدين الحقيقي علاقات انساني ديمقراطي يحض على التقدم الاقتصادي ، وأن الحكومة الشرعية ليست حكومة دينية ، ولكنها قائمة على الوحدة الوطنية ، وتهدف الى العدل والرفاهية وقد بدأ بعض الكتاب البارزين في تلك الفترة في الكتابة بمصطلح اسلامي أكثر تركيزا عن العدالة الاجتماعية ، فكان الخليفة الاسلامي عمر بن الخطاب مصطلحا اجتماعيا عنه طه حسين وكانت أفكاره ماثلة لأفكار العصر الحديث .

وقد اختلطت في تلك الآونة هذه الأصوات مع أصوات أخرى ، تعلن أن العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها فقط تحت قيادة حكومة يكون الإسلام أساسها في سياستها وقوانينها ، وبعد الحرب أصبحت حركة الإخوان المسلمين عنصرا سياسيا رئيسيا في مصر ، وعاملا ملحوظا في سوريا وبعض البلاد الأخرى ، وخلال السنوات ما بين ٤٥ و ١٩٥٢ ، وهي السنوات التي شهدت تفكك النظام السياسي المصري ، كان يبدو أن تعاليم الإخوان التي كانت أساسا للعمل المشترك ضد البريطانيين وضد الفساد ، يمكن أن تتحقق بالثقة والوحدة ، وبعد تولي الضباط السلطة عام ١٩٥٢ ، كانت لبعض الضباط علاقات وثيقة بهم ، ويبدو أنهم كانوا يمثلون الهدف الذي يجب أن توجه إليه سياسات الحكومة الجديدة ، وكانوا التنظيم السياسي الوحيد المستثنى من قرار حل الأحزاب السياسية ، وسرعان ما أصبحت العلاقات عدائية بعد محاولة لاغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٤ ، وأعدم بعض قادة الإخوان ، وبعدها شككوا أكبر القنوات السرية المعارضة ، وظلوا يمثلون نموذجا بديلا لمجتمع العدل .

والغيتيل مؤسس الحركة حسن البناء في سنوات الاضطراب بعد الحرب ، ولكن بعض الكتاب الآخرين المرتبطين بالحركة أصبحوا يعبرون عن فكرة مجتمع إسلامي عادل، وتميز بينهم مصطفى السباعي في سوريا، وسيد قطب (١٩٠٦ - ١٩٦٦) في مصر ، الذي قدم تفسيراً قويا في كتاب شهير « العدالة الاجتماعية في الإسلام » فلم يكن هناك فجوة في الإسلام بين الإيمان والحياة ، كما كان الحال بالنسبة للمسيحيين ، وأن كل الأعمال الإنسانية ما هي إلا عبادة ، وأن القرآن والحديث هما المبادئ التي يتحدد الفعل في ضوءها ، ويكون الإنسان حرا فقط إذا تحرر من الخضوع لكل القوى ما عدا قوة الله ، سواء كانت قوة الكهنوت أو الخوف أو سيطرة القيم الاجتماعية ، أو الرغبات والشهوات الانسانية .

ومن بين المبادئ التي يمكن استنباطها من القرآن ، أكد سيد قطب على المسؤولية المتبادلة بين الناس في المجتمع ، ورغم أن الناس متساوون أساسا أمام الله ، إلا أن عليهم واجبات مختلفة مرتبطة بوضعهم المختلف

فى المجتمع ، فالرجل والمرأة متساويان من حيث الروح ولكنهما مختلفان فى الوظائف والالتزامات ، وعلى الحكام أيضا مسئوليات اجتماعية من حفظ القانون الذى يجب تطبيقه بصرامة للحفاظ على الحقوق والأرواح ، وفرض الأخلاق ، وإقامة المجتمع العادل ، وتضمن هذا الحفاظ على حق الملكية مع ضمان استخدامها لصالح المجتمع ، والثروة لا يجب أن تستخدم فى الرفاهية أو الربا أو تجمع بوسائل غير آمنة ، ويجب أن تخضع للضرائب لصالح المجتمع ، وأن ضرورات الحياة الاجتماعية يجب ألا تكون بين أيدي الأفراد ، ولكن ملكا مشتركا للجميع طالما حافظوا على نسيج المجتمع العادل ، ويجب طاعة الحكام ولكن إذا كفوا عن ذلك سقط واجب الطاعة ، وأن عصر العدالة الإسلامية العظيمة فى العصور الأولى ، وبعد ذلك جاء الحكام الذين لم يبايعهم الشعب ، وجلبوا كوارث متتابة على المجتمع المسلم ، وأن المجتمع الإسلامى الحق يمكن أن يقوم فقط بتربية عقلية جديدة بواسطة التعليم الصحيح .

وقد كان قادة مثل هذه الحركات فى مصر وبلاد أخرى من الذين تلقوا تعليما عاليا ، وحظوا بسمعة اجتماعية طيبة ، ولكن أتباعهم كانوا فى معظمهم من الشرائع الأدنى للمجتمع ، ومن الذين تلقوا تعليما عربيا خالصا وليس فرنسيا أو انجليزيا ، ومن ذوى الوظائف المتوسطة فى المجتمع الحضري ، الذين أغلقت دونهم الوظائف العليا ، وكانت هذه الحركات بالنسبة لهم أساسا أخلاقيا معنويا ممكنا للحياة فى العالم الحديث ، إذ أنها تقدم نظاما من المبادئ مرتبطا بالمشاكل الاجتماعية ، ومتاحا لكل الرجال والنساء ، ومتميزا عن اسلام الأولياء والأشرعة والذى كان بطبيعته مرتبطا بآماكن معينة ومجموعات محددة ، لهذا كانت مناسبة للمجتمع الذى فيه الفعل السياسى والاجتماعى يشمل المجتمع بأكمله ، ويمكنه أيضا أن يأمل فى تخطى الحدود الوطنية ، وأن يمتد الى عالم الاسلام كله .

وظلت هناك طبقة عريضة من المجتمع لم تندمج فى الحياة الجديدة على مستوى واسع ، فبالنسبة للقرويين والبروليتاريا الجديدة فى الحضر ،

من المهاجرين من الريف ، ظلت الأضرحة على وضعها تجسيدا للتأكيد بأن للحياة معنى ، وكانت المزارات الكبرى لدى مهاجرى الريف الى المدن هي : مولاى ادريس فى فاس ، والسيدة زينب فى القاهرة ، وابن عربى فى دمشق ، علامات مألوفة فى عالم أجنبى مختلف . وفقد خادم الضريح بعضا من وظائفه الاجتماعية ليتولاها الطبيب أو الشرطى أو المسئولون الحكوميون ، ولكنه ظل وسيطا فعلا فى مشاكل الحياة اليومية ، يواسى الذين صادفهم حظ عائر ، والنساء العاقرات ، وضحايا السرقة أو أزدراء الجيران ، ويمكن أن تنشأ طريقة صوفية جديدة من ذكرى رجل صالح لم يمض وقت طويل على موته ، وأن تتسع دائرتها باستخدام الطرائق الحديثة لتنظم فى ثنايا مجتمع برجوازية الحضر .

الفصل الرابع والعشرون

(الخمسينات والستينات)

القومية بمفهومها الشعبى

سيظل العنصر الاسلامى بشكل خاص مهما فى تلك التوليفة الفكرية التى شكلت القومية بمفهومها الشعبى فى هذا العصر ، اذ تجاوز هذا البعد الاسلامى النخبة المتعلمة تعليما عاليا ليشمل اهتمامات المتعلمين عامة ، الذين كان لهم دور فى الحياة السياسية بفعل وسائل الاعلام ونتيجة لما حصلوه من تعليم ، وغالبية هؤلاء من الحضر ، سواء اكان اسلامهم من النوع العصرى المرن أم من نوع اسلام الاخوان المسلمين ، ففى كل الأحوال ظل هذا العنصر (الاسلامى) بشكل عام عاملا قانويا (اضافيا) فى تكوين النظام . أما العناصر الرئيسية التى شكلت نبرة القومية الشعبىة ، فأتت من مصادر أخرى ، فتلك كانت هى الفترة التى تزايدت فيها أهمية فكرة « العالم الثالث » ، وقد تبلورت حول فرضية تكوين جبهة مشتركة من البلاد التى كانت تحكمها الامبراطوريات الاستعمارية ، تظل على الحياد بين الكتلة الغربية والشرقية الشيوعية ، وتدارس نوعا من القوة الجماعية من خلال العمل المشترك . وخاصة وأنها تمثل الأغلبية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان العنصر الثانى هو فكرة الوحدة العربية ، وتتلخص فى أن البلاد العربية المستقلة حديثا ، بينها الكثير من الثقافة المشتركة والتجربة التاريخية وأيضا من المصالح المشتركة ، مما يجعل بالامكان أن يتحدوا

بشكل وثيق ، وهذه الوحدة سوف تمنحهم المزيد من القوة ، فضلا عن أنها ستحقق الوحدة المعنوية بين الشعب والحكومة : مما يجعل الحكومة شرعية ومستقرة .

أضيف الى هذه العناصر آنئذ عنصر جديد هو الاشتراكية ، وهي فكرة سيطرة الحكومة على الموارد لصالح المجتمع ، وملكية الدولة وتوجيه الانتاج ، والتوزيع العادل للنخل من خلال الضرائب (التصاعدية) ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ، وقد كانت القوة المتزايدة لهذه الفكرة ، الى حد ما ، انعكاسا لما كان يجرى فى أماكن أخرى من العالم : قوة الاشتراكيين والشيوعيين والأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية ، والنفوذ المتزايد للاتحاد السوفيتى وحلفائه ، ووصول الحزب الشيوعى للسلطة فى الصين ، وتوليفة الأفكار الوطنية والاشتراكية فى برامج بعض الأحزاب التى تولت السلطة فى البلدان المستقلة حديثا فى آسيا ، وقد كانت هذه التوجهات ظاهرة بشكل خاص فى تفصيل الأفكار الماركسية باللغة العربية ، ومرة أخرى ، كانت مصر مركزا لهذا النشاط ، حيث بدأ المؤرخون فى تفسير التاريخ المصرى بمفردات ماركسية ، بحيث تبدو الحركات الوطنية كما لو كانت حركات طبقات معينة تسعى من أجل مصالحها الخاصة ، وقد كتب محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس دراسة نقدية اشتراكية للثقافة المصرية ، عن أن الثقافة يجب أن تعكس الطبيعة الكلية ووضع المجتمع ، والأدب يجب أن يحاول اظهار علاقة الفرد بتجربة مجتمعه ، والأدب الذى يهرب من التجربة هو أدب فارغ ، ولهذا فان الكتابات التى عبرت عن القومية الوطنية البرجوازية قد أصبحت فارغة من المعنى ، وأن الكتابة الجديدة يجب أن تقيم من منظور مدى مناسبة تعبيرها عن الصراع مع « الأخطبوط الامبريالى » ، وهو الحقيقة الأساسية فى الحياة المصرية ، ومدى تعبيرها عن حياة الطبقة العاملة . وفى هذا السياق ، يصبح السؤال حول أشكال التعبير مهما ، فالفجوة بين الشكل والمضمون هى علامة على البعد عن الحقيقة ، فكانوا يرون أن نجيب محفوظ فى كتاباته عن الحياة الشمسية متغاديا للغة العربية الدارجة ، هو يعبر عن نوع من التفریب عن الحياة الواقعية .

وقد تباينت الطريقة التي تتكامل بها هذه العناصر المختلفة في حركات شعبية من بلد لآخر ، ففي المغرب أدت ظروف الصراع ضد الحكم الفرنسي الى ظهور حركات وطنية لها تأييد شعبي واسع وتنظيم أفضل من مثيلاتها في الشرق ، ولم يكن الفرنسيون مجرد حكومة اجنبية ، ولكن مجموعة متميزة من المستوطنين الذين يسيطرون على الموارد الانتاجية ، وكانت الطريقة الوحيدة لمقاومتهم بنجاح هي ثورة شعبية حسنة التنظيم ، تنتشر الى الريف فيما وراء المدن ، وفي تونس ، تحقق الاستقلال ، وسيطر على الحكومة الجديدة ائتلاف من النقابات وحزب الدستور الجديد ، تقوده نخبة متعلمة جاء معظمها من مدن وقرى صغيرة في الساحل ، ولها أيضا فروع في انحاء البلاد ، وكان الحال في الجزائر مماثلا فالتنظيم الفتي قام بالثورة ضد الحكم الفرنسي عام ١٩٥٤ وهو جبهة التحرير الوطنية بقيادة رجال من اصول متواضعة ، ولكن على تدريب عسكري . وتحت ضغط الحرب والتدريب ، اكتسبت دعما واسعا بين كل طبقات المجتمع ، وعندما تحولت من قوة ثورية الى حكومة ، أصبحت خليطا من القيادة العسكرية التاريخية للثورة والتكنوقراط ذوي التعليم العالي ، والذين بدونهم لا يمكن تحقيق حكومة حديثة ، واستمدت قوتها من شبكة من فروع الحزب في انحاء البلاد لعب فيها صفار التجار وملوك الأراضي والمدرسون دورا مهما ، وفي مراكش كان هناك تحالف مماثل من المصالح ، بين الملك وحزب الاستقلال والنقابات التجارية توصلت للاستقلال ، ولكنها لم تحقق استقرارا ووحدة فيما بينها مثل بلاد المغرب الأخرى ، فكان الملك يعلن في مواجهة حزب الاستقلال أنه التجسيد الحقيقي للمجتمع الوطني ، كما استطاع فرض سيطرته على الجيش الجديد . ولقد نادى حزب الاستقلال التأييد الشعبي المستمد من القبول العام لدعواه بتمثيل الإرادة الوطنية اتقسم الى فرقاء ، وظهرت منه حركة جديدة هي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، بقيادة زعماء من الريف والجبال بدعوى التعبير عن مصالح البروليتاريا في المدن .

وقد تحقق الاستقلال في معظم بلدان الشرق الأوسط بمناورات القوى السياسية الداخلية والخارجية ، وبالمفاوضات السلمية نسبيا ، ورغم

فترات القلاقل الشعبية ، كانت السلطة في البلاد المستقلة حديثا في البداية في أيدي العائلات الحاكمة أو النخبة المتعلمة ، الذين كانت لهم الوضعية الاجتماعية الخاصة والمهارات السياسية اللازمة خلال فترة انتقال السلطة ، وبشكل عام لم يكن لهذه الجماعات المهارة والجاذبية الضروريتان لتعبئة التأييد الشعبي في ظروف الاستقلال المستجدة ، أو تحقيق دولة بالمعنى الكامل ، ولم تكن لهم نفس اللفتة السياسية ، وكانت مصالحهم تكمن في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الراهن وتوزيع الثروة ، أكثر منها في تغيير الاتجاه نحو عدالة اجتماعية أكبر ، وفي هذه البلدان غالبسا ما تفككت الحركات السياسية بعد الاستقلال ، وأصبح الطريق ممهدا أمام حركات وأفكار سياسية جديدة يمكن أن تعبر عناصر الوطنية والدين والعدالة الاجتماعية معا بشكل أكثر جاذبية ، وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين هي التي حققت هذه الأفكار خاصة في مصر والسودان وسوريا ، كما لعبت الجماعات الاشتراكية والشيوعية دورا ملحوظا في مقاومة كل من الحكم الاستعماري في مراحله الأخيرة ، والحكومات الجديدة التي حلت محله .

كانت الحركة الشيوعية في مصر منقسمة الى جماعات صغيرة ، واستطاعت أن تلعب دورا في لحظات معينة من الأزمات ، خاصة خلال المواجهة مع البريطانيين في سنوات ما بعد الحرب ، وقد لعبت لجان العمال والطلبة ، التي تحكم فيها الشيوعيون ، دور الزعامة والتوجيه للقوى الشعبية التي كانت سببا في ايقاظها . وفي العراق لعب الشيوعيون دورا مشابها في الحركة التي أجبرت الحكومة على الانسحاب من اتفاقية الدفاع التي وقعتها مع بريطانيا في عام ١٩٤٨ ، وقد لعبت الاتفاقية تأييد معظم القادة السياسيين الراسخين ، حيث أعطت العراق بعض المزايا مثل توفير السلاح للجيش ، وإمكانية الدعم البريطاني في الصراع (الذي كان في بداياته في فلسطين) ، ولكنها كانت تمنى ضمنا رباطا دائما بين العراق وبريطانيا ، وكانت في النهاية تفرض تبعية دائمة من العراق للمصالح البريطانية . وقد شكلت المعارضة لها بؤرة التف

حولها عدد من المصالح المختلفة ، وامتزجت معارضة الفلاحين الساخطين على شيوعهم. الذين أصبحوا ملاكا للأراضي مع معارضة البروليتاريا في المدن التي تشكو من ارتفاع أسعار الطعام ، مع معارضة الطلبة والزعماء الوطنيين على ألوانهم المختلفة ، وفي هذا الموقف ، لعب الحزب الشيوعي دورا مهما في الربط بين الجماعات المختلفة . وفي السودان ، كانت الجماعة الحاكمة التي ورثت الحكم البريطاني مرتبطة بحزبين ، كل منهما مرتبط بزعامة دينية تقليدية ، وكانا متماثلين في التركيبة الاجتماعية رغم اختلافهما حول مدى ارتباط السودان بمصر ، وكان هناك دور شعبي لا يمكنهما أدائه وهو الذي حاول أن يلعبه الحزب الشيوعي ، المكون غالبا من الطلبة الذين درسوا في القاهرة .

وفي مواجهة هذا التفرق للقوى السياسية ، كانت هناك محاولات عديدة لاجتاد حركات من نوع جديد يمكنها استيعاب العناصر المهمة على الساحة السياسية ، ونشأت محاولتان كان لهما أهمية خاصة خلال الخمسينات والستينات . الأولى كانت حزب البعث الذي نشأ في سوريا ، وكان حزبا يمثل تحديا لسيطرة عدد قليل من كبار عائلات الحضر والأحزاب والروابط المفككة بين الزعماء ، التي تعبر عن مصالحهم الخاصة وتأثيرها على السياسة السورية . واجتذب الحزب الطبقة المتعلمة الجديدة التي أفرزها التزايد السريع في التعليم ، وهي من الطبقات الأقل نفوذا في المجتمع ، وأغلبها من جماعات الأقليات خارج الأغلبية المسلمة السنية من العلويين والدروز والمسيحيين ، وكانت جنورها كامنة في الجدل الثقافي حول الهوية الوطنية للسوريين ، وعلاقاتهم بالمجتمعات العربية الأخرى ، وقد كان ذلك الجدل أكثر الحاحا في سوريا منه في البلاد الأخرى ؛ بسبب الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا وفقا لمصالحهما الخاصة ، ولم يكن لها أي ارتباط ، كمعظم بلدان الشرق الأوسط ، بالفواصل الطبيعية أو التاريخية .

وقد أجاب ميشيل عفلق (١٩١٠ - ١٩٨٩) المنظر الرئيسي لحزب البعث - وهو مسيحي من دمشق ، على تلك القضية بمفاهيم عربية صرفة :

« هناك أمة عربية واحدة ، لها الحق في أن تعيش كدولة موحدة شكلتها تجربة تاريخية عظيمة ، هي ظهور الاسلام على يد النبي محمد ﷺ والمجتمع الذي جسده ، وهذه التجربة ليست ملكا للعرب المسلمين فقط ، ولكن لكل العرب الذين استوعبوا باعتبارها ملكا لهم ، وأساسا لعلانهم بأن لهم رسالة خاصة في العالم ، وبحقهم في الاستقلال والوحدة . ويمكن تحقيق هذه الأهداف فقط بتحول مزدوج ، أولا بتحول العقل والروح ، وهو استيعاب لفكرة الأمة العربية من خلال الفهم والحب - وثانيا بالتحول في النظام الاجتماعي والسياسي » .

وقد كانت عناصر الإصلاح الاجتماعي والاشتراكية قليلة الأهمية في أول الأمر ، ولكن في منتصف الخمسينات أصبح حزب البعث حزبا أكثر اشتراكية ، وانتشر نفوذه في سوريا والبلدان المحيطة ، لبنان والأردن والعراق ، وأيضا بلاد شبه الجزيرة العربية ، وامتدت جاذبيته لأكثر من الطلبة والمتقنين الذين حيرهم السؤال حول الهوية ، وكان الحزب نافذا بشكل خاص أيضا بين جيل من ضباط الجيش المنظرين من أصول اقليمية متواضعة ، والطبقة العاملة في المدن من المهاجرين من الريف . وفي الخمسينات، حدثت تقلبات بين حكم عسكري وحكم برلماني في سوريا، وفي ظروف تفتت السلطة ، يمكن لحزب لديه السياسة الواضحة والتأييد الشعبي أن يلعب دورا يفوق حجم أفراد ، وكان البعث مؤثرا في كل من الحركة التي أدت الى قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ثم في انفصالها عام ١٩٦١ ، وبشكل مماثل اكتسب نفوذا متزايدا في العراق في أعقاب ثورة ١٩٥٨ .

كان البعث أيديولوجية تحولت الى قوة سياسية ، ولكن الحركة المهمة الثانية في تلك الفترة كانت نظاما حاكما ، طور بالتدريج نظاما فكريا يمكن به ادعاء الشرعية ويبرر به شرعيته ، وهم ضباط الجيش المصري الذين تسولوا السلطة عام ١٩٥٢ ، والذين بسروا من بينهم جمال عبد الناصر كقائد بلا منازع . في البداية ، كان لديهم برنامج سياسي محدود ، سياسيا ، ولم تكن بينهم أيديولوجية مشتركة بخلاف

المناداة بالمصالح الوطنية كموقف يعلو على مصالح الأحزاب والفرقاء ، واحساس بالتضامن مع جماهير الفلاحين الذين ينتمى معظمهم اليها ، وبمرور الوقت اكتسبوا صفات أيديولوجية ارتبطت بشكل عام بشخصية عبد الناصر . في هذه الأيديولوجية الناصرية ، كان هناك عدد من العناصر التي كانت في ذلك الوقت قادرة على تحويل الآراء ، وكانت لغة الاسلام اللغة الطبيعية التي استخدمها القادة في نداءاتهم للجماهير ، وكانوا بشكل عام يمثلون طبقة اصلاحية في نطاق الاسلام والتي لم تعارض ، بل على العكس ، عضدت أشكال الحدادة والتغيير العلماني والتحديثي التي أدخلوها ، وفي تلك الفترة ، أصبح الأزهر تحت السيطرة الحكومية بشكل صارم .

وكان التركيز على جاذبية الاسلام بشكل عام ، اقل من التركيز على جاذبية القومية والوحدة العربية ، وكانت الوحدة العربية مقبولة لدى الحكومات المصرية السابقة للثورة لدعم السياسة الخارجية ، ولكن التطور التاريخي المنفصل لمصر ، والثقافة والحضارة المتميزة التي تنامت في وادي النيل ، جعلتها متباعدة بشاعرها عن جارقتها ، وبدأ نظام عبد الناصر ينظر لبلده كجزء من العالم العربي ، بل وزعيمه الطبيعي . وكان نظام عبد الناصر ينظر لمصر باعتبارها جزءا من العالم العربي وزعيمة له . كما آمنوا بوجوب توظيف هذه الريادة باتجاه الثورة الاجتماعية ، وملكية الدولة والسيطرة على وسائل الانتاج واعادة توزيع الدخل وكلها كانت أساسية لتعزيز القوة الوطنية ، ولإذكاء الدعم الشعبي للنظام .

وقد جرى تسويق الإصلاح الاجتماعي بمصطلحات « الاشتراكية العربية » ، وهي نظام وسط بين الماركسية التي تؤيد صراع الطبقات ، والراسمالية التي تعني سيادة المصالح الفردية وسيطرة الطبقات التي تمتلك وسائل الانتاج ، أما في الاشتراكية العربية فإن المجتمع بأكمله يلتف حول حكومة تصل من أجل الصالح العام . وقد طرحت هذه الفكرة في الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ :

« فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ، والوسيلة الوحيدة لمقاومة التخلف الذي فرض عليها نتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم ، والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقاومة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها ، ذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين المتقدم والتخلف ، بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها ، لقد أصبحت الحرية الآن تعني حرية الوطن وحرية المواطن ، وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية هي الكفاية والعدل . وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية للعودة الى الأمر الطبيعي - أمة واحدة » (١) .

وفي الميثاق أن الديمقراطية السياسية مستحيلة بلا ديمقراطية اجتماعية ، بما يعنى الملكية العامة لوسائل الاتصالات والخدمات العامة الأخرى ، والمصارف ، وشركات التأمين ، والصناعة الثقيلة والمتوسطة ، والأكثر أهمية التجارة الخارجية ، ويجب أن يكون هناك تكافؤ في الفرص ، والرعاية الصحية والتعليم للجميع رجالا ونساء على السواء ، وتشجيع تنظيم الأسرة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات بالوحدة الوطنية ، وكذلك الانقسامات بين الدول العربية ، وأن مصر يجب أن تتناهى بالوحدة العربية ورفض الادعاء بأن هذا يعد تدخلا في شئون الدول الأخرى . وفي السنوات القليلة التي تلت ذلك ، نفذت إجراءات الإصلاح الاجتماعي بصرامة ، وتضمنت تحديد ساعات العمل ، والحد الأدنى للأجور ، وتوسيع مظلة الخدمات الصحية ، وتوزيع نسبة من أرباح الصناعة على التأمين الاجتماعي ، والخدمات الاجتماعية ، وقد أمكن تحقيق هذه الإجراءات بالنمو السريع الذي تحقق لمصر في بداية الستينات ، وبحلول ١٩٦٤ ، توقف النمو ، ولم يعد معدل الاستهلاك الفردي في تزايد .

وحتى فى ذروة نفوذه ، لم ينجح نظام عبد الناصر فى استيعاب كل القوى السياسية للشعب المصرى ، فقد كانت حركته السياسية الرئيسية « الاتحاد الاشتراكى العربى » قناة لنقل نوايا الحكومة الى الشعب ، بدلا من التعبير عن الرغبات الشعبية والمقترحات والشكاوى ، واتهمها الاخوان المسلمون باستغلال مفردات الاسلام كغطاء سياسى لسياساتها العلمانية ، وانتقد الماركسيون « الاشتراكية العربية » ؛ باعتبارها مختلفة عن « الاشتراكية العلمية » ، انقائمة على الاعتراف باختلاف الطبقات وصراعها .

الا ان الناصرية لاقت فى البلدان العربية الاخرى قبولا شعبيا هائلا ومستمرا ، وقد شجعت شخصية عبد الناصر ، ونجاح نظامه ، والانتصار السياسى فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبناء السد العالى ، واجراءات اصلاح الاجتماعى ، والتطلع الى قيادة قوية للدفاع عن القضية الفلسطينية كلها ساعدت على تقوية الأمل فى تحقيق عالم مختلف ، وأمة عربية موحدة مرتبطة بالثورة الاجتماعية الحقبة ، لتتبوأ موقعها المناسب فى العالم ، وكان مما أنعش هذه الآمال الاستخدام الحاذق للصحافة والاذاعة ، التى خاطبت الشعوب العربية من فوق رأس حكوماتها ، وقد عمقت هذه النداءات من الخلافات بين الحكومات العربية ، ولكن الناصرية ظلت رمزا للوحدة والثورة ، وجسدت نفسها فى حركات سياسية ذات منظور واسع ، كحركة القوميين العرب التى تأسست فى بيروت ، وكان لها صدى واسع بين اللاجئين الفلسطينيين .

صعود الناصرية

على مدى الستينات ، ظلت الحياة العامة للبلدان العربية خاضعة لتلك الفكرة عن شكل اشتراكى محايد من القومية العربية وعبد الناصر زعيمها ورمزها ، وبحقيق الاستقلال فى الجزائر عام ١٩٦٢ انتهى فعليا عصر الامبراطوريات الاوربية . وان ظلت بعض المناطق من الشرق الأوسط

تحت السيطرة البريطانية ، التي تجسدت فى أشكال من الحكومات قائمة على أساس احتمال إمكانية استخدام القوة المسلحة ، وفى عدن و « المحميات » من حولها كانت المصالح البريطانية ملحوظة فى الخمسينات ، وكان يجعل تكرير البترول فى عدن مهما وكذلك القاعدة البحرية ، بسبب الخوف من سيطرة أسطول الاتحاد السوفيتى على القرن الأفريقى فى الساحل المقابل من البحر الأحمر ، وتحولت الحماية المتسببة على البلدان المحيطة الى نظام شكل للسيطرة .

انتعاش الوعي السياسى فى عدن والمعزز بصعود الناصرية مع تغيرات معينة كانت تجري حينذاك فى اليمن ، كلها فرضت على البريطانيين رفع درجة المشاركة المحلية فى الحكم ، وتشكل مجلس تشريعى فى عدن ، واتحدت المحميات المحيطة فى فيدرالية انضمت اليها عدن نفسها ، وقد جلبت بعض التنازلات المحدودة مطالب جديدة من الطبقة المتعلمة الصغيرة بين الصال فى عدن ، وأيضا من بين أولئك الذين عارضوا سيطرة الحكام فى الاتحاد الفيدرالى وبتشجيع من مصر ، واندلعت الاضطرابات . وفى عام ١٩٦٦ ، قررت الحكومة البريطانية الانسحاب ، وعندها انقسمت المعارضة الى مجموعتين ، وعندما تم الانسحاب فى ٦٧ ، كانت الجماعية ذات الميول الماركسية فى الحضر هى التى تمكنت من الوصول للسلطة .

وفى الخليج ، لم يكن الضغط هو الذى أدى للانسحاب بمقدار ما كان المفهوم المتغير لوضع بريطانيا العالمى ، وفى عام ١٩٦١ حصلت الكويت على الاستقلال ، وتمكنت الطبقة الحاكمة المستقرة ، من عائلات كبار التجار ، والملتفة حول العائلة الحاكمة ، من ايجاد نوع جديد من الحكومة والمجتمع بالاستفادة من البترول ، وإلى الجنوب فى الخليج أدت إعادة نظر بريطانيا لاستراتيجيتها ولمواردها ، الى قرار حكومتها عام ١٩٦٨ بسحب قواتها المسلحة ، وبهذا انتهت سيطرتها السياسية على كامل منطقة المحيط الهندى بحلول عام ١٩٧١ ، وقد كان هذا القرار بشكل ما مناقضا للمصالح البريطانية فى المنطقة ، وأدى اكتشاف البترول فى أجزاء مختلفة من الخليج واستغلاله على نطاق واسع فى (أبو ظبى) ، الى اضافة أهمية كبيرة على

منطقة كانت في الماضي شديدة الفقر ، وأدى ذلك الى امتداد السيطرة البريطانية من الموانئ الصغيرة على الساحل الى الداخل ، حيث أصبح الترسيم الدقيق للحدود أمرا مهما . ومن خلال النفوذ البريطاني ، نشأ اتحاد هش بين امارات الخليج السبع (الامارات العربية المتحدة) للقيام بالدور التوحيدي الذي مارسه البريطانيون . وتكون من : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ، ولم تنضم اليه قطر أو البحرين، وظل استقلال البحرين مهلدا لفترة ما بادعاءات الإيرانيين بالسيادة عليها بناء على مجادلات تاريخية ، ولكنها عانت فسمحتها عام ١٩٧٠ .

ولقد كان الجزء الوحيد الذي ظل فيه الوجود البريطاني ، هو منطقة لم يكن لها فيها أي وجود رسمي من قبل ، فقد كان حاكم عمان لوقت طويل تحت السيطرة الفعلية لمجموعة صغيرة من المسئولين البريطانيين . ونادرا ما امتد حكمه للداخل ، حيث كانت القوة الفعلية في أيدي امام « الطائفة الاباضية » ، وقد أدت احتمالات العثور على البترول في الداخل في الخمسينات الى توسع سلطة السلطان بدعم من بريطانيا ، وأدى هذا بدوره الى قيام ثورة محلية بدعم من السعودية التي كانت لها مطالباتها الاقليمية ، وراء ذلك الصراع، وكانت المصالح المتضاربة لشركات البترول البريطانية والأمريكية ، غير بعيدة عن المشهد ، وقمعت هذه الثورة بمعونة بريطانية ، وانتهت الامامة ، ولكن في عام ١٩٦٥ اندلعت ثورة أكثر خطورة في الجزء الغربي من البلاد « ظفار » واستمرت بدعم خارجي حتى السبعينات ، ولم يكن السلطان راغبا في تقديم أي تنازلات بالتغيير ، وفي عام ١٩٧٠ خلع السلطان بايعاز من البريطانيين لصالح ابنه .

بحلول الستينات ، لم يكن الشاغل الرئيسي لأولئك المهتمين بظهور القومية العربية منصبا على بقايا الحكم الاستعماري ، ولكن على نوعين آخرين من الصراع بين القوتين العظميين ، وصراع بين الدول التي تحكمها مجموعات ملتزمة بالتغيير السريع أو الثورة على النسق الناصري يشكل عام ، وبين دول تحكمها عائلات حاكمة أو جماعات محافظة تجاه التغيير السياسي الاجتماعي ، ومعادية لانتشار نفوذ الناصرية . وفي سوريا ، كانت

السلطة في يد حزب البعث عام ١٩٦٣ ، تولاهما زعماءه المدنيون بادی الامر ومن بعدهم ضباط الجيش المرتبطون به ، وفي العراق عام ١٩٩٣ ، استقطبت ثورة أخرى أكثر ميلا لنبعث والناصرية ، حكومة الضباط التي شكلتها الثورة عام ١٩٥٨ ، ولكن النقاش حول الوحدة بين العراق وسوريا ومصر أظهر الخلافات في المصالح والأفكار بين ثلاثتهم . وفي السودان ، قامت ثورة عسكرية عام ١٩٥٨ ، واتخذت الحكومة التي أعقبتها سياسة الحياد والتنمية الاقتصادية ، حتى استعيد الحكم البرلماني عام ١٩٦٤ بضغط شعبي . وفي الجزائر ، قامت الحكومة الأولى التي تشكلت بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بيلا ، وخلفتها عام ١٩٦٥ حكومة أخرى أكثر التزاما بالاشتراكية والحياد برئاسة الهوارى بومدين ، وعلى الجانب الآخر كانت هناك ملكيات في مراکش وليبيا والأردن والعربية السعودية ، وكان لتونس وضع غامض ، حيث كان يحكمها بورقبيبة كزعيم لحزب الجماهير الوطني الملتزم بالاصلاحات الواسعة ، ولكنه كان مناهضا لتوسع النفوذ المصري ولعظم الأفكار السائدة عن القومية العربية .

وفي تلك الفترة تعاضم الشعور ، بأمة في مرحلة التكوين ، بالثروة الجديدة والتغيرات الأخرى الناتجة عن استقلال البترول ، فقد أصبحت الموارد البترولية للعرب وبلدان الشرق الأوسط الأخرى آتئذ ، مهمة بالفعل في عالم الاقتصاد وكان لذلك تأثير عظيم على مجتمعات الدول المنتجة للبترول ، العراق والكويت والسعودية وليبيا والجزائر . كانت عائداتهم تصل الى ٢ بليون دولار سنويا واستخدمت بشكل مشثول في العراق والكويت وليبيا والجزائر وبشكل أقل مسئولية في العربية السعودية ، حتى قامت ثورة عائلية خلعت سعود الابن الأكبر لعبد العزيز الذي أصبح ملكا بمجرد وفاة أبيه ، ونصب الأخ الأقدر فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥) ، الذي أوجد البنية الأساسية للمجتمع الحديث فقد وسع من الخدمات الاجتماعية ، ووضع هياكل متقنة متطورة للإدارة ولقوات الأمن والدفاع التي بنيت على أساسها .

وقد بدأت هذه التطورات فى تغيير مكانة الجزيرة العربية فى العالم العربى بطريقتين مختلفتين ، فمن ناحية استطاع حكام السعودية وبلدان الخليج استخدام ثرواتهم لتحقيق وضعية أكثر نفوذا فى الشؤون العربية . وبدوا أيضا فى هذه الفترة فى تقديم العون على نطاق واسع للدول الأكثر فقرا ، ومن ناحية أخرى كانت مجتمعاتهم المتغيرة بشكل سريع قد بدأت فى اجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين من البلدان العربية الأخرى ، وكان ذلك بشكل أقل فى الجزائر والعراق اللتين تتمتعان بتعداد كبير ، وكان بإمكانهما إيجاد العمال المهرة المتعلمين من بين أبنائهما ، ولكن فى السعودية والكويت وبلدان الخليج الأخرى وليبيا ، كان التعداد صغيرا بما لا يفى باحتياجات تنمية الموارد ، وكانت الطبقات المتعلمة قليلة ، والمهاجرون معظمهم من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ما عدا فى ليبيا ، حيث عمل عدد قليل من المصريين ، اذ كانت مصر فى احتياج لجيش عامل كبير بالإضافة الى تنامي الاقتصاد الذى تسيطر عليه الدولة ، مما جعل الحكومة مترددة فى السماح بالهجرة على نطاق واسع . وفى بداية السبعينات ، كانت هناك قرابة نصف المليون مهاجر ، معظمهم من العمال المتعلمين ، حملوا معهم الأفكار السائدة فى البلدان التى أتوا منها : أفكار الثورة الناصرية أو القومية البعثية وحنين الفلسطينيين الذى لا ينتهى للعودة الى وطنهم ، وكانت أفكارهم وآمالهم تميل الى مساندة مصالح مصر عبد الناصر فى استخدام ثروة دول النفط ، كوسيلة لتحقيق كتلة قوية من الدول العربية تحت القيادة المصرية .

أزمة ١٩٦٧

كانت هناك بالفصل خلال الستينات علامات بأن دعاوى الناصرية وادعاءاتها قد ذهبت الى أبعد من إمكاناتها ، وقد أوضح انهيار الاتحاد بين سوريا ومصر فى ١٩٦١ ، وفشل المباحثات اللاحقة حول الوحدة - حدود زعامة عبد الناصر وحدود المصالح المشتركة للبلدان العربية ، وكانت الأحداث فى اليمن أكثر دلالة ، ففي عام ١٩٦٢ توفى الامام الزيدى حاكم البلاد وخلع خليفته بشكل شبه فوري على يد حركة قام بها الليبراليون

المتعلمون في المنفى ، بالاشتراك مع ضباط الجيش النظامي • وبدعم محدود من القبائل • وأصبحت الامامة العتيقة ، الجمهورية العربية اليمنية (وتعرف باليمن الشمالي للتفرقة بينها وبين الدولة التي تأسست بعد الانسحاب البريطاني وأطلق عليها اليمن الجنوبي) ، وقد طالبت المجموعة التي تولت السلطة بالدعم المصري مباشرة ، وأرسلت بالفعل وحشدات من الجيش المصري ، ورغم هذا الدعم كانت مهمة حكم البلاد أكبر من قدرة الحكومة الجديدة • فتلك البلاد كان الامام يحكمها بشكل مباشر ، وكانت متماسكة بفضل المهارات والخبرة المتراكمة للامام واتصالاته ، وقد تمردت بعض أجزاء من الريف ، وهي التي دانت بالولاء للامام ، أو التي تعارض نوعية السيطرة التي حاولت الحكومة فرضها - بدعم من السعودية ، وتلا ذلك سنوات من الحرب الأهلية كان الصراع فيها مختلطاً بين الجماعات المحلية ، وأيضاً بين مصر والملكيات التقليدية ، ولم يكن أى من الجانبين قادراً على هزيمة الطرف الآخر ، وتمكن الذين يتلقون الدعم المصري من السيطرة على المدن الرئيسية والطرق التي تربطها فقط • ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على معظم الريف ، وتورط جيش مصري كبير ظل يحارب لعدة سنوات في ظروف غير عادية •

وقد بانّت حدود القوة المصرية والعربية بشكل أكثر تعظيماً في أزمة أكبر وهي تلك التي حدثت عام ١٩٦٧ ، والتي جرت مصر ودولا عربية أخرى لمواجهة مأساوية مباشرة مع إسرائيل ، كان من المحتم أن تدفع ديناميكيات السياسة الناصرية بعبد الناصر الى وضع البطل القائد للحرب فيما كان يعتبره معظمهم القضية المركزية أو المحورية ، وهي علاقاتهم بإسرائيل • وفي عام ١٩٥٥ كانت الحكومة العسكرية المصرية قد بدأت في تأكيد قيادتها ، كما أدت أحداث ١٩٥٦ والسنوات التي تلتها الى تحويل ميد الناصر الى رمز للثورة العربية ، ولكن فيما وراء ذلك ، كان هناك اتجاه معين في السياسة المصرية لجعل مصر زعيمة لكتلة عربية مرتبطة بشكل وثيق ، الى الحد الذي يدفع العالم الخارجى للتعامل معها فقط من خلال الاتفاق مع القاهرة ، وقد كان للأعباء المترتبة على القضية الفلسطينية

والتحدث باسمها خطرهما الواضح ، وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مصر تؤدي ذلك الدور بحذر ، ففي ذلك العام رفضت مصر أن تجر الى المواجهة مع اسرائيل حول خطط اسرائيل لاستغلال مياه نهر الأردن في الري ، ومنذ ذلك الوقت تعرض عبد الناصر لضغوط من جهات مختلفة ، فالنظم المحافظة التي كان بالفعل في عراق معها بسبب الحرب الأهلية في اليمن ، أكدت أن حذره علامة على عدم أيمانه الحقيقي بالقضية التي يدعى تبنيها . وفي سوريا ، كانت السلطة قد أصبحت بين أيدي مجموعة من البعثيين الذين آمنوا بأنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية ، سوى من خلال الثورة الاجتماعية والمواجهة المباشرة مع اسرائيل ، وخلق أمة عربية جديدة .

وفي قلب العلاقات العربية - العربية بدأ يتشكل نسيج جديد ، فمنذ عام ١٩٤٨ والفلسطينيون انقسموا لم يكونوا قادرين على القيام بدور مستقل في المفاوضات حول مصيرهم ، وانهارت قيادتهم ، وكانوا متفرقين بين عدد من الدول ، وكان على الذين فقدوا بيوتهم وأعمالهم بناء حياة جديدة لأنفسهم ، ولم يكن بإمكانهم لعب أى دور إلا تحت سيطرة البلدان العربية وبموافقتها . وفي عام ١٩٦٤ ، أوجدت الجامعة العربية هوية خاصة بهم (منظمة التحرير الفلسطينية) ولكنها كانت تحت سيطرة مصر ، والقوات المسلحة التابعة لها كانت جزءا من الجيوش المصرية والسورية والأردنية والعراقية ، في ذلك الوقت تنامي جيل جديد من الفلسطينيين في المنفى لهم ذكريات عن فلسطين ، وتعلموا في القاهرة أو بيروت ، وتأثروا بالتيارات الفكرية هناك ، وظهرت تدريجيا في أواخر الخمسينات حركة سياسية من نوعين ، منظمة فتح الملتزمة بأن تظل كاملة الاستقلال عن النظم العربية والتي لم تكن مصالحها هي مصالح الفلسطينيين ، وأيضا ملتزمة بالمواجهة المسلحة المباشرة مع اسرائيل ، وعدد من الحركات الأصغر التي خرجت من الناصريين والقوميين العرب في بيروت ، وتحركت تدريجيا باتجاه التحليل الماركسي للمجتمع ، والعمل الاجتماعي والايمان بأن الطريق لاستعادة فلسطين يكمن في الثورة الشاملة في البلدان العربية .

وفي عام ١٩٦٥ ، بدأت هذه الجماعات في القيام بعمليات مباشرة داخل إسرائيل ، وبدأ الاسرائيليون في القصاص ، لا ضد البعث السوري الذي كان يدعم الفلسطينيين ، ولكن ضد الأردن ، ولم تكن هذه الأعمال الاسرائيلية مجرد رد على ما كان يقوم به الفلسطينيون ، وانما كانت نابعة من ديناميات السياسة الاسرائيلية ، فقد استمر سكان اسرائيل في التزايد اساسا بفعل الهجرة ، وفي عام ١٩٦٧ بلغ تعدادهم حوالي ٢٣ مليوناً ، شكل العرب من بينهم قرابة ١٣٪ ، وتزايدت قوتهم الاقتصادية بفضل المعونات من الولايات المتحدة ومن اليهود في العالم الخارجي ، والتنمية من المانيا الغربية، وكانت أيضاً تعزز قوة قواتها المسلحة وخبراتها ، وخاصة في السلاح الجوي ، وكانت اسرائيل تعلم أنها أقوى عسكرياً وسياسياً من جيرانها العرب ، وفي مواجهة التهديدات من أولئك الجيران ، رأت أنه من الأفضل أن تظهر قوتها ، فقد يؤدي ذلك الى اتفاق أكثر استقراراً مما أمكن تحقيقه ، ولكن فيما وراء ذلك ، كانت آمالها تقوى في غزو بقية فلسطين وانهاء الحرب التي لم تنته في ١٩٤٨ .

وتجمعت كل هذه الخطوط في عام ١٩٦٧ ، ففي مواجهة أعمال الردع الاسرائيلية ضد الدول العربية ، والتقارير التي قد لا يكون لها أساس عن هجوم اسرائيل وشيك على سوريا ، طلب عبد الناصر من الأمم المتحدة سحب قواتها المتمركزة على الحدود المصرية مع اسرائيل منذ حرب السويس ١٩٥٦ ، وعندما تم ذلك أغلق مضيق العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، ويبدو أنه تصور أن ليس لديه ما يخسره ، فاما أن تتدخل الولايات المتحدة في اللحظة الأخيرة للتفاوض حول تسوية سياسية ، مما يمكن أن يصبح نصراً له ، أو اذا كانت العرب ، فإن قواته المسلحة والمدربة بمعونة الاتحاد السوفيتي سوف تكون قادرة على الانتصار ، وكان يمكن أن تكون نظراته صائبة لو كان للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على سياسة اسرائيل ، حيث كان هناك تيار داخل الحكومة الأمريكية يميل الى حل المشكلة سلمياً ، فالعلاقات بين القوى الأعظم وعملاتها ليست بسيطة على الإطلاق ، ولكن الاسرائيليين لم يكونوا على استعداد لاعطاء مصر انتصاراً

سياسيا لا يعكس موازين القوى بينهما ، ويدورهم لم يكن لديهم ما يخسرونه ، فكانوا يتوقعون انهم أقوى عسكريا . واذا لم تجر الأمور لصالحهم على غير المتوقع فبإمكانهم دائما الاعتماد على العون الأمريكي . ومع ارتفاع التوتر ، وقعت الأردن وسوريا اتفاقيات عسكرية مع مصر ، وفي ٥ يونيو هاجمت اسرائيل مصر ودفرت قواتها الجوية ، وفي الأيام القليلة التي تلت ذلك من القتال ، احتل الاسرائيليون سيناء حتى قناة السويس ، والقدس ، والجزء الفلسطيني من الأردن وجزءا من جنوب سوريا هو مرتفعات الجولان ، قبل التوصل الى الاتفاق على وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة الذي أنهى القتال .

كانت الحرب نقطة تحول من عدة نواح مختلفة ، فالاحتلال الاسرائيلي للقدس وواقع أن الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين أصبحت الآن تحت السيطرة اليهودية ، أضاف بعدا جديدا للصراع ، وغيرت الحرب من موازين القوى في الشرق الأوسط ، وأصبح واضحا أن اسرائيل أقوى عسكريا من الدول العربية مجتمعة ، وغير ذلك من علاقة كل منها (الدول العربية) مع العالم الخارجي ، وما كان يعتبر - صوابا أو خطأ - تهديدا لوجود اسرائيل آثار تعاطفا في أوروبا وأمريكا ، حيث كانت ذكريات مصير اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ما زالت ماثلة ، كما ان النصر الاسرائيلي السريع أيضا قد زاد من جاذبيتها كحليف في نظر الأمريكيين . وبالنسبة للدول العربية ، خاصة مصر ، كان ما حدث بكل المقاييس هزيمة كشفت حدود قدراتها السياسية والعسكرية ، وبالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت أيضا نوعا من الهزيمة ، ولكنها جعلتها أكثر تصميمًا على التعرض لهزيمة أخرى بنفس الجسامة . وتركت الحرب آثارها بشكل عميق على كل الأفراد في العالم عربا كانوا أم يهودا ، وما كان صراعا محليا أصبح الآن صراعا عالميا .

وأهم النتائج على المدى الطويل ، كان احتلال اسرائيل لما تبقى من فلسطين العربية ، القدس وغزة والجزء الغربي من الأردن (يعرف عادة

بالضفة الغربية) ، وأصبح المزيد من الفلسطينيين لاجئين خاضعين للاحتلال الاسرائيلي ، وزاد ذلك من الاحساس بالهوية الفلسطينية ، والقناعة بينهم بأنه في النهاية لا مناص من الاعتماد على أنفسهم فقط ، وظهرت أيضا مشكلة أمام اسرائيل والبلاد العربية والدول العظمى ، فهل تظل اسرائيل على احتلالها لما غنمته من الأراضي ؟ أم تتنازل عن الأرض مقابل تسوية سلمية مع الدول العربية ؟ وهل يجب أن يكون هناك نوع من الهوية السياسية للفلسطينيين ؟ وكيف يمكن للبلاد العربية أن تستعيد الأرض التي فقدتها ؟ وكيف يمكن للقوى الكبرى أن تتوصل لتسوية تمنع حدوث حرب أخرى قد يدفعون للدخول فيها ؟ .

وكان من الممكن أن يتقدم المنتصرون بنوع من المبادرة تفتح الطريق أمام اجابة ما عن هذه الأسئلة ، ولكن هذه المبادرة لم تتحقق ، ربما لأن الاسرائيليين قد احتاجوا لوقت طويل لهضم نتائج مثل هذا النصر السريع الكامل واستيعابه . وتمترست كل الأطراف في مواقع جديدة ، فوجد الفلسطينيون أنفسهم موحدين تحت الحكم الاسرائيلي ، وطالبوا بحقوقهم في وطن مستقل منفصل ، وبدأ الاسرائيليون في ادارة الأراضي المحتلة كجزء من اسرائيل ، ونجح مجلس الأمن في الأمم المتحدة أخيرا في الاتفاق على القرار ٢٤٢ ، ويسود بمقتضاء السلام في حدود آمنة ومعترف بها ، وتسحب اسرائيل من أراض احتلتها ، وتؤدي التعويضات للاجئين ، وكان هناك عدم اتفاق حول تفسير ذلك ، هل تسحب اسرائيل من كل المناطق أو بعضها، وهل يعتبر الفلسطينيون دولة أو جمهرة من المهاجرين الأفراد ؟ وتبنى الزعماء العرب قراراتهم الخاصة في مؤتمر عقد في الخرطوم في سبتمبر ١٩٦٧ ، وقرروا عدم الاعتراف بالاحتلال الاسرائيلي ورفضوا مبدأ المفاوضات ، وهنا أيضا كان هناك اختلاف في التفسيرات المختلفة بالنسبة لمصر والأردن على الأقل ، وظل الطريق مفتوحا أمام التسوية السلمية .

الفصل الخامس والعشرون

توحد العرب وتفرقهم (بعد ١٩٦٧)

الزمة ١٩٧٣

عاش عبد الناصر ثلاث سنوات بعد هزيمته ، ولكن وضعه الدول اهتز بشدة : فقد تأثرت علاقاته ببريطانيا وأمريكا باتهاماته لهما ، واعتقاده بأنهما عاونتا اسرائيل عسكريا خلال حرب ١٩٦٧ ، علاوة على اصرار أمريكا على عدم انسحاب اسرائيل الا مقابل السلام، وبضعف موقفه حيال الحكام العرب بانكشاف حدود قدراته . وقد كان أحد نتائج حرب ١٩٦٧ أن أوقف الخسائر في اليمن ، وانسحبت قواته منها بمقتضى اتفاقية مع العربية السعودية .

أما داخل مصر ، فقد ظل وضعه قويا ، وفي نهاية ذلك الأسبوع المصري من يونيو ١٩٦٧ أعلن تنحيه ، ولكن ذلك حرك احتجاجا شعبيا في مصر وبعض الدول العربية الأخرى ، ربما كان ذلك راجعا لبراعة التنظيم ، وربما أيضا بسبب الاحساس بأن استقالته سوف تكون أعمق من الهزيمة ، فقد ظلت سيطرته على المشاعر الشعبية في الدول العربية الأخرى قوية تقديرا لشخصه ولقدرة مصر المحترفة بها لديهم ، كما كان أيضا الوسيط الذي لا يمكن الاستغناء عنه بين الفلسطينيين ومن آواهم . وفي سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، تنامي الشعور الوطني الفلسطيني ، وتزايدت قوة « فتح » وسيطرت منذ عام ١٩٦٩ على منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدى ذلك الى عدد من الأعمال الفدائية ضد اسرائيل ، وانصبحت أعمال الردع الاسرائيلية على الأراضي التي كان للفلسطينيين فيها بعض من حرية الحركة . وفي عام ١٩٦٩ ، تمكنت مصر من التدخل لعقد اتفاقية

بين الحكومة اللبنانية والمنظمة ، تحدت بموجبها الضوابط التي يمكن للمنظمة أن تعمل من خلالها بحرية في جنوب لبنان ، وفي العام التالي ١٩٧٠ ، اندلع قتال عنيف في الأردن بين الجيش وجماعات الميليشيات الفلسطينية التي بدا أنها توشك أن تتولى السلطة في البلاد . واستطاعت الحكومة الأردنية فرض سيطرتها وانتهت حرية حركة الجماعات الفلسطينية ، ومرة أخرى كانت وساطة عبد الناصر هي التي أعادت السلام بين الطرفين .

توفي عبد الناصر فوراً بعد ذلك ، ولابد أن المشهد غير العادي في جنازته ، للملايين سيكون في الطرقات كان يعنى شيئاً بالتأكيد ، وعلى الأقل ، كان من الصعب تصور مصر أو العالم العربي بلونه في تلك اللحظات ، وكان موته نهاية لحقبة الأمل في عالم عربي موحد يخلق من جديد .

وخلف عبد الناصر رفيقه لفترة طويلة أنور السادات (١٩١٨ - ١٩٨١) ، وبدا للوهلة الأولى أن مصر ستمضي على نفس المسار ، وفي البلدان العربية الأخرى أيضاً تولت التغييرات حتى عامي (١٩٦٩ - ١٩٧٠) حين تولى الحكم أشخاص بدا كما لو كانوا سينتهجون سياسة مشابهة للناصرية أو على الأقل منسجمة معها ، ولم تكن هناك تغييرات أساسية في ذلك الوقت في مراكش أو تونس فقد ظل الملك « الحسن » ومن حوله في الحكم ، وبورقيبة وحزب « المستور الجديد » في تونس ، وفي الجزائر تحقق التغيير في الجماعة الحاكمة قبل ذلك بسنوات قليلة ، وإلى الشرق حكم فيصل في السعودية ، والملك حسين في الأردن ، والعائلات الحاكمة في دول الخليج ، أما في ليبيا ، فقد أطاحت تركيبة مألوفة من ضباط الجيش والمثقفين الراديكاليين بالملكية عام ١٩٦٩ ، وبعد فترة برز من بين المجموعة الحاكمة رمز مسيطر على الضباط ، هو معمر القذافي ، وفي السودان قامت جماعة مشابهة بقيادة جعفر النميري ، أسقطت النظام الدستوري في عام ١٩٦٩ ، وفي سوريا كان النظام البعثي متورطاً بصق في هزيمة ١٩٦٧ ، فحلت محله في عام ١٩٧٠ جماعة من الضباط بقيادة

حافظ الأسد ، الذى ينتمى أيضا للبعث ولكنه أكثر حذرا فى سياسته . وفى العراق أيضا ، انتهت فترة من الحكم المهتز ، من ائتلاف بين ضباط الجيش والمدنيين ، بتولى جماعة أكثر تماسكا ، ومرتبطة بالبعث ، للسلطة عام ١٩٦٨ ، وظهر على الفور صدام حسين بصفته أقوى أفرادها . وفى اليمن الجنوبية ، كان عام ١٩٦٩ عاما حرجا ، سقط فيه تحالف القوى الذى استولى على السلطة مع الاستقلال ، وحلت محله جماعة أكثر ماركسية ، وفى شمال اليمن لم تحدث فى تلك السنوات تغييرات حاسمة ، فقد جلبت نهاية الحرب الأهلية الى السلطة تحالفا من عناصر من الجانبين ، وظلت علاقة كل منها بالآخر فى حاجة الى التعريف ، وفى عام ٧٤ تأسس نظام أقل استقرارا بدعم من الجيش وبعض زعماء القبائل الأقوياء .

فى عام ١٩٧٣ ، وقعت أحداث لا تقل درامية عن أحداث عام ١٩٦٧ ، وكانت علامة على مرحلة جديدة من مسيرة الوحدة العربية واعادة تأكيد الاستقلال فى وجه القوتين العظميين ، ومرة أخرى كانت هناك مواجهة مع اسرائيل : كانت الرغبة فى تعويض هزيمة ١٩٦٧ قائمة قبل وفاة عبد الناصر ، وتجلت فى (حرب الاستنزاف) على طول قناة السويس ، واعادة تسليح الجيش المصرى والسورى من قبل السوفيت ، وفى بداية السبعينيات ، كان رئيس مصر الجديد « السادات » ، قد أجرى تغييرات معينة فى السياسة عندما طلب منجيب الخبراء والفنيين السوفيت ، ولكن الجيش ظل قائما على التسليح والتدريب السوفيتي ، وفى أكتوبر ١٩٧٣ شن هجوما مفاجئا على القوات الاسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة ، وفى نفس اللحظة وبالاتفاق المسبق هاجم الجيش السورى الاسرائيليين فى الجولان .

فى الاندفاع الأولى من القتال ، نجح الجيش المصرى فى عبور القناة وبناء الجسور ، واحتل السوريون جزءا من الجولان ومكنتهم الأسلحة التى وفرها الروس من تحييد سلاح الجو الاسرائيلي الذى حقق النصر فى عام ١٩٦٧ ، وفى الأيام القليلة التالية انعكس المد العسكرى ، وعبرت القوات الاسرائيلية باتجاه دمشق ، وكان نجاحهم راجعا للمعدات التى أرسلتها الولايات المتحدة على عجل ، إضافة الى المهارات العسكرية ، وكذا جزيئا

للخلافات السياسية بين مصر وسوريا (*) ، التي سرعان ما كشفت عن نفسها ، وأظهرت العمليات العسكرية مرة أخرى التفوق العسكري الإسرائيلي ، ولكن الحرب لم تكن هزيمة للعرب لا في أعين العرب ولا في أعين العالم ، إذ أظهرت الهجمات تخطيطا دقيقا وتصميما جادا ، واكتسبت التعاطف والدمع المالى والعسكري من البلدان العربية الأخرى ، وانتهت بإيقاف إطلاق النار الذى فرضه نفوذ القوى العظمى ، الذى أظهر أن الولايات المتحدة لن تقبل الهزيمة لإسرائيل، كما لن يقبل السوفيت بهزيمة مصر ، وأنهما غير راغبين فى السماح بتصاعد الحرب بطريقة قد تجرهما إليها .

وقد كان جانب من أسباب تدخل القوى العظمى القوى هو قيام العرب باستخدام أمضى أسلحتهم ، وهو القدرة على فرض حظر على صادرات النفط . فللمرة الأولى ، وربما الأخيرة استخدم هذا السلاح بنجاح ، فقد قررت البلدان العربية ، المنتجة للنفط تخفيض انتاجها طالما ظلت إسرائيل على احتلالها للأراضي العربية ، وفرضت السعودية حظرا كاملا على الصادرات للولايات المتحدة وهولندا ، وهما الأكثر تعاطفا مع إسرائيل من بين الدول الأوروبية ، وكانتا أيضا مركز السوق الحرة للبترول .

كانت آثار هذه القرارات قاسية ؛ لأنها واكبت تغييرا آخر اتجهت الدول المصدرة للبترول (أوبك) إليه منذ زمن ، فقد ارتفع الطلب على

(*) القزائما عبارات المؤلف حرصا على الأمانة العلمية ، ولكننا نرى أنه جانب الصواب فى حديثه عن التفوق الإسرائيلى لأمرين أولهما أن العرب لم يكونوا يهاجمون إسرائيل ، بل ترسانة الجيش الأمريكى بأكملها ، والثانى أن إسرائيل لم تشء تلج أن تزحف الجيش المصرى من مواقعه ، وفشلت فى انتزاع مدينة السويس . ولولا الفخائر الفادحة التى منيت بها لم سارعت بتوقيع اتفاقية فض الاشتباك ثم قبول إخلاء سيناء بأكملها . وأخيرا فالانتصار فى الحرب لا يقيم بالعمليات العسكرية ، بل بالنتائج السياسية والاقتصادية التى تحققها العمليات العسكرية ، وهذا ما حدث بالضبط فى حرب أكتوبر ، ولو انصبت العرب آنذاك لمنصبحة القيادة المصرية ، لكانت دولة فلسطين قائمة الآن فى قطاع غزة والضفة الغربية بأكملها ، ولكانت الجولان قد عادت إلى سوريا بأكملها ، ولكانت إسرائيل وجدت نفسها رغما عن إرادتها تنوب فى المحيط العربى وتعود لفلسطين عروبتهما تدريجيا بحكم التفوق العددي للعرب المقيمين هناك ، والذين من المقدر أن يزيد عددهم على عدد الإسرائيليين بحكم الفارق فى معدل المواليد - (المحرر) .

بترول الشرق الأوسط بتزايد احتياجات الدول الصناعية للإنتاج وازدادت الأوبك قوة وتصميما على زيادة حصتها من الأرباح ، التي كانت أقل من المقدار المدفوع كضرائب على استهلاكه في البلدان المستوردة للبترول ، وبنهاية عام ١٩٧٣ ، قررت الأوبك رفع أسعار البيع بمقدار ٣٠٪ ، وكانت إيران والدول العربية المحرك الرئيسي وراء هذا القرار بالزيادة (كانت الزيادة في سعر المستهلك أقل من ذلك ؛ لأن الضرائب والتكاليف الأخرى لم ترتفع بنفس المقدار) .

هيمنة النفوذ الأمريكي

في غضون بضعة سنين ، أصبح واضحا أن ما كان يبدو في البداية إعلانا عن الاستقلال السياسي والاقتصادي ، كان في الواقع الخطوة الأولى باتجاه المزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة ، وقد بدأ هذا الاتجاه في مصر كما هو الحال في كافة المشروعات العربية في العشرين عاما الأخيرة تفريبا ، فبالنسبة للسادات لم تكن حرب ١٩٧٣ ضرورية لتحقيق انتصار عسكري ، وإنما لصدمة القوتين العظميين لكي تتقدما باتجاه المفاوضات لتحقيق تسوية ما للمشاكل بين العرب وإسرائيل ، ولمنع المزيد من الأزمات التي قد تؤدي إلى مواجهة خطيرة ، وهو ما حدث بالفعل ، ولكن بشكل زاد من قوة ونفوذ ومشاركة إحدى القوتين العظميين ، وهي الولايات المتحدة ، فقد تسخت أمريكا بحزم في الحرب ، في البداية لتزويد إسرائيل بالأسلحة لمنع هزيمتها ، وبعدها لتحقيق توازن في القوى يؤدي إلى التسوية ، وفي العامين التاليين أدت الوساطة الأمريكية إلى اتفاق سوري إسرائيلي تنسحب إسرائيل بمقتضاه من بعض المناطق السورية التي احتلت في ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ، واتفاقيتين مماثلتين مع مصر ، وكانت هناك محاولة قصيرة مجهضة لجمع القوى العظمى وإسرائيل والدول العربية في مؤتمر عام تحت رعاية الأمم المتحدة ، ولكن الخط الاسمي للسياسة الأمريكية حتى تلك اللحظة كان إبعاد روسيا عن الشرق الأوسط ، ودعم إسرائيل ماديا وسياسيا وعسكريا لجرها للمفاوضات مع الدول العربية تنسحب بمقتضاها من مناطق محتلة في مقابل السلام ، مع إبقاء منظمة التحرير الفلسطينية خارج المفاوضات إكراما لإسرائيل ، ما لم تعترف المنظمة بإسرائيل .

وتغيرت السياسة لفترة قصيرة عام ١٩٧٧ ، حين حاول رئيسى أمريكى جديد (جيمى كارتر) صياغة منهج مشترك للمشكلة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وإيجاد طريقة لجلب الفلسطينيين الى عملية المفاوضات ، ولم تسفر هذه الجهود عن شيء لسببين : كان أولهما المعارضة الاسرائيلية التى تزايدت عندما تولت السلطة حكومة وطنية ، أكثر تشددا برئاسة مناحم بيجين ، وقرار السادات المفاجئ فى نوفمبر ١٩٧٧ بالذهاب للقدس واعطاء اسرائيل فرصة للسلام من خلال التفاوض المباشر .

وقد كان واضحا فى ذهن السادات الرغبة فى وضع نهاية للحروب المتتابة التى لن يستطيع العرب الانتصار فيها ، ومنظور أوسع لمفاوضات مباشرة ترعاها الولايات المتحدة ، وتستبعد الاتحاد السوفيتى كعامل فعال فى الشرق الأوسط ، وبمجرد أن يسود السلام بين مصر واسرائيل ، تصبح مصر حليفا أكثر أهمية لأمريكا ، وتداعيات ما يعقب ذلك فى مجال الدعم الاقتصادى ثم تحقيق موقف أمريكى أكثر تفهما لمطالب العرب الفلسطينيين ، أما فى ذهن الحكومة الاسرائيلية فى ذلك الوقت ، فقد كان الهدف مختلفا : تحقيق السلام مع أقوى وأعظم أعدائها وإن أدى الأمر الى الانسحاب من سيناء ، وعليه تصبح يلها طليقة فى تحقيق الهدف الأساسى لسياستها ، زرع المستوطنات فى الضفة الغربية المحتلة توطئة لضمها تدريجيا ، ولتصبح قادرة على التعامل بشكل ايجابى حيال أية خصومة مع سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية . وفى المفاوضات التى تلت رحلة السادات ، كان السؤال المحورى حول العلاقة التى يتعين تحقيقها بالسلام المصرى الاسرائيلى ومستقبل وضع الضفة الغربية ، وعندما تم التوصل الى اتفاق فى النهاية بمعونة الوساطة الأمريكية عام ١٩٧٨ فى « كامب ديفيد » ، وضحت سيادة الرأى الاسرائيلى على الرأى المصرى ، وإلى حد ما أيضا على الموقف الأمريكى حول هذه المسألة الأساسية ، فطبقا للاتفاقية ، يكون هناك سلام رسمى بين مصر واسرائيل ، ونوع من الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، يؤدى بعد خمس سنوات الى مفاوضات حول الوضع النهائى ، ولكن بلا رباط رسمى بين المسألتين ، وفى المفاوضات التالية

حول الحكم الذاتي سرعان ما اتضح أن أفكار إسرائيل كانت مختلفة بشكل كبير عن الأفكار المصرية أو الأمريكية ، ورفضت إسرائيل تجسيد سياستها الاستيطانية في المناطق المحتلة (*) .

واغتيل الرئيس السادات عام ١٩٨١ على أيدي أفراد جماعة من المعارضين لسياسته ، كانوا يهدفون لاستعادة الأسس الإسلامية للمجتمع المصري ، ولكن الخطوط الرئيسية لسياسته استمرت في عهد خليفته حسني مبارك ، وعلى مدار السنوات القليلة التالية ازداد التقارب مع الولايات المتحدة ، وتلقت مصر كميات كبيرة من الدعم المالي والعسكري وأعلن الفلسطينيون ومعظم البلدان العربية رفضهم لتلك الاتفاقية مع إسرائيل بدرجات متفاوتة ، واستبعدت مصر رسميا من الجامعة العربية التي نقلت مقر رئاستها من القاهرة الى تونس ، ورغم ذلك كانت الميزة المكتسبة من التقارب مع أمريكا من الضخامة والوضوح؛ لدرجة أن عددا من البلاد العربية اختطت لنفسها ذات الاتجاه : مراكش وتونس والأردن وبشكل خاص الدول المنتجة للبترو في شبه الجزيرة العربية ، وبعد ذروة تقوذهم في ١٩٧٣ ، سرعان ما أصبح واضحا أن الثروة التي تأتي من البترول يمكن أن تولد ضعفا لا قوة .

وبكل المقاييس كانت تلك الثروة ضخمة بالتأكيد ، ففيما بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ تنامت عائدات البترول السنوية للبلدان العربية الرئيسية بشكل هائل ، فالسعودية من ٤٣٥ إلى ٣٦ بليون دولار ، والكويت من ١٧ إلى ٩٢ بليون دولار ، والمراق من ١٨ إلى ٢٣٦ بليون دولار ، وليبيا من ٢٢ إلى ٨٨ بليون دولار وبعض البلدان الأخرى زادت من إنتاجها بشكل كبير، خاصة قطر وأبو ظبي ودبي وتوسعت سيطرة الدول على مواردها ، وبحلول عام ١٩٨٠ كانت كل الدول المنتجة الرئيسية

(*) يغفل الكاتب هنا بعض الحقائق الهامة ، وهي أن كامب ديفيد أعادت لمصر سيناء ، وكان من الممكن أن يعيد لسوريا الجولان ، وأنها كان من الممكن أن توفر للفلسطينيين اعترافا بشرعية سلطتهم وحكما ذاتيا في جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو ما يسهون له الآن بعد أكثر من عشرين عاما على تلك الاتفاقية التي لم يستطع الكثير من القدر العرب آنذاك أن يدركوا أهميتها وقيمتها الكبرى - (المحرر) .

أما قد أعمت انتاج البترول ، أو شاركت بنصيب أكبر في رأسمال الشركات العاملة ، وإن ظل للشركات المتعددة الجنسيات وضع قوى في النقل والبيع ، وأدت الزيادة في الثروة الى المزيد من الاعتماد على الدول الصناعية ، فهم العملاء الرئيسيون في سوق البترول . وفي خلال السبعينيات ، توقفت ظاهرة تزايد الطلب عن الكم المعروض بسبب الكساد الاقتصادي ، ومحاولات الحد من استهلاك الوقود ، وتزايد انتاج الدول من غير أعضاء الأوبك ، فضعف الموقف التفاوضي وتفككت وحدة الأوبك ، ولم يمكن الاتفاق على مستوى مرتفع موحد من الأسعار ، وكان على تلك الدول التي لها عائدات بترولية تفوق قدراتها على الانفاق التنبؤ بسبب محدودية السكان والموارد الطبيعية ، كان عليها أن تستثمر الفائض في أى مكان وغالبا في الدول الصناعية ، وكان عليها اللجوء للدول الصناعية أيضا للحصول على السلع الرأسمالية والخبرات التقنية ، التي كانوا بحاجة إليها لتطوير الاقتصاد وبناء قواتهم المسلحة .

وقد كان لذلك الاعتماد المتزايد وجه آخر فاستخدام البلدان العربية سلاح المقاطعة عام ١٩٧٣ ، بين للدول الصناعية حدود امكانية الاعتماد على بترول الشرق الأوسط ، وبمرور هذا العقد كانت هناك مؤشرات بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتدخل بالقوة اذا تعرضت وارداتها من البترول مرة ثانية للتهديد ، سواء أكان ذلك نتيجة الثورات في الدول المنتجة ، أم بسبب خطر توسع النفوذ السوفيتي في بلدان الخليج ، إلا أن التدخل يجب أن يظل الملجأ الأخير ، حيث ظل اعتماد الولايات المتحدة في هذا الشأن على حلفائها الرئيسيين في منطقة الخليج والسعودية وإيران ، وبنهاية السبعينيات تغير الموقف ، فقد أذكي الاحتلال الروسى لأفغانستان في عام ١٩٧٩ المخاوف بأن الاتحاد السوفيتي ينوى بسط نفوذه على بلاد المحيط الهندي ، وأطاحت الثورة الإيرانية ١٩٧٨/١٩٧٩ بالشاه أقوى حلفاء الولايات المتحدة ، وحلت محل حكومته حكومة ملتزمة بتحويل إيران الى دولة اسلامية حقيقية كمقدمة لتضحيات مماثلة في البلدان الاسلامية الأخرى ، وكذا خطر انتشار هذه الثورة غربا الى البلاد المجاورة بما قد يؤثر على النظام السياسي لدول الخليج وعلاقاتها بالولايات المتحدة ،

وقد أدت مثل هذه الاعتبارات الى صياغة خطط أمريكية للدفاع عن الخليج عند الحاجة وذلك بالاتفاق مع بلدان الشرق الأوسط التي كانت مستعدة للتعاون ، وقد حاولت معظم دول الخليج أن تحافظ على مسافة بينها وبين التحالف الكامل مع الولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٨١ شكلت السعودية والدول الأصغر فيما بينها « مجلس التعاون الخليجي » .

وقد كان الانفتاح على الغرب أكثر من مجرد تغيير خاطيء على السياسة الخارجية والعسكرية ، فكان أيضا تغيرا في مواقف وسياسات معظم الحكومات العربية من الناحية الاقتصادية ، وكانت تغيرا عرف في مصر باسم الانفتاح ، وصدر بشأنه القانون في ١٩٧٤ وقد أدت اليه بعض الأسباب : أولا قوة الولايات المتحدة كما تجلت في حرب ١٩٧٣ وما بعدها، وثانيا الحاجة للقروض الأجنبية والاستثمار من أجل تطوير الموارد واكتساب القوة ، وربما أيضا للوعي المتزايد بحدود سيطرة الدولة على الاقتصاد وكذا ضغوط المصالح الخاصة .

وقد تضمن الانفتاح عمليتين وثيقتي الارتباط ببعضهما البعض ، فمن ناحية ، كان هناك تغير في التوازن بين القطاعين العام والخاص في مجال الاقتصاد ، فبخلاف لبنان التي لم يكن فيها عمليا أى قطاع عام ، اتجهت البلاد الأكثر التزاما بالاستثمار الخاص نحو تحقيق السيطرة العامة (الحكومية) على بعض المجالات ، حيث لم تكن هناك أية امكانية للنمو السريع بدون الاستثمار والتوجيه الحكومي ، ففي العربية السعودية على سبيل المثال أمنت صناعة البترول وامتلكت الدولة المشاريع الصناعية الكبرى الجديدة ، الا أن مجالات أوسع انفتحت في بعض البلدان أمام المشروعات الخاصة في الزراعة والصناعة والتجارة ، وكان ذلك أكثر وضوحا في مصر حيث شهدت السبعينيات تغيرا واسعا وسريعا مختلفا عن اشتراكية الدولة في الستينيات ، وفي تونس ، واجهت تجربة الدولة في محاولتها للسيطرة على الواردات والصادرات وكذا في الانتاج الصناعي والتوزيع الداخلي صعوبات ، وشهد عام ١٩٦٩ نهاية التجربة وجرت في سوريا والعراق أيضا - برغم المبادئ الاشتراكية لحزب البعث - تغيرات مشابهة .

وثانيا ، كان الانفتاح يعنى انفتاحا على الاجنبى ، خاصة نحو الاستثمار والمشروعات الغربية ، ورغم تراكم رأس المال من انتاج البترول ، لم تكن الموارد الرأسمالية للبلدان العربية كافية للنمو والتطوير السريع والواسع المدى ، الذى كانت معظم الحكومات ملتزمة به ، وجرى تشجيع الاستثمارات من الولايات المتحدة وأوروبا ومن الهيئات المالية بالضمانات والامتيازات الضريبية ، وخففت القيود على الواردات ، وكانت النتائج بشكل عام ، أقل من المتوقع ، فلم يأت الكثير من رأس المال الاجنبى الى تلك البلاد التى كانت فى معظمها أنظمة غير مستقرة ، وفرص الربح فيها غير مؤكدة . بل جاء معظم المعون من حكومات أو وكالات دولية ، وجرى توظيفه فى مجالات اعادة التسليح والبنية الأساسية والمشروعات الطموحة وقد قدمت بعض المعونات بشروط صريحة أو ضمنية ، وأدى ضغط صندوق النقد الدولى على مصر لتخفيض العجز ، الى محاولة لرفع أسعار الغذاء أثارت اضطرابات خطيرة عام ١٩٧٧ ، كما أن تخفيف القيود على الواردات كان يعنى أن تواجه الصناعات الأهلية الصغيرة منافسة من الصناعات الأمريكية والغربية واليابانية الراسخة ، على الأقل فى خطوط الانتاج التى تتطلب خبرات تقنية وعملية عالية ، وكانت النتيجة أن تجسدت الدول العربية ، كمعظم بلدان العالم الثالث ، فى وضع يمكنها فقط من انتاج السلع الاستهلاكية لأنفسها ، مع الاستمرار فى الاعتماد على استيراد المنتجات ذات التقنية المتقدمة .

وفاة عبد الناصر وأحداث السبعينات

أضعفت وفاة عبد الناصر وأحداث السبعينات من أوهام الاستقلال والوحدة . ولكن وبشكل ما ، ترسخت الروابط من عدة نواح بين بعض الدول العربية خلال نفس الفترة ، وتنأى وجود بعض المنظمات العربية عن ذى قبل ، وأصبح بعضها أكثر فعالية ، وفقدت الجامعة العربية بعد طرد مصر منها الكثير من سلطاتها التى كانت محبودة على العوام ، ولكن حجم عضويتها تزايد ، فانضمت اليها موريتانيا فى غرب إفريقيا ،

وجيبوتي والصومال في شرق أفريقيا ، رغم أنهم ليسوا عرباً (*) ، ولم ينظر اليهم كمرب ، وكان قبولهم علامة على غموض لفظ « العرب » ونجح أعضاء الجامعة في الأمم المتحدة وفي الهيئات الدولية الأخرى في انتهاز سياسة مشتركة ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

وضاقت فجوة اختلافات المصالح بين الدول ذات الموارد البترولية وتلك التي ليس لها مثل هذه الموارد ، بإنشاء مؤسسات مالية اقتصادية أمكن من خلالها إعطاء جزء من ثروات الدول الغنية أو أقراضه للدول الأقل غنى ، وقد كان بعض هذه المؤسسات أوسع من مجرد كيان وطني ، فنشأ الصندوق الخاص الذي أنشأته الأوبك ، والصندوق الذي أنشأته منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك) والصندوق العربي للاقتصاد والتنمية الاجتماعية ، وصناديق أخرى أنشأتها دول منفردة مثل الكويت والسعودية وأبو ظبي ، وبنهاية السبعينات أصبح حجم الدعم كبيراً جداً .

ففي عام ١٩٧٩ ، قدمت الدول المنتجة للبترول للدول النامية ٢ مليار دولار أمريكي بما يمثل ٢٩٪ من إجمالي الناتج القومي (للبلدان المانحة) . وكانت هناك أنواع أخرى من الروابط أكثر أهمية ، فقد كانت روابط بين أفراد وكندا بين المجتمعات التي كانوا جزءاً منها ، فالثقافة المشتركة في طور التكوين . واستمر التوسع في التعليم ، الذي بدأ عند الاستقلال ، في كل البلاد بدرجات متفاوتة ، وبحلول عام ١٩٨٠ ، كانت نسبة الأولاد الذكور في سن المدرسة الابتدائية الذين التحقوا بالمدارس ٨٨٪ في مصر ، و ٥٧٪ في السعودية ، وبالنسبة للإناث ٩٠٪ في العراق ، و ٣١٪ في العربية السعودية ونسبة المتعلمين في مصر كانت ٥٦٫٨٪ للرجال ، و ٢٩٪ للنساء ، وفي مصر وتونس كان قرابة ثلث طلاب الجامعات من الإناث ، وفي الكويت كان أكثر من ٥٠٪ منهن ، وحتى في السعودية كانت النسبة قرابة الربع وكانت المدارس والجامعات من نوعيات مختلفة ، فالحاجة لتعليم أكثر ما يمكن من أفراد بأسرع ما يمكن كانت تعني فصولاً كبيرة

(*) رأى في حاجة إلى تمحيص . فقد رتب الإسلام إلى حد ما الفتح بين الزنوجة واللوية في غرب أفريقيا ، وشرقها - كما سبق أن رتب - إلى حد ما أيضاً - الفرق بين العرب والبربر في شمال أفريقيا - (المراجع) .

العدد ، ومعلمين على غير تدريب كاف ، ومبان غير مناسبة ، وقد كان العامل المشترك في معظم المدارس هو التركيز على التعليم بالعربية ، وتغريس المواد الأخرى من خلال العربية ، وأصبحت العربية بالنسبة الى أغلبية من تخرجوا من المدارس أو من الجامعات ، هي اللغة الوحيدة التي يجيدون التعبير بها ، والوسيط الذي يرون العالم من خلاله ، وقد قوى هذا من الوعي بالثقافة المشتركة بين كل من يتحدثون العربية .

وانتشرت هذه الثقافة والوعي المشترك من خلال وسيط جديد ، فقد ظلت الاذاعة والسينما والصحف على أهميتها ولكن زاد من نفوذها وتأثيرها التلفاز ، وكان عقد الستينات هو العقد الذي أنشأت فيه الدول العربية محطات التليفزيون ، وأصبح التلفاز جزءا من كل بيت ، لا يقل أهمية عن الموقد أو التلاجة لدى كل الطبقات ، عدا شديدي الفقر ، أو سكان القرى التي لا تصلها الكهرباء ، وفي عام ١٩٧٣ كان هناك ما يقدر بنصف مليون جهاز تليفزيون في مصر ، وعدد مقارب في العراق ، و ٣٠٠.٠٠٠ في السعودية ، وكان ما تنقله يشمل الأخبار التي تقدم بطريقة تجتنب الدعم لسياسة الحكومة ، وبرامج دينية في معظم البلدان بنسب متفاوتة ، والأفلام والمسلسلات المستوردة من أوروبا وأمريكا ، وتقدم أيضا تمثيليات وبرامج موسيقية من انتاج مصر ولبنان ، وقد حملت هذه المواد أفكارا وصورا وبرامج تسلية ، دعمت من امكانات انتقالها عبر حدود الدول العربية .

وأدى تنقل الأفراد فيما بينها ، الى نشوء رباط آخر بين الدول العربية ، وازدادت في تلك الحفة قربا بعضها من البعض ، وكانت فترة أصبح فيها الطيران فيها متاحا لطبقة عريضة من السكان، وشيدت المطارات وأصبح لمعظم هذه البلدان خطوطها الجوية الوطنية التي ربطت بين العواصم العربية ، كما انتعش السفر البرى كذلك بتحسين الطرق ، وانتشرت السيارات الخاصة والحافلات ، وتخللت الصحراء الجزائرية والسعودية والسورية طرق جيدة ، ورغم الصراعات السياسية التي يمكن أن تؤدي الى غلق الحدود وتعطيل المسافرين والبضائع ، حملت هذه الطرق أعدادا متزايدة من السائحين ورجال الأعمال . وقد لاقت الجهود التي بذلتها

الجامعة العربية والهيئات الأخرى لتقوية الروابط التجارية بين الدول العربية بعض النجاح ، رغم أن التجارة العربية ظلت تمثل أقل من ١٠٪ من التجارة الخارجية للبلدان العربية في عام ١٩٨٠ .

ولم تكن حركة البضائع هي الأكثر أهمية على الطرق الجوية والبحرية ، بل حركة المهاجرين من البلدان العربية الأفقر إلى تلك البلدان التي أصبحت غنية بفضل البترول ، وقد بدأت حركة الهجرة في الخمسينات ، ولكنها تعاطمت في أواخر الستينات والسبعينات ؛ بسبب نوعين مختلفين من العوامل ، فمن ناحية أدت الزيادة الهائلة في الأرباح من البترول إلى برامج ومشروعات تنمية طموحة ؛ مما أُنشئ الاحتياج للأيدي العاملة ، في البلدان المنتجة للبترول ، وتزايد أيضا عدد هذه الدول ، فبخلاف الجزائر والعراق ، لم يكن من بينها من لديها الأيدي العاملة اللازمة على المستويات المختلفة لتطوير مواردها الذاتية . ومن ناحية أخرى تزايد ضغط السكان في البلدان الفقيرة ، خاصة في مصر ، فقد كانت التنمية الاقتصادية محدودة في أعقاب ١٩٦٧ ، ومن جانبها شجعت الحكومة الهجرة خلال فترة الانفتاح ، وما كان أصلا حركة من الشباب المتعلم أصبح هجرة جماعية من العمال على كافة المستويات ليس فقط بهدف العمل في الوظائف الحكومية أو المهن ، ولكن كصالح بناء وخدم منازل ، وكانت في معظمها حركة الرجال من المزاب ، أو بشكل متزايد النساء اللاتي خلفن عائلاتهن وراءهن. ولكن الفلسطينيين بعد. أن فقدوا وطنهم، كانوا يتحركون كمئات بأكملها للاستقرار بشكل دائم في دول الهجرة .

ومن الصعب أن يكون تقدير العدد الإجمالي للعمال بشكل دقيق ، ولكن بنهاية السبعينات كان هناك ٣ ملايين مهاجر عربي ، نصفهم تقريبا في السعودية ، وأعداد كبيرة أيضا في الكويت وبلدان الخليج الأخرى وليبيا ، وكانت الكتلة الكبرى التي تمثل قرابة ثلث هذا العدد من المصريين ، وعدد مقارب من اليمنيين ، ونصف مليون من الأردن أو فلسطين (يشمل عائلاتهم) ، وعدد أقل من سوريا ولبنان والسودان وتونس ومراكش ، وكان هناك أيضا بعض الهجرة فيما بين الدول الأفقر ، يتحرك الأردنيون تجاه الخليج ، وحلول المصريين محلهم في بعض قطاعات الاقتصاد الأردني .

ولا بد أن المعرفة المتزايدة بالشعوب واللهجات العامية التي جلبتها هذه الهجرة الواسعة النطاق ، قد عمقت الاحساس بوجود عالم عربي واحد ، يمكن للعرب أن يتحركوا فيه بحرية نسبية وفهم لبعضهم البعض ، لكن ذلك لم يمن بالضرورة رغبة في وحدة أوثق ، فقد كان هناك الوعي بالاختلاف أيضا ، وكان المهاجرون على إدراك بكونهم مستبعدين في المجتمعات المحلية التي انتقلوا إليها .

تفروق العرب

وبرغم قوة هذه الروابط ، إلا أن الاتجاه العام في المجال السياسي خلال السبعينات كان ينحو للاختلاف ، بل وحتى إلى العداء بدلا من الوحدة ، ورغم أن شخصية عبد الناصر أثارت عداوات وأدت إلى انقسامات بين الدول العربية وصراعات بين الحكومات والشعوب ، إلا أنها خلقت نوعا من التضامن ، واحساسا بأن هناك ما يسمى بأمة عربية في طور التكوين ، ولسنوات قليلة بعد وفاته استمر شيء من هذا القبيل ، وكان تجليها الأخير في حرب ١٩٧٣ عندما بدأ للحظة أن هناك جبهة مشتركة من الدول العربية بصرف النظر عن طبيعة نظمها ، وسرعان ما انفرطت تلك الجبهة ، ورغم المحاولات بين دولتين عربيتين أو أكثر باتجاه الوحدة فقد ظلت رهن التفاوض أو البيانات من وقت لآخر ، وكان الانطباع العام الذي أوحى به الحكومات العربية لشعوبها وللعالم أسره بنهاية السبعينات ، هو الضعف والتفروق .

وكان الضعف جليا كأوضح ما يكون فيما يتعلق بما اعتبره كل للعرب مشكلتهم المشتركة ، مشكلة إسرائيل ومصر الفلسطينيين . وبنهاية السبعينات كان الموقف في المناطق التي احتلتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ يتغير بسرعة ، وبدأت سياسة الاستيطان اليهودي تنمو بسرعة لأسباب كان بعضها استراتيجيا ، واتخذت أبعادا جديدة بوصول الحكومة الوطنية المتشعبة برئاسة مناحم بييجن للحكم في إسرائيل ، وأنشئت المستوطنات على نطاق واسع مع مصادرة الأراضي والمياه من السكان العرب بهدف ضمها لإسرائيل نهائيا ، وكان الجزء العربي من القدس وكل منطقة

الجزلان المحتلة من سوريا ، قد ضمت رسميا فى الواقع الى اسرائيل. ووقفت الدول العربية والفلسطينيون بلا حراك ولا حيلة ، ورغم قلعة منظمة التحرير ورئيسها ياسر عرفات على التحدث باسم الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة والحصول على الدعم الدولى ، فانها لم تتمكن من تغيير الموقف بل على قدر ملحوظ ، ولم يأت أى من منهاجى العمل المتاحين نظريا أمام العرب بأية نتيجة ، فالقاومة الايجابية للتمديات الاسرائيلية كانت مستحيلة بالنظر للتفوق العسكرى الاسرائيلى ، ومصالح الدول العربية المتفرقة التى لم يكونوا على استعداد لتعرضها للمخاطر . وقد أدى الطريق الذى جريته مصر خلال حكم السادات الى انسحاب من سيناء ، ولكن سرعان ما أصبح واضحا أن مصر لم تكتسب نفوذا كافيا على اسرائيل لاقتناعها بتغيير سياستها ، أو على الولايات المتحدة لاقتناعها بمعارضة سياسة اسرائيل بشكل أكثر فعالية .

كما أدت عوامل الضعف العسكرى وتنامى المصالح المتفرقة ، والخضوع الاقتصادى كلها جميعا الى تفكك أية جبهة موحدة قامت خلال عام ١٩٧٣ ، وكان الخط الواضح فى الانقسام بينها حول الانحياز النهائى لأمريكا ، والتسوية السياسية مع اسرائيل ، والاقتصاد الرأسمالى الحر من ناحية وبين المتسكنين بسياسة الحياد فى المعسكر الآخر ، مثل الجزائر وليبيا وسوريا والعراق واليمن الجنوبي مع منظمة التحرير ، التى كانت الدول العربية تعتبرها رسميا حكومة منفصلة .

وفى الواقع ، لم تكن الخطوط بهذا التحديد والوضوح فقد تتقاطع التحالفات بين الدول مع هذه التحديدات ، ولم تكن العلاقات بالضرورة وثيقة أو سلسلة. بين الدول التى تنتمى الى نفس المعسكر ، فقد أدت السياسة المستقلة التى انتهجتها مصر فى موقفها من اسرائيل الى احراج المنحازين للغرب ، وقطعت كل البلاد العربية العلاقات معها وإن كانوا لم يوقفوا تدفق تحويلات المهجرين المالية الى أسرمهم ، وفى المعسكر الآخر كانت هناك علاقات مختلفة بالقوة العظمى الأخرى ، فحصلت سوريا والعراق واليمن الجنوبي على معونات اقتصادية وعسكرية من الاتحاد

السوفيتي ، وكانت هناك أيضا خصومات عميقة بين النظامين البعثيين في سوريا والعراق ، بسبب التنافس حول الدور القيادي لما كان يبدو لفترة كحزب قومي قوى متنام ، وكذا اختلاف المصالح بين هذين البلدين ذوي الحدود المشتركة والمتقاسمين في الموارد المائية لنهر الفرات . . . وكانت هناك مشاكل لا تنتهي مع ليبيا ، وحاول القذافي الرجل القوي فيها ارتداء قميص عبد الناصر والقيام بدوره في بعض الأحيان بلائ أسس من القوة ، الا ما يمكن تحقيقه منها بالمال .

في تلك الفترة ، كان هناك ثلاثة صراعات مسلحة ، أثرت بشكل عام على العلاقات بين الدول العربية . وقع الأول منها في أقصى الغرب من العالم العربي ، وكان يتعلق بمنطقة الصحراء الغربية القليلة السكان وهي امتداد من الصحراء الغربية الى جهة الغرب باتجاه سواحل الأطلسي جنوب مراكش ، احتلتها وحكمتها اسبانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وظلت على أهمية استراتيجية واقتصادية محدودة حتى الستينات ، حين اكتشفت احتياطات من الفوسفات مهمة ومبشرة ، قامت باستخراجها شركة اسبانية ، وفي السبعينات بدأت مراكش بالمطالبة بها ؛ لأنها كانت تحت حكم السلطان من قبل ، وقد عارضت اسبانيا هذه المطالب وكذا موريتانيا الدولة المجاورة في الجنوب ، التي كانت تحت الحكم الفرنسي منذ بداية القرن العشرين ، واستقلت في ١٩٦٠ ، وهي أيضا كانت لها أيضا مطالبتها في جزء من المنطقة على الأقل . وبعد تحركات دبلوماسية طويلة توصلت كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا الى اتفاق في عام ١٩٧٥ ، تنسحب بنقضاء اسبانيا من المنطقة التي تقسم بين الجانبين الآخرين . ولم يمه ذلك الاتفاق الأزمة ، فقد نظم شعب المنطقة حركاته السياسية ، وفي أعقاب اتفاقية ١٩٧٥ قامت إحدى هذه الحركات وتعرف باسم « البوليساريو » بمعارضة المطالب الموريتانية والمغربية ، وطالبت بالاستقلال ، وتخلت موريتانيا عن مطالباتها في عام ١٩٧٩ ، ولكن مراكش انخرطت في صراع طويل مع البوليساريو ، التي كانت تحظى بدعم من الجزائر وهي دولة لها حدود مشتركة مع المنطقة ، وغير راغبة في توسع النفوذ المغربي . وجرى صراع مستمر بشكل أو بآخر لمدة سنوات ، وتسبب في تفكيك العلاقات ،

ليس فقط بين مراكشي والجزائر ، ولكن أيضا داخل المنظمات التي كانت أعضاء فيها : الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

واندلع صراع آخر في لبنان في نفس الوقت تقريبا ودفعت إليه بطريقة أو بأخرى القوى السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط : البعلبعل العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وأوروبا الغربية والقوى العظمى ، وترجع جذوره لتغيرات معينة في المجتمع اللبناني طرحت تساؤلات حول النظام السياسي للبلاد ، فعندما حصل لبنان على الاستقلال في الأربعينات ، كان يضم ثلاث مناطق بأنواع مختلفة من السكان وتقاليده الحكم : منطقة جبل لبنان ، وغالبية سكانها من الموارنة المسيحيين في الشمال ، مع مزيج من المسيحيين والمسلمين في جنوبها ، ثم المدن الساحلية وبها مزيج من المسلمين والمسيحيين ، والثالثة مناطق ريفية معينة إلى شرق وجنوب جبل لبنان ، وسكانها الغالبون من المسلمين الشيعة ، وأولى هذه المناطق كان لها تراث طويل من الإدارة المنفصلة تحت سيطرة كبارها ؛ وبعدما كمنطقة متميزة من الامبراطورية العثمانية انضمت في لبنان عن طريق حكومة الانتداب الفرنسي ، ولقد كان للدولة الجديدة (بعد الاستقلال) دستور ديمقراطي ، وبعد خروج الفرنسيين كان هناك اتفاق بين زعماء الموارنة والسنة ، على أن يكون رئيس الجمهورية على العوام مارونيا ، ورئيس الوزراء سنيا وتوزع بقية المناصب الإدارية في الحكومة بين الجماعات الدينية المختلفة ، بطريقة تحفظ السلطة الفعلية بين أيدي المسيحيين .

وبين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٨ نجح النظام في الحفاظ على التوازن ودرجة ما من التعاون بين زعماء الجماعات المختلفة ، ولكن خلال جيل واحد دب الضعف في أسس هذا النظام ، نتيجة لتغيرات ديموجرافية ، فتزايد السكان من المسلمين . بعدد أعلى من للمسيحيين . وبحلول السبعينات ، كان من المعترف به أن الطوائف الإسلامية الثلاث (السنة والشيعة والمروزي) أضحت أكثر عددا من المجموعات المسيحية ، وبعض قادتها لم يكونوا على استعداد لتقبل موقف تكون السلطة العليا والولاية فيه بين أيدي المسيحيين ، علاوة على التغيرات الاقتصادية السريعة في البلاد . وكما في

للشرق الأوسط ، والتي أدت الى نمو بيروت لتصبح مدينة كبرى ، يعيش فيها نصف سكان البلاد ، وأصبحت لبنان العولة مدينة ممتدة تحتاج لسيطرة حكومة قوية وفعالة ، وتزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وكان غالبية الفقراء من السنة أو الشيعة المسلمين ، وكانوا بحاجة لاعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب والخدمات الاجتماعية ، ولم تكن تلك الحكومة القائمة على اتفاق هش بين الزعماء ، في وضع يمكنها من تحقيق ما كان مطلوبا ؛ لأن بقاها كان مرهونا بتجنب اتباع أية سياسة قد تزعج مصالح الأقوياء .

واختل التوازن عام ١٩٥٨ ، واندلعت حرب أهلية لمدة شهور ، وانتهت باعادة فرض هذا التوازن تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » ، ولكن العوامل المدفينة التي أدت الى ذلك الانهيار ظلت موجودة ، وفي العقد والنصف التاليين ، اضيف عامل آخر ، هو الدور المتزايد الذي تلعبه لبنان في المواجهة بين الفلسطينيين واسرائيل ، فبعد انهيار قوة فتح والميليشيات الأخرى في الأردن عام ١٩٧٠ ، تركزت معظم جهودهم في جنوب لبنان ، الذي كانت حدوده مع اسرائيل هي الوحيدة المتاحة للعمل بشئ من الحرية ، بدعم من غالبية السكان من اللاجئين الفلسطينيين . وقد أثار ذلك احساسا بالخطر لدى عناصر مهمة من المسيحيين ، وخاصة حزبهم السياسي الجيد التنظيم « الكتائب » ؛ لأن النشاط الفلسطيني في الجنوب أدى الى ردود أفعال اسرائيلية قوية يمكن أن تهدد استقلال البلاد ، وايضا لأن وجود الفلسطينيين أعطى دعما لجماعات قوامها المسلمون والدروز الذين كانوا راغبين في تغيير النظام السياسي ، والذي كانت السلطة فيه أساسا بين أيدي المسيحيين .

وبحلول عام ١٩٧٥ ، تحول الأمر الى مواجهة خطيرة بين القوات ، وتلقى كل طرف السلاح والتشجيع من الخارج : الكتائب وحلفاؤهم من اسرائيل ، والفلسطينيون وحلفاؤهم من سوريا واندلاع قتال عنيف في جميع ذلك العام واستمر بدوجات متفاوتة في المين حتى أواخر ١٩٧٦ ، عندما أمكن الاتفاق على هدنة شبه مستقرة . وقد غيرت سوريا ، المعرض الرئيسي وراء الأحداث ، من سياستها خلال فترة القتال . فقد بدلت بدعم

الفلسطينيين وحلفائهم ، ولكنها فيما بعد تقاربت مع الكتائب وحلفائهم خاصة عندما أصبحت هزيمتهم وشيكة ، وكانت المصالح السورية تقتضى الحفاظ على توازن القوى بما يكبح الفلسطينيين ويحول بينهم وبين اتباع سياسة في جنوب لبنان ، قد تجر سوريا الى حرب مع اسرائيل ، ولتحقيق هذه المصالح ، أرسلت سوريا قوات الى لبنان بموافقة من الدول العربية الأخرى والولايات المتحدة ، وظلت القوات هناك حتى ما بعد انتهاء القتال ، وتلا ذلك حوالى خمس سنوات من الهدنة غير المستقرة ، وسيطرت الجماعات المارونية على شمال البلاد وتمركز الجيش السوري فى الشرق وسادت المنظمة فى الجنوب ، وقسمت بيروت بين شرق تسيطر عليه الكتائب ، وغرب تحكمه منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤها ، وأصبحت سلطة الحكومة غائبة تقريبا ، وقد جلبت قوة المنظمة المنفلتة صراعات متقطعة مع اسرائيل ، تصاعدت عام ١٩٧٨ لتتحول الى غزو أوقفه الضغط الدولى ، ولكنه خلف وراءه حكومة محلية تسيطر عليها اسرائيل فى شريط على طول الحدود ، وقد أدى الغزو والموقف المضطرب فى الجنوب الى قيام السكان الشيعة فى المنطقة بتأسيس قوتهم السياسية والعسكرية الذاتية ، « حركة أمل » .

واتخذ الموقف أبعادا خطيرة عام ١٩٨٢ ، فبعد أن أمنت حكومة اسرائيل حدودها الجنوبية بمعاهدة السلام مع مصر ، حاولت فرض حلها الخاص للمشكلة الفلسطينية ، وكان ذلك يعنى محاولة تدمير كل من القوة العسكرية والسياسية للمنظمة فى لبنان لفرض نظام موال هناك ، وبعد التخلص من المقاومة الفلسطينية الفعالة يمكنها مواصلة سياستها فى الاستيطان وضم بقية فلسطين المحتلة . وبدرجة من الرضا والاذعان من الولايات المتحدة غزت اسرائيل لبنان فى يونيو ١٩٨٢ ، وتمخض الغزو عن حصار طويل للجزء الغربى من بيروت وغالبية سكانه من المسلمين الذين تسيطر عليهم المنظمة ، وانتهى الحصار باتفاقية تم التوصل اليها من خلال الحكومة الأمريكية ، تخلت بمقتضاها منظمة التحرير عن بيروت لقاء ضمانات تقدمها الحكومتان اللبنانية والأمريكية بسلامة المواطنين الفلسطينيين المدنيين . وفى نفس الوقت أسفرت انتخابات الرئاسة عن

وصول القائد العسكري للكتائب بشير الجميل لرئاسة المولة ، واغتيل بعثها بفترة وجيزة وانتخب أخوه أمين الجميل ، وانتهزت اسرائيل فرصة الاغتيال لاحتلال بيروت الغربية ؛ مما مكن الكتائب من تنفيذ مذبحة للفلسطينيين على نطاق واسع في المخيمات الاسلامية في « صبرا وشاتيلا » .

وبينما أدى انسحاب المنظمة الى توقف القتال لبعض الوقت ، الا أنه نقل الصراع الى طور آخر أكثر خطورة فقد تزايدت الفجوة بين الجماعات المحلية ، فالحكومة الجديدة التي تسيطر عليها الكتائب وتدعمها اسرائيل ، حاولت فرض حلها الخاص بتركيز القوة في يدها وعقد اتفاقية مع اسرائيل ، تنسحب بمقتضاها القوات الاسرائيلية في مقابل سيطرة الحكومة سياسيا واستراتيجيا على البلاد ، واثار ذلك معارضة قوية من الجماعات الأخرى من الدروز والشيعية بدعم من سوريا ، ورغم أن الغزو أظهر عجز كل من سوريا والموال العربية عن القيام بعمل منسق ، فقد ظلت القوات السورية في أجزاء من البلاد ، وكان النفوذ السوري قويا بين أولئك الذين عارضوا الحكومة ، وكان بإمكان سوريا وحلفائها الحصول على المساعدات من الاتحاد السوفيتي ، في حين كانت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من تقديم العون العسكري والدبلوماسي للكتائب ، ومن يدعمونهم من الاسرائيليين . وقد كان أحد الشروط التي انسحبت المنظمة بمقتضاها من بيروت أن ترسل قوة متعددة الجنسيات يمثل الأمريكيون فيها جانبا كبيرا الى بيروت ، ولكنها انسحبت بسرعة ثم عادت بعد مذبحة « صبرا » و « شاتيلا » ، ومنذ ذلك الوقت كان الفيلق الأمريكي من القوة المتعددة الجنسيات قد توسعت وطاقفه من الدفاع عن السكان المدنيين الى الدعم الايجابي للحكومة اللبنانية الجديدة والاتفاق الاسرائيلي اللبناني ، الذي توصل اليه الطرفان بمونة من أمريكا التي عاونت في التفاوض عليه في عام ١٩٨٣ ، وفي الشهور الأخيرة من ذلك العام ، انخرطت في عمليات عسكرية لدعم الحكومة اللبنانية ، ولكن بعد هجمات تعرض لها رجال مشاة الأسطول الأمريكي ، وبضغط من الرأي العام ، قامت أمريكا بسحب قواتها ، وألغت الحكومة اللبنانية اتفاقها مع اسرائيل بعد أن وجدت نفسها بلا دعم أمريكي أو اسرائيلي فعال في مواجهة مقاومة قوية من الدروز والشيعية وسوريا ، وكان من نتائج هذه الظروف ظهور حركة « أمل » وجماعات شيعية أخرى

كموامل رئيسية في السياسة اللبنانية ، وفي عام ١٩٨٤ ، حققت حركة « امل » سيطرة فعالة على بيروت الغربية ، وانسحبت القوات الاسرائيلية من كل لبنان عدا الشريط على طول الحدود الجنوبية .

وكان الصراع الثالث في تلك السنوات بين دولة عربية وأخرى غير عربية ، وهند بحر دولة عربية أخرى اليه ، الحرب بين العراق وايران ، التي بدأت عام ١٩٨٠ ، فقد كانت هناك قضايا حدودية معلقة بينهما ، وحلت لصالح ايران عام ١٩٧٥ ، عندما كان الشاه في أوج قوته وعظمته عالميا ، ثم جاءت الثورة الايرانية وفترة الفوضى والضعف التي تلتها ، مما أعطى العراق الفرصة لتصحيح الوضع ، وكان هناك أمر أكثر أهمية ، فالنظام الايراني الجديد ناشد المسلمين في كل مكان استعادة حكم الاسلام في مجتمعاتهم ، وكانت له جاذبية معينة بين الأغلبية الشيعية في العراق . وواجه النظام العراقي عام ١٩٨٠ تهديدا مزدوجا ، كنظام قومي علماني ، وحكومة تسيطر عليها أغلبية سنية ، وغزا الجيش العراقي ايران ، وبعد نجاحها في الاجتياحات الأولى ، لم يكن باستطاعة العراق احتلال أى جزء من البلاد بشكل دائم ، وبعد فترة استطاعت ايران اتخاذ المبادرة وغزت العراق . لم تحدث الحرب انقساما في المجتمع العراقي فقد ظل شيعة العراق في سكoon ، ولكنها قسمت العالم العربي الى حد ما ، وأيدت سوريا ايران بسبب خلافاتها مع العراق ، ولكن معظم البلدان العربية الأخرى قدمت الدعم العسكري أو المادى للعراق ، ولكن معظم البلدان سيؤدى الى الاخلال بالنظام السياسى فى الخليج ، ويمكن أيضا أن يهز نظام المجتمع فى البلدان ذات الأغلبية الشيعية .

وتوقف القتال فى النهاية بوقف اطلاق النار الذى أمكن التوصل اليه من خلال الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ ، ولم يكتسب أى من الطرفين أية اراض ، وتعرض كلاهما لخسائر عالية فى الأرواح والموارد الاقتصادية ، وبشكل ما خصل كل منهما على شيء ما ، فلم يسقط أى من النظامين فى الحرب ، ولم تمتد الثورة الايرانية الى العراق أو الخليج .

وقد فتحت نهاية الحرب العراقية الإيرانية الباب أمام احتمالات التغيير فى العلاقات بين الدول العربية ، وبدأ أن العراق يطاقتة التي

انطلقت ، وبجيشه المتمرس في القتال سيلعب دورا أكثر نشاطا في المجالات الأخرى ، في الخليج وفي السياسات العامة للعالم العربي ، وقد انتعشت علاقاته بمصر والأردن بفعل المساعدات التي قدمتها اليه هاتان الدولتان خلال سنوات الحرب ، أما علاقاته بسوريا فكانت سيئة بسبب التأييد والدعم السوري لايران وكخضم لسوريا ، فقد تدخل العراق بشكل فعال في الشئون اللبنانية المتشابكة .

ودخلت المشكلة الفلسطينية أيضا مرحلة جديدة في ١٩٨٨ ، فقد اندلعت بنهاية العام السابق بين سكان المناطق تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة ، حركة من المقاومة في كل مكان ، سلمية حيناً وعنفية حيناً آخر ، رغم استخدام الاسلحة النارية . وكان لزعاماتها المحلية روابط مع منظمة التحرير ومنظمات أخرى ، واستمرت هذه « الانتفاضة » طوال عام ١٩٨٨ ، وغيرت علاقات الفلسطينيين بعضهم ببعض وبالعالم خارج المناطق المحتلة وعبرت عن وجود فلسطيني متوحد ، وأعدت رسم الحدود بين المناطق التي تحتلها اسرائيل واسرائيل نفسها ، ولم تكن الحكومة الاسرائيلية قادرة على قمع الحركة ، وقد اتخذت موقفا دفاعيا حيال الانتقادات الأجنبية ، خاصة في مواجهة رأى عام داخل منقسم يهوى . ووجد الملك حسين في الأردن نفسه عاجزا عن السيطرة على الانتفاضة ، أو التحدث باسم الفلسطينيين وانسحب من المشاركة الفعالة في البحث عن تسوية ، وتمكنت المنظمة من ملء الفراغ ، ولكن طبيعتها تغيرت ، وكان عليها أن تضع في اعتبارها آراء سكان المناطق المحتلة ، ورغبتهم في انهاء الاحتلال ، وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، وأصدر ميثاقا يعلن الاستعداد لقبول وجود اسرائيل والتفاوض معها بشأن تسوية نهائية ، وجرى التغيرات في سبيل جديد من اعادة تأكيد الوحدة العربية حيال هذه المشكلة ، وعودة مصر كمشارك في الشئون العربية ، والتغير في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأعلنت الولايات المتحدة للمرة الأولى استعدادها للتفاوض المباشر مع المنظمة ، وبدأ الاتحاد السوفيتي في التدخل بشكل أكثر فعالية في شئون الشرق الأوسط .

الفصل السادس والعشرون

أرواح مضطربة (منذ ١٩٦٧)

الانقسامات العرقية والدينية

أظهرت الصراعات في لبنان والعراق مدى السهولة التي تتداخل بها العداءات بين الدول ، بتلك العناصر المتخصصة داخل الدولة الواحدة ، فقد أصبحت بعض الخلافات الداخلية في كل الدول في تلك الفترة أكثر دلالة ، ففي العراق ظهر الخلاف بين العرب والاكرد ، حيث ظلت الأقلية الكردية في الشمال الشرقي للبلاد مهملة في التدابير الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية التي جرى تنفيذها أساسا في المناطق القريبة من المدن الكبيرة ، ولأنهم من سكان سفوح الجبال أو القبائل الرحل ، فقد رفضوا السيطرة المباشرة من البيروقراطية في المدن ، كما مستهم أيضا قضية الاستقلال الكردي التي بزغت منذ أواخر الفترة العثمانية ، ومنذ عصر الانتداب البريطاني كانت هناك ثورات كردية متقطعة ، وأصبحت أكثر اصرارا وأفضل تنظيما ، وتلقت المزيد من الدعم من الدول المادية للعراق منذ ثورة ١٩٥٨ ، فقد تلقت الثورة دعما من ايران لعدة سنوات ولكنه توقف عندما توصلت الدولتان الى اتفاق حول بعض القضايا عام ١٩٧٥ ، وبهذا انتهت الثورة « واتخذت الحكومة بعض الاجراءات لمنح المناطق الكردية اداة خاصة ، وبرنامجا للتطوير الاقتصادي ، ولكن الموقف ظل غير مستقر واندلعت الثورة مرة ثانية في الثمانينات ، خلال الحرب بين العراق وايران » .

وكان هناك موقف مشابه في الجزائر ، حيث كان جزء من السكان في المناطق الجبلية من جبال أطلس في مراكش « وكابيليا » في الجزائر

من البربر ، يتحدثون لهجات من لغة مختلفة عن العربية ، ولهم تقاليد عريقة من التنظيم المحلي والزعماء . وفي فترة الحكم الفرنسي ، كانت الحكومة تحاول الإبقاء على الاختلافات بينهم وبين السكان الذين يتحدثون العربية ، جزئيا لأسباب سياسية ، وأيضاً لئلا المستولن المحليين الطبيعي للحفاظ على الطبيعة الخاصة للمجتمعات التي يحكمونها ، وعندما تولت الحكومة الوطنية السلطة بعد الاستقلال ، كانت سياستها قائمة على بسط سيطرة الحكومة المركزية ، وأيضاً نشر الثقافة العربية . وفي مراكش ، دعم هذه السياسة عاملان : التراث الطويل والقوى من سيادة السلاطين ، ومكانة الثقافة العربية لئمن الكبرى ، ولم تكن اللغة البربرية لغة مكتوبة ذات ثقافة عالية ، ويدخل القرى البربرية الى مجال اشعاع الحياة الحضرية ، مالوا للتحدث بالعربية ، الا أن الموقف في الجزائر كان مختلفاً فقد كان تراث الثقافة العربية ضعيفاً ؛ لأن الجزائر لم يكن بها مدن أو مدارس ، ومثيلاتهما من الثقافة الفرنسية كانت أقوى ، وكانت تقدم رؤية بديلة للمستقبل ، كما أن سلطة الحكومة لم تكن محكمة ذات جذور ، وإدعائها بالشرعية كانت مبنية على قيادتها للصراع من أجل الاستقلال ، وفي ذلك الصراع كان للبربر من « كاييليا » دور كبير .

وقد أعطت الخلافات العرقية بعداً جديداً للاختلافات في المصالح ، وكان ذلك أيضاً شأن الخلافات الدينية ، وقد أظهر مثال لبنان كيف يمكن أن يعبر صراع حول السلطة عن نفسه بشكل ديني ، وفي السودان ، كان هناك موقف مشابه ، فسكان الجزء الجنوبي من البلاد لم يكونوا عرباً ولا مسلمين ، وبعضهم اعتنق المسيحية على أيدي الإرساليات خلال فترة الحكم البريطاني ، وكانت لهم ذكريات عن فترة تعرضوا فيها لهجمات تجار العبيد من الشمال ، وبعد الاستقلال أصبحت السلطة بين أيدي جماعة حاكمة كانت أساساً من العرب والمسلمين ، وكان الجنوبيون متخوفين من المستقبل ، فقد حاولت الحكومة الجديدة نشر الإسلام والثقافة العربية جنوباً ، وقد تصبح أكثر إدراكاً لمصالح المناطق قرب العاصمة عنها لمصالح المناطق البعيدة ، وبمجرد أن أصبحت البلاد مستقلة اندلعت ثورة في الجنوب استمرت حتى ١٩٧٢ وانتهت بموجب اتفاقية منحت

الجنوب قدرا كبيرا من الحكم الذاتي ، واستمرت التوترات والشكوك المتبادلة حتى طفت على السطح في بداية الثمانينات ، عندما بدأت الحكومة في اتباع سياسة اسلامية أكثر صراحة . حيث قامت ثورة ضد حكم الخرطوم استمرت على نطاق واسع خلال الثمانينات ، ولم تكن الحكومة قادرة على قمعها أو الاتفاق معها .

ونشأ موقف شديد الخطورة والتعقيد في البلاد ذات التعداد الشيعي الكبير في العراق والكويت والبحرين والسعودية وسوريا ولبنان ، فقد بدأ الأمر كما لو أن الثورة الإيرانية سوف تثير احساسا قويا بالهوية الشيعية ، مما يمكن أن يكون له تداعيات سياسية في البلدان التي تركزت فيها السلطة بين أيدي السنين ، ومن ناحية أخرى ، كان الاحساس بالمصالح الاقتصادية أو المشاعر الوطنية المشتركة يعمل في الاتجاه المعاكس ، ففي سوريا كان هناك موقف مختلف وقتيا على الأقل ، فالنظام البعثي الذي تولى السلطة منذ الستينات ، سيطرت عليه منذ ١٩٧٠ مجموعة من الضباط والسياسيين على رأسها الأسد ، وكانت تنتمي في غالبيتها للطائفة العلوية ، وهي فرع منشق من الشيعة ، ولهذا فقد كانت المعارضة للحكومة تتخذ شكل التأكيد للاسلام السني على أيدي الاخوان المسلمين والجماعات المشابهة .

الفني والفقير

كانت هناك فجوة من نوع آخر تزداد اتساعا في معظم البلدان العربية ، تلك الفجوة التي تقوم بين الأغنياء والفقراء ، كانت دائما موجودة بالطبع ، ولكنها اتخذت معنى جديدا في حقبة التغيرات الاقتصادية السريعة ، وكانت فترة من النمو أكثر منها فترة تغيرات هيكلية أساسية ، سببتها الزيادة في أرباح البترول ، وقد كان معدل النمو عاليا ليس فقط في البلدان المنتجة للبترول ، ولكن في البلدان الأخرى التي استفادت من القروض والهبات والاستثمارات والتحويلات من العمال المهاجرين ، وكان المعدل السنوي للنمو في السبعينات أكثر من ١٠٪ في الامارات العربية المتحدة والسعودية ، و ٩٪ في سوريا ، و ٧٪ في العراق والجزائر ،

و ٥٪ في مصر ، ولم يحدث النمو بشكل متواز في كل القطاعات الاقتصادية ، فاستخدم جزء كبير من الزيادة في إيرادات الحكومة في استجلاب السلاح (أساسا من الولايات المتحدة وأوروبا) وأيضا في تضخيم الآلة الحكومية (الجهاز الإداري) ، وكان قطاع الخدمات هو الأبرز نموا بين القطاعات الاقتصادية ، وخاصة الخدمات الحكومية ، وبحلول عام ١٩٧٦ بلغ موظفو الخدمة المدنية ١٣٪ من السكان القادرين على العمل في مصر ، وتلاه قطاع الصناعات الاستهلاكية : المنسوجات والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية ، والإنشاءات ، وقد شجع هذا التوسع في تلك الفترة على تخفيف القيود في معظم البلدان على الاستثمار الخاص ، ونتج عن ذلك إنشاء عدد كبير من الشركات الصغيرة ، والزيادة الهائلة في حجم التحويلات من المهاجرين العائدين ، وبحلول عام ١٩٧٩ كان الحجم الإجمالي لهذه التحويلات في حدود ٥ بلايين دولار أمريكي سنويا ، وقد شجعتها الحكومات لأنها كانت تخفف من مشكلة ميزان المدفوعات ، واستخدمت أساسا في العقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة .

وبشكل عام ، لم يكن لدى الاستثمار الخاص ما يشجعه على استثمار أمواله في الصناعات الثقيلة ، التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وقديرا كبيرا من المخاطرة ، وبالتالي كان الاستثمار الأجنبي فيها محدودا ، وكانت الصناعات الثقيلة الوحيدة الجديدة هي ما قررت الحكومات الاستثمار فيها ، إذ كان لديها الموارد الضرورية لذلك ، وقد حاول عدد من الدول المنتجة للبتترول تطوير صناعات البتروكيماويات ، وكذلك الصلب ، والإلومنيوم ، وكانت التطورات بشكل عام على نطاق أوسع مما تتحمله السوق ، وكانت أكثر الخطط الصناعية طموحا في السعودية ، حيث بنى مجمعان كبيران أحدهما على ساحل البحر الأحمر والآخر على الخليج ، وفي الجزائر ، خلال حكم بومدين ، كانت سياسة الحكومة الجزائرية تتجه إلى تخصيص جزء كبير من مواردها للصناعات الثقيلة مثل الصلب ، والصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، على أمل جعل البلاد مستقلة عن تأثير الدول الصناعية القوية ، وعلى أن تستخدم فيما بعد التكنولوجيا الحديثة ومنتجات الصناعات الثقيلة لتطوير الزراعة وإنتاج السلع

الاستهلاكية ، وفي أعقاب وفاة يومدين عام ١٩٧٩ ، تغيرت هذه السياسة وزاد التركيز على الزراعة والخدمات الاجتماعية .

وكانت الزراعة أقل القطاعات حظا في كل مكان تقريبا ، فكان الاستثناء الرئيسي هو سوريا التي وظفت أكثر من نصف استثماراتها للزراعة ، وخاصة لبناء سد على الفرات ، وبدأ العمل فيه في عام ١٩٦٨ بمساعدة من الاتحاد السوفيتي ، وبنهاية السبعينات كان ينتج الكهرباء ، كما أدى الى توسع الري في وادي النهر . وقد كان من نتيجة هذا الاهتمام العام للزراعة ، رغم أن جزءا كبيرا من السكان في كل البلاد يعيش في القرى ، أن الانتاج الزراعي لم يزد في معظم البلاد ، وقل في بعضها الآخر ، ففي المملكة العربية السعودية يعيش ٥٨٪ من السكان القادرين على العمل في الريف ، ولكنهم ينتجون ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، فقد كانت الظروف استثنائية في هذا البلد بسبب أهمية القصوى لانتاج البترول ، ولكن لم تختلف النسب كثيرا في مصر حيث يعيش ٥٢٪ في الريف وكان انتاجهم ٢٨٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وبنهاية السبعينات كانت نسبة كبيرة من الغذاء المستهلك في البلدان العربية من الأغذية المستوردة .

ولم ترفع التنمية الاقتصادية من مستويات المعيشة في البلدان العربية كما كان متوقعا ، بسبب التزايد في السكان بمعدل أعلى من أي وقت مضى ؛ ولأن الأنظمة السياسية والاجتماعية في معظم هذه البلاد العربية لم توفر توزيعا عادلا متساويا لعائدات الانتاج ، وبالنظر الى الدول العربية ككل ، كان التعداد الكلي العام للسكان بين ٥٥ و ٦٠ مليون نسمة في عام ١٩٣٠ ، وتزايد الى ٩٠ مليونا في عام ١٩٦٠ ، ووصل الى ١٧٩ مليونا في ١٩٧٩ ، وكان معدل التزايد الطبيعي في معظم البلدان بين ٢ و ٣٪ ، ولم يكن السبب في ذلك مجرد زيادة المواليد ، بل وعلى العكس كان سببا متناقضا مع انتشار وسائل ضبط النسل ، وظروف المعيشة في الحضر التي اضطرت الشباب للزواج المتأخر ، فقد كانت الزيادة في طول العمر المتوقع وكذا تناقص معدل وفيات الأطفال هما السبب الرئيسي .

و كما كان الحال من قبل ، جعل تزايد السكان المدن مكتظة بارتفاع الزيادة الطبيعية في سكان الحضر عن ذي قبل بفضل تحسن الظروف الصحية ، وإيضاً مع الهجرة من ائريف ، فقد كان أكثر من نصف السكان في معظم البلاد العربية تقريباً في منتصف السبعينات يعيشون في المدن : أكثر من ٥٠٪ في الكويت والسعودية ولبنان والأردن والجزائر وبين ٤٠ إلى ٥٠٪ في مصر وتونس وليبيا وسوريا ، وكانت الزيادة في المدن الكبيرة والصغيرة على السواء ، ولكنها كانت شديدة الارتفاع في العواصم والمراكز الرئيسية للصناعة والتجارة ، وفي منتصف السبعينات ، كان هناك ٨ مدن عربية ذات تعداد يزيد على المليون ، في حين وصلت القاهرة إلى ٦٤ مليوناً وبغداد إلى ٣,٨ مليون نسمة .

وقد أدت طبيعة النمو الاقتصادي والتحول السريع ، إلى استقطاب أكبر وأكثر وضوحاً في المجتمع عن ذي قبل ، فالمستفيدون من النمو كانوا منذ البداية من أعضاء الجماعات الحاكمة ، وضباط الجيش ، وكبار المستوطنين الحكوميين والتقنيين ورجال الأعمال في مجال الانشاء والاستيراد والتصدير والصناعات الاستهلاكية ، أو ذوي العلاقات بالمشروعات العملاقة المتعددة الجنسيات ، وقد جنى العمال المهرة في الصناعة أيضاً بعض الأرباح ، خاصة حينما سمحت لهم الظروف السياسية بتنظيم أنفسهم بشكل فعال ، أما الشرائح الأخرى من السكان ، فقد استفادت بشكل أقل أو لم تستفد على الإطلاق ، وكان هناك في المدن سكان من صفار الموظفين وصغار التجار وأولئك الذين يقومون على خدمة الأغنياء ، وحولهم كان عدد أكبر من السكان ممن يعملون في القطاع غير الرسمي « كباعة جائلين » أو عمال يومية مؤقتين ، أو ممن لا يعملون على الإطلاق ، وفي ائريف كان ملاك الأراضي من متوسطي وكبار الملاك في البلدان التي لم يجر فيها اصلاح زراعي يزرعون أراضيهم ويحققون عائداً مرضياً ، حيث كانت القروض متاحة لهم ، ولكن الفلاحين الفقراء ممن يمتلكون أراضي صغيرة أو لا يمتلكون إطلاقاً ، لم يكن بإمكانهم أن يطمحوا في تغيير وضعهم ، والعمال المهاجرون إلى البلاد المنتجة للبتروك كانوا يكسبون أكثر مما يمكنهم أن يأملوا فيه في موطنهم ، ولكن بلا أمان ، وبلا إمكانية لتحسين

وضعهم من خلال عمل جماعي ، وكان يمكن إنهاء خدمتهم بلا مقدمات ، فهناك آخرون فى انتظار أن يحلوا محلهم ، وبنهاية السبعينات أصبحوا أيضا أكثر عرضة لهذه الاحتمالات ، لأن كثيرين منهم لم يكونوا من بلاد عربية ، ولكنهم جلبوا بشكل مؤقت من جنوب شرق آسيا : تايلاند وماليزيا والفلبين وكوريا •

وقد اتجهت بعض الحكومات ، تحت تأثير الأفكار السائدة فى العالم الخارجى ، الى انشاء خدمات اجتماعية أدت الى شىء من إعادة توزيع الدخل فى الاسكان الشعبى وخدمات الصحة والتعليم ، ونظم التأمينات الاجتماعية ، ولم يكن كل السكان قادرين على الاستفادة منها حتى فى أكثر البلاد غنى ، ففي الكويت كان للكويتيين ميزة الاستفادة منها ، ولكن القطاع غير الكويتى من السكان كانوا أقل استفادة ، وفى السعودية أحاطت مدن الصفيح بالمدن الكبرى ولم تكن القرى تعيش فى سعة ، وكان الموقف أصعب ما يمكن فى المدن الكبرى التى تنامت بسرعة من خلال الهجرة والزيادة الطبيعية ، وإذا أمكن للحكومات هناك عدم مدّ مدن الصفيح ، فلم يكن الاسكان الرخيص الذى حل محلها بأفضل منها ، حيث كان يفقر الى الخدمات الأساسية والى الاحساس بالحياة الاجتماعية التى كانت متوفرة فى مدن الصفيح ، (تعرف بالعشش) ووسائل النقل العامة كانت معيبة تقريبا فى كل مكان ، وكان هناك تمييز حاد بين أولئك الذين لديهم وسائل انتقال خاصة ومن ليس لديهم ، وفى معظم المدن ، كانت شبكات المياه والصرف مبنية لمجتمعات أصغر عددا ، ولم تعد تكفى للوفاء بمتطلبات العدد الكبير للسكان ، وقد انهار نظام الصرف الصحى فى القاهرة فعليا ، وفى الكويت والسعودية حلت مشكلة المياه بتحلية مياه البحر ، وهى طريقة مكلفة ولكنها فعالة •

المرأة فى المجتمع

وكانت تلك أيضا فترة شهدت تحول العلاقات داخل المجتمع الى مشكلة صريحة ، فقد أدى تغير دور المرأة ، والتغير فى تركيبة الأسرة الى طرح تساؤلات على الرجال الذين كانوا يرغبون فى بناء مجتمع وطنى

صحيح قوى ، وأيضاً على النساء الواعيات بوضعهن كائنات ، فعلى مدى الأجيال السابقة حدثت تغيرات مختلفة ، كان مقدراً لها أن تؤثر على وضع المرأة في المجتمع ، أحدها كان انتشار التعليم : فقد التحقت الفتيات بالمدراس في كل البلاد حتى في أكثرها محافظة في شبه الجزيرة العربية ، وفي بعض البلدان كان هناك تقريباً عدد متساو من الذكور والإناث في المستوى الابتدائي ، وفي المستويات الأعلى ، كانت النسبة تتزايد بشكل سريع ، رغم أن درجة التعليم بين النساء ظلت أقل من نسبتها بين الرجال ، وفي بعض البلدان كان الجيل الناشئ من الإناث متعلّماً بالكامل ، وأيضاً لأسباب أخرى اتسع مجال العمل للمرأة في الريف عندما هاجر الرجال إلى المدن أو للبلاد المنتجة للنقط وغالباً ما تقوم النساء برعاية الأرض والماشية في غياب الرجال . وفي المدينة : استخضمت المصانع الحديثة النساء ، ولكن العمل فيها كان مزعزعا ، فكن يستخدمن إذا ما كان هناك نقص في العمال من الرجال ، وفي ظروف الكساد والعمالة الزائدة كن أول من يستغنى عن خدماتهن من العمالة غير الماهرة ، وكان الاحتمال الأغلب أن يجدن عملاً كخدمات في المنازل ، وكن أساساً من الفتيات الصغار غير المتزوجات اللاتي آتين من الريف ، وقد عملت النساء المتعلّقات بأعداد متزايدة في المكاتب الحكومية ، وخاصة في الوظائف الكتابية ، وأصبح هناك عدد متزايد من المهنيات من المحاميات والطبيبات والعاملات في الخدمة الاجتماعية ، وفي بعض البلدان ، كان هناك عدد صغير ولكن متزايد من النساء على مستويات أعلى من المسؤولية في الحكومة ، وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في بلدان مثل تونس واليمن الجنوبية والعراق ، التي كانت تبذل جهوداً دؤوبة للانفصال عن الماضي وخلق مجتمع حديث ، ورغم هذه التغيرات كانت نسبة ضئيلة من النساء يعملن خارج المنازل ، وعلى كل المستويات تقريباً كانت تعوقهن المنافسة مع الرجال .

وقد كان لظروف الحياة في المدينة والعمل خارج المنزل بعض التأثير على الحياة العائلية ووضع المرأة فيها ، ففي القرية كانت هجرة العمال الذكور تحتمل المزيد من المسؤولية على عاتق الزوجة تجاه العائلة ، وكان عليها اتخاذ القرارات التي كانت متروكة للزوج . وفي المدينة ، لم تعد

الأسرة المحتلة تعيش نفس الواقع الذي كانت تعيشه في القرية ، فلم تعد الزوجة تعيش في المجتمع النسائي الكبير من الأخوات وبنات العم تحت سيطرة الحماة ، وأصبح الأزواج والزوجات على اتصال مباشر كل منهما بالآخر ، ولم يعد الأطفال يمارسون حياتهم الاجتماعية في اطار العائلة الكبيرة ، بل أصبح من الممكن أن يتشكلوا بالمدرسة والشارع بالإضافة الى البيت ، كما أدى انتقال الأفكار وتوسع الخدمات الصحية الى انتشار وسائل تحديد النسل ومنع الانجاب ، ومالت العائلات الحضرية بدافع من الاحتياج الاقتصادي ، وبسبب الاحتمالات المستجدة لأن تكون عادة أقل من مثيلتها في القرية ، وبسبب التعليم والوظيفة ، تزوجت الفتيات في أواخر سنن المراهقة أو العشرينات بدلا من أواسط أو أوائل مرحلة المراهقة ، وانهارت الفواصل بين الجنسين في الشارع أو في مكان العمل بشكل حتمي ، وأصبح الحجاب أقل شيوعا مما كان ، كما أن الأشكال المختلفة للفصل بين الجنسين بدأت في الاختفاء ، وقد قامت العربية السعودية بمحاولة لمنع ذلك ، فكان الحجاب ضروريا في الشارع بشكل عام ، والتعليم منفصل بشكل صارم ، وتحددت مجالات منفصلة لعمل المرأة ، فكان بإمكانهن العمل في التدريس أو في العيادات النسائية ، ولكن ليس في مكاتب الحكومة أو الأماكن الأخرى التي يمكن أن يختلطن فيها بالرجال .

وقد حدثت هذه التغيرات في اطار أخلاقي وقانوني ظل غالبنا بلا تغيير ، يعضد سيادة الرجل ، وأدخلت بعض التعديلات على طرائق تفسير القوانين الإسلامية والأحوال الشخصية ، وقد كانت تونس هي الوحيدة بين الدول العربية التي منعت تعدد الزوجات ، ولكنه أصبح أكثر ندرة في البلاد الأخرى ، وفي بعض البلدان ، على سبيل المثال تونس والعراق ، أصبح أكثر سهولة للمرأة أن تطلب فسخ الزواج ، ولكن ظل حق الزوج في الطلاق بلا ابتداء الأسباب في كل البلدان ، ويكون اجراء قضائي ، كما ظل مكفولا أيضا حق الزوج المطلق في خضاعة الأبناء بعد سن معينة ، وفي بعض البلدان رفع الحد الأدنى لسن الزواج ، وفي بعض البلدان أعيد تفسير قوانين الميراث ، ولكن لم يخلت في أي منها أن تم وضع

قانون علماني للأحوال الشخصية ، ليحل محل تلك القوانين المستمدة من الشريعة كما حدث مثلا في تركيا .

وحتى عندما تغيرت القوانين ، لم تتغير معها العادات الاجتماعية بالضرورة ، فالقوانين الجديدة لم يمكن فرضها في كل الأحوال ، خاصة عندما تعارضت مع العادات الاجتماعية العميقة الجذور ، والتي أكدت وكرست سيطرة الرجال ، فقد استقرت بشكل نهائي القواعد التي يتعين على الفتيات بموجبها أن يتزوجن مبكرا ، وأن على العائلة أن ترتب لزيجتهن بالإضافة إلى ممارسة طلاق الزوجات بسهولة ، وكلها كانت أفكارا متجذرة بشكل صارم ، وحافظت عليها النساء أنفسهن : الأم والحماة اللتان كانتا غالبا عماد ذلك النظام ، وظل عدد كبير من النساء يتقبلن الوضع من حيث المبدأ ، إلا أنهن كن يحاولن تحقيق وضع أفضل لأنفسهن بالاستغلال الذكي الواعي لرجالهن ، ويسوز موقفهن في قصص كاتبة مصرية « اليفة رفعت » تصور المسلمات اللاتي كانت حياتهن ما زالت منضبطة بالنداء على الصلاة من المآذن لرصولات الخمس :

« وترفع يدها إلى شفيتها لتقبلها ظهرا لبطن شكرا له على كرمه ، وكانت تأسى لأن هذه الحركات والتمتمات القليلة كانت هي وسيلتها الوحيدة لشكر خالقها ، وقد كانت في حياة أحمد تقف وراءه في الصلاة ، وتتبع حركاته كلما ركع أو سجد ، تنصت في خشوع لما يقرأ من الآيات ، وهي تعلم أن من يصلي تحلف أمامه وتتبع شمائره يكون قد أدى الصلاة ، وعندما توفي أبطلت الصلاة المعتادة » (١) .

وكان هناك عدد متزايد من النساء اللاتي لم يتقبلن النظام ، وطالبن بالحق في تعريف هويتهم الخاصة ، وإجراء تغييرات في وضعهن الاجتماعي بما يعكس هذا التعريف الجديد ، ولم يكن بعد في موقع قوة ، فالنساء من الوزيرات أو أعضاء البرلمان لم يكن سوى رمز للتغير ، وقد نشرت آراؤهن في أطياف المنظمات النسائية والصحافة ، وكان هناك عدد من المفكرات ممن انتشرت أعمالهن انتشارا واسعا في الإعلام الخارجي

من خلال الترجمة وأيضاً في البلدان العربية ، وقد كتبت الرواية المغربية فاطمة المريسى « وراء الحجاب » ، ورات أن علم المساواة بين الجنسين مبنى على نظرة اسلامية خاصة للنساء ، بأن لديهن قوة خطيرة لابد من احتوائها ، وهى - كما تقول - نظرة غير متوافقة مع احتياجات الأمم المستقلة فى العالم الحديث .

وقد شاعت سقا ظاهرة فى اواخر السبعينات وبداية الثمانينات يمكن ان تؤكد اتجاهها مخالفاً ، فقد ظهر فى الشوارع وأماكن العمل ، وخاصة فى المدارس والجامعات ، نسبة متزايدة من صغار النساء يغطين رؤوسهن ان لم يكن وجوههن وينفادين الاختلاط الاجتماعى أو المهنى بالرجال ، وكان هذا التناقض الظاهرى علامة على تأكيدهن على هويتهم وليس قوة الرجل . واللاى انتهجن هذا المسار ، لم يكن من عائلات تنتهج الفصل بين الجنسين ولكنهن اتخذنها كحل اختياري ناشئ من نظرة معينة لما يجب أن يكون عليه المجتمع المسلم ، وهى أيضاً نظرة تأثرت بالثورة الإيرانية ، وأيا كانت الدوافع ، فعل المدى الطويل تميل الى تقوية النظرة التقليدية لمكانة المرأة فى المجتمع .

المراث وتعديسه

كان من شأن أحداث ١٩٦٧ ، وعملية التغيير التى تلتها ، أن تكتف من اضطرابات الروح ، ذلك الاحساس بأن العالم قد انقلب ، والتى كانت تعبر عنها أشعار الخمسينات والستينات ، فهزيمة ١٩٦٧ لم يكن ينظر اليها كمجرد نكسة عسكرية ، ولكن كحكم أخلاقى ، واذا كان العرب قد انهزموا بهذه السرعة ، وبشكل علنى وكامل ، أفلا تكون هذه علامة على أن هناك شيئاً فاسداً فى مجتمعاتهم وفى النظام الأخلاقى الذى يعمرون عنه ؟ وقد انتهى العصر البطولى للصراع من أجل الاستقلال ، ولم يعد بإمكان هذا الصراع أن يوحد الدول العربية أو الشعب فى أى بلد منها ، ولم يعد من الممكن تبرير القتل وعدم الكفاة بالتدخل الأجنبى كما كان شائعاً فيما مضى .

وقد نشأ بين الرجال والنساء المتعلمين المتأملين وعى متزايد بالتغيرات السريعة الهائلة في مجتمعاتهم ، وبالطرائق التي تآثر بها وضعهم الخاص بفعل هذه التغيرات ، فزيادة السكان ، وتنامي المدن ، وانتشار التعليم الشعبي ، ووسائل الاعلام كانت تجلب صوتا جديدا الى النقاش الدائر في المسائل العامة . صوت يعبر عن قناعاتهم وأحزانهم وآمالهم بلغة تقليدية ، وهذا من ناحيته كان يثير الوعي بين المتعلمين حول الفجوة بينهم وبين العامة ، وتبرز مشكلة الاتصالات ، وكيف يتأتى للصفاة المتعلمة أن تتكلم الى العامة أو نيابة عنهم ، وفيما وراء ذلك ، كانت تتضح مشكلة أخرى ، مشكلة الهوية ، وما الرباط المعنوي بينهم والذي يمكن بفضل الادعاء بأنهم مجتمع ووحدة سياسية ؟

وقد كانت مشكلة الهوية تمبر عن نفسها الى حد كبير بمفردات العلاقة بين التراث الماضي واحتياجات الحاضر ، فهل يسير العرب على طريق يرسم لهم من الخارج ؟ أم هل بإمكانهم أن يجدوا في المعتقدات الموروثة وثقافتهم تلك القيم التي يمكن أن تكون لهم مرشدا في العالم الحديث ؟ وهذا السؤال قد أوضح العلاقة الوثيقة بين مشكلة الهوية ومشكلة الاستقلال ، فإذا كانت القيم التي يعيش عليها المجتمع مستجلبة من الخارج ، ألا يعني ذلك ضمنا اعتمادا دائما على العالم الخارجي ، وبالذات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؟ وأليس محتملا أن يجلب الاعتماد الثقافي معه الاعتماد الاقتصادي والسياسي كذلك ؟ وقد أثار الاقتصادي المصري د. جلال أمين (ولد سنة ١٩٣٥) هذه النقطة بقوة في كتابه « محنة الاقتصاد والثقافة في مصر » وهو كتاب حاول تتبع آثار العلاقات بين الانفتاح وأزمة الثقافة ، ويؤكد فيه أن الشعب المصري والشعوب العربية الأخرى ، قد فقدوا الثقة في أنفسهم ، فالانفتاح وكذا مجمل حركة الأحداث منذ الثورة المصرية في ١٩٥٢ كان قائما على غير أساس صحيح من القيم لمجتمع المستهلك في الحياة الاقتصادية ، وسيطرة صفاة حاكمة بدلا من الولاء الوطني الصادق ، فالتصويت يستوردون كل ما اتهمهم الأجانب بأنهم يحتاجون اليه ، وأدى ذلك الى الاعتماد المعاكس عليهم . ولكن يكون المجتمع صحيحا ، يجب أن

تكون الحياة السياسية والاقتصادية مستمدة من قيمهم الأخلاقية والمعنوية ،
التي لا أساس لها الا في الدين .

وبطريقة مقارنة كتب كاتب مصرى آخر هو حسن حنفى عن العلاقة
بين التراث والحاجة للتغيير ، فالعرب مثلهم في ذلك مثل باقى البشر قد
وجدوا أنفسهم في ثورة اقتصادية لا يمكنهم المضى فيها الا « بثورة
انسانية » ، ولا يمتنى ذلك التغلغل عن التراث الماضى الذى كان العرب
مستولين عنه بنفس القدر كمستوليتهم عن « الشعب والأرض والثروة » .
لكن يجب إعادة تفسيره « في ضوء احتياجات العصر بحيث يتحول الى
ايدولوجية تبرز منها حركة سياسية ، أما التمسك الأعمى بالتراث ،
والتحديث الأعمى ، فكلاهما لا يصلح : الأول لأنه لا يقدم اجابة عن مشكلة
الحاضر ، والثانى لأنه لا يحرك الجماهير فهو يعبر عنهم بلغة غريبة مختلفة
عما يفهمونه ، والحاجة قائمة الى بعض الإصلاح للفكر الدينى الذى يعطى
الجماهير تعريفا جديدا لأنفسهم ، وحزب نورى يبدع ثقافة وطنية ، وبهذا
يغير أنماط السلوك الجمعى » .

وكثير من الفكر العربى المعاصر يدور حول هذه الاشكالية بين الماضى
والحاضر ، وقد قام بعض الكتاب بمحاولات جريئة لحلها ، فالجواب الذى
طرحه الفيلسوف السورى صادق جلال العظم (ولد سنة ١٩٣٤) نسج
من الرفض التام للفكر الدينى ، وكان زائفا كما ادعى ، وغير متوافق مع
الفكر العلمى الصادق الأمين فى نظرته لماهية المعرفة وطرائقها فى التوصل
الى الحقيقة ، وليس هناك طريقة للتوفيق بينهما فمن المستحيل الايمان
بالحقيقة الحرفية للقرآن ، والفكر الدينى ليس فقط زائفا ، وانما هو أيضا
خطر . لقد دعم وساند النظام القائم للمجتمع ، وأولئك الذين يسيطرون
عليه ، وبهذا أجهد الحركات الحقيقية للتحرير السياسى والاجتماعى .

وقد اتخذ بعض الكتاب الآخرين هذا الموقف : ولكن الأكثر شتيوعا
كان الاتجاه لتحليل كيان المعتقدات الدينية الى كيانات من الثقافة الموروثة

وبهذا تتحول الى موضوع يمكن معالجته نقديا ، فالهوية الوطنية عند التونسي هشام جيت Djett (ولد سنة ١٩٣٥) لا يمكن تصريفها بمصطلحات الثقافة الدينية ، وبالتأكيد يتعين الحفاظ على تلك الثقافة التي تنقل رؤية الحياة البشرية من خلال محمد ﷺ ، ومشاعر الحب والولاء للذين اجتمعا حوله على مدى القرون يجب الاعتزاز بها والحفاظ عليها من قبل الدولة ، الا أن المؤسسات الاجتماعية والقوانين يجب أن تكون منفصلة تماما عن الدين وقائمة على مبادئ « انسانية » ، والمواطن الفرد يجب أن يكون حرا في التخلي عن ايمانه الموروث اذا ما رغب في ذلك :

« نحن مع العلمانية ، ولكنها يجب أن تكون علمانية غير معادية للإسلام ، ولا تستمد دوافعها من مشاعر مناهضة للإسلام ، وفي رحلة تاريخنا الملتاعة تعلقنا بضرورة الايمان ، وحنين عميق لا ينمى لهذا الدين الذي أضاع طفولتنا ، وكان مرشدنا الأول للخير واكتشاف المطلق ... ان علمانيتنا تجد مداها في التعرف على جوهر العلاقة بين الدولة ، وبين عناصر معينة في السلوك الأخلاقي والاجتماعي ، وبنية الشخصية الجمعية والدين الاسلامي ، والتزامها بهذا الدين وباصلاحه ، والاصلاح لا يجب أن يكون متعارضاً مع الدين ، ويجب أن يتم بالدين ، وفي الدين ، ومستقلا عنه » (٢) .

وعنه كاتب مغربي آخر هو عبد الله لاروي ، يرى أنه من الضروري تعريف الماضي والحاضر ، وأن ما نحتاج اليه هو الفهم التاريخي الحقيقي ، بأن « نملك ماضيينا » من خلال تفهم السببية التي تتطور بها الامور من بعضها البعض . وقيما وراء ذلك الرغبة في التفوق على الماضي بأخذ الضروري عن طريق « النقد الجندري للثقافة واللغة والتراث » واستخدامه لابتداع مستقبل جديد ، هذه العملية من الفهم النقدي في حد ذاتها لا تؤدي للمستقبل ، ويجب أن تسترشد بالفكر الحي للعصر ، وخاصة بالماركسية اذا ما فهمت بشكل صحيح وبدلائها على أن التاريخ له اتجاه ويتحرك في مراحل تجاه هدف ، ويمكن أن يكون الغرامة التي تعين على توحيد الماضي في نظام جديره للفكر والعمل (٣)

وعلى الطرف الآخر من الصورة ، كان أولئك الذين آمنوا بأن التراث الاسلامي في حد ذاته يمكن أن يكون أساسا للحياة الحاضرة ، وأنه وحده القادر على ذلك لأنه مستمد من كلمة الله ، وكان هذا هو الموقف الذي عبر عنه بمبارات حادة بعض الذين لهم علاقة بالاخوان المسلمين في مصر وغيرها ، وقد وقع في الستينات بعض الاستقطاب لبعض القادة والأعضاء في هذه الحركات ، وكانوا على استعداد لقبول حل وسط مع أصحاب السلطة والقبول بالنظم القائمة على الأقل في حينه ، على أمل أن يعطيهم ذلك نفوذا سياسيا ، والآخرين تحركوا في اتجاه مضاد : الرفض التام لكل أشكال المجتمع عند المجتمع الاسلامي الكامل . وفي كتاب نشر في ١٩٦٤ (معالم في الطريق) ، عرف سيد قطب المجتمع الاسلامي الحق في كلمات لا تقبل بالحلول الوسط ، أنه ذلك المجتمع الذي يقبل بحاكمية الله ، أي الذي يعتبر القرآن هو المصدر لكل ارشادات وتعاليم الحياة الانسانية ، لأنها وحدها القادرة على بلورة النظام الأخلاقي والقانوني الذي يوافق طبيعة الواقع ، وكل المجتمعات الأخرى مجتمعات جاهلية ، أي كانت مبادئها ، سواء أكانت شيوعية أم رأسمالية أم وطنية ، قائمة على أديان أخرى زائفة أو تدعى الاسلام ولكنها لا تسير وفق الشريعة :

« وسوف تنتهي قيادة الرجل الغربي للعالم ، لا لأن الحضارة الغربية قد أفلسنت أو فقئت قواها الاقتصادية أو العسكرية ، ولكن لأن النظام الغربي قد لعب دوره ، ولم يعد يمتلك رصيد القيم التي أوصلته الى القيادة ، وقد انتهى دور الثورة العلمية وما صاحبها من قوميات ومجتمعات محصورة في حدود ، .. ، ولقد جاء دور الاسلام » (٤) .

والطريق لايجاد مجتمع اسلامي حق كما أعلن سيد قطب ، يبدأ بالايان الاعتقادي الفردي ، الذي يتحول الى صورة حية في القلب ، ويتجسد في برنامج للعمل وأولئك الذين يقبلون هذا البرنامج ، يمكن أن يشكلوا الطليعة من المقاتلين ، الذين يستخدمون كل الوسائل بما فيها الجهاد ، والذي لا يمكن القيام به الا بعد أن يصل المقاتلون الى مرحلة النقاء الداخلي ، ولكن يجب السعي اليه آنثذ ليس فقط من أجل الدفاع ، ولكن

لتدمير كل العبادات للآلهة الزائفة ، وإزالة كل العوائق التي تمنع الناس من الخضوع للإسلام ، ويجب أن يكون الجهاد بهدف خلق مجتمع إسلامي عالمي لا يكون فيه تمييز على أساس الجنس ، ويشمل العالم كله ، « لقد انتهى العصر الغربي » ولم يستطع تقديم القيم اللازمة لدعم الحضارة المادية الحديثة ، والإسلام فقط يقدم الأمل للدينيا .

وقد كانت دلالة هذه التعاليم بعيدة المدى إذا ما أخذت بجديّة ، وقد أدى ذلك إلى تشكيل الجناح الموالي لسيد قطب من الإخوان المسلمين في معارضته لعبد الناصر ، وألقى القبض على سيد قطب نفسه وحوكم وأعدم عام ١٩٦٦ ، وفي الحقبة التالية التزمت الجماعات المنبثقة من الإخوان بتعاليمه حرفياً ، من حيث أن المرحلة الأولى في اتجاه خلق مجتمع إسلامي ، كانت في الانسحاب من مجتمع الجاهلية ، والعيش طبقاً للشريعة ، وتنقية القلب ، تكون نواة للمقاتلين المنتظمين ، وهذه الجماعات كانت مستعدة للقتال والشهادة ، وكان ذلك واضحاً عندما اغتال أحد أعضائها السادات في عام ١٩٨١ ، وعندما حاول الإخوان المسلمون إسقاط الأسد في العام التالي .

وفي وسط هذا الطريق ، كان أولئك الذين استمروا في الاعتقاد بأن الإسلام أكثر من مجرد تراث ، وأنه كلمة موحاة من الله ، ولكن يجب فهمها على الوجه الصحيح ، والأخلاقيات والقوانين الاجتماعية المستمدة منها يمكن تطويعها لتصبح الأسس الأخلاقية لمجتمع حديث ، وكانت هناك أشكال عديدة لهذا الموقف الإصلاحى ، فالمحافظون من المدرسة الوهابية في السعودية وغيرها آمنوا بأن الدستور القانونى القائم يمكن تطويره ببطء وحذر ليصبح نظاماً مناسباً لضرورات واحتياجات الحياة الحديثة ، والبعض آمن بأن القرآن فقط هو المقسوس ويمكن استخدامه بحرية كأساس للقانون الجديد ، والبعض اعتقد أن التفسير الحقيقى للقرآن هو التفسير الصوفى ، والتنسك الصوفى متوافق مع تنظيم المجتمع على خطوط تقارب العلمانية .

وبذلت بعض المحاولات بشكل كان جادا وشجاعا لبيان كيف أن النظام الأخلاقي والقانوني الجديد ، يمكن أن يستمد من القرآن والحديث ، فظهر في السودان الصادق المهدي (ولد سنة ١٩٣٦) ، وهو ابن حفيد لزعيم ديني في أواخر القرن التاسع عشر وهو نفسه زعيم سياسي مهم بارز ، أكد أنه من الضروري أن يكون لدينا نوع جديد من الفكر الديني الذي يستخرج من القرآن والحديث (شريعة) ، مطوع لاحتياجات العالم الحديث ، وقد تكون أفضل هذه المحاولات المصاغة بمنطلق وعناية لوضع مبادئ شرع جديد ، تلك التي جاءت من خارج العالم العربي ، من أحد العلماء الباكستانيين هو « فضل الرحمن » (١٩١٩ - ١٩٨٨) في محاولة لتقديم علاج « للاضطراب الروحي » للمسلمين في الوقت الحاضر ، واقترح طريقة للتأويل القرآني يمكن - حسب اعتقاده - أن تكون أمينة على الروح الإسلامية ، وإتباعي احتياجات الحياة الحديثة ، فقال ان « القرآن هو استجابة الالهة لعقل النبي تجاه الوضع الأخلاقي الاجتماعي في الجزيرة العربية في عهده » ، فإذا كنا نحاول تطبيق تعاليمه على الوضع الأخلاقي الاجتماعي لعصر مختلف ، فعلينا بالضرورة استخلاص المبادئ العامة من تلك الاستجابة الالهية ، وذلك بدراسة الظروف الخاصة التي أحاطت بالوحي بتلك الاستجابة ، على أن يتم ذلك في ضوء فهم القرآن كوحدة ، وبمجرد استخلاص المبدأ العام ، يمكن أن يستخلص معناية ووضوح لفهم ما يتصل بالموقف الذي نحتاج الى إرشاد في شأنه ، وهكذا يتحول تفسير الاسلام الى تأويل تاريخي (*) ، يتحرك بدقة من الحاضر الى الماضي ليعود مرة أخرى ، ويتطلب ذلك نوعا مختلفا من التعليم الديني (٥) .

استقرار النظام

يجد المراقب للبلاد العربية في الثمانينات مجتمعات ذات روابط ثقافية قوية ، وربما تزداد قوة مع الزمن ، إلا أنها لا تؤدي الى الوحدة السياسية ، حيث الفني المتزايد موزع بلا مسئولاة ، وأدى هذا الفنى الى

(*) لا يوافق معظم المسلمين السنة على رأى فضل الرحمن هذا ، لأنه يعنى ببساطة قصر القرآن الكريم على مرحلة تاريخية معينة - (المراجع) .

نوع من أنواع النمو الاقتصادي ، إلا أنه أدى أيضا الى فجوة أوسع بين الذين استفادوا منه ، والذين لم يستفيدوا ، ممن يعيشون في المدن المكتظة والريف ، حيث أصبح بعض النساء أكثر وعيا بوضعهن المتدني في عوالمهن الخاصة والعامة ، حيث كان العامة في الحضر يتساءلون عن عدالة النظام الاجتماعي ، وشرعية الحكومات - من أصاقل تراثهم الموروث ، وحيث كانت الصفوة المتعلمة ضحية اضطراب روى عميق .

ويلاحظ المراقب أيضا شيئا آخر يؤدي الى الدهشة في كل الظروف ، وهو الاستقرار الواضح للأنظمة السياسية ، ورغم أن البلدان العربية غالبا ما كانت تعتبر غير مستقرة سياسيا ، فقد حدث في الواقع تغير بسيط في نظرة العامة للأنظمة أو اتجاه السياسة منذ نهاية الستينات ، ورغم التغير في الشخصيات ، فلم يحدث في السعودية وبلاد الخليج والأردن وتونس ومراكش تغيرات أساسية لجيل من الزمان أو أكثر ، وفي الجزائر وقع التغير الحقيقي في عام ١٩٦٥ ، وفي ليبيا والسودان واليمن الجنوبي والعراق ، كانت المجموعة التي ظلت في الحكم حتى الثمانينات قد بدأت منذ عام ١٩٦٩ ، وفي سوريا منذ عام ١٩٧٠ ، وفي مصر أيضا ، حدث التغير من عبد الناصر الى السادات ، والذي بدأ للوهلة الأولى كتغيير في الأشخاص بين جماعة حاكمة مستقرة ، سرعان ما ظهر أنه تغيير في الاتجاه . وكانت السبعينات في ثلاث دول فقط فترة من الاضطرابات : اليمن الجنوبي حيث كان هناك صراع داخل الحزب الحاكم ، واليمن الشمالي حيث حدث تغير معين غير شامل في النظام عام ١٩٧٤ ، ولبنان التي ظلت في حالة من الحرب الأهلية والاضطرابات منذ ٧٥ وما بعدها .

وقد كان التناقض الظاهري للنظم المستقرة والمستمرة في المجتمعات الشبهية الاضطراب أمرا يستأهل البحث ، رغم أنه في النهاية يمكن أن يتضح أنه ليس تناقضا ، ونستعرض هنا إحدى أفكار ابن خلدان ، حيث يمكن أن يقال إن استقرار أى نظام سياسى يعتمد على توليفة من ثلاثة عوامل ، ويكون متماثلا عندما تستطيع مجموعة حاكمة أن تربط مصالحها بالمناهر القوية في المجتمع ، عندما يتجلى هذا التحالف في المصالح من

خلال فكرة سياسية تشكل شرعية هؤلاء الحكام- في عيون المجتمع أو على الأقل في عيون الجزء الأكبر منه .

ويمكن تفسير تماسك النظام وثباته جزئياً بطرائق واضحة ، فقد أصبح للحكومات وسائل للسيطرة والقمع والقهر متاحة أكثر من أى وقت سابق من الاستخبارات وخلفعات الأمن والجيش ، وفى بعض الأماكن جنود مرتزقة مستجلبه من الخارج ، وإذا ما رغبوا ، فبإمكانهم سحق أية ثورة وبأى ثمن إذا لم تنكسر بين أيديهم أدوات القمع هذه ، وتشمل العائق الوحيد فى أن الأدوات لم تكن سلبية بشكل كلى ، بل يمكن أن تعمل فى غير صالح الحكام ، أو تنفرط ، كما حدث فى إيران ، فى مواجهة الثورة الشعبية الهائلة فى (١٩٧٩ - ١٩٨٠) . كما أنهم أيضاً سيطروا مباشرة على كل المجتمع بطريقة لم تتح لأية حكومة فى الماضى ، وفى البداية بسط المصلحون العشائريون وبعدهم الحكام الأوربيون الاستعماريون ، سلطة الحكومة حتى ما وراء المدن والأراضى الداخلية التابعة لها إلى أبعد المناطق من الريف ووديان الجبال والسهول ، وكانت السلطة تمارس فى الماضى على المناطق النائية بالناورات السياسية وبالقوى الوسيطة من سادة الوديان وزعماء القبائل أو نسل الأولياء ، ولكنها أصبحت تمارس بالسيطرة البيروقراطية المباشرة ، التى منعت يد الحكومة فى كل قرية وكل بيت أو خيمة تقريباً ، وأيضاً كانت الحكومة ، كانت معنية فقط كما كان الحال فى الماضى ، بالدفاع عن المدن والطرق والحدود وجباية الضرائب ، وأيضاً بكل المهام التى تؤدىها الحكومات الحديثة من التجنيد والتعليم والصحة والخدمات العامة والقطاع العام (فى الاقتصاد) .

وبخلاف هذه الأسباب الواضحة لقوة الحكومات ، كانت هناك أسباب أخرى ، فقد نجحت الجماعات الحاكمة فى إرساء ودعم مصيبتها الخاصة ، أو التضامن المكرس تجاه الحفاظ على السلطة ، وفى بعض البلاد مثل الجزائر وتونس والعراق ، كانت وحدة الحزب ، وفى غيرها ، كانت وحدة جماعة من السياسيين الذين جمعهم روابط منذ بولايير حياتهم فورتها التجربة المشتركة ، كما كان الحال مع السياسيين المفكرين فى

مصر وسوريا ، وفي بلاد أخرى كانت وحدة العائلة الحاكمة ومن يرتبطون بها عن قرب تجمعهم روابط الدم والمصالح المشتركة ، وهذه النوعيات المدينة من الجماعات ، لم تكن مختلفة بشكل كبير فيما بينها كما كان يبدو ، فقد كانوا يرتبطون جميعا برابطة المصالح التي تقويها صلات الجوار وقربة الدم أو النسب ، وتقاليده الشرق الأوسط ومجتمعات المغرب تفترض أن العلاقات المختلفة تقوى بالقرابة العائلية .

والأكثر من ذلك أن الجماعات الحاكمة أصبح تحت تصرفها آلة حكومية أكبر وأكثر تعقيدا مما كانت في الماضي ، ويرتبط بها ويعتمد عليها عدد هائل من الرجال والنساء ، ولهذا يحرسون (على الأقل الى حد ما) على مساعدتها في الحفاظ على سلطتها ، وفيما مضى كان هيكل الحكومة بسيطا ومحدودا ، فقد كان سلطان مراكش حتى أواخر القرن التاسع عشر ، ملكا متجولا يجمع الضرائب ، وتظهر قوته بالمرور في مناطق نفوذه مصحوبا بجيش شخصي وبضع عشرات من الماعدين والموظفين ، وحتى في الامبراطورية العثمانية التي كانت أكثر الحكومات التي عرفها الشرق يروقراطية ، كان عدد المسئولين محدودا نسبيا ، ففي بداية القرن التاسع عشر كانوا قرابة ٢٠٠٠ مسئول مدني في الإدارة المركزية ، ولكن بنهاية القرن تزايد الرقم ليصبح ٣٥٠٠٠ ، وفي بداية الثمانينات كان مسئولو الحكومة في مصر ضعف عدد العاملين في الصناعة ، وكانت النسبة ماثلة في بلدان أخرى ، وكانت هذه الطائفة الكبيرة من الموظفين موزعة على عدد من الهياكل المختلفة التي تسيطر على القطاعات المختلفة للمجتمع ، من الجيش والشرطة والاستخبارات وهيئات التخطيط وسلطات الري وإدارات المالية والصناعة والزراعة والخدمات الاجتماعية .

وقد استغلت المصالح الشخصية أيضا للحفاظ على النظام ، وليس فقط مصالح الحكام ، ولكن مصالح ضباط الجيش وكبار المسئولين ومديري المشروعات . في القطاع العام والمعينين على المستويات العليا ، والذين لا يمكن بدونهم قيام حكومة حديثة ، وقد كانت سياسات معظم النظم تنحاز للقطاعات القوية الأخرى من المجتمع ، وهم أولئك الذين

سيطروا على قطاعات معينة فى الاقتصاد ، مثل الصناعات الخاصة ، وتجارة الواردات والصادرات ، وهى غالبا على صلة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات ، التى تزايدت أهميتها خاصة فى فترة الانفتاح ، اضافة الى كل ما سبق ، وان كان بدرجة أقل ، الصال المهرة فى الصناعات الكبيرة ، الذين استطاعوا فى بعض البلاد تنظيم أنفسهم بشكل فعال فى نقابات ؛ مما مكنهم من التفاوض لتحقيق شروط عمل أفضل ، ورواتب أعلى ، رغم أنهم لا يستطيعون استخدام قوتهم الجمعية لممارسة النفوذ على السياسة العامة للحكومة .

وفى العشرين عاما الأخيرة ، ظهرت طبقة اجتماعية جديدة من أولئك الذين استفادوا من الهجرة للدول المنتجة للبترول ، من بين ثلاثة ملايين أو أكثر من المهاجرين من مصر والأردن واليمن وغيرها الى ليبيا والسعودية والخليج ، ذهب معظمهم بلانية فى الاستقرار ، ولذلك كان من صالحهم وجود حكومات مستقرة ؛ مما يمكنهم من التحرك بحرية جيدة وذهابا ، يجلبون لبلادهم ما ادخروه للاستثمار ، - فى معظم الحالات - فى الأراضي والمباني والسلع الاستهلاكية المعمرة ، لتظل ممتلكاتهم فى أمان .

وكذلك كان ضباط الجيش ، ومسؤولو الحكومة ، والتجار الدوليون ، والصناعيون ، والطبقة الجديدة من أصحاب المخول من توظيف الأموال ، يرغبون جميعا فى أنظمة مستقرة ، وقادرة على الحفاظ على النظام ، وعلى علاقات طيبة مع بعضها البعض (رغم الخلافات السياسية) للسماح بالتدفق الحر للعمل والمال ، هذا التدفق الذى حافظ على اقتصاد مختلط مع ميل الميزان لصالح القطاع الخاص ، ومنح باستيراد السلع الاستهلاكية ، وبنهاية السبعينات ، أصبح معظم الأنظمة من هذا النوع ، مع استثناء اليمن الجنوبي باقتصادها الذى بقى تحت السيطرة المركزية. الصارمة ، والجزائر بشكل جزئى ، رغم أن اتجاهها قد تغير بعد وفاة بومدين .

وقد كانت هناك قطاعات أخرى من المجتمع لم تكن مصالحها موضع اهتمام سياسات الحكومة بنفس القدر ، ولكن تلك القطاعات لم تكن في وضع يسمح لها بممارسة ضغوط فعالة على الحكومات ، فكبار ملاك الأراضي ممن لهم قواعد في المدن كان الائتمان متاحا لهم وحققوا أرباحا من الزراعة ، ولكن صغار الملاك والمزارعين بالمشاركة والفلاحين بلا حيازة كانوا في وضع ضعيف ، وكانوا يشكلون نسبة أصغر من السكان عن ذي قبل بسبب الهجرة الى المدن رغم أنهم يمثلون نسبة ملحوظة ، وانتجوا نسبة أقل من الناتج القومي الاجمالي في كل البلاد ، ولم يمددوا قادرين على توفير الغذاء الضروري لسكان الحضر الذين اعتمدوا على استيراد الغذاء ، وكانوا كما مهملا في برامج الاستثمار في معظم النظم ، وبشكل عام ، كانوا مطحونين ، ولكن كان من الصعوبة تعبئة الفلاحين للعمل الفعال .

وفي المدن ، كانت هناك طبقة عريضة من العمالة نصف الماهرة أو غير الماهرة ، وصغار موظفي الدولة ، وعمال المصانع غير المهرة والعاملين في خدمات الامداد ، والعاملين في القطاع « غير الرسمي » من الاقتصاد كالتجار المتجولين أو عمال اليومية والمتصلين ، وكان وضعهم ضعيفا وفي الأساس كانوا مشغولين بالصراع اليومي من أجل البقاء ، وفي مناقشة طبيعية مع بعضهم البعض ، حيث فاق العرض الطلب على خدماتهم بشكل كبير ، وتفرقوا في جماعات صغيرة من العائلات الكبيرة ومن هم من نفس المنطقة أو نفس الجماعة العرقية أو الدينية ؛ حتى لا يضيعوا في المدن الهائلة والمتلاشية والمجهولة ، وقد يتنفذون في عمل موحد فعال فقط في الظروف الخاصة عند انهيار نظام السيطرة الحكومية ، أو عندما تكون هناك قضية تمس احتياجاتهم المباشرة أو ولاياتهم العميقة ، كاضطرابات الخبز في مصر عام ١٩٧٧ ، أو الثورة الإيرانية ٧٩ - ٨٠ .

واحد العلامات على الوضع المسيطر الجديد للحكومات في المجتمعات العربية ، أنهم كانوا قادرين على أن يصوغوا لأنفسهم الأفكار ، التي يمكن أخذ تحريك الأذهان أو الخيالات ، لاستخراج منها ادعاء بشرعية السلطة . وفي ذلك الوقت ، كان على أية حكومة عربية ترغب في البقاء أن تكون

قادوة على ادعاء الشرعية باستخدام ثلاثة مصطلحات : الوطنية ، والعدالة الاجتماعية ، والاسلام .

وقد كانت لغة الوطنية هي اللغة الأولى التي ظهرت كلفة ذات أثر قوى ، فقد وصلت بعض الأنظمة التي كانت موجودة في بداية الثمانينات الى السلطة من خلال الصراع من أجل الاستقلال ، أو الادعاء بخلافتها لمن كافحوا من أجل الاستقلال ، وقد كانت مثل هذه الدعاوى للشرعية قوية في المغرب ، حيث ما تزال ذكريات الكفاح ماثلة في الأذهان ، وتكاد تكون معظم الأنظمة قد استفادت من أنواع مختلفة من ادعاء الوطنية ، وقد انحسروا الى لغة الوحدة العربية واعتبروا الاستقلال كما لو كان الخطوة الأولى تجاه وحدة عربية أوثق ، وارتبط بها العمل المنسق لدعم القضية الفلسطينية .

واللغة الثانية ، لغة العدالة الاجتماعية وقد دخلت الاستخدام السياسي العلم في الخمسينات والستينات ، وهي فترة الثورة الجزائرية وانتشار الناصرية بفكرتها عن اشتراكية عربية خاصة عبر عنها الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ ، ومثل هذه المصطلحات كالاشتراكية أو العدالة الاجتماعية التي استخلصت بمعنى محدد ، كانت تشير الى اصلاح الملكية الزراعية والايجارات ، وامتداد نطاق الخدمات الاجتماعية والتعليم العام للبنين والبنات على السواء . ولكن كانت هناك محاولة منظمة لاعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب التصاعدية على الدخل في قليل من البلاد العربية .

وأخر اللغات التي أصبحت قوية كانت لغة الاسلام ، ولم تكن هذه اللغة جديدة بالطبع من بعض الأوجه ، فقد كان هناك احساس بالمصير المشترك بين أولئك الذين واثقوا دين الاسلام ، وهو إيمان تترجم الذكريات التاريخية ، والقرآن وستة محمد (ﷺ) ، والشرعية التي فصلت المبادئ التي تنظم الحياة الفاضلة المشتركة . ويحاول الثائينات ، أصبحت اللغة الإسلامية أكثر أهمية في الخطاب السياسي عما كانت عليه قبل عقد

أو اثنين ، وكان ذلك راجعا لتوليفة من نوعين من العوامل ، من ناحية كان هناك التوسع الهائل والسريع في مساحة المشاركة السياسية بفضل زيادة السكان ونمو المدن وتزايد وسائل الاعلام ، وزيادة المهاجرين من الريف الى المدن ، وقد جلبوا ثقافتهم ولفتهم السياسية الخاصة معهم ، وكان هناك تحضر للمهاجرين كما حدث أيضا (تعريف) للمدن ، فقد جعلهم الانقطاع عن صلات القرى والجيرة التي جعلت الحياة ممكنة في القرى ، يعيشون في مجتمع كانت طواهره الخارجية غريبة عليهم ، والاحساس بالاعتراب يمكن أن يعادله الاحساس بالانتماء للمجتمع الاسلامي العالمي ، الذي تكمن فيه قيم أخلاقية معينة ، وقد وفر هذا الانتماء لغة يمكنهم بها التعبير عن أحزانهم وطموحاتهم ، وكان على من يرغب في حثهم على الحركة والعمل أن يستخدم نفس اللغة ، حيث يتيح الاسلام لغة فعالة لمعارضة القوى والنفوذ الأجنبي . ولأولئك الذين يهتمون بالتعبئة لهما ، وللحكومات الفاسدة والمجازرة التي استعالت الى أدوات للمصالح الخاصة ، وللمجتمع فقد وحدته ومبادئه الأخلاقية وتوجهاته .

وقد كانت عوامل من هذا النوع هي التي أفرزت حركات ، كالإخوان المسلمين ، والتي كان قادتها فصحاء ومتعلمين ، وكانت لها جاذبيتها عند المحرومين من القوة والثروة في المجتمعات الجديدة ، وقد حاولت معظم النظم الحاكمة استخدام لغة الدين أكثر من ذي قبل للدفاع عن نفسها ، أو لمخاطبة قطاع أعرض من مجتمعاتها ، وبعض الأنظمة استخدمت تلك اللغة عفويا وباستمرار ، خاصة السعودية ، وهي لغة نشأت عن حركة لتأكيد أولوية إرادة الله في المجتمعات الانسانية ، والبعض الآخر بدا كما لو كان يساق اليها حتى بين أكثر الجماعات الحاكمة علمانية ، في سوريا على سبيل المثال والعراق والجزائر ، مالوا جميعا لاستخدامها بشكل يكاد يكون مقنعا وبطريقة أو أخرى ، قد يثرون أفكارا تاريخية عن العرب حملة الاسلام ، فقد أثار حكام العراق خلال حربهم مع إيران ذكريات معركة القادسية . عندما قهر العرب آخر الحكام الساسانيين ، وأدخلوا الاسلام في إيران ، وفي معظم البلاد التي ينتمي سكانها لأديان مختلفة ، يحدد الدستور بأن يكون الرئيس مسلما ليربط دين الاسلام بالسلطة

الشرعية ، وفي الدساتير القانونية قد تكون هناك إشارة للقرآن أو الشريعة كأساس للتشريع ، ومعظم الحكومات التي انتهجت هذا الطريق مالت لتفسير الشريعة بطريقة حديثة تقريبا لتسويغ التجديدات التي كان لابد منها للمجتمعات التي تعيش في العالم الحديث ، وحتى في السعودية لجأوا الى تفسير مبادئ الفقه الحنبل لتبرير القوانين الجديدة والضوابط الضرورية للنظام الاقتصادي الجديد ، وبعض الأنظمة عملت الى تطبيقات رمزية حرفية للشرعية ، فقد حرم بيع الكحوليات في السعودية والكويت ، وفي السودان وفي السنوات الأخيرة من حكم النميري ، طبق نص من الشريعة أن معتادى السرقة تقطع أيديهم ، وفي بعض البلدان شجعت الحكومات الالتزام الصارم بصوم رمضان ، وقد حاولت الحكومة التونسية قبل ذلك بفترة ، أن تشجع الاغضاء عنه حيث يعطل الجهود الضرورية للتنمية الاقتصادية ، وقد واجهتها معارضة واسعة .

هشاشة الأنظمة

ربما يعين تضافر عوامل : الجماعات الحاكمة التماسكة ، والطبقات الاجتماعية السائفة ، والأفكار القوية على تفسير سبب استقرار الأنظمة خلال السبعينات ، ولكن اذا بحثت بدقة فقد تكون كل هذه العوامل الثلاثة مصدرا للضعف .

فالجماعات الحاكمة كانت معرضة للتناحر والخصومة الشخصية التي طفت بشكل حتمي خلال صراع الطوحيات ، أو الاختلافات حول السياسة وأيضا بسبب الانقسامات الهيكلية التي ظهرت نتيجة تضخم الآلة الحكومية من حيث الحجم والتعقيد ، فقد أصبحت الأفرع المختلفة للحكومة مراكز قوى منفصلة مستقلة : الحزب والجيش والمخابرات ، وقد يحاول أعضاء المجموعة الحاكمة من ذوى الطموح السيطرة على مركز آخر من هذه المراكز ، مثل هذه العملية كانت تحدث في كل النظم المقيدة للحكومة ، ولكن أمكن حصرها في بعض أنواع الحكومات في إطار عمل المؤسسات المستقرة الثابتة والعادات السياسية المتجذرة ، وعندما لا يمكن احتواؤها تؤدي الى تشكل الأجنحة السياسية ، التي يحاول فيها رأس كل

جناح أن يتخلص من خصومه ، لتمهيد الطريق للصعود لأعلى المناصب ، مثل هذا الصراع يمكن احتواؤه فقط بالممارسة الدائمة لفنون والاعيب المناورات السياسية التي يقوم بها رئيس الحكومة .

كذلك يمكن أن تكون الرابطة بين النظام والجماعات الاجتماعية المسيطرة هشة ، وما أمكن ملاحظته هو نسق متكرر في تاريخ الشرق الأوسط ، فالطبقات التي سيطرت على هيكل الثروة والقوة الاجتماعية في المدن ، كانت تريد السلام ، والنظام ، وحرية النشاط الاقتصادي ، وتدعم النظام طالما كان يعطيهم ما يريدون ، ولكنهم لن يحركوا ساكنا للدفاع عنه ، ويمكن أن تقبل نظاما آخر يخلفه إذا ما اتبع سياسة مماثلة ، ففي منتصف الثمانينات ، كان وضع بعض الأنظمة مزعزا ، فقد بلغت أسعار النفط ذروتها عام ١٩٨١ وبمدها تقلصت بسرعة بسبب زيادة الانتاج والحرص في استخدام الطاقة في البلدان الصناعية ، وفشل الأوبك في تكوين جبهة موحدة حول الأسعار وحجم الانتاج وهكذا ، كان لتقلص عائدات البترول وآثار الحرب العراقية الإيرانية ، تأثير على البلدان العربية الفقيرة منها والغنى على السواء .

وإذا كان الدعم الذي تقدمه القطاعات القوية من المجتمع للحكومات سلبيا وصامتا ، كان ذلك راجعا لأنهم لم يشاركوا بفعالية في صنع القرارات ، وفي معظم الأنظمة كان اتخاذ القرار في مستوى عال وعلى يد مجموعة صغيرة ، ولا يملن عنه على نطاق واسع ، وكان الحكام يميلون بعد استقرارهم في السلطة إلى أن يصبحوا أكثر ميلا للسرية ، تحوطهم قوى خدمات الأمن والقربون والمسؤولون القريبون منهم ونادرا ما يظهرون علنا لإعلان تفسيرات رسمية لأفعالهم لجمهرة من المستأنين ، ووراء السبب في بعد المسافة بين الحكومة والمجتمع ، كان هناك سبب آخر ، هو ضعف الاقتناع الذي يربط كلا منهما بالآخر .

وبمجرد أن تطرح الحكومات أفكارا سياسية ، تصبح هذه الأفكار في خطر من فقدان معناها ، وتصبح شعارات بالية بالتكرار ، ولم يعد

بإستطاعتهم جمع أفكار جديدة من حولهم لتصبح كوكبة فكرية قوية ،
تسمى القوى الاجتماعية للفصل والحركة ، أو تحول السيطرة الى سيطرة
شرعية . ويبدو أن فكرة القومية قد تعرضت لذلك المصير ، إلا أنها موجودة
على النوام كرد فعل طبيعي وفوري لأى تهديد من الخارج ، وظهر هذا خلال
الحرب بين العراق وإيران عندما أبنت قطاعات من الشعب العراقي
الحكومة ، فى حين كان من المتوقع منها أن تكون معادية لها ، ولكن كان من
المشكوك فيه أن تصبح القومية العربية قوة مبنية للعمل الفعال ، أو كمركز
لنظام فكرى يمكن من خلاله تنظيم حياة المجتمع ، وقد تطفو « العروبة »
التي تمثل فكرة أمة عربية موحدة سياسيا ، مرة أخرى بأزمة جديدة فى
العلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب ، وقد ترجع استكانة الدول العربية
خلال الغزو الاسرائيلى جزئيا لتعقيدات الوضع اللبثانى ، ولم تكن بالضرورة
مقدمة لما سيحدث اذا ما دخلت اسرائيل الحرب مع جيرانها ، وبشكل
عام ، فالوظيفة الرئيسية للعروبة كانت فى كونها سلاحا فى الصراعات
بين الدول العربية ، وكنديسة للتدخل فى شئون الدول الأخرى ، ولم يتراجع
من الذاكرة بحد مثال عبد الناصر الذى يخاطب الشعوب من فوق رأس
الحكومات ، ومن ناحية أخرى ، فقد تؤدي تقوية الروابط البشرية بين
الشعوب العربية بسبب التعليم والهجرة ووسائل الاعلام ، الى أحداث
تأثير على المدى البعيد .

أما فيما يتصل بالأفكار الرائدة الأخرى عن العدالة الاجتماعية
والاسلام ، فيمكن أن يقال عنها عكس ذلك ، لا لأنها فقدت معناها ، ولكن
لأن لها معنى أكبر من أن يتحدد ، ولها تأثيرا كبيرا كقوة دافعة للفعل ،
تختزن طمنا لا يحتاجها النظام ، وجنودها فى التاريخ والوعى أعبق من أن
تستخدم كأدوات مستأنسة للحكومة .

والحكومات التى نادى هذه الأفكار القوية العميقة التجنر قد
فعلت ذلك بما يعرضها للخطر ، وتورطت فى غموض الدلالات والأصداء
القوية ، فإذا هم استخدموا العبارات ذات الأصداء القوية ، فقد كان بإمكان
معارضهم فعل نفس الشيء ، فى سبيل اظهار الفجوة بين ما تفعله

الحكومة وما تقوله ، ويلجأون الى استخدام مصطلحات ذات قوة قاتلة كالطغيان والظلم التي طلت تجلجل على طول التاريخ الاسلامي ، وقد كانت محاولة اغتيال السادات عام ١٩٨١ ، وخادنة السعودية عام ١٩٧٩ ، عندها احتلت مجموعة من المسلمين المتشبهين بالكعبة ، علامة على قوة هذه الحركات المعارضة ، خاصة عندما يستطيعون توجيه دعوى العدالة الاجتماعية بعدالة الاسلام .

وحتى أكثر الأنظمة استقرارا وأطولها بقاء يمكن أن يتضح انها هشة ، وهناك بالتأكيد تحولات للقوة داخل الجماعات الحاكمة بسبب الموت أو الانقلابات ، ففي عام ١٩٥٨ خلع النمرى حاكم السودان بانقلاب عسكري ، صاحبه اضطرابات أهلية واسعة الانتشار ، وفي عام ٨٨ انتهت فترة حكم بورقيبة الطويلة على الحياة السياسية في تونس عندما خلع وحل محله ضابط من الجيش ، هو زين العابدين بن علي ، وقد أدت مثل هذه الأحداث الى تغيرات في اتجاه السياسة ، كما حدث عندما خلف السادات عبد الناصر ، ولكن هل من المنتظر أن تحدث تغيرات أكثر عنفا وراديكالية ؟

في بعض البلدان ، كانت هناك امكانية أن تعود الى الحكم مؤسسات رسمية أكثر قدرة على البقاء ، تصل على توسيع حدود المشاركة في صنع القرارات ، كان ذلك أمل الطبقات المتعلمة وحتى بعض افراد النظام ، الذين كانوا يرون أن ذلك في صالحهم ، فبدون درجة من المشاركة ، تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الحقيقي مستحيلا بلا مؤسسات ، بمعنى وجود مسلمات مقبولة ومعروفة حول طريقة الوصول الى السلطة واستخدامها ، وتقويضها .

ويعتمد هذا التغير على مستوى التعليم ، ومدى قوة الطبقات المتوسطة وحجمها ، وثقة النظام بنفسه ، وليس من المتوقع أن تحدث في معظم البلاد العربية . ولكن كانت هناك علامات على أنها سوف تحدث في بعضها ، ففي الكويت ، عاد البرلمان في ١٩٨١ بعد غياب لمدة سنوات ، واثبت أن له

وأيا مستقلا ، وقادرة على اقناع الحكومة لأن تأخذ ذلك في اعتبارها ، ولكنه حل في ١٩٨٦ ، وفي الأردن ، كانت كانت محاولة في ١٩٨٤ لاستعادة البرلمان الذي كان غالبا لفترة من الوقت ، وفي لبنان ، رغم الحرب الأهلية ظلت فكرة أن البرلمان هو في النهاية المكان الذي يمكن فيه تسوية الخلافات ، وأن الحكم الدستوري كأساس للشرعية ظل حيا .

وكان أكثر البلدان التي يبدو الحكم الدستوري فيها وشيكا هي مصر ، حيث كانت الطبقة المتعلمة عريضة ، وكانت على مستوى من الفهم السياسي أعلى من مستوى معظم البلدان العربية ، ولها وحدة ثقافية اجتماعية ، وذكريات حية باقية عن فترة الحكم الدستوري التي استمرت ثلاثين عاما ، وكانت الأفكار فيها حرة في حدود معينة ، وقد انبعثت ذكرياتها في السنوات الأخيرة نتيجة نماذج الحرية السياسية النسبية في فترة حكم عبد الناصر والسادات . وفي حكم خليفة السادات ، مبارك ، بدأ تغيير جذري ، وأجريت الانتخابات للمجلس التشريعي في ٨٤ ، وقد فصل النظام الانتخابي بطريقة تضمن الأغلبية للحكومة ، وأجريت الانتخابات في جو من الحرية النسبية في المناقشات ، وانتخب بعض أعضاء أحزاب المعارضة من حزب « الوفد » ، وكان ذلك مؤشرا على اتجاه مصر الى وضع يشابه تركيا أو بعض بلاد أمريكا الجنوبية ، حيث تتعاقب فترات الحكم البرلماني والحكم العسكري وتمود الحياة الدستورية على الدوام كما تبقى مهددة أيضا على الدوام .

ويبدو أن ظهور حركات أصولية كان أكثر احتمالا في الثمانينات ، وكانت تحدث باسم فكرة اسلامية عن عدل الله على الأرض ، والذي يفوق الفكرة العلمانية البحتة ، ولم تكن هناك فكرة واحدة عن الاسلام ، ولكن مجموعة كبيرة من الأفكار ، ولم يكن هناك معنى واحد بسيط لكلمة اسلام ، ولكن تاملت بها كافة المعاني التي صنعها المسلمون ، فقد تعنى بالنسبة للقرويين التقليديين كل ما يفكرون وما يعملون ، أما بالنسبة للمسلمين المتأملين ، فهي تشكل معيارا يحاولون صياغة حياتهم على منواله ، ويحكم به على أعمالهم ، إلا أن هناك أكثر من معيار . وقد أصبح مصطلح الأصولية

(مودة) بالرغم من أنه يحصل أكثر من معنى مختلف ، فقد يعنى أن على المسلم أن يحاول العودة الى تعاليم وممارسات الرسول والرعيل الأول من صحابته ، أو قد يعنى أن القرآن فقط هو مصدر معايير الحياة الانسانية ، وقد تكون هذه الفكرة ثورية لو أن المسلمين ادعوا أن لهم الحق فى تفسير القرآن بحرية - كما يبدو أن القذافى زعيم ليبيا قد فعل - ويمكن أن يستخدم الكلمة لوصف سلوك ما يحسن أن نطلق عليه « المحافظة » وهو سلوك الذين يرغبون فى قبول ما ورثوه عن ماضيهم ويحافظون عليه ، وبما يشمل كافة التراث التراكى فى الاسلام بالصورة التى تطور اليها فى الواقع ، وأن يجرى التغير عليها بحرص واحساس بالمسئولية ، وقد كان ذلك هو سلوك النظام السعودى ومؤيديه ، وكذلك النظام الثورى فى ايران ، وذلك بالرغم من أن التراث التراكى الذى يقبله كل منهم يختلف تماما عن تراث الآخر .

وتفاوتت ظروف الدول العربية المختلفة تفاوتاً كبيراً ، فحركة اسلامية فى بلد ما ، يمكن أن يكون لها معنى مختلف عما يبدو أنه نفس الحركة فى بلد آخر ، فالأخوان المسلمون فى سوريا لم يكن لهم نفس الدور كالأخوان فى مصر ، فقد كانت تمثل وسيطاً لمعارضة السكان الحضريين من السنة ، لسيطرة نظام يرتبط بالمجتمع الملوئى ، وبالمثل فإن تتخذ الثورة الايرانية شكلاً معيناً ، لا يعنى أنها سوف تتخذ نفس الشكل فى بلدان أخرى ، اذ يمكن تفسير الثورة جزئياً بعوامل محددة تختص بإيران : هو أن هناك طبقات اجتماعية قوية كانت تستجيب بشكل خاص للنداءات المعبر عنها فى اللغة الدينية ، وكانت هناك زعامة سياسية قادرة على العمل كنقطة الالتقاء لكل الحركات المعارضة ، ومستقلة نسبياً عن الحكومة ، وتحظى باحترام عام لتقواها وتعاليمها ، وعملت على الدوام كمتحدث عن الوعي الجماعى الشامل .

ولم يوجد مثل هذا الموقف فى البلدان العربية ، ففي العراق ، حيث يغلب الشيعة ، لم يكن لرجال العلم نفس الرابطة الحميمية بجاهريي الحضريين ، أو نفس التأثير على الحكومة كما كان الحال فى ايران ، وعلماء

السنة كان لهم وضع أقل استقلالية ، فقد أصبحوا تحت الحكم العشائري من موظفي الدولة ، مقربين من الحكومة وتوصلوا الى تسويات بملاقاتهم معها ، وارتبطوا من خلال التقاليد والمصالح بالبرجوازية العليا للبلد الكبير ، وأصبحت زعامة الحركات الإسلامية بين أيدي العامة ، والخلارجيين عن الصفوة المتعلمة الحديثة ولا تتمتع مثل هذه الحركات بما يضيفه عليها ذوو التقوى المتوارثة والعلم المتترف به ، ولم يزد قدرهم عن أحزاب سياسية تتنافس مع بعضها البعض ، وبشكل عام ، لم يكن لديهم سياسات اجتماعية أو اقتصادية واضحة ، وكان من المتوقع أنها ستصبح قوى معارضة مهمة ، ولكن لن يكون بإمكانها أن تصبح في موقف يسمح لها بتشكيل حكومات .

والمراقب للبلاد العربية أو العديد من البلدان الإسلامية الأخرى في منتصف الثمانينات ، قد يصل الى قناعة مؤداها أن شيئا مماثلا للمسار الإيراني سيكون المسار المستقبلي ، ولكن ذلك قد يكون استنتاجا متعجلا حتى فيما يتعلق بإيران ، بمعنى أن حكم رجال الدين هو عادة لتأكيد التراث ، ولكنه من ناحية أخرى كان يجري على عكس التقاليد ، فالحكمة الموروثة للعلماء كانت في ألا يربطوا أنفسهم بشكل وثيق بحكومات الدنيا ، ويجب عليهم الاعتماد الى مسافة معنوية منها ، مع الحفاظ على اتصالهم بالحكام وتأثيرهم عليهم ، وكان من الخطورة ربط المصالح الأبدية للإسلام بصير حكم دينوي مؤقت ، وكان هذا الموقف ينعكس في الشك الشعبي في رجال الدين ، الذين لعبوا دورا بارزا في شئون الدنيا ، فقد كانوا معرضين كالأخرين لفساد استغلال السلطة والثروة ، وربما لم يكتفوا حكما ناجحين .

ويمكن أيضا أن يحدث في مرحلة معينة من التطور الوطني، أن تفقد الأفكار الدينية جاذبيتها ، على الأقل تلك الأفكار التي اكتسبت قداستها من التراث المتراكم ، ولم يعد لها نفس القوة التي اكتسبتها مجموعة أخرى من الأفكار ، التي تكونها توليفة من الأخلاقيات الاجتماعية والأحكام الدينية ، وهي أساسا علمانية ولكن قد تكون لها علاقة ما بالمبادئ العامة للمعادلة الاجتماعية الموروثة في القرآن .

المحاضرات

الفصل الثالث عشر :

- (١) ابن خلدون (المقدمة) ص ١٨٢ ، الترجمة الانجليزية ، ج (١) ، ص ٢٧٩ .

- (٢) نفس المرجع ص ١٠٠ الترجمة الانجليزية ، ج (١) ، ص ٢٠٠ .
T. W. Arnold, « The Chaliphate », p. 203. (٣)
C. M. Doughty Travels in Arabia Deserts, p. 6-8. (٤)

الفصل الرابع عشر :

- (١) احمد الناصري السلاوي « كتاب الاستقصاء » ج (٧) ، ص ٦ - ٨٢ .
(٢) المصدر السابق ، ج (٤) ، ص ٤ - ١٦٢ .

الفصل الخامس عشر :

- W. L. Wright « Ottoman Stetcraft », pp. 117-18. (١)
(٢) عبد الرحمن الجبرتي « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » ج (٤) ، ص ٢١٤ .

الفصل السادس عشر :

- (١) الجبرتي ، ج ٤ ، ص ٢٨٥ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٢٤٨ .
H. Inalcki, « The Middle East and North Africa in World Politics », (٣)
ج ١ ، ص ٢٦٩ - ٧١ .

الفصل السابع عشر :

- H. H. Jessup, « Fifty Three Years in Syria ». (١)
ج ٢ ، ص ٧٨٦ - ٧ .
J. Cambon., « Les algeriens musulmans et la France ». (٢)
ص ٤٧٨ .

الفصل الثامن عشر :

- J. W. van Goethe, « Aus Dem Nachlass ». (١)
R. Kipling, « A Ballad of East and West », (٢)
(٣) رفاعة الطهطاوي ، « تخلص الابريز في تلخيص باريز » ، ص ٧٠٨ .

- (٤) خير الدين التونسي ، « اليوم المسالك في معرفة أحوال الممالك » ، ص ٥٠
- (٥) رشيد رضا ، (خروق الأستاذ ، الإمام محمد عبده » ، ج ١ ، ص ١١
- (٦) طه حسين ، الأيام ، ج ٢ ، ص ٢ - ٤

الفصل التاسع عشر :

- T. E. Lawrence, «Seven Pillars of Wisdom», p. ٥٤. (١)
- (٧) نفس المصدر ، ص ٢٢
- J. Berque, «Le Maghreb entre deux guerres», p. 60. (٧)

الفصل العشرون :

- (١) أبو القاسم الشامي ، « مدخل نقدي للشعر العربي الحديث » ، ص ١٥٩
- (٢) طه حسين ، « الرسالة » ، ص ٨ - ٩
- (٣) أحمد شوقي ، « اللطائف » ، ج ١ ، ص ١٥٢ - ١٦
- (٤) منيرة سلام خالدي ، « جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين »
- (٥) علي عبد الرازق ، « الاسلام وأصول الحكم » ، ص ١٠٢
- B. Michell, «The Society of Moslem Brothers», p. 30. (٦)

الفصل الحادي والعشرون :

- G. Tillion, «Les ennemis Complémentaires», (١)

الفصل الثلاث والعشرون :

- (١) عبد الله لاوي ، « تاريخ المغرب » ، ص ١٠ ، ص ٢٨٤ - ٥
- S. K. Jayyosi, «Trends and movements in Modern Arabic Poetry», (٧)
- (٢) بدر شاكر السياب ، « انشودة المطر » ، ص ١٠٢ - ٧

الفصل الرابع والعشرون :

- (١) وزارة الاعلام ، « مشروع الميثاق » ، ص ١٢

الفصل الخامس والعشرون :

- (١) رفعت ، « نظرة عن بعد للمكتبة » ، ص ١٠٩
- Hichem Djait, «La personnalite et le devenir Arabo-Islamiques», p. 140. (٢)
- (٣) عبد الله لاوي ، « أزمة المثقفين العرب »
- (٤) سيد قطب ، « معالم على الطريق » ، ص ٤ - ٥
- F. Rahman, «Islam and Modernity», (٥)

اقرأ في هذه السلسلة :-

جوزيف مالموس
مع معركة الحاصلة في القوسين
الهندي

د. ليندبير تشامبرز
سياسة الولايات المتحدة
الأمريكية إزاء مصر

د. جون شستلر
كيف كشي ٣٦٥ جونا في
السنة

بيير الير
القصة

د. خيرال وهبة
الر الكوميندا الثانية لادنى
في الفن التشكيلى

د. رمسيس عوض
الطب الروس قبل الثورة
الاشيكية وبصا

د. محمد نعمان جلال
مركبة عدم التمييز في عالم
مفقير

مرانكين ل. بلومر
الفكر الأدبى الحديث ١

شوكت الرئيس
الفن التشكيلى المعاصر في
الوطن العربى

د. محى الدين احمد حسين
تكتيكة الاسرية والبقاء للسلطان

ج. دانيال اندو
تقنيات الفيلم الكيرى

جوزيف كوزرك
مشتريات من الكتب القصصى

د. جوهان دورشتر
الحياة في الكون كيف نشأت
واين توجد

طائفة من العلماء الامريكين
حادثة الدفاع الاستراتيجى
حرب العلماء

د. السيد علوية
ادوة للصراعات الدولية

د. مصطفى حسانى
الايكروكسيوت

مجموعة من الكتاب اليابانيين لادنى
والمدن

مشتريات من الكتب الياباني
الفن - العلم - المبدأ - الحكمة -
القصة القصيرة

بيل شول وهينج
القوة النفسية للفرام

د. صفاء جبرى
فن القرعة

والف في مائو
فولستوكى

فكتور برومير
سكافل

فيكتور موجد
رمائل واحافيت من الفن

فيرت هيرتوج
الجزء - الفكل - معاومات في مضمون
الفيزياء الفرية

سضى هوك
الترات الفاضل - ماركس
والماركسيون

ف. ج. انيكوف
فن الحب الرومانى عقد الفولستوكى

هادى نعمان الهيتى
احب الاطفال - فلسفته - فلوته
وسلطته

د. ضمة رحيم المزورى
احمد حسن الزيات كاتبا وثقافة

د. فاضل احمد الطائى
اعلام العرب في الكيمياء

جلال المشوى
فكرة المسرح

هنرى باريوس
الجميم

السيد علوية
صنع القرار السيسى في
مقتضات الادارة العامة

جايكوب برونوسكى
الظهور المضمارى المختص

د. روجر ستروجران
هل شططع تعليم الاطفال
للانطلاق ؟

كاتى شير
الروية الدولجن

١- ميسر
الوقت وعالمهم في مصر
القديمة

د. ناعوم بيترافيتش
القفل والفن

برتراند رسل
احكام الاسلام وقصص اخرى
د. رافو نكليم جابوتسكى
الانكروبيات والمبيلة الممدلة

انس مكسلى
قصة مقابل قصة

ت. و. فريمان
لجبراليا في ملكة علم

رامونته وفلاس
الثقافة والمجتمع

ج. اوريس و١٠ ج. فيكتور
تاريخ العلم والفكرالوجيا
١

ليسميل د.
الارض الغامضة

ولتر آل
الرواية الانجليزية

لويس فارحاس
الرشد الى فن المسرح

مرانسو بوماس
الاه مصر

د. لدرى حصى واحروب
الانسان المصرى على القاشة

اولج ماركس
الثقافة مبيلة الف ايلة وليلة

مقدم النحاس
الرواية القومية في السينما
مؤيد وليم ماركس

مجموعات الفنون - مبيلتها
تصنيفها - عرضها

عزيز الشوان
الموسيقى تصوير فنى وعشق

د. محسن جاسم الموسوى
عصر الرواية

ديالى ترماس
مجموعة مقالات نقدية

جون لوريس
الانسان ذلك الكائن الفريد

جول ويست
الرواية المبيلة - الانجليزية
والفرنسية

د. عبد المحسى شعراوى
المسرح المصرى المعاصر
اصله وبعيله

انور للميدارى
على محمود بك الشاهر والاصغر

جابريل باير
تاريخ ملكية الأراضي في مصر
المنية

خاروش دى كريسى وكينيث هجرز
اعلام الفلسفة السياسية
المقدمة

موايت سوين
كتابة الميتارخ للمسيما

زائيلسكى د. من
الزمن وقياسه (من جزء من
اليونين جزء من الثقافة وحتى
مليارات المليون)

مهندس ابراهيم القرطاسى
لهجة تكليف للهواء

بيتر رداى
الخضمة الاجتماعية والاقتصادية
الاجتماعى

جوزيف دامروس
سبعة مؤرخين في التصور
لومسكى

س. م. يورا
التجربة اليونانية

د. عامر محمد رزق
مواكك للفتنة في مصر
الاجتماعية

رونالد د. سيمسطن وغورمان د.
اندرسون
العلم والطايب والافرنس

د. ابراهيم عبد الله
الاعراب المعصرى والفكر

ولت وثمان روستو
حوار حول التنمية الاقتصادية

فره. س. هيس
كيسية الكيمياء

جون لويس بوركيارت
للمبادئ والتقاليد المعاصرة
من الامثال الفلسفية في عهد
محمد علي

الان كاسبيول
لتلوق الميثاقى

سامى عبد الصلى
للتخطيط السياسى في مصر
بين النظرية والتطبيق

بريد مريول وشاندرا ويكراما ساجو
للبنجر الكونية

حميد حلى للهندس
مراسم الخلافة (بين النظرية
والتطبيق) للمسيماو الفيزيكون
٢

د. دويرسود
النورين والينز والرها م
المجتمع

نور كلس ملكيتزاه
صور الفريضة - نظرة على
حيوانات الفريضة

عالمم التماس
لجيب محفوظ على الشاشة
د. محمود مرسى طه

الكومبيوتر في مجالات الحياة

بيتر اوردى
الفضوليات حقائق نفسية

جوريس فيسوروفيتش سورجيف
وظائف الاعضاء في الكلف
اليداء

رويام بيلا
الهندسة الفيزيائية للجمع
اليدى للمؤرخين

قوية اسمك الزينة

احمد محمد الشرنوبى
كلى غيرت للفكر الاجتماعى

جون د. ر. روبر وميلتون جولدجند
الفلسفة وكلميا المعصر ٢

انوارا ترويس
الفكر الفيزيوى على الفيزيكون

د. صلاح رخصا
مناصب واقتصاديا في الفن
التشكيلى لخاص

د. كنج واخرون
التفكير في الحدان الشامى

جودج جارول
هناك بلا نهاية

د. السيد طه السيد ابر مديرة
المعرف والمصطلحات في مصر
الاجتماعية طه الفلاح العربى

حتى نهاية العصر الفاضلى

جاليليو جاليليو
حوار حول التفكير الفيزيكون

الكون ٢

اوبه موديس واكن
الانجلي

ميريل الدريد
الفتاوى

ارثر كوستار
تجربة ثلاثة عشرة ويهو
اليوم

ب. فريش
السفير الفيزيوى والرومطوى

موتلى ١ - هاروى
الوقايق الفضى - تحليل
الاصناف الاجتماعية

لجنة الترجمة
المجلس الاعلى للثقافة
الدليل البيليوجرافى
روايع الادب العالمية ١

روى ارنز
لغة الصورة في السينما المعاصرة

خاجاى منشور
الظهور الاجتماعية في الجهان

يوك ماريسون
العالم الثالث لها

ميكايل البى وجينس طايك
الانقراض الكبير

اندان فيليب
فيلل تنظيم الاماكن

فيكتور مورجان
تاريخ الثقافة

محمد كمال اسماعيل
التصنيف والتوزيع الاوركنترالى

اير القاسم الدرويس
للمصنعة ٢

بيدريك بونتر
الحياة الكونية ٢

جاء كريس جوفور
كتابة التاريخ في مصر القرن
للتاسع عشر

محمد فؤاد كوريوى
قيام الدولة للمصنعة

تواى بار
التصنيف السينما والتاريخين

تاجور. شين بن بنج واخرون
مقترحات من الفيلسوف الفيزيوى

تامر خسرو هاروى
مفردات

تالين جورديند فوجيس اوجوه
واخرون

سكوت لفلر والمصن كشرى

احمد محمد الشرنوبى
كلى غيرت للفكر الاجتماعى

جان لويس بوري واخرون
في لفظ السينما فى الفاض

الاجتماعيون في اوربا

بول كراز

عيسى بن عبد الله
السلالات على الزمن التي

مصرح عنه
هبرتاج القوي الأستراتيجي
والأمن القومي العربي

نيويوسكالما
الحب

أبوز المناس
معمل كاريخ الكلب المميز

صيرت رعد
العربية عن طريق الفن

وليام بيتر
معجم الفلكلولوجيا الميوية

الذين تولد
تحويل المصلحة ٢

يوسف شواوة
سجلت القرن الحادي والعشرين

العلاقات الدولية
رولاند جاكسون

الكيمياء في ثقافة الإنسان
ت ج جبر

الجماعة أيام الفراطة
جرج كاشمان

كذا كتيب الحروب ٢
عصام الدين زكريا

الظنون بيوكر
أزور ف فوجي

العوزة اليابانية

وتكره هوس
كثرت ملكة على مصر

جيس ميري بيرس
تاريخ مصر

بول داليز
العلاقات الثلاث الأخيرة

جوزيف وهاري ديلسان
مطبعة الفيلم

ج كونتر
نفسارة اليابانية

رست كاسيرو
الفرقة الفارسية

كث ١ كفس
وعيسى الثاني

ان بول سارتر والفرين
العلاقات من المسرح العام

عزالد وجاك بانسن
الظلال المصرية القديم

تيكراس مار
شواوة هوان

ميجيل دي ليس
الظلال

جوسوي دي لونا
موسوليني

الوزير جولي
موسوليني

عيسى عبد الرحمن الميمر
معارف من الفكر الإسباني

عبرت سكران وكفرود
الظلال الحب الخيال العظمى

ب س ديل
الظهور الحديث السكان والزمن

س هوار
الظهور الحديث إلى شرق الفريسي

و بارتول
تاريخ القرية في آسيا الوسطى

الاندلسيون تيمانيان
تاريخ أوروبا الشرقية

جولييل جاجارسيا ماركس
الظلال في الثقافة

هنري بيرسون
الظلال

سطنى محمود سليمان
الظلال

و أ أراج
تصوير الفنون

ر جاني
الظلال

ستياو موسكاتي
الظلال السامية

الظلال حوراني
تاريخ الشعوب العربية

محمود قاسم
الظلال العربي للتصوير الفوتوغرافي

الظلال العربي للتصوير الفوتوغرافي

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٧٢٤/١٩٩٨

ISBN 977-01-0025-3

انتهى حوراني في القسمين الأولين من كتابه هذا (صدراً معاً في الجزء الأول من تاريخ الشعوب العربية في هذه السلسلة) من دراسة الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي حتى سقوط دولة المماليك. وهو يتعرض في هذا الجزء لتاريخ العالم العربي منذ قيام الدولة العثمانية حتى التاريخ المعاصر. وفي مستهل هذه الفترة كان العالم الإسلامي موزعاً بين ثلاث إمبراطوريات كبيرة: المغول في الهند، الصفويين في إيران، وبينما خضع المشرق العربي، فيما عدا بعض أطرافه، إلى هيمنة العثمانيين. ثم ينتقل المؤلف إلى عصر الإمبراطوريات الغربية، حيث بدأت أوروبا تسيطر هيمنتها على القارات الأخرى، ومنها عالمنا العربي الذي التهمته قطعة قطعة.

ويكشف حوراني عن حقيقة هامة، وهي أن الاحتلال الأوروبي لم يستطع أن يحق الهوية العربية الإسلامية، بل فجر طاقات الوطنية والقومية التي كانت مكبوتة في ظل الحكم العثماني، الذي كان يتوسل بالدين لكي يفرض هيمنته على الشعوب الإسلامية الخاضعة له، التي كانت ترى في ظهور أية دعوى قومية أو وطنية لونا من إضعاف الوحدة الإسلامية. والمفارقة هنا أن الأتراك كانوا أبعد ما يكون عن الدين، فهم يتميزهم للعنصر التركي خلفوا قاعدة المساواة بين شعوب الأرض التي بشر بها الإسلام، وهم باستثناءهم للثروة، خالفوا مبادئ العدالة التي هي لب الدعوة الإسلامية. وقد نجح حوراني في أن يرسم لوحة متكاملة لذلك العصر الذي يمثل خلفية التطورات الحالية التي صنعت العصر الذي نعيشه.

المؤلف: د. ألبرت حوراني، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر للشرق الأوسط في جامعة أكسفورد - من أصول لبنانية، هاجرت أسرته واستقرت في مانشستر بالمملكة المتحدة.

المترجم: نبيل صلاح الدين، مترجم له اهتمامات بالدراسات العلمية والتاريخية. سبق له ترجمة كتاب عن أينشتاين والنظرية النسبية شارك في إعداد الطبعة العربية من دائرة المعارف الإسلامية.

المراجع: د. عبد الرحمن الشيخ، أستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر، شارك في الإشراف على إعداد الطبعة العربية من دائرة المعارف الإسلامية، وله الكثير من الدراسات والترجمات الهامة في التاريخ الإسلامي.

